سنوات مع عبد الناصر 1 - سامي شرف

* من الجذور والطفولة والشباب المبكر الى الحياة العامة فالشيخوخة
*كلمة لا بدّ منها إرضاء لضمير ووفاءً لرجل

الجزء الأول - البداية الأولى
الحلقة الأولى

إن السطور والكلمات والفصول والأبواب التي ستحتويها هذه المذكرات، هي من وجهة نظري إنما تعبر عن أقل القليل مما يستحق أن يتناول بها من يريد أن يتعرّض لمثل هذه الظاهرة الإنسانية التي قلّما يجود بها الزمان وتاريخ البشرية هذه الظاهرة لا أعني بها ظاهرة طبيعية وإنما أعني، بلا إطالة، ״فلتة״ من فلتات الزمن حباه الله العلي القدير من الصفات والقيم والسلوكيات والمظهر والطلعة ما يستحق أن نسجله بأمانة وصدق وتجرد، باعتبار أن هذا العمل واجب تحتمه الأخلاق قبل أن يفرضه الوفاء أو الولاء.
وإن كنت أعتذر للقارئ الكريم لتأخري في القيام بهذا الواجب الذي تفرضه اعتبارات كثيرة وكبيرة في آن واحد، إلا أنني ولست في معرض التبرير أقول وفي كلمات موجزة قليلة، إن الأسباب التي حالت دون القيام بهذا الواجب منذ سنوات، قد تبدو طويلة، تتلخص في ما يلي:
أولاً:
إن المسؤولية، والمسؤولية فقط، هي السبب الرئيسي الذي جعلني كالمتردد والحمد لله فأنا لست من هؤلاء في الإدلاء بشهادتي .حقيقة إن مسؤولية هذا العمل من الضخامة والتعقيد، بل هي مهمة ثقيلة وثقيلة جداً .لماذا؟
لأن تناول جمال عبدالناصر الإنسان أو تناول جمال عبدالناصر القائد والزعيم.. لا يمكن أن يتم من زاوية واحدة، أو من بُعد واحد، بل يؤخذ ككل.. ومن أجل أن تتناول أي موضوع ككل فإنك تحتاج إلى وقت كي تسترجع فيه الجزئيات وتجمعها وتحللها ثم تتم عملية هضم عن اقتناع لما ستصل إليه من نتائج قبل أن تتناوله ككل وتطرحه للعلن.
ليست هذه فلسفة أو سفسطة، بل لقد حاولت أن أضع ما كنت أعاني منه فعلاً في أبسط الكلمات وأوضحها لما يعتمل في نفسي لكي أصل إلى هذا العمل الذي أرجو من الله أن يوفقني في أدائه باعتباره واجباً قومياً قبل أن يكون واجباً وطنياً.
ثانياً:
اعتقدت وربما كنت مخطئاً في هذا الاعتقاد أن الإسراع بتسجيل كلمتي وسط ״هوجة״ ما كتب وصدر من روايات وحكايات وبحث عن أدوار وادّعاءات، وفي خضم هائل سوف يظل يتناول ظاهرة وتجربة عبدالناصر، إما مدحاً أو قدحاً أو إنصافاً، قد تتوه كلمة أعتقد أنها الأقرب للحقيقة مع يقيني ان الحقيقة الكاملة ليست ملكي وحدي أقول قد تتوه كلمة أو يُساء تفسيرها أو تستغل في معارك جانبية وتصفية حسابات وأمور أخرى لا تفيد بل قد تضر بالهدف.
ثالثاً:
ما فكرت، ولم أفكر، ولن أفكر في استغلال على أي نحو وضعي وعملي إلى جوار الرئيس جمال عبدالناصر كأب ومعلم وقائد وزعيم، ولهذا فقد كنت عندما أقدم أعود فأتراجع بهدوء وعن قناعة، وفي الحقيقة ما زلت.

وللأمانة، فقد اختلف معي الكثير من الأصدقاء، وغير الأصدقاء حول هذه الأسباب، ولكنهم جميعاً ومن دون استثناء احترموا وجهة نظري، تماماً مثلما بادلتهم احترامهم هذا بمثله، بل وأكثر، في بعض الأحيان لسبب بسيط هو أن حجم المسؤولية والشعور بها كان يزيد ويتضاعف عقب كل لقاء تتم فيه مناقشة الكتابة، ومما يؤكد هذا الشعور هو أن أحد الأصدقاء من الذين يعرفون وله وزنه السياسي والتاريخي قال لي بالنص: "أنا عندما أكتب أحتاج لتوثيق ما أسطره على الورق. لكن عندما يكتب سامي شرف فإنه الوحيد في مصر الذي لا يحتاج للتوثيق. نحن نعنعن.. أما أنت فقد كنت المتلقي والمصدر ولن تعنعن.." وهذا ما كان يخيفني أكثر وأكثر.
والله أدعو أن يعينني على أن أكون شاهد عدل يسعى إلى رسم خطوط قصة من واقع معايشتها من موقع متميز وهو القرب من القمة.
وأجد لزاماً عليّ أن أتوجه بكل الشكر والتقدير لكل من عاونوني في إخراج هذه المذكرات وأمدّوني بالرأي أو بالمادة، وأخصّ من بينهم الأخت السيدة الدكتورة هدى جمال عبدالناصر لما زوّدتني به من أوراق الرئيس جمال عبدالناصر والتي أضافت الكثير للمذكرات وأكدت ما حوته النوت الخاصة والذاكرة من أحداث.
كما أتوجه بالشكر للصديق العزيز الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق والصديق الفاضل الشريف الأستاذ محمد سلماوي والزميل والأخ الوزير الراحل فتحي الديب والعزيز المبدع الأستاذ محفوظ عبدالرحمن والأخ العزيز الأستاذ عبدالحليم محمود المحجوب الذي سهر ليالي لمعاونتي في الإعداد والصياغة.
كما لا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى جميع إخوتي أعضاء أسرة سكرتارية الرئيس للمعلومات، وكذلك الإخوة من الذين شاركوني وعاونوني في العمل السياسي في منطقة شرق القاهرة الذين أسهموا بالرأي والمعاونة والمشورة والنقد لما احتوته هذه المذكرات خاصاً بالتنظيم السياسي إلى أن خرجت إلى الوجود، وأخصّ بالشكر الإخوة المهندس أحمد حمادة والأستاذ نبيل نجم والراحل أحمد إبراهيم.
كما أتقدم بالشكر والعرفان لروح المرحوم الفريق أول محمد فوزي والأساتذة محمد حسنين هيكل ومحمد عودة وعبدالله إمام وأحمد حمروش ومحمود المراغي ومصطفى بكري وهاني الهندي والراحلين الدكتور فؤاد مرسي وفيليب جلاب، وكثيرين آخرين، منهم من الأصدقاء القدامى ومنهم إخوة تشرّفت بمعرفتهم يمكن للمرة الأولى في حياتي حضروا للقائي لحثهم إياي من أجل أداء هذا الواجب.
هذا بخلاف مناقشات ولقاءات أخرى كثيرة، نشطت الذاكرة وحفّزت النفس لأداء هذا الواجب، والتي امتدت عبر سنوات الغربة في السجون مع رفاق كفاح ونضال ومصير أخصّ منهم الإخوة : الراحل علي صبري والراحل شعراوي جمعة والأصدقاء محمد فائق وعبدالمحسن أبوالنور وضياء الدين داود والراحلين فريد عبدالكريم ومحمد عروق.
وأخيراً مجموعات من شباب مصر والأمة العربية من سوريا ولبنان والأردن وليبيا وتونس والجزائر والسعودية والسودان الذين لم ييأسوا من ملاحقتي بإصرار وحماس، ولعل هذه الملاحقات قد تكون السبب الرئيسي الذي دفعني دفعاً لإتمام هذا العمل المتواضع.
ومما لا شك فيه أن جمال عبدالناصر كان ولسوف يظل الشخصية الأولى على المسرح السياسي المصري والعربي وفي العالم الثالث، ولسوف يظل أيضاً لفترة زمنية أخرى قائداً للجماهير وحاملاً للضوء الكاشف لمسيرة هذه الأمة العربية بدليل أنه منذ قيام ثورة 23 يوليو/ تموز 1952 وحتى الآن، أي لقرابة الخمسين عاماً، منها ثلاثون مضت على لقاء ربه وهو باق في ملحمة نضالية مصدراً لإلهام أمّته.
ولعلنا نذكر مقولة ليندون جونسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الذي قال يوم 5 يونيو/ حزيران 1967: "لقد انتهت القضية.. وانتهى الديك الرومي."
ولم تنته القضية، بل هي باقية وستظل باقية، كما لم ينته الرجل سنة 1967 بل حان أجله ولقي ربه في 28 سبتمبر/ أيلول 1970 وبعد ثلاث سنوات كان قد استرد فيها نفسه واستعاد ثقته وحمّلها لأمته العربية كلها.

إن هذه السطور ليست محاولة لتأريخ مرحلة من تاريخ مصر، كما انها ليست دفاعاً عن جمال عبدالناصر الذي لا يحتاج إلى من يدافع عنه، فذاكرة ونبض الجماهير هي الأقدر على ذلك، كما انها هي البوصلة الصحيحة لتحديد المسار واتجاه الحقيقة.
إن جمال عبدالناصر بقدر ما كان ثائراً وقائداً وزعيماً ومعلماً، وتخيل البعض أن قدراته فوق مستوى البشر، إلا أنه كان بشراً وإنساناً يخطئ ويصيب، كما كانت الأوضاع والظروف والمتغيرات التي عاشها وعايشته تختلف تماماً عمّا نعيشه اليوم ونحكم به اليوم على أعماله وقراراته. وفي الوقت نفسه فقد كانت وما زالت الثوابت التي تحكم تصرفاته وقراراته صامدة وثابتة حتى يومنا هذا، بل نستطيع أن نقول إنها دليل العمل الصحيح لقضايانا الداخلية والخارجية من أجل تأمين مستقبل لمصر وللأمة العربية على حد سواء.
وأعود فأقول إن هذا العمل ليس محاولة لكتابة تاريخ، إنما هو محاولة لشاهد على مرحلة مهمة من تاريخ مصر وهو سرد لأحداث سياسية ومحاولة لرسم خطوط قصة عظيمة من واقع معايشة من موقع متميز وهو القرب من قمة النظام. وأي قمة كانت!!، ويا ليتها استمرت، وليتها تعود لتكمل التجربة والمسيرة. طبعاً لن تعود بشخصها، فهذا من ضرب الخيال والمستحيل، وإنما الأمل في عبدالناصر المعنى وهو يعني الكثير لأنه مصري وطني.. ويعني الكثير لأنه قومي عربي.. يعني الكثير لأنه كان يحس النبض الحقيقي للشعب، يعني الكثير لأنه حر يؤمن بالحرية ويؤمن بالتغيير ولديه إرادة التغيير، يؤمن بقضيته التي هي قضية كل إنسان حر. يعني الكثير لأنه شريف، صادق مع نفسه، كما كان صادقاً مع الغير، يعني الكثير لأنه كان كبير القلب، عزيز النفس، يعني الكثير لأنه بارّ بأسرته وبوطنه وبأمته العربية والإسلامية والإفريقية وبالإنسانية.
عبدالناصر المعنى، إنه يعني الحرية، ويعني الاشتراكية، ويعني الوحدة، يعني أن الديمقراطية هي الحرية السياسية، والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية، ولا يمكن الفصل بين الاثنتين، إنهما جناحا الحرية الحقيقة.
لقد كانت الثوابت التي تحكم حركة عبدالناصر تتمثل في عناصر ثلاثة:
الأول: السلطة المركزية.
والثاني: الدور المصري في المنطقة.
والثالث: سياسات القوى الكبرى صاحبة المصلحة في حصار هذا الدور المصري والعمل على تصفيته.
والدليل على استيعاب الرئيس جمال عبدالناصر لهذه الثوابت هو طرحه لدليل العمل لتجربة الحرية والاشتراكية والوحدة، واضعاً في الاعتبار المتغيرات التي تواكب التطبيق.
لقد اختار عبدالناصر منذ البداية.. اختار الحرية.. واختار الاستقلال.. واختار الانحياز الكامل للشعب العامل.. للفقراء، وظلت هذه الاختيارات مستمرة، متدفقة حتى يوم 18 سبتمبر/ أيلول 1970.
لقد كان عبدالناصر يجرب ولكنه لم يفرط .. كان يخطئ ولكنه كان يتعلم ويصحح.. كان يثق ولكنه لم يكن يُخدع.
هذا هو جمال عبدالناصر، الإنسان والثائر، والقائد والزعيم والمعلم. إن الملايين التي ناصرته حياً هي التي حفظت عهده ذكرى وإيماناً ووفاء. فإذا بهذه المبادئ التي تركها تصبح دستوراً يظلل كل خطوٍ من بعده، ويفسح أمامه الطريق، وإذا بكل ما شيّده عبدالناصر ونظّم وأقام، هو الحارس يصون المجد الذي أوصل أمته إليه. وستعيش أمة عبدالناصر من بعده، وستمضي في طريقها إلى أكثر من هذا المجد ومن هذه الروعة والعظمة لأنها ستمضي على هديه وهدي مبادئه.
إنني أعرف مقدماً ويقيناً أن هذا الكتاب سيعيد فتح النار من جديد، وقد يزيد من ضراوة الحملات المسعورة التي لم تنقطع ضد ثورة 23 يوليو/ تموز 1952 وعلى جمال عبدالناصر، ولكن هذا هو قدر من يملك اختيار موقفه ويقول كلمته إرضاءً لضميره ووفاءً للرجل.

بعد أن أنهيت تدوين هذه المذكرات وكتبتها بنفسي على الكمبيوتر، قال لي صديق عزيز: لماذا لم تكتب من أنت؟ فقلت لنفسي ألم تنس أن تضع تحت أنظار القارئ الكريم فصلاً يصور له بقلمك

من أنت؟ ومن أين أتيت؟ وكيف نشأت؟ وبعبارة أخرى ابن مين في مصر أنت.
وأستأذنك عزيزي القارئ أن أبدأ من الفيلا رقم 12 شارع" كومانوس" الصومال حالياً بمصر الجديدة الساعة الثالثة من صباح يوم 21 ابريل/ نيسان 1929 بدأت أصرخ معلناً بدء حياتي.
ومن المفارقات والمصادفات الغريبة أن المقر الانتخابي الذي أدلي فيه بصوتي في الانتخابات والاستفتاءات طبقاً لبطاقتي الانتخابية ورقم قيدي 225 حرف "ع" قسم مصر الجديدة، أقول إن مقر إدلائي بصوتي هو الفيلا نفسها، بل والغرفة نفسها التي وُلدت فيها، حيث أصبحت البناية الآن عبارة عن مدرسة حكومية.
كانت الفيلا التي وُلدت فيها لجدّي لوالدتي محمد زكي صالح (بك (مدير محافظ الآن بني سويف. وكان والدي في هذا الوقت مفتشاً لصحة بندر الجيزة وهو الدكتور عبدالعزيز محمد شرف الذي كان قد عاد قبل عامين من المملكة المتحدة حاملاً شهادة الدكتوراه في الجراحة العامة من كلية الطب في ادنبرة. وقام والدي بتسجيل شهادة ميلادي في مكتب صحة الجيزة يوم 26 ابريل/ نيسان ،1929 ولكن بتاريخ الميلاد الصحيح وفي الصفحة 23 جزء 17/- بالطلب ،2185 سجلت تحت رقم 572.
وترجع أصول عائلتي والدي ووالدتي إلى قبائل عربية استقرت في مديرية (محافظة البحيرة) مركز شبراخيت وإيتاي البارود، وهما مركزان متجاوران. وتعود أصول عائلة والدي كما عُرف عنها وكما قال لنا الأجداد والمعمرون، إنها عائلة الشاعر المنتسبة للشاعر حسان بن ثابت شاعر الرسول عليه الصلاة والسلام، وتعود عائلة والدتي إلى قبيلة الصوالح التي هاجرت من الأراضي الحجازية إلى المغرب ومنها إلى مصر حيث استقرّت في إقليم البحيرة، ولكن جدتي لوالدتي كانت من عائلة النواوي وجدها كان الإمام الأكبر الشيخ حسونة النواوي شيخ الجامع الأزهر.
والدتي المرحومة السيدة روحية محمد زكي صالح الثانية من بين أخوات سبع غيرها وشقيقين توفوا كلهم فيما عدا اثنتين منهما.
كانت الوالدة من أوليات من انضممن للتعليم في المدرسة السنية في العقد الأول من القرن العشرين، وحصلت على شهادة الابتدائية ثم الكفاءة تعادل منتصف التعليم الثانوي الآن مع فارق كبير في مستوى التحصيل العلمي حيث كن يتلقين مواد ولغات تفوق التعليم الجامعي الآن.
كانت أماً ومدرسة فعلاً في كل شيء، تسهر الليالي تستذكر معنا دروسنا حتى المرحلة الثانوية، وأتقنت خلال هذه الفترة اللغة الفرنسية إلى جانب الإنجليزية التي كانت تجيدها أصلاً. كانت تصادقنا، كل حسب مواصفاته وميوله، وبثت فينا روح الانتماء والترابط العائلي.
كان لدينا في البيت بيانو أجادت العزف عليه، سواء سماعي أو على النوتة، وعزفت جميع الألحان العربية والأجنبية الكلاسيكية، وشجعتني على تعلم أصول العزف على البيانو والهارمونيكا التي ما زلت أعزفها حتى الآن.
أما أخواتي البنات، فإلى جانب الاهتمام بتعليمهن في مدارس الراهبات الفرنسية عندما كنا في الأقاليم، ثم الليسيه الفرنسية في مصر الجديدة عندما استقرينا فيها سنة ،1945 ووصلت شقيقتنا الكبرى رحمها الله إلى تدريس اللغة الفرنسية في كلية البنات في جامعة عين شمس، وعملت في الوقت نفسه مترجمة في وكالة الأنباء الفرنسية ثم وكالة أنباء الشرق الأوسط.
الوالدة كانت تؤمن بالمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، وفي الوقت نفسه كانت تحترم قواعد وتقاليد الأسرة المصرية. وكما شاركت في تظاهرات ، 1919فقد شجعتنا جميعاً على المشاركة السياسية في أمور بلدنا. كما كانت اجتماعية بشوشة حتى في غضبها، وحرصت على توطيد العلاقات مع زوجات المسؤولين والشخصيات العامة في كل العواصم التي عشنا فيها، خصوصاً زوجات الأطباء زملاء الوالد، واستمرت هذه العلاقات حتى آخر يوم في حياتها، وبالذات مع زوجات الدكاترة: صالح ثابت، وعبدالعزيز محمد، وعلي عبدالعال الذي كان والده سكرتيراً لجدي وعلي زين العابدين أول مدير للقصر العيني، وكورنيليوس بقطر، وغيرهم.
أذكر أنه عندما كنا في الأقاليم، كانت تقيم يوماً للاستقبال يبدأ من الخامسة حتى الثامنة أو التاسعة مساء، تستقبل فيه زوجات مدير المديرية ومفتش الري ورئيس المحكمة ورئيس النيابة ومدير التعليم والطبيب الشرعي والحكمدار مدير الأمن ونظار الابتدائي والثانوي ومأموري

الأقسام وناظرات مدارس البنات الابتدائية والثانوية، كن يقمن بنشاط اجتماعي ويقمن معارض لإنتاجهن اليدوي، مثل شغل الإبرة والكانافاة والصور واللوحات.. إلخ، وكانت الحصيلة التبرّع بالدخل إلى الجمعيات الخيرية أو المستشفيات العامة.
كانت الوالدة تشجعنا على القراءة ليس فقط باللغة العربية ولكن بالفرنسية والإنجليزية ومن هنا فقد كانت إجادتنا كلنا للغات منذ الصغر، بل إن شقيقيّ السفيرين أجادا لغات البلاد التي مثلا مصر فيها. فرنسا، تركيا، السويد، الاتحاد السوفييتي، الصين، باكستان.
كان بيت الدكتور عبدالعزيز شرف، من دون مبالغة، هو بيت العائلة الكبير.. كل العائلة كانت تلجأ للوالدة في مشكلاتها العامة والخاصة.
لم تدع زيارة تفوتها وأنا أطوف في سجون السادات، وكانت تقول لي في كل زيارة وبصوت عالٍ في حضور الضباط الحراس: "يا بني القوالب نامت والأنصاص قامت!".. وكانت آخر زيارة لي وهي مصابة باشتباه في ذبحة صدرية قبل وفاتها بأيام، كما أصرّت ليلة الوفاة على الاتصال بي تليفونياً في معتقل المسجونين في القصر العيني لتقول لي: يا سامي اقرأ لي الفاتحة وانت بتصلي.. ثم أغلقت التليفون.
وفي يوم 28 مارس/ آذار 1981 جاء محمد سامي شرف إلى السجن ليبلغني برحيل الوالدة، وأنه تتم محاولات واتصالات لحضوري تشييع الجنازة. وفعلاً اتصل بي تليفونياً اللواء رشيد وكيل المباحث العامة وقدم لي العزاء وأبلغني أنه قد تقرّر حضوري تشييع الجنازة وتقبل العزاء.
وعدت في المساء إلى سجن القصر العيني .وبالمناسبة فقد دار حديث بيني وبين الضابط الذي رافقني أهم ما دار فيه قوله: "مش كفاية يا فندم بقى، بقى لك في السجن عشر سنين، مش كانت تبقى مناسبة لها أثرها لو أفرجوا عنك اليوم مثلاً؟ هو انتم عملتم إيه؟ ده القتلة والمجرمين وتجار المخدرات بيُحكم عليهم بخمس سنين ويُفرج عنهم بعد نصف المدة!" فقلت له: يا صديقي كله بأمر الله.
رحم الله الوالدة رحمة واسعة وأسكنها فسيح جناته.
انتقل والدي بعد ذلك مفتشاً لصحة مديرية (محافظة) بني سويف، وانتقلت العائلة معه حيث التحق إخوتي سميحة (1922) في مدرسة الراهبات وعمر (1925) والذي أصبح سفيراً فيما بعد، وعزالدين (1927 (الذي أصبح مساعداً لوزير الخارجية فيما بعد، ألحقا بالمدارس الابتدائية الأميرية .وفي سن الرابعة أدخلت كتّاب الشيخ مسعود في بني سويف، حيث تسلمت جزء "عمّ" وبدأ الشيخ مسعود في تحفيظنا القرآن الكريم، وكان أخواي عمر وعزالدين قد سبقاني في الالتحاق بهذا الكتّاب أيضاً. ولا أنسى أبداً منظر "الفلكة" التي كان يمدنا عليها ليضربنا على أرجلنا عندما كنا لا نحفظ كما ينبغي أو عندما نخطئ في التلاوة الصحيحة، ولم يكن يفرق في هذا بين ابن المدير أو ابن الغفير.. كما لم يكد ينتهي العام الدراسي إلا وكنت أحفظ وما زلت والحمد لله جزء "عمّ."
وفي العام الدراسي 34 1935 /التحقت بمدرسة مصر الجديدة الابتدائية، حيث كان والدي قد انتقل للعمل مفتش صحة مديرية القليوبية واختار لنا السكن في مصر الجديدة وكان عليه أن يتوجه في الصباح الباكر إلى بنها ليعود في المساء. وكان سكننا في عمارة جديدة من عمارات شركة مصر الجديدة في شارع شريف باشا الذي كان يقيم هو شخصياً أي شريف باشا وكان أحد اللواءات في الجيش، في فيلا في أول الشارع، وفي هذا المنزل انضمت للأسرة الصغيرة أختي سلوى سنة 1935 وأخي طارق في ديسمبر ،1936 وقد ختم حياته ككبير للمترجمين العرب في منظمة الأمم المتحدة في جنيف.
وأذكر أنه كان يقيم في الدور الأول أحد الكونستبلات الإنجليز من الذين كانوا يعملون في البوليس المصري في ذلك الوقت، وكان بيننا عمر وعزالدين وأنا وبينه مشاحنات لأننا كنا نلقي على موتوسيكله القاذورات، كما كنا نقوم بغرس المسامير في الاسفلت لتخرق عجلاته، كان يشتكي للوالد الذي كان يغمز لنا بعينيه بمعنى أن يقول لنا: استمروا في ما تقومون به ولا تسألوا فيه! وكان يشاركنا في هذه العملية محمد عبدالرحمن نصير زميلنا في المدرسة وأحد الضباط الأحرار فيما بعد وشقيقه سيد نصير.

في مدرسة مصر الجديدة الابتدائية كانت تعتبر من مدارس أبناء الذوات في القاهرة، فقد كانت تضم أبناء ذوالفقار باشا والد الملكة فريدة الذي كان يقيم في قصره أمام مبنى المدرسة، وأحفاد الفريق عزيز المصري باشا وأبناء شريف باشا، وأبناء شرارة باشا، وأحفاد لطفي السيد باشا، وأبناء النقراشي باشا، وعبدالحميد بدوي وشاكر باشا وأحمد باشا حسنين وخلوصي باشا.. إلخ، وكان ناظر المدرسة إسماعيل (بك (توفيق كان بك رسمي كما كان المدرسون من أبرز رجال التعليم في مصر. كان مدرس اللغة الإنجليزية المستر "دولبي" حيث كنا نتلقى دروس اللغة الإنجليزية اعتباراً من السنة الأولى الابتدائية.
وفي العام الدراسي 1937/ 1938 انتقل الوالد إلى منصب مفتش صحة مديرية المنيا واصطحبنا معه حيث استأجر شقة كبيرة عبارة عن سبع حجرات في أحدث عمارة في شارع "ابن خصيب" وهي تعلو بنك قليني، وكان صادق بك قليني أحد كبار تجار القطن في صعيد مصر وكان يدير هذا البنك ليرعى مصالح الفلاحين في مقابل ما كان يقوم به المرابون اليهود والمتمصرين من إذلال للفلاحين.
وفي مدرسة المنيا الابتدائية وكان ناظرها عبدالعزيز (بك) لطفي كانت الدراسة تتبع نظام اليوم الكامل سبع حصص في اليوم خمس منها مرحلة أولى ثم فسحة لمدة ساعتين، نتناول فيها طعام الغداء الذي تقدمه المدرسة. ومن المفارقات الظريفة التي أذكرها عن مدرسة المنيا الابتدائية أن مدرس اللغة العربية كان يُدعى الأستاذ طنطاوي وكان يقوم برحلة سنوية صيفية على المركب إلى اليونان وعندما يعود في أول العام الدراسي كان يحكي لنا نوادره ومشاهداته هناك، كما كان يلقننا بعض الكلمات اليونانية التي يلتقطها مثل: كليميرا تي بو تاه أفكار إستوه ثغابوه.. وهكذا.
انضممت في هذه المدرسة إلى فريق الموسيقا الذي كان يتولاه الأستاذ السيد البدوي مدرس الرسم والأشغال اليدوية، وبدأت أتعلم العزف على آلة البيانو التي استمريت في العزف عليها حتى منتصف الأربعينات، واضطررت لتركها لظروف عائلية مادية خاصة، وكذلك آلة الهارمونيكا التي أتقنتها وأجيد العزف عليها حتى اليوم وكانت بالمناسبة تسليتنا في فترة سجون السادات. وكان مدرسونا في هذه المرحلة الأساتذة الأفاضل محمد الوليلي وحنا عبدالمسيح للرياضة ووديع أبسخرون للغة الإنجليزية والشيخ عبدالرحيم محمد للغة العربية. ولعل من أبرز الزملاء في هذه المدرسة محمد إبراهيم دكروري ود. جمال القشيري.
في عام ،1940 وبعد أن حصلت على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية من مدرسة المنيا الابتدائية وكانت على مستوى القطر المصري كله التحقت بمدرسة المنيا الثانوية التي كان يتولى نظارتها أحمد بك حلمي محمد، وكان يقوم بعمل فصول للتقوية في مادة الرياضيات التي كان متخصصاً فيها وكان يقوم هو شخصياً بالتدريس والشرح لنا، وكان مدرسو الإنجليزية والفرنسية أساتذة إنجليز وفرنسيين أذكر منهم: جيوم، ولولو، وبراون. وكان جيوم يمتطي دراجة في حضوره ومغادرته للمدرسة، وفي منتصف العام الدراسي نُقل ناظر المدرسة وعُين بدلاً منه السيد يوسف (عديل الرئيس جمال عبدالناصر فيما بعد الذي سيرد الكلام عنه بالتفصيل في فصل سكرتارية الرئيس للمعلومات.(
طيلة فترة إقامتنا في المنيا، استأجرنا أيضاً إحدى فيلات شركة مصر الجديدة في القاهرة، وكانت تقع على ناصية شارعي البارون (15 شارع نزيه خليفة الآن) وإسماعيل (بغداد الآن)، وأذكر أن إيجارها كان سبعة جنيهات في الشهر، وقد أصبحت هذه الفيلا الآن مدرسة للبنات الراهبات، وكان جدي لوالدتي مستأجراً الفيلا المقابلة لها وعلى الجانب الآخر من شريط المترو والمجاورة لفيلا الملكة فريدة.
انتقل الوالد بعد ذلك ليُعين مفتش صحة مديرية الدقهلية، وبالتالي انتقلنا معه إلى المنصورة الثانوية. واستأجر لنا الوالد شقة في عمارة في حي توريل على البحر الصغير ملك الحاج خليل خليل القصيفي أحد كبار المقاولين في كل من الدقهلية ودمياط وبورسعيد وكانت تجاور حديقة البلدية ومنزل مدير المديرية ومستعمرة الري في الدقهلية وبالمناسبة كانت مستعمرات الري في مصر تُعتبر من أرقى الأماكن التي يمكن أن يتخيّلها الإنسان من حيث النظام والنظافة والناحية الجمالية، وفي حدائقها البديعة التي لم تكن تختلف في المنصورة عنها في المنيا أو في بني

سويف أو في بنها أو القناطر الخيرية، وكان تخطيط حي توريل مشابهاً إلى حد كبير تخطيط مصر الجديدة من حيث الشوارع المتقاطعة مع بعضها بعضاً بشكل منتظم طولياً وعرضياً، وكل منزل كانت فيه حديقة، كما كانت تتدفق في البحر الصغير المياه النظيفة التي ترى قاعه من خلالها. وكان يقيم في هذا الحي كبار الموظفين ومجموعة من الأعيان وكبار المهنيين من أطباء ومحامين ومهندسين. ويحد الحي من الناحية الشمالية نهر النيل العظيم الذي كان يتسع بشكل ملحوظ في مقابل مدينة المنصورة، وكانت تزين كورنيشه مؤسسات مدنية وحكومية تمتاز بالأناقة والجمال، منها على سبيل المثال منزل مدير المديرية ومستعمرة وتفتيش الري ثم مكتبة المنصورة الحكومية الأنيقة العامرة أبداً ودوماً بالكتب وقاعة المطالعة، ثم مجموعة من الكازينوهات والسينمات ومنها سينما عدن الشهيرة، ودار البلدية ومحلات راندوبولو للحلوى والقهوة، ثم قصر الشناوي باشا، فحديقة شجرة الدر وإلى جوارها مدارس المنصورة ومستشفياتها، ثم المدرسة الثانوية والصنائع والرشاد والمستشفى الأميري، فالحميات، أما المدرسة الابتدائية فقد كانت تقع في حي المختلط في وسط المدينة، وبجوار ميدان محطة السكك الحديدية.

في مدرسة المنصورة الثانوية كان ناظرنا للمرة الثانية أحمد حلمي محمد بك، وكان يقوم بالتدريس فيها مجموعة من أعظم رجال التعليم في ذلك الوقت. وكانت المنصورة الثانوية هي المدرسة الثانوية لثلاث مديريات هي: الدقهلية والشرقية ودمياط، فكانت تزخر بأعداد كبيرة من أبناء هذه المحافظات الثلاث من عائلات العلايلي ونيازي وأبو سمرة والجمال وعبدالهادي" المليجي" واللوزي والبدراوي عاشور وسراج الدين وغيرها من العائلات المعروفة.

وبهذه المناسبة فقد كنت طيلة دراستي في المدارس الابتدائية والثانوية طالباً متوسط التحصيل وإن تفوقت في اللغات والجغرافيا والتاريخ، وانضممت إلى فريق الموسيقا وفريق الكشافة الذي كان يتولاه الزميل إسماعيل صبري حمدي، وآخر عهدي به كان في منتصف الستينات حيث كان يقوم بالتدريس في إحدى المدارس الليبية. وقد قمنا بمعسكرات عدة ورحلات سيراً على الأقدام منها إلى المحلة الكبرى وأخرى إلى دمياط وثالثة إلى طنطا، هذا بخلاف معسكرات المبيت في الهايك (خيمة صغيرة) ليلة أو ليلتين لاستكشاف منطقة جديدة في محافظة الدقهلية كبحيرة المنزلة مثلاً وعمل دراسة ميدانية عنها.

كان يزاملني في مدرسة المنصورة الثانوية ومن أبرز الطلبة فيها في هذه الفترة: محمد فايق وزير الإعلام فيما بعد الذي زاملني في فصل واحد ودكّة واحدة طيلة السنوات الأربع وحتى مرحلة الثقافة العامة، والذي زاملني في المخابرات العامة ورئاسة الجمهورية وفي زنزانة مجاورة في سجون السادات ومن زملائي أيضاً محمد المصري مساعد سكرتير الرئيس للمعلومات للشؤون العربية فيما بعد وأحد الضباط الأحرار في سلاح المدفعية وشقيقه السعدي حامد المصري أحد الضباط الأحرار في سلاح المدفعية فيما بعد، ونعمان العلايلي المحاسب القانوني المعروف ورئيس مجلس إدارة نادي السيارات فيما بعد، ومحيي الدين سلامة الخولي أحد الضباط الأحرار في سلاح المدفعية وزول من أذاع بيان قيام ثورة يوليو **1952** قبل أن يصل البكباشي أنور السادات إلى مبنى الإذاعة، وخالد حسونة رئيس محكمة استئناف القاهرة فيما بعد، ومحمود عباس عبدالهادي أحد الضباط الأحرار والسفير فيما بعد، ونصر وفاروق العزيزي اللذين أصبحا ضابطين فيما بعد، وفتحي قنديل من الضباط الأحرار والسفير فيما بعد وشقيقيه محمد قنديل المحامي وحسني قنديل، وجمال حماد المهندس الذي أصبح وكيل وزارة الأشغال، وشقيقه محيي الدين حماد الدكتور ونائب رئيس شركة مصر للطيران ومدير مستشفى وزارة الكهرباء فيما بعد، والإخوان فايز وفاروق التاودي، وكانا أوائل المدرسة بجدارة، وعبداللطيف الطرشوبي، وأنيس منصور وعوض الدحة ومحمود البرهمتوشي زعيم المدرسة وكانوا يسبقونا بسنتين دراسيتين. وآخرين لم تسعفني الذاكرة في حصرهم.. وأرجو أن يعذرني كل عزيز زاملني في هذه المرحلة لم أذكر اسمه.

وأذكر أن أنيس منصور كان يصل إلى المدرسة ومعه مجموعة من الطلبة من أبناء العاملين في دائرة عمر طوسون باشا في دميرة، مستقلين سيارة نصف نقل سوداء ماركة فورد **1929**

وكانت عبارة عن كابينة للسائق وباقي السيارة مكشوفة تغطيه "تندة" من قماش الخيام ومثبت على أرضيتها مقاعد خشبية متقابلة، ثم تعود السيارة نفسها عقب انتهاء اليوم الدراسي لإعادتهم إلى دميرة.
كانت المنصورة الثانوية تُعتبر من أهم معامل تفريخ رجال مصر المستقبل وما زالت حتى الآن.
كانت مدرستا المنصورة الثانوية والصنائع الثانوية متجاورتين، وكانتا تنضمان مع بعضهما بعضاً عند قيام التظاهرات في المناسبات الوطنية، مما كان يشكل قوة ضاغطة فعالة لتشكيل الرأي العام الطلابي في تلك المرحلة، وكان أبرز تيارين سياسيين في ذلك الوقت هما الوفد والإخوان المسلمين.
وبالمناسبة، فقد كان الأستاذ أحمد حمامة مراقب مدرسة الصنائع يقيم في عمارة في مقابل المدرسة مباشرة، كما شاهدنا نحن طلبة مدارس المنصورة في تلك المرحلة صعود نجم السيدة فاتن حمامة عندما اختارها الفنان محمد عبدالوهاب للتمثيل أمامه في أفلامه، وكان شقيقاها منير ومظهر زملاء لنا في المنصورة الثانوية، وتخرّج منير في كلية البوليس فيما بعد.
وبعد أن حصلت على شهادة الثقافة العامة من مدرسة المنصورة الثانوية نُقل الوالد إلى القاهرة، حيث عُين وكيلاً مساعداً لوزارة الصحة، وطبعاً عدنا إلى مصر الجديدة التي لم نفارقها طيلة إقامتنا في الأقاليم، حيث كان لنا هناك باستمرار فيلا سكنية نمضي فيها شهور الإجازة الصيفية، إلا أن الوالد استأجر شقة جديدة كانت تقع في شارع "فارسكور "العمارة رقم 5.
والتحقت بمدرسة مصر الجديدة الثانوية ودخلت فصلاً دراسياً يشمل عشرين طالباً فقط، كانوا يُعتبرون زبدة طلبة المدرسة، وكانوا يسمّونه فصل المتميزين، وفعلاً فقد تخرّج من طلبة هذا الفصل أطباء وقضاة ومحامون ودبلوماسيون وضباط ومهندسون أذكر منهم الزملاء: د. ممدوح حفني، ود. عبدالخالق ترزاكي، ود. محمد مأمون دياب، ود. مدحت رضا، والمستشار سمير مشرقي وكيل مجلس الدولة فيما بعد ود .كمال جبريال، وحسن حافظ رئيس الهيئة المصرية للتأمين فيما بعد وعبدالحليم بدوي، وأيوب شرارة، وحسن عبدالصمد كامل، ومصطفى حمدي، وعصمت رضا السفراء المعروفين. وكان الزميل مصطفى حمدي أحد الخبراء الأوائل في علم الإدارة، وأسهم في تأسيس جهاز المخابرات العامة تحت إشراف زكريا محيي الدين عام 1953/ 1954، وقد أشرت إلى هذا الموضوع تفصيلاً في فصل سكرتارية الرئيس للمعلومات.

بداية العمل السياسي

لأول مرة في حياتي أمارس النشاط السياسي أثناء الدراسة في مدرسة مصر الجديدة الثانوية، حيث شاركت في التظاهرات التي قامت سنة 1946، وكان يقود التظاهرات الزميل مجدي الدين محمد الذي انقطعت الصلة به بالتحاقي بالكلية الحربية. ولأول مرة كذلك أساق إلى أحد أقسام البوليس، قسم مصر الجديدة، حيث نبّه علينا مأمور القسم الصاغ حسن خالد بترك السياسة وعدم القيام بالتظاهرات وتجنب الالتقاء برؤساء الأحزاب في ذلك الوقت، ولقد كنا تقابلنا مع علي ماهر باشا في مقر حزبه "حزب مصر" في شارع سليمان باشا وتناقشنا معه في قضايا الوطن، كما نصحنا مأمور القسم أن نلتفت لدروسنا أحسن، ولما تكرّر اشتراكي في التظاهرات لم ينقذني من تحويلي إلى النيابة العامة سوى معاون البوليس في قسم مصر الجديدة اليوزباشي حسن كامل الذي كان يدرب أخي عزالدين الطالب في كلية البوليس في ذلك الوقت أثناء الإجازة الصيفية وكان معجباً بنشاطه. وأذكر أنه وعد مأمور القسم أن يتولى هو إقناعي بترك السياسة، فأخذني إلى مكتبه حيث حثّني على عدم الاندفاع، وفي الوقت نفسه شجعني على ضرورة الاحتفاظ بالإحساس بالوطن وبقضاياه والتمسك بها. وبمضي الزمن توطدت العلاقة بين حسن كامل وبيني حتى استشهد حسن كامل بعد ذلك في سنة 1969 وهو محافظ للبحر الأحمر عندما أصرّ على الحضور إلى القاهرة لاستكمال تجهيزات محافظته ضد العدو "الإسرائيلي" وتصادف أن كانت عملية الهجوم" الإسرائيلي" على الزعفرانة في اليوم نفسه، وقصفت سيارته واستشهد وهو فيها، وقد كلفني الرئيس جمال عبدالناصر بأن أنوب عنه في مواساة أسرته وتقديم واجب العزاء والتقدير لشخصه.
وبعد حصولي على شهادة إتمام الدراسة الثانوية من مصر الجديدة الثانوية القسم العلمي بنسبة

تقارب من ال 60% أبدى لي والدي رغبته في أن يلتحق أحد أبنائه بكلية الطب ليكمل مسيرته، وذلك بعد أن التحق عمر بكلية الحقوق وعزالدين بكلية البوليس. ولما كانت العلاقة بيني وبين والدي دون باقي إخوتي لها طابع خاص جداً، وكان دائماً يصرّ على أن أصاحبه في أثناء الإجازة الصيفية في مروره على مكاتب الصحة، عند قيامه بعمليات تشريح جثة أحد القتلى في جرائم القتل باعتباره الطبيب الشرعي، فلم أرد أن أخالف أو أعارض رغبته وقبلت بالرغم من أنني في تلك الفترة كنت قد بدأت أفكر في اختيار الطريق الذي يحدد مستقبلي وكنت أميل إلى الناحية العسكرية حيث كنت من المتابعين لتطورات الحرب العالمية الثانية تفصيلاً. أقول إنني لم أستطع أن أعارض رغبة الوالد صراحة، ومن باب الذوق قلت له: ليس لديّ مانع على أساس التجربة، فأخذني من يدي فوراً إلى كلية الطب حيث كان العميد الدكتور علي إبراهيم باشا وقال له: يا باشا أنا عايز ابني سامي يكمل مشواري، وطلب استثنائي من المجموع باعتباري ابن طبيب فوافق الباشا وقال له: "روح ادفع المصروفات يا عبدالعزيز."
كانت المصروفات نحو خمسة وأربعين جنيهاً في السنة الدراسية غير ثمن الكتب، ولم يكن مع الوالد هذه المصروفات، فاتجهنا إلى شارع عدلي في وسط البلد حيث عمارة بحري. وطلعنا إلى الدور الأول وكان يحوي شققاً مفتوحة وكل حجرة يجلس فيها مرابي يهودي، وكان الوالد معتاداً أن يستلف من أحدهم، ولما طلب منه مبلغ خمسة وعشرين جنيهاً قال له مسيو حنانيا: يا دكتور عبدالعزيز العشرين يتردوا أربعين يوم الخميس، ولما كنا يوم الاثنين فقد كانت نسبة الربا 100 % في ثلاثة أيام! ثرت وفار دمي في عروقي عندما شاهدت لأول مرة في حياتي شخص ما يلوي ذراع والدي، وقررت شيئاً في نفسي لم أبح به للوالد في ذلك الوقت، ولكني قلت له: يا والدي ما نجرب الكلية الأول وإذا عجبتني نبقى ندفع المصروفات. فوافق الوالد على مضض، ونزلنا وقد قررت تنفيذ ما جال بخاطري وهو: الانخراط في السلك العسكري مهما كان الثمن.
وبالفعل دخلت كلية الطب لمدة يومين اثنين، وقلت للوالد: إنني آسف جداً لن أستطيع أن أكمل الدراسة. وسامحني يا أبي. ولما كانت العلاقة بيننا قوية جداً ولم يسبق أن رفض لي طلباً، فقد وافقني وقدمت أوراقي لكلية التجارة في جامعة القاهرة انتظاراً لموعد التقديم للكلية الحربية الذي عندما أعلن عنه تقدمت بأوراقي إليها. وتشاء الأقدار أن أصاب يوم الكشف الطبي بالتيفوئيد فلم أستطع الالتحاق بهذه الدفعة وكان هذا من حظي الكبير ومن بركة دعاء الوالدين، فقد كانت هي دفعة 1948، دفعة شمس بدران التي تعرضت لها تفصيلاً في فصل آخر من هذه المذكرات.
وأكملت العام الدراسي في كلية التجارة في جامعة القاهرة، وكانت من أمتع السنوات الدراسية في حياتي، حيث انتقلت من مرحلة حياتية وشبابية إلى مرحلة رجولة مبكرة واختلاط جديد في مجتمع جديد.
كانت مجموعة مصر الجديدة تتكوّن من نحو ثمانية عشر طالباً، وكنّا نتوجه سوياً إلى الكلية، وكنّا في كثير من الأحيان نستقل عربة كارو من ميدان الجيزة نتوجه بها إلى بوابة الجامعة .كان عدد الطالبات في دفعتنا لا يزيد على عدد أصابع اليدين، وكنّ يجلسن في الصف الأول من المدرج، وكانت مجموعة مصر الجديدة تتولى حراستهن حيث كنّ كلهنّ قاهريات، ولذلك فقد كان أغلبنا يجلس في الصفوف الأولى مما سبب لنا مشكلة مع أحد المعيدين في ذلك الوقت، الأستاذ الدكتور أحمد أبو اسماعيل حيث كان له لازمة أرجو أن يسامحني لذكرها. فقد كان ينطق كلمة ثم يسكت ليقول: "هيه" ثم يكمل باقي الجملة وهكذا. ولم نكن قد نضجنا بما فيه الكفاية ونتيجة لشقاوة الشباب فقد كان بعضنا وأنا من بينهم عندما يدخل المحاضرة ويبدأ الكلام أن نقول "هيه". وكان الرجل يسكت إلى أن كان امتحان آخر السنة وكان هو أحد المراقبين علينا وأخذ يمرّ علينا واحداً بعد الآخر، وهو طبعاً حافظ شكلنا واحدا واحدا، ويقف أمام أحدنا ويسأله "هيه"؟ فيقول له: "هيه"، فيقوم بوضع علامة على ورقة الإجابة، وهكذا سقطنا كلنا في مادته.
وكان من بين أساتذتنا في كلية التجارة الدكتور عبدالمنعم القيسوني والدكتور رضوان خالد وكان من بين أساتذتنا في كلية التجارة الدكتور عبدالمنعم القيسوني والدكتور رضوان خالد عميد الكلية ووالد الدكتور أحمد خالد أستاذ الروماتيزم في كلية الطب، والذي كان له مواقف رجولية ومشرفة معنا أثناء اغترابنا في سجون السادات والدكتور حسين كامل سليم.

انتهى العام الدراسي وقمت بالتقدم بأوراقي بعد سحبها من كلية التجارة إلى الكلية الحربية في صيف 1946، وبعد الترتيبات اللازمة مالياً بخلاف المصروفات الرسمية التي كانت في حدود 60 جنيهاً سنوياً لأن دخول الكلية الحربية في ذلك الوقت كان يستلزم التقدم بما يُسمى "ورد"، وهو يعادل ما يثبت أن الطالب من ذوي الأملاك هو وعائلته فكان أن جمعنا كل ما يملكه كل فرد في العائلة ووضعناه في إقرار ذمة مالية.
وبعد ذلك أعددنا الوساطة، وهي الأهم والركن الأساسي في قبول الطالب في الكلية الحربية في ذلك الوقت، وكان هو اللواء إبراهيم عطا الله باشا رئيس هيئة أركان حرب الجيش وذلك عن طريق أحد الأطباء في الخدمات الطبية للجيش الذي كان زميلاً للوالد وهو اللواء طبيب محمد المهتدي.
وفي هذه الفترة استأجر والدي شقة جديدة في 5 شارع الفاطميين في منطقة ميدان الاسماعيلية في مصر الجديدة، وهي فيلا من دورين أقيم عليها دور ثالث، وكان يمتلكها الأميرألاي نورالدين حسن مظهر بك ضابط جيش على المعاش وكانت هذه النقلة أهم نقطة تحول في حياتي الشخصية كما سيرد فيما بعد.
التحقت بالكلية الحربية في شهر سبتمبر 1946 واطلق على دفعتنا اسم دفعة" الكوليرا" نظرا لانتشار مرض الكوليرا في تلك السنة، وتم عزلنا في عنبرين كبيرين في أحد أطراف مبنى الكلية الحربية القديم وهو المبنى الذي تشغله الآن الكلية الفنية العسكرية بكوبري القبة وكان عددنا 261 طالبا. وقد عاصرنا دفعة 48 دفعة شمس بدران الذي لم يكن من بين الطلبة البارزين فيها ولكنه برز بعد قيام الثورة لوضعه في تنظيم الضباط الأحرار.
وكان من أبرز عناصر هذه الدفعة محمد فائق وعبدالمحسن فائق، وهما ليسا قريبين، والأخير هو الذي جند رفعت الجمال (رأفت الهجان). واحمد بدوي سيد احمد ويوسف صبري أبو طالب وزراء الدفاع فيما بعد واحمد عبدالغفار حجازي وزكي عجرمة وفؤاد عزيز غالي قائد جيش في حرب ، 1973 ومحمد زغلول كامل من الضباط الأحرار وهو الذي كشف انحراف المخابرات العامة في الستينات ، ومحمد محمود السقا من الضباط الأحرار ورئيس مؤسسة السياحة، وعبدالمجيد شديد من الضباط الأحرار ومدير مكتب كمال الدين حسين وعلي صبري ومحافظ الدقهلية، ومصطفى كامل مراد من الضباط الأحرار ورئيس حزب الأحرار، ويوسف عفيفي محافظ البحر الأحمر، وعمر عبدالآخر محافظ القاهرة وغيرهم ممن لا تسعفني الذاكرة بأسمائهم الآن. وقد تخرجت دفعة 48 كما تخرجنا نحن قبل اكتمال الدورات الثلاث نظرا لقيام حرب فلسطين سنة 1948؛ فكان ان تخرجت الدفعة الأولى في اغسطس 1948 وتخرجت دفعتنا في فبراير 1949. وكان من أبرز خريجي هذه الدفعة الرئيس محمد حسني مبارك، والزملاء مختار هلودة رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، وتوفيق عبده اسماعيل وجمال الليثي ومحمد وفاء حجازي مساعد وزير الخارجية، ومحمود عباس عبدالهادي السفير بوزارة الخارجية واحمد شوقي المتيني محافظ اسوان ومحمد يسري الشامي محافظ البحر الاحمر وعلي طه حبيب السفير بوزارة الخارجية. كما برز منهم من عملوا في المخابرات العامة وهم محمد حلمي القاضي ومنير محمد المهدي، ومحمود محمد عطية ومحمد عبدالفتاح الشربيني، ومحمد مختار عمر، وعادل علي جبريل، واحمد محمود احمد العقاد، وعبدالحفيظ محمد الشناوي، ومحمد منير مرسي حسبو.
وبرز منهم قادة عسكريون ممن بقوا في الخدمة العسكرية وشاركوا في حروب 48 و56 و67 و 73 وهم: محمود شاكر عبدالمنعم قائد القوات الجوية، وقاسم محمد حاتم وفؤاد حلمي السماع ويوسف صلاح الدين محمد وفاروق محمد فهمي بشير والمشير محمد عبدالحليم أبو غزالة وزير الدفاع، وحسن علي أبو سعدة الذي اصبح سفيرا ايضا، وحسن احمد الكاتب ومحمد علي متولي وعبد رب النبي حافظ رئيس اركان حرب القوات المسلحة، وسمير يسري عوض وصبحي الملاح وحمدي حسن حمدي قائد الدفاع الجوي، ومحمد عطية سليمان وبهيج الكرداني.
فوجئت يوم التخرج في الكلية الحربية ان يعلن كاتم اسرار حربية عن تعييني في سلاح المدفعية حيث كنت قد وعدت بناء على طلبي ان أعين في سلاح المشاة، ولم اعرف السبب لهذا التغيير حتى اليوم. وبعد اجازة قصيرة تقدمنا للالتحاق بمدرسة المدفعية كضباط اصاغر، وبدأت الدراسة

وكان مجموع الضباط 24 من دفعتنا والملازم محمد محمد فائق من دفعة 48، وكان قد تخلف لإصابته بكسر في قدمه حال دون ان يحصل على فرقة التأهيل للمدفعية مع عناصر دفعته، بدأت دورة القسم العام من علوم المدفعية، وكانت الدراسة على مدار أيام الاسبوع ما عدا يوم الجمعة، وكان من المفروض ان نبيت في مبنى المدرسة على ان نحصل على اجازة نصف يوم في يومي الاثنين والخميس. وبعد ثلاثة اسابيع بدأت الدراسة التخصصية كل حسب رغبته، واخترت الدفاع الجوي الذي كان ينقسم الى ثلاثة اقسام هي المدفعية الثقيلة المضادة للطائرات، والمدفعية الخفيفة المضادة للطائرات، والأنوارالكاشفة والرادار المضاد للطائرات.
منذ اليوم الأول الذي التحقت فيه بسلاح المدفعية قمت بعمل المستحيل لنقلي الى سلاح المشاة، بما في ذلك محاولة عمل بدل مع أحد الزملاء من سلاح المشاة على أساس قبول كل منا ان يحل محل الآخر في سلاحه. ولكن باءت جميع هذه المحاولات بالفشل، لدرجة ان مدير سلاح المدفعية في ذلك الوقت اللواء محمد شريف بك استدعاني لمكتبه وعنفني مندهشا لمطلبي هذا قائلا لي" : أنا يا أفندي بقى لي خمسة وثلاثين سنة في سلاح المدفعية وأول مرة اسمع فيها ان ضابط مستجد يطلب نقله من السلاح اللي كل الضباط بتعمل وسايط علشان يخدموا فيه، علشان تروح فين؟ تروح سلاح المشاة! انت أيه يا أفندي! انصراف."
ويشاء الله سبحانه ان ابقى في هذا السلاح وافخر بانتمائي اليه حتى آخر لحظة من عمري.. كما يشاء ان يستدعيني مدير السلاح اللواء محمد بك شريف لمكتبه بعد ثلاثة شهور من تعنيفه اياي ليقول لي: "ازاي تبقى اخ الملازم أول عز الدين شرف ضابط مباحث قسم مصر الجديدة وتطلب انك تسيب سلاح المدفعية.. ده اخوك رد لي كل ما سرق من بيتي في ظرف ساعتين اثنين من ابلاغي عن السرقة.. انت حاتقعد هنا ولو عزت أي حاجة أو حد ضايقك تعالى لي من نفسك فورا ".
كان تفكيري في ذلك الوقت ان سلاح المشاة هو السلاح المقاتل الرئيسي، وان ضابط المشاة هو العنصر الأساسي في أي معركة وباقي الضباط هم عناصر معاونة، ولكن تغيرت هذه الفكرة بعد اتمام الدراسة حيث ثبت لي ان المنظومة القتالية متكاملة، وان كان جندي المشاة هو الذي ينهي المعركة.
من طرائف العمل في مدرسة المدفعية بعض تقاليدها المتوارثة من قديم الزمن كما قال لنا الضباط الاقدم ومنها ان الضابط المستجد لا يقوم بتعليق شارة المدفعية (الشرابنيل) على البدلة العسكرية إلا بعد التخرج في مدرسة المدفعية. وان الضابط الاحدث عندما يعطي التمام للضابط الأقدم أو للقائد لا بد ان يتم بالخطوة السريعة وليس بالخطوة المعتادة كما يتم باقي اسلحة الجيش، هذا علاوة على تقديس الأقدمية مهما كانت الأسباب والظروف.
وأذكر ان أول مرتب تسلمته كان له قصة طريفة كان بطلها الصاغ محمد مصطفى لطفي قائد ثان جناح مدفعية الميدان بمدرسة المدفعية؛ فقد حل يوم أول مارس سنة 1949 ونودي علينا من أركان حرب المدرسة الصاغ كمال الدين ايوب لنتوجه الى جناح الميدان لتسلم مرتباتنا، وهناك انتظرنا خارج المبنى حيث كان الصاغ محمد مصطفى لطفي يجلس على كرسي ميدان وأمامه بالطول ترابيزة خشب 6 أقدام وكان يقرأ اسم الضابط الذي يتقدم ويؤدي التحية ويتسلم مرتبه ويؤدي التحية وينصرف وهكذا، الى ان جاء دوري وقام بالنداء على اسمي فتقدمت وأديت التحية له وفوجئت بأنه رمى المرتب على امتداد ذراعه على الترابيزة ولم ينظر الي. فوقفت مكاني ولم اتقدم خطوة، وهنا رفع رأسه باستغراب قائلا لي: "ما بتاخدش مرتبك ليه يا ضابط؟" فقلت له: "والله دي مش الطريقة اللي يتعامل بها الضباط مع بعض!"، فرد: "مش فاهم قصدك إيه؟".. فقلت له: "انتم علمتونا ان الضابط له كرامة ..وأعتقد ان هذا الأسلوب اللي اتبعته حضرتك ينال من كرامتي كضابط ولذلك أنا بارفض التعامل به"، فنظر الي معلقا: "لك حق"، وقام وناولني بيده المرتب قائلا: "اتفضل يا حضرة الضابط".. فشكرته وتناولت مرتبي وانصرفت، وأتذكر انه كان عشرة جنيهات وعشرة قروش وسبعة مليمات. وكان الصاغ محمد مصطفى لطفي ضابط عظيم نوبتجي المدرسة في ذلك اليوم وحضر الى ميس الضباط حيث نقيم والتقى معنا، وانتحى بي جانبا وشجعني على التمسك بسلوكي هذا. ومنذ هذا اليوم وحتى الآن صارت بيننا صداقة

متينة جدا واحترام متبادل، وهو بالمناسبة من الضباط الاحرار، وقد عين ليلة الثورة ضابط الاتصال بين الثورة ووزارة الداخلية، ثم نقل لوزارة الخارجية سفيرا وممثل مصر في بلدان ذات أهمية خاصة كالسويد والجزائر وقبرص.
التحقت بفرع الدفاع الجوي للأنوار الكاشفة والرادار، وكنا خمسة من الزملاء هم جمال الليثي، من الضباط الاحرار والمنتج السينمائى فيما بعد، ومحسن امين عوف وبهيج الكرداني وكمال الدين شاهين وأنا. وكان مدرسو الجناح الصاغ محمد يحيى الصواف الحاكم الاداري لقطاع غزة فيما بعد واليوزباشي احمد حمروش من الضباط الاحرار ورئيس هيئة المسرح ورئيس تحرير مجلة روز اليوسف ورئيس اللجنة المصرية للتضامن الآن والملازم مهندس عباس الدهيمي، وكان صف الضباط المعلمون هما الباشجاويش محمد ابو رجيلة والشاويش فرج السوداني.
أعود بالقارئ العزيز الى التذكرة بأن العائلة كانت قد استقرت في السكن الجديد في 5 شارع الفاطميين بمصر الجديدة اعتبارا من منتصف العام 1948. وكان أصحاب المنزل يقيمون في الطابق الأول، وكانت والدتي اجتماعية بطبيعتها فقامت صداقة بينها وبين حرم الأميرالاي نور الدين حسن مظهر صاحب البيت، وكانت شقيقة الشهيد المحامي اسماعيل عبدالله زهدي الذي اغتيل على أنه محمد فريد بك، وفي الوقت نفسه كانت خالة الصاغ محمد فوزي (الفريق أول فيما بعد)، وكانت العائلة تتكون من خمس آنسات وصبي واحد احمد وكان من الطبيعي ان تلتقي العائلتان ببعضهما يوميا إما بالمصادقة أو بالزيارات، ومن هنا وقد كنت في سن يسمح لي بالتفكير في اكمال نصف ديني، وكنت ابحث عن شريكة حياتي من أجل حياة مستقرة، ومن دون اطالة فقد اخترت الابنة الثالثة "تغريد" لتكون شريكة حياتي، وذلك بعد أخذ رأي صاحبة الشأن نفسها والوالدة والوالد، تقدمت لخطبتها في ربيع عام 1950، ثم تم عقد قراننا في يوم الخميس السادس من صفر 1370 الموافق 16 نوفمبر/تشرين الثاني 1950، وتزوجنا يوم الخميس 13 رجب 1370 الموافق 19 ابريل/نيسان سنة 1951 ليلة ذكرى ميلادي وكنت قد ترقيت الى رتبة الملازم الأول وأصبح مرتبي 12 جنيها في الشهر. كان أول سكن خاص لي بعد الزواج عبارة عن شقة في العمارة رقم 8 شارع "فرديناند دي لسيبس" في مصر الجديدة من غرفتين وصالة وكان ايجارها خمسة جنيهات في الشهر. طبعا لم يكن الراتب الشهري يكفينا فكنا في اغلب ايام الاسبوع نقيم طوال النهار في منزل حماتي أو والدتي ونعود في المساء لمنزلنا للمبيت فيه.
وفي نوفمبر/تشرين الثاني 1949 أتممت الدراسة في مدرسة المدفعية، وتخرجت وتوزع أفراد مجموعتي على وحدات افرع سلاح المدفعية المختلفة، وكان من نصيبي ان عينت في اللواء الأول المضاد للطائرات الذي كان يقوده الأمير ألاي (العميد) محمد صادق بك، ويتولى مناصب أركان حربه كل من الصاغ أ.ح ابو الفرج علي والصاغ أ.ح حسان عبدالرحيم .
ففي أحد الايام استدعاني قائد البطارية وكلفني بأن اقوم في خلال ساعتين بتجهيز اربعة بواعث أنوار كاشفة جهاز ضخم يستطيع ان ينير السماء بضوء باهر وكان الغرض من استخدامه هو كشف أماكن الطائرات المعادية التي تغير على مواقعنا ويتتبعها بمعاونة جهاز الرادار الى ان تتمكن وحدات المدفعية المضادة للطائرات من اصابتها واسقاطها واعتقدت اننا سنقوم بمناورات ، إلا انني فوجئت به يقول لي وهو في حالة من الضيق والغضب "والقرف": "يا سيدي جت اشارة من رئاسة اللواء لتجهيز هذه الأجهزة، غالية الثمن، لكي نضيء بها أحد الاحتفالات التي سيحضرها الملك فاروق في قصر "الزعفران" مكان جامعة عين شمس حاليا وكانت تقيمه الملكة نازلي لجمع تبرعات في شكل حفل خيري. وأضاف الصاغ منير صدقي ان التنفيذ يجب ان يتم قبل غروب شمس ذلك اليوم، وحيث ان دور الخدمات الخارجية يقع على شخصي فقد أصبحت المسؤول عن تنفيذ هذه المهمة. وفعلا قمت بالمهمة وتوجهت مع جنودي الى قصر الزعفران حيث وجدت في انتظاري الأمير ألاي محمد صادق بك قائد اللواء بنفسه واستقبلني بقوله: "انت اتأخرت ليه يا حضرة الضابط؟" فرديت: "يا أفندم الأوامر لدي ان أكون هنا قبل آخر ضوء والآن الشمس لم تغرب بعد". فقال: "شوف شغلك يا حضرة الضابط ومش عايز اسمع أي ملاحظات". فعلقت: "احب اعرف إيه هو شغلي هنا وحا أعمل إيه بهذه الاجهزة؟" فقال الرجل: "تنور المكان".. ثم استدار وهو يقول لي: "اتصرف يا حضرة الضابط!" فقمت باستطلاع المكان

فوجدت حمام سباحة وحوله بعض الكراسي والطاولات، فاستنتجت أنه الهدف المطلوب انارته.
وفعلا صح استنتاجي وبدأت التجارب، وانتظرت مسؤولاً من القصر ليبلغني متى نبدأ عملنا وبعد الغروب بساعة تقريبا حضر شاب أنيق لمقابلتي وعرفني بنفسه على أنه احد رجال التشريفات، وبعد ان تأكد ان كل الترتيبات قد تمت همس لي: "انصحك أنت ورجالك يا حضرة الضابط ان تغمضوا أعينكم اذا رأيتم أي شيء".. وسكت! وطبعا فهمت ما يقصد ولكني أردت التأكد لئلا أسيئ الظن فتساءلت: "ماذا تقصد بكلامك؟" فقال لي: "هذا كل ما أستطيع ان اصرح لك به.. وانت طبعا فاهم ماذا اقصد."!
وما قصده وما فهمته حصل.. فقد دارت في الحفل كؤوس الخمر وتمايل السكارى من الحضور من الأمراء والأميرات وعلية القوم، ولم يحضر الملك هذا الحفل، أو لكي أكون صادقا فإنني لم أره أو المحه. وفي فجر اليوم التالي جاءني الأمير ألاي محمد صادق ليقول: إن علي ان أحزم معداتي وأرحل برجالي لأعود الى وحدتي.
وفي شهر ديسمبر/كانون الأول 1951 رشحت لحضور فرقة الشؤون الادارية التي تؤهل الضابط للترقي لرتبة اليوزباشي (النقيب)، وهي الفرقة التي التقيت فيها لأول مرة بالرئيس جمال عبدالناصر. وقد انتظمت في الدراسة حتى 26 يناير/كانون الثاني 1952 يوم حريق القاهرة حيث الغيت جميع فرق الجيش نظرا لاعلان حالة الطوارئ ونزول الجيش للسيطرة على الأمن في البلاد، وكنت من ضمن القوات التي عسكرت في حديقة الازبكية فانتدبت للعمل مع هيئة اركان حرب وعمليات رئاسة القطاع في ميدان باب الحديد محطة مصر.
ولقد خضعت لسلسلة من تحقيقات النيابة العامة نتيجة وجودي مع الزميلين مختار هلودة ومحمد حلمي عبدالخالق في ميدان الاسماعيلية التحرير صباح يوم 26 يناير/كانون الثاني 1952 اثناء قيامنا ببعض المشتروات، والتي اعقبها مشاركة الزميل محمد حلمي عبدالخالق، قسرا، جنود البوليس في تظاهرهم في الميدان وهم في طريقهم لمبنى مجلس الوزراء، حيث حملوه على اكتافهم رغما عنه وكان يرتدي ملابسه الرسمية وكنا مختار وأنا قد غادرنا الميدان قبل وصول المظاهرات اليه.
ولنكمل المسيرة الشخصية في مرحلة جديدة، وأعني بها المرحلة التي عشتها في ظل ثورة 23 يوليو 1952.. فبعد قيام الثورة بثلاثة ايام ندبت للعمل بالمخابرات الحربية (العامة فيما بعد).
وبعد شهور قليلة نقلت للعمل في القسم الخاص، وكانت مكاتبنا في مجمع التحرير في الدور العاشر، وبدأت في الفترة فكرة انشاء جهاز المباحث العامة وكانت الخطوات الأولى لتشكيل هذا الجهاز في الدور العاشر ايضا من المبنى نفسه.
وقد يندهش القارئ الكريم انه لم يكن لدي تليفون في الكابينة التي كنت استأجرها بعقد مكتوب من المحافظة ولم يتم تركيبه الا سنة 1968 عندما طلبني الرئيس جمال عبدالناصر تليفونيا وكنت في الكابينة، فاستمهله من رد على مكالمته في المنزل الى ان ابلغوني ان الرئيس على التليفون فلما طلبته قال لي: "انت بتنهج ليه؟ "فقلت له إنني قادم من الكابينة، والاندهاش كان مرجعه الى ان الرئيس لم يكن يطلبني في المنزل أو الكابينة إلا نادرا، لأنه اعتاد تواجدي باستمرار في مكتبي سواء في منشية البكري أو في المعمورة.
وأنهي هذه الحدوتة الشخصية بأني قد منحت من الأوسمة من رؤساء وملوك الدول العربية والاجنبية ما يفوق الخمسة وعشرين نيشانا ووساما من كل من اليمن والسودان والمغرب وتونس ويوغوسلافيا وكمبوديا وافغانستان وساحل العاج واثيوبيا والنيجر وبولندا وبلغاريا وماليزيا ورومانيا وموريتانيا وفنلندا والسنغال والكونغو الشعبية والمجر وافريقيا الوسطى.
أما الأوسمة التي منحتها من مصر فهي الاوسمة العسكرية التي حزتها قبل قيام ثورة 52 كضابط في الجيش المصري وهي وسام محمد علي الكبير ووسام نجمة فلسطين وسام التحرير بمناسبة قيام ثورة 23 يوليو 1952.

سنوات مع عبد الناصر 2 - سامي شرف

' الجزء الأول - البداية الأولى

الحلقة الثانية

من الجذور والطفولة والشباب المبكر الى الحياة العامة فالشيخوخة

قضيت مع ناصر 18 عاماً أي نحو 6480 يوماً وما يقارب 15520 ساعة

كان اللقاء الأول مع جمال عبدالناصر في أواخر سنة 1951 عندما التحقت بدورة عقدت في مدرسة الشؤون الادارية تمهيدا لرتبة اليوزباشي (النقيب)، وكان هو يقوم بتدريس مادة التحركات والمخابرات في هذه الدورة، التي الغيت بعد اسابيع ثلاثة بسبب حريق القاهرة في 26 يناير ،1952 واعلان حالة الطوارئ في الجيش ضمن قرار بإلغاء كل فرق الدراسة والتدريب بالجيش. ولكن رغم ذلك فقد أتاحت لي هذه الدورة التدريبية فرصة لقاء مباشر مع الرئيس جمال عبدالناصر الذي طلب ان أمر عليه في مكتبه.. وعندما ذهبت اليه استقبلني بود، ودار حديث حول أدائي في الدورة، وأعجب بالنوتة الخاصة بي، كما قال لي على وجه التحديد: ''إذا استمررت بهذا الأسلوب فسيكون لك مستقبل يبشر بالخير وأنا متنبئ لك بمستقبل كويس.''

أقول ان هذا كان أول لقاء مع شخص الرئيس جمال عبدالناصر، ولكن لقائي مع مبادئه ورسالته سبق هذا التاريخ بحوالي عام تقريبا عندما أوفد لي الصاغ كمال الدين حسين من سلاح المدفعية عددا من أصدقائي الضباط هم أحمد كامل ومحمد المصري ومبارك الرفاعي واحمد شهيب، وطلب ان أزودهم بكميات من الوقود والذخيرة الفائضة وورق كتابة لا يتشرب. كنت وقتها اركان حرب وحدة مدفعية ضمن اللواء الأول المضاد للطائرات بمنطقة ألماظة بطريق القاهرة/السويس، وكانت لي معرفة سابقة بالضباط الثلاثة: الأول منذ ان خدمنا معا في مدرسة المدفعية وكانوا يحضرون لزيارتي اثناء نوبتجيتي لأن الوحدتين متجاورتان. أما الاخ احمد شهيب فقد كانت تربطنا ببعض علاقات عائلية واجتماعية قديمة من أوائل الاربعينات، ورغم أنه لم يكن لي معرفة سابقة بالصاغ كمال الدين حسين إلا أنه اشتهر بيننا بأنه ضابط مدفعية كفء، يتميز

بالضبط والربط والشدة والجدية، كما عرف عنه تعاطفه الشديد مع الفدائيين سواء في فلسطين أو في منطقة القناة. ولما كان حضورهم وطلبهم هذا يبدو خارج أية قواعد معمول بها داخل الجيش وفي سلاح المدفعية بالذات، فقد رفضت في بادئ الأمر تلبية طلباتهم نتيجة امتناعهم عن بيان أسباب طلبهم هذا، لكن جاءني محمد المصري الذي تربطني به صداقة قديمة منذ ان كنا طلبة في مدرسة المنصورة الثانوية في الاربعينات وكان واضحا انه ابلغ كمال الدين حسين بموقفي جاء ليبلغني ان هذه الاشياء مطلوبة لمساعدة الفدائيين في منطقة القناة ضد المحتل البريطاني. بناء على ذلك، ولثقتي الكاملة في محمد المصري وافقت على تزويدهم بكل ما طلبوه بل وأكثر، خصوصا وان حضورهم قد تزامن مع تنفيذ مشروعات التدريب السنوية على ضرب النار، والتي يجري خلالها استهلاك كميات كبيرة من الذخيرة مما يسهل تغطية العملية بتوفير كميات من الذخيرة على أنها استخدمت في المشروعات. وبعد فترة قصيرة ابلغني محمد المصري ان الصاغ كمال الدين حسين يرغب في رؤيتي؛ وبالفعل توجهنا لمنزله حيث اعرب لي عن امتنانه لما قدمته وعلي ان انتظر طلب المزيد وحياني على ما قمت به. لقد كان ذلك في أواخر ،1951 وواصلت بعد ذلك امدادهم بما يطلبون.

منذ لقائي مع كل من الصاغ كمال الدين حسين ثم مع البكباشي جمال عبدالناصر لم يفاتحني أحد في الالتحاق أو الانضام لأي نشاط تنظيمي أو خلايا ثورية رغم ان صيتها كان متداولا في أوساط الجيش وكنا نقرأ منشورات الضباط الأحرار كلما صدرت، ولكن في ليلة 23 يوليو 1952 وحوالي منتصف الليل تقريبا فوجئت باليوزباشي محمد المصري على باب بيتي في مصر الجديدة، وطلب مني على استعجال ان أرتدي ملابسي العسكرية وأصحبه دون ان يبدي أي اسباب، لكني استجبت هذه المرة دون تردد ونزلت معه حيث وجدت ثلاثة من زملائنا. وخلال توجهنا الى طريق مصر/ السويس الصحراوي، وقبل ان نصل الى منطقة ألماظة أبلغني محمد المصري: ان الثورة قد قامت "وعليك ان تعتبر نفسك منذ هذه اللحظة مسؤولا عن الآلاى الأول الذي تنتمي اليه باعتبارك أركان حربه، وسوف تستلم في الصباح كشفا بأسماء عدد من الضباط لتقوم إما بتحديد اقامتهم في ميس الضباط أو تأمرهم بالعودة الى منازلهم. وبالفعل قمت بتنفيذ عدد من التكليفات لتأمين الثورة وفي حدود ما رسم لي من القيادة المباشرة، وكان اتصالي منتظما مع البكباشي محمد فوزي قائد اللواء الأول المضاد للطائرات بالنيابة (الفريق أول محمد فوزي فيما بعد)، الذي كان يبلغني بهذه التكليفات، ويعاونني في تذليل ما قد يواجهني من صعوبات أو ينبهني للحذر من أوضاع أو اشخاص معينين.

في يوم 26 يوليو 1952 كان قد صدر أمر بنقلي الى مدرسة المدفعية كمدرس للرادار المضاد للطائرات وكانت مادة حديثة على الجيش المصري إلا أنه وردت اشارة عاجلة في اليوم نفسه بضرورة تقديم نفسي الى ادارة المخابرات الحربية فورا، حيث كلفت بالتوجه الى مبنى مصلحة التليفونات والتلغراف في شارع الملكة نازلي (رمسيس الآن) للاشراف ومراقبة البرقيات الصادرة والواردة من والى المراسلين الاجانب في مصر، باعتبار أنني اجيد الانجليزية والفرنسية.

بعد يومين استدعيت لمكتب البكباشي زكريا محيي الدين مدير المخابرات الحربية في ذلك الوقت حيث ابلغني باختياري عضوا في هيئة جديدة تم تشكيلها باسم "هيئة مراقبة

الاداة الحكومية"، وهي هيئة تابعة لرئيس مجلس قيادة الثورة، وكانت المجموعة التي شاركت في تكوين هذه الهيئة مكونة من عشرين ضابطا من الضباط الاحرار منهم على سبيل المثال كل من الصاغ محمد فهمي حمد رئيس الهيئة (السفير فيما بعد)، واليوزباشية: فتح الله رفعت محسن عبدالخالق عبدالمجيد شديد محمد زغلول كامل نبيه المسيري صلاح زعزوع محمود عطية مختار عمر احمد محمود مصطفى حمزة سعد الجمال عبدالمحسن فائق (قبل توليه منصب ضابط الاتصال بمصلحة الجوازات وقبل تجنيده لرفعت الجمال "رأفت الهجان") - رؤوف فهمي محسن حمد الصاغ مهندس محمد يحيى اسماعيل وآخرين. وكانت هذه الهيئة بمثابة الرقابة الادارية الآن، وكان الاشراف الفعلي عليها للبكباشي جمال عبدالناصر والبكباشي زكريا محيي الدين وبعد أيام قليلة استدعاني الأخير وطلب مني التوجه الى مبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة لمقابلة البكباشي جمال عبدالناصر وعند لقائه بادرني قائلا: "ازيك يا أستاذ؟ انت حاتشتغل في المخابرات ومش فيها.. ايه رأيك؟" فلما استفسرت عن المقصود من هذه العبارة؟ قال: "وحدتك مع زكريا في المخابرات وهيئة الرقابة، أما تكليفاتك حاتكون مني مباشرة وتقاريرك تعرض علي أنا بس إلا إذا طلبت منك انك تقول لزكريا ..وأنا متفاهم معه على كده واضح؟

ودلوقت عليك ببحث موضوعين، الأول خاص بالسكة الحديد، والثاني خاص بالارشيف الخاص بمصطفى أمين في "اخبار اليوم". واستطرد قائلا" :أما موضوع السكة الحديد فهو باختصار يتعلق بالدراسات عن الوسائل الجديدة لتشغيل القطارات بالديزل بدلا من الفحم، فهناك اختلافات كبيرة بين وزير المواصلات محمود ابو زيد الذي يقول ان المشروع سيكلف الدولة حوالي سبعين الف جنيه كان بمقاييس وقتها مبلغا كبيرا والفنيين في السكة الحديد، كما ان هناك أساتذة في الجامعات وخبراء السكة الحديد الذين لهم آراء مختلفة حول هذه القضية، والمطلوب عمل حصر وبحث لكل الموضوع واستطلاع آراء الفنيين، كما يمكنك طبعا ان تستعين بأي عناصر سواء من المرفق أو من خارجه للوصول الى نتائج تساعدنا على اتخاذ القرار السليم". وأضاف: "يمكنك ان تستعين من السكة الجديد بالمهندس ذو الهمة الشرقاوي والمهندس حامد معيط ومن يرشحونه لك.. وبهذه المناسبة فقد كانا من ضمن تنظيم الضباط الاحرار "القطاع المدني"، والذي كان يضم على وجه التحديد كلاً من صلاح الدسوقي (ضابط الشرطة والسفير فيما بعد(، وشوقي عزيز وحسن النشار، ومحمد مراد غالب، واحمد فؤاد. وأضاف جمال عبدالناصر: "يمكن ان تتصل ايضا بدكتور مهندس شاب في كلية الهندسة في جامعة القاهرة عائد قريبا من امريكا اسمه مصطفى خليل، عامل دراسة يمكنك الاطلاع عليها أو الاجتماع معه للاستفادة منه ومن آرائه.

والموضوع الثاني، ان هناك كلاما ان مصطفى امين عامل ارشيف سري خاص به وحده خارج الاطار التنظيمي للجريدة، وهناك معلومات بأنه يستخدم محررين بعينهم للحصول على اخبار ومعلومات والقيام بمهام خاصة ليست للنشر عن مواضيع واشخاص، وأنهم كانوا يتلقون منه مرتبات شخصية.. والمطلوب منك تأكيد أو نفي هذا الموضوع، واذا كان صحيحا فأين هو هذا الارشيف؟ وماذا يحوي؟ حاتقدر تعمل حاجة في التكليفين دول؟."

قلت: "ربنا يقدّرني يا افندم."

ولم يفته ان يذكرني بلقائنا الأول وحديثه عن النوتة وعن أدائي في مدرسة الشؤون الادارية.. ودون الدخول في تفاصيل هذه الموضوعات أود فقط ان اشير الى ان موضوع السكة الحديد كان سببا في تعرف قيادة الثورة على الدكتور المهندس مصطفى خليل الذي لعب دورا مهما في خطط التنمية التي وضعتها الثورة وتدرج في المسؤوليات حتى تولى رئاسة الوزراء فيما بعد. ومن المفارقات الغريبة ان رئيس الجمهورية يستطيع ان يعين أي شخص نائبا لرئيس الجمهورية أو رئيسا للوزراء أو وزيرا لكنه لا يستطيع ان يعين استاذا مساعدا أو مدرسا رئيسا للجامعة الذي يحتم القانون ان يكون استاذ كرسي، وهذا ما حدث مع الدكتور مصطفى خليل عندما ترك الوزارة لفترة وأراد الرئيس ان يعينه رئيسا لجامعة القاهرة، إلا ان القانون وقف امام هذه الرغبة ولم يعين في هذا المنصب.

وبدأت فورا أداء المهمة بتحديد مكان ومحتويات الأرشيف الخاص بمصطفى امين في مبنى "اخبار اليوم" وذلك بعملية اختراق لأشخاص قريبين منه. بعدما اقمت صلة شخصية معه ومعهم، وقد اتضح ان مصطفى امين كان يستخدم في هذه المهمات الخاصة كلا من موسى صبري وسامي جوهر ومفيد فوزي وابراهيم سعدة ومريم روبين ووجدي قنديل ولطفي حسونة وآخرين.

وكان ثمة تكليف ثالث أعتبره من الانجازات التي حققتها هذه الادارة الوليدة في باكورة حياتها، ولم يكن هذا التكليف صادرا من جمال عبدالناصر أو حتى من زكريا محيي الدين. ففي أحد الاجتماعات التخطيطية العليا التي يعقدها كبار الضباط وهم في الغالب رئيس ادارة المخابرات ونوابه طرح موضوع الارشيف السري لجهاز البوليس السياسي الذي كان موجودا قبل الثورة، وكانت هناك معلومات عن وجود ارشيفين لهذا الجهاز الخطير الذي كان يشكل رعبا لكل الحركات الوطنية النشيطة على الساحة بل والكبار والمسؤولين والصحافيين أيضاً.

فتطوعت للقيام بهذه المهمة، فقد كنا كادارة للمخابرات في أشد الحاجة للحصول على هذا الأرشيف ليس فقط بهدف التعرف على ممارسات البوليس السياسي أو بوليس القصور الملكية، وإنما وهو الأهم لوقف سيل البلاغات الكيدية التي كانت تتدفق على وزارة الداخلية تحمل اتهامات لمسؤولين وصحافيين وغيرهم بالتعامل مع البوليس السياسي أو تلقي الهبات أو المصروفات أو ممارسة انشطة ضارة متنوعة.

ولقد كانت تلك المهمة مغامرة محسوبة (1) لأن تطوعي لم يأت من فراغ.. فقد حدث قبل قيام الثورة بسنوات ان كان اللواء محمد ابراهيم امام رئيس البوليس السياسي في زيارة لمحافظة المنوفية ووقع له حادث اثناء ركوبه "موتوسيكل" بجوار مدينة الباجور وأصيب، وكان الطبيب المعالج هو والدي الدكتور عبدالعزيز محمد شرف الذي كان يعمل في الادارة الطبية بالمحافظة (المديرية وقتها). وحمل اللواء امام وقتها تقديرا بالغا لوالدي وكان يردد دائما أنه انقذ حياته، ومن ثم كان يداوم الاتصال به في مختلف المناسبات والاطمئنان عليه. عدت الى والدي وسألته عن كيفية الاتصال باللواء

امام وفوجئت بقوله انه لا تتوفر لديه أية معلومات سواء رقم تليفونه أو عنوانه وان الصلة لم تكن إلا من جانب واحد بمبادرة من اللواء امام الذي كان يقوم هو بالاتصال، فطلبت من والدي اذا ما اتصل به ان يحصل منه على عنوانه أو رقم التليفون، والجدير بالذكر انه لم يكن لوالدي أي اهتمامات سياسية أو حزبية قبل الثورة وكان يهتم فقط بأداء مهمته الوظيفية كطبيب كما ينبغي بل ان اغلب وقته كطبيب شرعي ايضا جعلت منه اشبه بالقاضي الذي ينأى بنفسه عن أية مؤثرات سياسية.

في اليوم التالي مباشرة فوجئت بوالدي يتصل بي في مكتبي ليخبرني ان اللواء محمد ابراهيم امام اتصل به وحصل منه على رقم تليفونه وأملاه علي وكانت بالطبع مصادفة سعيدة ومواتية تماما، فقمت على الفور بالاتصال باللواء امام طالبا منه بعد ان عرفته بنفسي - ان نلتقي سواء في بيته أو في مكتبي فلم يمانع في الحضور الى مكتبي، وفي الموعد المحدد فوجئت به يحضر الى المكتب مصطحبا معه حقيبة صغيرة أوضح ان بها بعض متعلقاته الشخصية فقد توقع انه سيتم احتجازه أو اعتقاله بحكم وظيفته السابقة فطمأنته ونفيت له ذلك وصارحته بالتكليف الموكل إليَّ بحكم عملي في المخابرات، فأفادني بأنه بعد حريق القاهرة مباشرة تم دمج الارشيفين التابعين لجهاز البوليس السياسي في ارشيف واحد أودع في احدى غرف قصر عابدين، ووصفها لي بدقة فقد كانت اشبه بالغرفة السرية التي يصعب الوصول اليها بسهولة.

وبعد ان توصلت الى هذه النتيجة قلت له ان ثمة سؤال يلح علي ولم أجد له اجابة وتعددت بشأنه التفسيرات والتحليلات وهو يدور حول حريق القاهرة يوم 26 يناير 1952:

من هو الفاعل الحقيقي؟

وكانت دهشتي شديدة عندما أكد اللواء محمد ابراهيم امام رئيس البوليس السياسي السابق ان الشرارة الأولى في هذا الحريق اطلقها الملك فاروق بترتيب محكم مع عدد محدود من المحيطين به، وكان الهدف منه أولا :هو احراج حكومة الوفد التي تتزايد شعبيتها منذ اعلان النحاس باشا الغاء معاهدة ، 1936لكنه أي النحاس باشا لم يكن يملك أية خطة عمل واضحة في التعامل مع المسألة الوطنية بعد ان أثار قراره هذا حماس مختلف الاتجاهات والتيارات الوطنية في البلاد، وفي نفس الوقت سعى الملك من وراء هذا الفعل الاجرامي إلى ممارسة الضغط على الانجليز الذين كانوا يتعالون عليه ويتعاملون معه بأساليب مهينة ويظهرون تعاطفا مع حزب الوفد الذي لم يمنعهم من ارتكاب مذبحة بشعة ضد قوات البوليس في مدينة الاسماعيلية في 25 يناير 1952.

ويستطرد اللواء امام في شهادته بأن الملك فاروق اطلق هذه الشرارة بعد المذبحة البشعة، لكنه سريعا ما فقد السيطرة عليها وانفلت الزمام أمام مسارعة عناصر متطرفة من الشيوعيين والاخوان المسلمين ومصر الفتاة لاستغلال الموقف واحداث حالة من الفوضى والاضطراب أتت على ما يقرب من ثلث مدينة القاهرة في ذلك اليوم (2.)

وقد سألت اللواء امام بعد ذلك عما اذا كانت تحركات الضباط الاحرار كانت مرصودة،

وهل كان للبوليس السياسي دور أو رأي في نشاط الجيش؟

فقال: "طبعا، كنا نتابع كل الأنشطة السياسية في البلد، وبالنسبة للجيش كان هناك تعاون بيننا وبين بوليس السراي والمخابرات الحربية ويوسف رشاد) الحرس الحديدي)". وأضاف: "أنه بالمناسبة كان قد تقرر اعتقال بعض الضباط الذين عرف أنهم يقومون بنشاطات واهتمامات سياسية، من الذين كانوا يتصلون ببعض الاحزاب والاخوان المسلمين والشيوعيين، والذين كانوا يدربون الفدائيين في منطقة القناة وكذلك الذين تزعموا تحريك عملية انتخابات نادي ضباط الجيش". ولما استوضحته عن اسماء هؤلاء الضباط قال:

"حسبما اذكر الاسماء البارزة منهم: جمال عبدالناصر عبدالحكيم عامر جمال سالم صلاح سالم حسن ابراهيم انور السادات عبداللطيف البغدادي كمال الدين حسين وجيه اباظة خالد محيي الدين حسين ذوالفقار صبري عبدالمنعم عبدالرؤوف ابوالمكارم عبدالحي."

ولعلي اشير هنا ايضا الى واقعة شخصية حدثت لي في ذلك اليوم، فقد كنت يومها مشاركا في فرقة الشؤون الادارية التي سبق الاشارة اليها، ولكن في صباح يوم 26 يناير/كانون الثاني 1952 ابلغنا بإلغاء الدورة وان علينا ان نسلم انفسنا الى وحداتنا الأصلية في الجيش في اليوم التالي، فخرجت مع اثنين من الزملاء في الدورة هما الملازمين الأول مختار هلودة (رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء فيما بعد) ومحمد حلمي عبدالخالق، خرجنا نتجول في الاسواق لشراء بعض القمصان الكاكي اللازمة لنا من منطقة وسط القاهرة، وفوجئنا نحن الثلاثة بما يجري في شوارع القاهرة، فتوجهنا الى ميدان الاسماعيلية (التحرير حاليا) ليستقل كل منا الاوتوبيس متوجها الى منزله، كان هلودة متوجها الى شبرا وحلمي الى مصر القديمة وأنا الى مصر الجديدة، ولكن وحدات بلوكات النظام (شبيهة بالأمن المركزي الآن)، التي كانت تتظاهر مع المتظاهرين من الطلبة والعمال والجماهير تمكنت من محمد حلمي عبدالخالق، وحملوه على اكتافهم واتجهوا به الى مبنى رئاسة مجلس الوزراء في شارع قصر العيني وهم يرددون الهتافات وهو يشاركهم بعد ان اخذه الحماس وهو عضو في الضباط الأحرار وردد هتافات ضد الانجليز وضد الملك، وتم القبض عليه كما تم استجوابي أمام النائب العام في ذلك الوقت محمد كامل قاويش، ولم يتخذ أي اجراء معي سوى التنبيه علي بالعودة الى وحدتي بسلاح المدفعية.

استمر عملي في هيئة رقابة الاداة الحكومية بعد قيام الثورة طوال العام ،1952 وقد كنت اتردد بحكم عملي على ادارة المخابرات الحربية، (التي اصبحت المخابرات العامة فيما بعد) في كوبري القبة بجوار مبنى القيادة العامة للجيش، ثم انتقلت بعد ذلك الى مبنى مستقل في منشية البكري حيث كان التفكير قد بدأ في تكوين المخابرات العامة. وكانت العناصر الرئيسية التي اسهمت في تأسيس هذا الجهاز الوطني من يوم 23 يوليو/تموز حتى أواخر سنة 1952 تتكون من: زكريا محيي الدين عثمان نوري حسن بلبل كمال الدين رفعت عاطف عبده سعد محمد عبدالفتاح ابوالفضل عمر لطفي سعد عفرة فريد طولان محمد فتحي الديب عبدالمجيد فريد (3) لطفي واكد حسن التهامي

محمود سليمان محمد عبدالقادر حاتم مصطفى المستكاوي عزت ابراهيم سليمان محيي الدين أبوالعز محمد محمود السقا محمد وفاء حجازي سامي شرف محمد زغلول كامل محمود محمد عطية احمد محمود العقاد زغلول عبدالرحمن زكي منصور احمد فؤاد هلال سمير غانم سعيد عبدالعزيز حليم احمد عبدالسلام كفافي محمد غانم محمود سامي حافظ محمود حسين عبدالناصر محمد محمد فائق ابراهيم بغدادي مصطفى مختار جمال الشناوي - محمد شكري عبدالمحسن محمد فائق (4) حامد محمود حامد عبدالفتاح الشربيني محمد عبدالخالق شوقي.

ثم توالت الترشيحات والتعيينات في هذه الادارة تباعا وكانت هناك ضوابط وقيود قاسية جدا سواء في عملية الترشيح أو التزكية للعمل في هذا الجهاز الحساس، حيث انضم بعد ذلك على سبيل المثال وليس الحصر كل من الشهيد عمرو شعبان هريدي وصلاح حجازي ومحمد نسيم (قلب الأسد) وكمال الغر وآخرين، ثم بعد تولي صلاح نصر ادارة هذا الجهاز في 1957 عين كلاً من امين هويدي وعمر محمود علي وطلعت خيري وشعراوي جمعة وحلمي القاضي وآخرين.

وطبعا حدثت تطورات كبيرة بعد ذلك حيث تولى رئاسة المخابرات العامة كل من زكريا محيي الدين (52 56) علي صبري (56(957 ، صلاح محمد نصر (57 67)، ثم تولى الاشراف على هذا الجهاز فقط، ولم يصدر قرار جمهوري بتوليه رئاسة الجهاز، أمين هويدي (67 68) ثم ترأس الجهاز بعد ذلك محمد حافظ اسماعيل (68 70)، ثم احمد كامل حتى مايو/أيار 1971.

وهنا أود ان أنوه بمجهود كبير قام به احد الجنود المجهولين في وضع الهيكل التنظيمي لبناء جهاز المخابرات العامة على مدى سنتين تقريبا، وهو المرحوم السفير مصطفى حمدي الذي زاملني في مراحل التعليم الثانوي، ثم اكمل دراسته في كلية التجارة شعبة ادارة الأعمال، ثم عين في ديوان الموظفين (الجهاز المركزي للتنظيم والادارة فيما بعد) كخبير في علم الادارة .ولما طلب زكريا محيي الدين ترشيح شخص مؤتمن وكتوم وقادر ليتولى معه شخصيا وضع التخطيط والأساس لقيام المخابرات العامة، رشحت له مصطفى حمدي الذي عمل معه ووضع اللبنات الأولى للهيكل التنظيمي، ثم قام ايضا بادخال التعديلات على المشاريع التي وضعها بعض الخبراء الامريكيين بما يتماشى مع الاهداف المصرية وذلك دون ان يظهر على الملأ وإنما كان كل نشاطه في الظل ومع زكريا محيي الدين شخصيا. وكان المستشار القانوني الذي عاون ايضا في هذا المجال حسن نور الدين المستشار بمجلس الدولة ثم أصبح المستشار القانوني لوزير الداخلية. وعندما انهى مصطفى حمدي مهمته بنجاح عاد الى ديوان الموظفين، ورفض ان ينضم إلى جهاز المخابرات العامة، مفضلا المكان الطبيعي لخبرته ولتخصصه، إلا أنه عندما رؤي في مرحلة لاحقة تدعيم وزارة الخارجية بعناصر شابة لها قدرات خاصة، كان مصطفى حمدي من أوائل المرشحين من ديوان الموظفين، علاوة على تأييد ترشيحه ايضا من المخابرات العامة.

كان ترددي بحكم طبيعة عملي أيضاً على مبنى مجمع التحرير الدور العاشر حيث القسم الخاص التابع للمخابرات الحربية (العامة فيما بعد)، وكان يرأسه الصاغ محيي الدين

أبوالعز الذي أصبح محافظ الفيوم فيما بعد. وقد أصدر البكباشي زكريا محيي الدين تعليمات بأن يخصص لي مكتب بصفة شخصية في هذا القسم لمتابعة تكليفاتي باعتباره في منطقة وسط البلد، ثم لم يلبث بعد شهور قليلة أن صدرت أوامر بأن أنقل للعمل بصفة أصلية في هذا القسم منفصلاً عن عضوية هيئة الرقابة، وأصبحت مسؤولاً عن شعبة الجهاز الحكومي ووحدة قياس الرأي العام، إلى جانب مهمة ضابط الاتصال مع البكباشي جمال عبدالناصر، وكذا ضابط الاتصال بين المخابرات وإدارة المباحث العامة التي كانت قد أنشئت في تلك الفترة تحت إشراف البكباشي زكريا محيي الدين، بالتوازي مع بدء تنفيذ مشروع المخابرات العامة.

وكان أول من تولى رئاسة إدارة المباحث العامة البكباشي رأفت النحاس ونخبة من أكفأ ضباط البوليس الذين كانوا مثالاً للتعاون البنَّاء معنا مما شكَّل نسيجاً يُحتذى به في تعاون الأجهزة الأمنية الوطنية من أجل خدمة وحماية أهداف الثورة وسلامة مصر، أذكر منهم على سبيل المثال: عبدالعظيم فهمي، محمد سيف اليزل خليفة، عبدالعزيز سيف اليزل خليفة، حسن طلعت، محمد محمود زهدي، محمود الحمزاوي، زكي علاج، أنور الأعصر، سعد الشربيني، يوسف القفاص، أحمد رشدي (وزير الداخلية فيما بعد)، عبدالوهاب نوفل، محمد نبوي إسماعيل (وزير الداخلية فيما بعد)، محمود الغمراوي، محمد شكري حافظ، ممدوح سالم (وزير الداخلية ورئيس الوزراء فيما بعد(، السيد فهمي (وزير الداخلية فيما بعد)، حسن أبو باشا (وزير الداخلية فيما بعد)، فؤاد علام، مصطفى علواني (محافظ أسوان فيما بعد)، حسن رشدي، أحمد صالح داود، حافظ عزيز، يوسف المغناوي، أحمد والي، عبدالفتاح رياض، سعدالدين وهبة، أحمد بلبل، أحمد فؤاد نسيم، عزالدين عثمان، محمد محمود عبدالكريم، محمد رشاد حسن، يوسف أبوعوف، ألبير تادرس، وآخرين كثيرين.

كانت العلاقة مع البكباشي جمال عبدالناصر غير سرية، فقد أعطاني رقم تليفونه الخاص، وكان يصدر إليّ تكليفاته بصفة يومية، مما رسَّب بعض الحساسيات لدى بعض الزملاء ممن كانوا يشاركونني المكتب نفسه، أو من بعض الضباط الأحرار الذين كانوا يترددون على القسم الخاص وكان لهم دور خاص في تأمين الثورة .وقد تقلَّص هذا العدد ليتبقى في النهاية مجموعة معيّنة أبت أن يشاركهم عنصر آخر وبالذات من سلاح المدفعية باعتباري دخيل، وقد شاركهم هذه الأحاسيس بعض أفراد من السكرتاريا الخاصة الذين كانوا سواء عن حق أو عن باطل، يظنون أنهم أولى أو قادرون على القيام بما يوكل إليّ من مهام بدت أهميتها أمامهم من كثرة اتصالات البكباشي عبدالناصر بي، ومن كثرة ترددي على مكتبه أو منزله في أي وقت وبلا موعد سابق، كما أمرني هو بذلك، هذا علاوة على أنني لم أكن ممّن يتكلمون كثيراً، أو أكثر من الأصدقاء من دون داع، كنت معتاداً على الكتمان والحفاظ على السرية، وهي عادة لازمتني منذ الصغر.

وثمّة سبب آخر لتلك الحساسيات، فقد ترددت أخبار في هذه الفترة على نطاق ضيِّق جداً تسرّبت من مكتب القائد العام للقوات المسلحة مفادها أن هناك نيّة لإنشاء مكتب مستقل لجمال عبدالناصر خارج الإطار التنظيمي للمخابرات، وبدأ أحد الزملاء (شمس بدران) يخطط ليتولى هو هذا المكتب أو أحد رجاله، وكانت المواصفات المطلوبة لا تنطبق

عليه، وعلم بحكم موقعه وقربه من الدائرة العليا أن الترشيح المفضل هو لسامي شرف نتيجة مطابقة المواصفات والجهد والعمل التي أعلنت عن نفسها علاوة على تزكية البكباشي جمال عبدالناصر شخصياً. أقول إن هذه الحساسيات وهذا الوضع الذي استجد قد اقترنا بمحاولات للدسِّ والوشاية، وكانت تلك أول تجربة لي في هذا المضمار والصراع، في الوقت الذي تفجّرت فيه ما أطلق عليها قضية المدفعية أو قضية رشاد مهنا (5.)

وقد تسبَّبت هذه القضية في إثارة علامات استفهام وشكوك حول كل ضابط كان ينتمي لسلاح المدفعية، خاصة ان شركاء القسم الخاص كانوا كلهم من سلاح المشاة وكذلك المترددين عليهم، وفي ذلك الوقت لاحظت تراجع معدل الاتصال والتكليفات من البكباشي جمال عبدالناصر بشكل مفاجئ. وفي الساعة الثالثة من فجر يوم 15 يناير /كانون الثاني فوجئت بعدد من الضباط على باب منزلي يطلبون مني مصاحبتهم بالملابس المدنية، وظننت لأول وهلة أن انقلاباً قد وقع ضد الثورة. ووجدت نفسي نزيل إحدى زنزانات سجن الأجانب (6)، بقيت فيها أربعة عشر يوماً لا أغادرها إلا للذهاب إلى دورة المياه، كما لم أر أي أحد سوى عساكر الحراسة من سلاح الحدود من أبناء النوبة .وفي صباح اليوم الرابع عشر، فتح الباب ووقف أمامي اليوزباشي محمد أبونار الذي كان في ذلك الوقت سكرتيراً للصاغ صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة وكانت عيناه مغرورقتان بالدموع، قائلاً إنه لم يكن ينتظر أن نلتقي في مثل هذا الموقف (7 .) واصطحبني إلى سيارة خارج مبنى السجن كان يجلس فيها اليوزباشي كمال الدين رفعت (8 .)وكان متأثراً من هذا الوضع لكنه كان قليل الكلام، وعبرت قسمات وجهه عن حزن واستغراب، بل يمكن أن أقول عدم تصديق. المهم، سارت بنا السيارة حتى وصلت إلى معسكرات قصر النيل (مكان فندق هيلتون النيل ومبنى جامعة الدول العربية الآن.)

جلست في غرفة واسعة إضاءتها ضعيفة والسقف عالٍ جداً، كانت محتوياتها كراسي كبيرة الحجم (فوتيلات) وكنب أضخم ذو قماش حريري لامع لونه طوبي غامق، ونجفة نحاسية مستديرة الشكل كبيرة الحجم ويبدو أنها كانت تُضاء من قبل بالشمع وعدلت لتُضاء بالكهرباء. بعد نحو ربع الساعة دخل إلى الغرفة البكباشي زكريا محيي الدين الذي بدا عليه التأثر من لقائنا في هذا الوضع، ثم تبعه قائد الجناح جمال سالم والصاغ صلاح سالم اللذان لم ينطقا بكلمة سوى قولهما لي: "ازيك يا سامي" (9) ثم تبعه قائد الجناح عبداللطيف البغدادي الذي قال لي: "إيه اللي جرى يا سامي؟! شدِّ حيلك.."..

بعد ذلك انصرف أعضاء مجلس الثورة الثلاثة وبقيت مع البكباشي زكريا محيي الدين الذي قال لي: "سامي أنا طبعاً أكثر واحد عارفك ويشاركني جمال في تقديرك وتقويمك.. أنا حا أسألك سؤالا محددا. هل أنت مشارك بأي شكل في ما يقوم به بعض ضباط المدفعية من نشاط حول الأوضاع التي نمرُّ بها؟."

فقلت له: "الإجابة قطعاً لا. وسيادتك بالذات تعرف أني غرقان في شغلي ليل نهار ولا أحتك أو أتزاور مع أحد، ده حتى الاجتماع الأسبوعي المفروض أن نلتقي فيه مع الصاغ كمال الدين حسين ومع بعض عناصر الضباط الأحرار من سلاح المدفعية لم أعد أستطيع أن أحضره لانشغالي طول الوقت .ثم أحب أن أعرف إذا كان هناك اتهام محدّد

أن أواجه به أو أواجه بأي شخص يثبت أن لي نشاطا مضادا للثورة بأي شكل."

قال: "إن ثمّة شبهات دارت حول اشتراكك مع بعض ضباط المدفعية، نبعت أساساً من مرافقتك لكل من محسن عبدالخالق وفتح الله رفعت (من المدفعية) وصلاح زعزوع (من المشاة) في سيارة واحدة أثناء توجهنا إلى بيوتنا في مصر الجديدة بعد انتهاء يوم العمل، وأنتم الثلاثة مدفعية."

هنا أدركت أنني ضحية دسيسة وغيرة ظالمة من بعض الأعداء، أكرِّر الأعداء، وليس الأصدقاء.

فقلت" :يا أفندم سيادتك نسيت اني من مدة أثناء لقاء معك في مكتبك في الجزيرة نبهت إلى ما يتردَّد ضد بعض أعضاء مجلس الثورة من حكايات وأقاويل وتريقة.. إلخ، صحيح اني لم أذكر أسماء ولكن كرأي عام داخل القوات المسلحة كانت الصورة واضحة من جانبي، وأبلغت بما يدور، غير مقصِّر في واجبي وإخلاصي نحو تأمين الثورة."

أنا حافكّر سيادتك.. حصل كلام ضد أنور السادات واعتراض من أغلب الضباط الأحرار في الجيش كله لضمه كعضو في مجلس قيادة الثورة لموقفه ليلة 23 يوليو/ تموز، وما حدث من اعتقاله بوساطة زغلول عبدالرحمن فجر هذه الليلة أمام البوابة رقم 6 في العباسية، وكان محسن عبدالخالق وفتح الله رفعت بالذات هما أكثر الضباط انتقاداً لموقفه واعتراضاً على عضويته للمجلس. بما يفيد بشكل غير مباشر أنهما الأحق بهذه العضوية منه. وقد أصبح هذا الكلام فيما بعد على كل لسان ليس في الجيش فقط ولكن في البلاد كلها، وكذلك الكلام ضد عبدالمنعم أمين وحرمه، وكلام ضدك شخصياً. وكلام عن عنف جمال سالم، والذين يدّعون أنهم أحق بقيادة الثورة، ولعل النشاط الذي أحاط باللواء محمد نجيب من اتجاهات عدة ليس ببعيد، سواء من ناحية الإخوان المسلمين وبالذات نشاطهم وسط ضباط البوليس والجيش. ألا تذكر سيادتك الكشوفات التي صنّفتهم في مستويات ثلاثة وسلمتها لك بحضور الصاغ صلاح الدسوقي أركان حرب وزارة الداخلية في بيتك بمنشية البكري؟ ثم أضفت.. والشيوعيون وبعض السياسيين القدامى، ألم أبلغ عن كل هذه الأنشطة وأشارك في متابعة أغلبها حتى الآن؟ الحقيقة يا فندم أنا مش فاهم إيه اللي بيحصل؟ هل الحفاظ على الثورة أصبح النهاردة اتهاما؟ إذا كان هناك شك وليس دليل إنني قمت أو أقوم بأي نشاط مضاد للثورة فأنا أطالب بإعدامي."..

وقلت بعد ذلك "إن كل ما عرفته من نشاط يمكن اعتباره مضادا أو ناقدا سبق أن طرحته في اللقاءات التي كانت تعقد بصفة منتظمة في منزل الصاغ كمال الدين حسين لبعض الضباط الأحرار من المدفعية، وكان يحضرها الضباط: أبواليسر الأنصاري وطلعت خيري، وعبدالمجيد شديد وأحمد شهيب ومصطفى كامل مراد وسعد زايد وعماد رشدي ومحمد أبوالفضل الجيزاوي". وانتهى التحقيق إلى لا شيء.

خرج البكباشي زكريا محيي الدين بعد أن سجل التحقيق الصاغ حسن بلبل) السفير فيما

بعد ووكيل وزارة الخارجية والمسؤول عن التنظيم الطليعي فيها)، وجلسنا في غرفة جانبية نحو الساعة وكان يجلس معنا كل من الضباط كمال الدين رفعت ومحمد أبونار وفتحي قنديل (سكرتير حسين الشافعي، والسفير فيما بعد)، عاد بعدها زكريا محيي الدين موجهاً الكلام إليّ برقة وبابتسامته التي لا تفارقه قائلاً: "يا سامي انت حاتروّح دلوقت ونتقابل بكرة في مكتبي في منشية البكري."

ثم أمر اليوزباشي محمد أبونار أن يصطحبني في سيارته الرسمية، إلى منزلي في مصر الجديدة.. وكانت هذه هي المرة الأولى التي أخوض فيها تجربة السجون.

في اليوم التالي توجهت إلى مكتب زكريا محيي الدين في منشية البكري مرتدياً لأول مرة، منذ شهور، ملابسي العسكرية، وطلبت منه الإذن بالعودة إلى وحدتي العسكرية في مدرسة المدفعية كمدرِّس للرادار، معتبراً أن ما حدث معي فيه مساس بكرامتي.. مؤكداً أنه ليس من طبعي الخيانة بأي حال.

فأجابني: "يا سامي انت تعرف يمكن أكثر من غيرك في هذا المكان أن القرار في ما يتعلق بك ليس قراري ولا قرارك، وانت لا تملك لنفسك شيئاً، انتظر في مكتبك وحابلّغك بما يستقر عليه أمرك."

قلت: "أنا يا فندم حاانتظر برة عند الصاغ زكي منصور أركان حرب المخابرات.. وأنا مش حارجع للمكتب إلا بعد ما أعرف القرار."

بعد ساعتين استدعاني مرة أخرى إلى مكتبه وطلب مني أن أتوجه إلى مكتبي في القسم الخاص لاستئناف عملي مع الصاغ محيي الدين أبوالعز، وأن هذا قرار وأوامر البكباشي جمال عبدالناصر.

أتاحت لي الظروف بعد ذلك أن أطلع على أوراق قضية المدفعية في أرشيف سكرتاريا الرئيس للمعلومات في منشية البكري، كما ان الرئيس جمال عبدالناصر أبلغني بظروف القبض عليّ والتحقيق معي بما لا يخرج عمّا قلت واستنتجت منها أني كنت ضحية دسائس ووقيعة من بعض الزملاء للأسف.. امتدت على مدار خمسة عشر عاماً تالية من دون هوادة أو توقف!

وبهذه المناسبة، فقد تمت محاكمة الضباط الذين ثبتت عليهم الادعاءات، وصدرت ضدهم أحكام من محكمة خاصة شُكِّلت بقرار من مجلس قيادة الثورة. وبعد ما يقرب من السنتين، تم الإفراج عنهم وتولوا وظائف مدنية ومنهم محسن عبدالخالق الذي عُيِّن في وزارة الاقتصاد مستشاراً اقتصادياً في لندن ثم سفيراً في طوكيو، وكذلك فتح الله رفعت الذي تولى مناصب مختلفة كان آخرها رئيساً لبنك التسليف الزراعي. وكانا محل رعاية كاملة من عبدالناصر حتى رحيله.

واصلت عملي في القسم الخاص بالأسلوب السابق نفسه والذي حدده لي الرئيس جمال عبدالناصر، وتنوّعت التكليفات، وبدأنا نكتسب الخبرة تدريجياً ويدفعنا الإيمان بالثورة

وحب قيادتها إلى مزيد من الابتكار والتطوير. وتزامنت خدمة المخابرات مع أحداث كبرى في تاريخ الثورة، منها على سبيل المثال أزمة مارس/ آذار ، 1954ومؤامرة الإخوان المسلمين ضد الرئيس جمال عبدالناصر ومحاولة اغتياله في ميدان المنشية في الاسكندرية في أكتوبر/ تشرين الأول ،1954 ومفاوضات الجلاء مع بريطانيا، والمؤامرة "الإسرائيلية" لمحاولة إفسادها، وتصاعد تيار الفكر القومي العربي، ودعم حركات التحرر العربي والإفريقي وفي العالم الثالث، وبداية معارك التنمية والتحوُّل الاجتماعي في مصر. وكان للمخابرات العامة القسم الخاص بالذات أدوار مهمة للغاية في خدمة توجهات الثورة وكشف كل الثغرات والعقبات التي تعمل بعض القوى على وضعها في طريق الثورة، وسوف أتعرَّض لجانب من هذه الأمور في فصول قادمة تبحث قضايا العمل السياسي خلال تجربة عبدالناصر الإنسانية.

سامي شرف.. سيرة حياة

*اسمه مركَّب، عبدالرؤوف سامي عبدالعزيز محمد شرف، والشهرة سامي شرف.

*من مواليد مصر الجديدة يوم 20 ابريل/ نيسان سنة.I_92

*أتم تعليمه الابتدائي والثانوي في مدارس مصر الجديدة والمنيا والمنصورة فمصر الجديدة التي حصل منها على شهادة إتمام الدراسة الثانوية سنة.1945

*التحق بكلية الطب فكلية التجارة في جامعة فؤاد الأول (القاهرة (العام الدراسي 1946/ 1947.

*تخرّج في الكلية الحربية برتبة ملازم ثانٍ في أول فبراير/ شباط سنة 1949 حيث نال بكالوريوس العلوم العسكرية، وكان ترتيبه السادس عشر من مجموع الدفعة البالغ 261 طالباً.

*خدم في مدرسة المدفعية في ألماظة.

*خدم في سلاح المدفعية باللواء الأول المضاد للطائرات في ألماظة.

*عمل مدرِّساً للرادار المضاد للطائرات على مستوى اللواء.

*عمل كأركان حرب لآلاي (لواء) مدفعية.

*نُقل إلى مدرسة المدفعية مدرِّساً للرادار المضاد للطائرات، ولكنه لم ينفذ هذا النقل لقيام ثورة 23 يوليو/ تموز 1952 فبقي في وحدته الأصلية حيث عهد إليه من تنظيم الضباط الأحرار بالإشراف الأمني والسيطرة على هذا الآلاي وتقرّر ضمّه لتنظيم الضباط الأحرار من ليلة 23 يوليو/ تموز 1952 حيث كان يحضر اجتماعات خلية من المدفعية كانت تضم أحمد الزرقاني حطب وكمال الغر وإبراهيم زيادة وعبدالحميد بهجت، ثم انتقل بعد أيام إلى خلية يترأسها الصاغ كمال الدين حسين وكان من بين أعضائها عماد رشدي وسعد زايد وأحمد شهيب ومصطفى كامل مراد ومحمد أبوالفضل الجيزاوي وعبدالمجيد شديد وأبواليسر الأنصاري وكان يسدِّد الاشتراك الشهري 25 قرشاً بانتظام .

*في أول يوليو/ تموز 1952 رُقيّ إلى رتبة اليوزباشي (النقيب.(

*في 26 يوليو/ تموز 1952 انتُدب للعمل في المخابرات الحربية وكُلّف بالإشراف على رقابة البرقيات الصادرة للخارج عن طريق مصلحة التليفونات (هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية) للمراسلين الأجانب.

*في أوائل أغسطس/ آب 1952 كُلّف بالعمل ضمن مجموعة من الضباط الأحرار ممن كانوا في المخابرات الحربية، وشكّل منهم ما سُمِّي بهيئة مراقبة الأداة الحكومية وتتبع رئيس مجلس قيادة الثورة مباشرة (وهي تعادل الرقابة الإدارية اليوم.(

*من مؤسِّسي المخابرات العامة والمباحث العامة سنة 1952.

*في ديسمبر/ كانون الأول 1952 انتُدب للعمل في القسم الخاص بالمخابرات العامة الذي كان مسؤولاً عن الأمن القومي الداخلي وكان مقره في بداية تكوينه مع بداية تكوين المباحث العامة أيضاً في مبنى مجمع التحرير ثم انتقل مع هذه الإدارة إلى مبنى وزارة الداخلية في لاظوغلي.

*في ابريل/ نيسان 1955 اختاره الرئيس جمال عبدالناصر للعمل سكرتيراً لرئيس الجمهورية للمعلومات واستمر في هذا المنصب حتى 28 سبتمبر/ أيلول 1970. وتلقى دورة في البيت الأبيض في واشنطن "كيف تخدم الرئيس"، كما درس أساليب العمل في كل من الكرملين ورئاسة الجمهورية في مكتب الرئيس تيتو وفي الهند والصين الشعبية وفرنسا.

*نُقل إلى الكادر المدني في رئاسة الجمهورية سنة 1956) الدرجة الثانية) وفي 5 يونيو/ حزيران 1960 صدر القرار الجمهوري رقم 1055 لسنة 1960 بترقيته إلى درجة مدير عام برئاسة الجمهورية، وتدرج في التسلسل الوظيفي الطبيعي من دون أي استثناء حتى رُقيّ إلى درجة وكيل وزارة مساعد برئاسة الجمهورية بالقرار الجمهوري

رقم 2748 لسنة 1962 في 16 سبتمبر/ أيلول 1962 ثم وصل إلى منصب مستشار رئيس الجمهورية بدرجة نائب وزير بالقرار الجمهوري رقم 3404/ 65 بتاريخ 6 أكتوبر/ تشرين الأول 1965.

*شارك في دورتين للأمم المتحدة في نيويورك عامي 1958 حيث شارك في اجتماعات مجلس الأمن أثناء بحث شكوى لبنان ضد الجمهورية العربية المتحدة و 1960 ضمن وفد مصر برئاسة الرئيس جمال عبدالناصر.

*عُيِّن وزيراً للدولة عضواً في مجلس الوزراء بالقرار الجمهوري رقم 685 لسنة 1970 بتاريخ 26 ابريل/ نيسان.1970.

*أعيد تعيينه وزيرا للدولة في 20 أكتوبر 1970.

*في 18 نوفمبر/ تشرين الثاني عُيِّن وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية.

*قام بالعديد من المهام الرسمية والخاصة داخل البلاد وخارجها.

*متزوِّج وله أربعة أبناء.

*سُجن مرتين: الأولى في يناير/ كانون الثاني 1953 فيما عُرف بقضية المدفعية، والمرة الثانية في 13 مايو/ أيار 1971 فيما عُرف بانقلاب مايو/ أيار، وحُكم عليه في هذا الانقلاب بالإعدام الذي خُفِّف إلى السجن المؤبد وقضى منها عشر سنوات كاملة مضافاً إليها يومان وأربع ساعات متنقلاً في سجون مصر من ليمان أبوزعبل إلى سجن القلعة إلى السجن الحربي إلى ليمان طرة إلى ملحق مزرعة طرة وأخيراً السجن السياسي في مستشفى المنيل الجامعي (القصر العيني) في الشهور العشرة الأخيرة قبل الإفراج عنه يوم 15 مايو/ أيار 1981 الساعة التاسعة مساء.

*مارس العمل السياسي مع قيام الاتحاد القومي، حيث انتُخب عن دائرة مصر الجديدة وحاز على أعلى أصوات الدائرة الانتخابية.

*عضو في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي.

*من أوائل مؤسسي تنظيم طليعة الاشتراكيين الخلية الأولى التي شُكِّلت من الرئيس جمال عبدالناصر وكل من: علي صبري وعباس رضوان وأحمد فؤاد ومحمد حسنين هيكل وسامي شرف ثم عضو الأمانة العامة لتنظيم طليعة الاشتراكيين ورئيس المكتب السياسي. علاوة على تولي مسؤولية التنظيم الطليعي على مستوى منطقة شرق القاهرة) أقسام مصر الجديدة والوايلي والزيتون والمطرية وعين شمس والنزهة)، وجامعة عين شمس.

*أسَّس نادي الشمس الرياضي في مصر الجديدة.

*من مؤسسي الحزب العربي الديمقراطي الناصري، وأشرف رئيساً للجنة الانتخابات على قيام جميع تنظيمات الحزب من القاعدة إلى القمة بالانتخاب، وهي عملية لم يمارسها أي حزب في مصر في الفترة الأخيرة، ثم قدم استقالته من جميع تنظيمات الحزب لأسباب خاصة هو مقتنع بها.

*عضو مكتب اللجنة المصرية لتضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية ويشارك في كل أنشطتها في الداخل والخارج.

*عضو مشارك في ملتقى الحوار العربي القومي.

*شارك في العديد من الندوات والمحاضرات واللقاءات التلفزيونية وكتب المقالات الصحافية في الداخل والخارج (سوريا ليبيا الأردن العراق فرنسا الإذاعة البريطانية "BBC"مجلة "آساهي" اليابانية وكذلك محطتها التلفزيونية في برنامج عن ثورة يوليو/ تموز 1952 ومفجّرها الرئيس جمال عبدالناصر محطة الأوربيت وغيرها.(

*بعد خروجه من السجن، انتسب الى الجامعة الأمريكية في القاهرة للحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال ولكنه لم يستطع أن ينهي دراسته فيها لأسباب خارجة عن إرادته، حيث تمت مضايقات من أحد رجال المخابرات المركزية الأمريكية من الذين كانوا مزروعين في هذه الجامعة، وقد حاول كبار أساتذة الجامعة الأمريكية إثنائه عن عدم إتمام الدراسة وأبدوا رغبة ملحة في تجاوز هذه المضايقات لكي يتمكّن من الحصول على الدكتوراه من الولايات المتحدة الأمريكية بعد حصوله على درجة الماجستير التي أكدوا أنه سيكون من المتفوقين الذين يحظون بنيل منحة مجانية للدراسات المتقدمة، إلا أنه لم يقتنع.

*حائز على أوسمة ونياشين من كل من يوغسلافيا كمبوديا السودان أفغانستان المغرب ساحل العاج اثيوبيا النيجر اليمن بولندا بلغاريا ماليزيا تونس رومانيا موريتانيا فنلندا السنغال الكونجو الشعبية المجر إفريقيا الوسطى.

*الأوسمة المصرية التي يحوزها هي الأوسمة العسكرية التي مُنحت له قبل الثورة عندما كان ضابطاً في الجيش المصري

شهادة سامي شرف ... (الحلقة الثالثة)

الجزء الأول - البداية الأولى

الحلقة الثالثة

*من الجذور والطفولة والشباب المبكر الى الحياة العامة فالشيخوخة

*في 19 مارس 1955 أبلغني زكريا محيي الدين أن عبدالناصر اختارني للعمل معه سكرتيراً للمعلومات

*عمل جمال كان يبدأ التاسعة صباحاً وكان يحرص على قراءة الصحف اللبنانية من دون تلخيص

واصلت العمل في القسم الخاص بالمخابرات العامة حتى كان يوم السبت 19 مارس 1955 عندما استدعاني زكريا محيي الدين إلى منزله في "عمارة الرشاد" في منشية البكري، الساعة التاسعة صباحاً بحضور الصاغ محيي الدين أبوالعز رئيس القسم الخاص الذي قد ألمح لي في الليلة السابقة عن نيّة نقلي من المخابرات، ولم يزد أو يفصح عن أي تفاصيل أخرى.

وفي منزل زكريا محيي الدين استقبلنا بودّ وبابتسامة اعتاد هو ونحن عليها وقال: "مبروك يا سامي.. الرئيس جمال عبدالناصر اختارك للعمل معه سكرتيراً للمعلومات.. إيه رأيك؟!" أجبت: "يا افندم ده شرف ليّ كبير، وأرجو أن أكون عند حسن ظن الرئيس، وأن يوفقني الله في أداء الواجب وما أكلف به."

قال: "إنت يا سامي موضع ثقة، وإلا لما كان هذا الاختيار، وعلى فكرة إنت كنت موضع اختباره شخصياً طول العامين الماضيين ونجحت، وإن شاء الله يكون النجاح حليفك دائماً.. واعتبر أن إدارة المخابرات ستتعاون معك في مهمتك الجديدة، ولا تترد أن تطلب منّا ما تريد، كما انك لك الحق في الاتصال بأي قسم لتسهيل مهمتك فنياً وإدارياً. إنت ميعادك مع الرئيس في بيته في منشية البكري العاشرة صباحاً.. يعني دلوقت، قوم بقى علشان تلحق تقابله.. وبالتوفيق."

وبقدر سعادتي بهذا الاختيار، فقد شعرت بالتوتر يزداد داخلي عندما فكرت في حجم المسؤولية الجديدة التي كُلفت بها، ودعوت الله أن يلهمني الصواب وأن ينير بصري

وبصيرتي في أداء الواجب.

لم يكن هذا اللقاء مع الرئيس جمال عبدالناصر في منشية البكري عادياً بالنسبة لي، فكما وضح مما سبق كانت قد تعددت لقاءاتي معه بوصفه قيادة سياسية يستلزم واجبها اليومي والرسالة الوطنية والقومية التي يعمل من أجلها والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها قدرة على التحكم في التوازنات السياسية والاجتماعية، والإلمام بأكبر قدر من المعلومات في كل المجالات. أما هذه المرة فقد كان لقائي معه بوصفه رئيسي المباشر من الناحية الوظيفية، إلى جانب إيماني به كزعامة سياسية وقيادة وطنية مخلصة، وطالما انني أعمل تحت رئاسته المباشرة، فيجب أن أستوعب جيداً مهمتي الجديدة بكل ما تتطلبه من مسؤوليات، وما تفرضه من محاذير، بل وما قد تنطوي عليه من مخاطر.

إنهما مهمة جديدة نسبياً على النظام الثوري في مصر، لقد كانت هناك سكرتارية للمعلومات موجودة في مجلس الوزراء لخدمة اللواء محمد نجيب، لكن عملها كان محدوداً للغاية. وعندما توجهت للاطلاع على ما تحويه لم أجد سوى سبعة ملفات ذات لون أخضر زيتوني من ورق مقوى، ولا يحتوي أي منها على أكثر من تقرير أو اثنين، ولم تكن محتوياتها ذات قيمة معلوماتية تُذكر، لكنني حرصت على الاحتفاظ بها على سبيل التذكار، وكانت مودعة في حافظة خاصة في أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات في منشية البكري.

كانت هذه الخواطر تدور في ذهني وأنا في طريقي إلى منزل الرئيس جمال عبدالناصر في منشية البكري، وكان في مقابل منزل زكريا محيي الدين ولا يفصلهما إلا شارع الخليفة المأمون ومنزل مكرم عبيد الذي سبق أن أوفدني عبدالناصر لمقابلته لطلب نسخة من الكتاب الأسود، كما أبلغته رسالة تقدير منه.

استقبلني الرئيس في المكتب، وبعد الترحيب والتهنئة حدد لي الإطار العام للمهمة وقال: "أنا عايزك تنشئ سكرتارية للمعلومات وكل ما أستطيع أن أقوله لك الآن:

*أولاً: لا توجد أي قيود عليك في تنفيذ المطلوب.

*ثانياً: أنصحك بأن تبدأ على نطاق ضيق، ثم يتم التوسع بعد ذلك تدريجياً سواء في الأفراد أو الاختصاصات أو المكان، وفقاً لتطور سير العمل، وحسب التجربة والخطأ، وكذا معدلات الأداء.

*ثالثاً: يمكنك أن تستعين بمن تراه من الخبراء المصريين والأجهزة والوزارات في الدراسة ووضع الهيكل العام المصغر بدايةً.. وآلية العمل في السكرتارية.

*رابعاً: اعتبر أن الإمكانات المتاحة ستُوضع تحت تصرفك بلا قيود وبلا روتين من أجل تحقيق هذا الهدف، ويمكنك الاطلاع على ما لدى الجهات المعنية من معلومات أو دراسات أو أبحاث تساعد على تحقيق الهدف.. عليك أن تضع خطتك."

وأضاف انه يعطيني مهلة أسبوعين سوف يسافر خلالها إلى باندونج، وعندما يعود أكون قد انتهيت من إعداد الدراسة الكاملة حول وضع الهيكل التنظيمي للسكرتارية ليقوم بمراجعتها معي. وعليّ أن أبدأ الممارسة العملية بالتجربة والخطأ حتى أضع قدمي على بداية الطريق الصحيح، وحتى لا يضيع الوقت.

كانت كلمات الرئيس واضحة، محددة، مختصرة، وفي الوقت نفسه مطمئنة، فهو لا يطلب المستحيل أو ينشد المثاليات، بل يدرك مقدماً أن ثمّة أخطاء يمكن أن تقع وأن التجربة العملية هي المحك الوحيد لاكتشاف المنهج الأنسب.

لقد تغيرت العلاقة الخاصة غير المباشرة التي قامت بيني وبين جمال عبدالناصر خلال عملي في المخابرات، وما كنت أتلقاه منه تكليفات منه شخصياً وأعرض نتائجها عليه مباشرة، أما الآن فإنني أعمل إلى جواره، وأصبح بقائي في المكتب مرتبطاً به من الناحية العملية، ليس فقط بممارسته لنشاطه اليومي، بل يرتبط أيضاً بمجرى الأحداث، وطالما وجدت هناك حركة أو حدث أو خبر فمن واجبي أن أبقى يقظاً باستمرار.

وبدلاً من أن يكون تعاملي مع القائد وفقاً لترتيبات خاصة تثير معي من الحساسيات أكثر مما تخدم العمل، فقد أصبحت أحد النوافذ التي يطل منها على كل ما يجري في الدولة أو خارجها، وحلقة اتصال مع منابع الأحداث بما يقتضيه ذلك من درجة عالية من السيطرة على تدفق المعلومات، ودقة في التنظيم وتحديث الأولويات حتى لا تتحول سكرتارية المعلومات إلى عامل تشتيت وإشغال للرئيس.

أدركت أيضاً أسلوب عبدالناصر في اختيار معاونيه، فهو لا يعتمد على العمل بموجب تقويمات الآخرين. لقد أدركت تماماً أنه وضعني تحت نظره بتدقيق منذ لقائي الأول معه في مدرسة الشؤون الإدارية، وأجرى الاختبارات لي في كل المواقع التي عملت فيها، بل أكثر من ذلك كانت تجربة السجن الأولى وموقفي في قضية المدفعية اختباراً عملياً سواء في النيات أو في الضعف أو القوة أو في القدرة على التحمل ومجابهة المواقف الصعبة، أو في التهاون في المبدأ وأشياء أخرى كثيرة، وكانت توجيهاته بعد ذلك تعبر عن وضوح كامل في الرؤية ومعرفة دقيقة لما يريد أن يحققه.

خرجت من مكتب الرئيس جمال عبدالناصر وفي ذهني مطلبان أساسيان: أولهما يتعلق بالمكان، والثاني يتعلق بآليات العمل وأساليب الممارسة والإنتاج.

في ما يتعلق بالمكان، فقد اخترته في مبنى مجلس الوزراء، باعتبار أن الرئيس كان يمارس عمله الرسمي منه، علاوة على مباشرته العمل أيضاً من مكتبه في منشية البكري.

بدأت فوراً مشاوراتي واتصالاتي مع العديد من الجهات التي تأتي في مقدمتها وزارة الخارجية والمخابرات العامة، واتصلت بزميل الدراسة مصطفى حمدي وكان يعمل في جهاز التنظيم والإدارة (1) وكذا في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والمباحث العامة والقيادة العامة للقوات المسلحة والمخابرات الحربية وبعض خبراء

الإدارة من الجامعات ومجلسي الخدمات والإنتاج، منهم السفير إبراهيم صبري والدكتور إبراهيم حلمي عبدالرحمن، والأستاذ السيد محمد يوسف، والبكباشي حسن طلعت والصاغ أحمد زكي عبدالحميد والدكتور راشد البراوي واللواء أمين أنور الشريف والمستشار حسن نورالدين.

كانت حصيلة كل هذه المشاورات الخروج بتصور عرضته على الرئيس بعد عودته من باندونج، فوضع عدداً من الإضافات المهمة حتى خرجنا بنقطة بداية تمثلت في تنظيم وآلية عمل تحكمه الاعتبارات التالية:

*أولاً: توفير اتصال سريع وسهل لمصادر المعلومات داخل الدولة وخارجها، لتوفير المعلومات اللازمة يومياً من كل الأجهزة المعنية في الدولة وفي جميع ميادين المعلومات (سياسية اقتصادية عسكرية اجتماعية علمية.. إلخ.)

ثانياً: وضع أسلوب ميسّر لتصنيف وتبويب المعلومات وترتيبها وفقاً لأولوياتها وعرضها على الرئيس في التوقيت المناسب لتساعد في تكوين صورة عمّا يجري في الدولة وتسهيل عملية اتخاذ القرار.

وكانت تعليمات الرئيس في هذه النقطة واضحة تماماً، فقد أعطى توجيهاً واضحاً بعدم عرض أية ورقة تبدأ بعبارات مثل "نما إلى علمنا"، أو "يُقال"، أو "يُشاع" إلا إذا كان التقرير عن الإشاعات، وأكد أن ما يجب عرضه فقط هو ما يندرج في مفهوم المعلومة المحققة مثل" الواقعة كذا حدثت في الساعة كذا في المكان كذا.."، وأمر بإعادة ما يخالف ذلك للجهة التي أرسلته أو إهماله كلية، أما إذا كان ثمة استنتاج فيمكن عرضه مزوّداً بالبراهين والحيثيات التي ساعدت في التوصل إليه.

*ثالثاً: تكامل المعلومات الصالحة للعرض على الرئيس وتدعيمها بالآراء الفنية، وعدم التسرع في عرض معلومات ناقصة قد تقود إلى اتخاذ قرار متعجل أو خاطئ.

*رابعاً: وضع سكرتارية المعلومات بوصفها جزءاً عضوياً من مؤسسة رئاسة الجمهورية ككل، من حيث تقنين الاتصالات العرضية مع قائد الجناح علي صبري مدير مكتب الرئيس للشؤون السياسية من دون أن يؤثر ذلك في قناة الاتصال المباشرة مع الرئيس.

*خامساً: نبّه الرئيس إلى موضوع اعتبره هو من أهم المسائل التي ستضبط النغمة الصحيحة لسكرتارية المعلومات من حيث الأسلوب والإنتاج وتحقيق التقدم، ثم عملية المتابعة.. ثم متابعة المتابعة. وبالفعل تمت إضافة فرع يختص بالمتابعة، وأعدت له النماذج التي تحوي ملخصات الموضوعات، ونصّ تأشيرات الرئيس أو تعليماته الشفوية، والجهة المكلفة بالتنفيذ، والنتيجة التي تحققت ثم متابعة المتابعة في حال عدم التنفيذ أو تأخيره وهكذا.

*سادساً: أشار الرئيس إلى أنه يحسن أن نفكر في سكرتارية صحافية، وإن لم يبت في

وضعها التنظيمي حيث كان هناك أكثر من خيار على أساس أن الوضع العملي في هذه الفترة بالنسبة للنواحي الإعلامية كان باختصار كالآتي:

كانت هناك مجموعة تُسمى مجموعة الصحافة في المخابرات العامة، وكان يرأسها الصاغ عبدالقادر حاتم ويعاونه الصاغ مصطفى المستكاوي.

وكان الرئيس يفكر في إنشاء إدارة للاستعلامات ووكالة أنباء مصرية في مقابل وكالة "رويتر" الإنجليزية ووكالتي "اليونايتد برس" و"الأسوشيتيد برس "الأمريكيتين.

ثم رأى الرئيس في هذه المرحلة الاكتفاء بإنشاء سكرتارية المعلومات، ثم مصلحة الاستعلامات على أن يرأسها عبدالقادر حاتم، ويتولى مصطفى المستكاوي مجموعة الصحافة في المخابرات. ويكون في الوقت نفسه ضابط اتصال مع سكرتارية المعلومات في ما يتعلق بالصحافة والإذاعات الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى تقارير الاستماع التي كانت تمدنا بها الإذاعة المصرية، تمهيداً للبت بصفة نهائية في إنشاء سكرتارية صحافية للرئيس.

2

تطور العمل في سكرتارية

الرئيس للمعلومات

فرضت علينا تطورات الأحداث بعد ذلك، واتساع حجم العمل والخبرات التي أمكن اكتسابها، إضافة إلى الدراسات المستفيضة لأسلوب العمل المتبع مع الرؤساء في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والهند والاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا وفرنسا والصين، كل ذلك فرض علينا إجراء تطويرات مهمة في أسلوب العمل والخريطة التنظيمية لسكرتارية المعلومات، كما كان لاحتياجات الرئيس التي لا تنقطع تأثيرها أيضاً في إضافة أقسام جديدة في السكرتارية، أو استحداث آليات جديدة ووسائل اتصال يمكن أن تلبي هذه الاحتياجات بأسرع وأنسب طريقة ممكنة. ويمكن القول إن تجربة العمل في سكرتارية المعلومات أفرزت مجموعة من المبادئ والاتجاهات، إلى جانب خلق نوعيات مختلفة من العلاقات سواء داخل مؤسسة الرئاسة أو مع مؤسسات الدولة وقياداتها لم تترك آثارها في سكرتارية المعلومات فقط، وإنما أثرت في مواقف العديد من الشخصيات والأجهزة، وقادت في بعض الأحيان إلى تراكم بعض الرواسب التي ظهرت على السطح بعد رحيل الرئيس جمال عبدالناصر، وتمثلت أهم هذه الاتجاهات في الآتي:

*أولاً: لم يعتمد الرئيس جمال عبدالناصر على سكرتارية المعلومات وحدها في الحصول على ما يريد من معلومات أو تحصيل المعرفة بصفة عامة، بل كان دائم البحث

عن كل ما يثري معرفته ويصقل قراره، حتى أكاد أقول إنه لم يصل إلى مصر زائر أجنبي ذو ثقل في تخصصه أو كان على صلة بصنّاع القرار في بلاده أو رشحه له أحد معاونيه، إلا واستقبله الرئيس عبدالناصر في جلسات حوار غير رسمية أو رسمية قد تطول أو تقصر حسب موضوع الحوار والمناقشة.

كما استنّ الرئيس جمال عبدالناصر تقليداً في حواراته الصحافية والتلفزيونية حيث كان يطلب أن يحضر الكاتب أو المراسل الصحافي أو المحاور الذي يرغب في إجراء الحوار قبل موعده بوقت كافٍ لإجراء مناقشة من نوع مختلف معه، يستمع هو فيها للزائر، وكان الرئيس يجري مناقشات مطوّلة أيضاً مع زواره أو من كانوا على اتصال به من الرؤساء الأجانب أو الشخصيات العامة من مختلف أنحاء المعمورة. وكان لكل من الرؤساء تيتو ونهرو وباندرانيكة وأحمد سيكوتوري وكوامي نكروما وشواين لاي والامبراطور هيلاسيلاسي وأنديرا غاندي وغيرهم من القادة الأجانب، وكذلك القادة العرب الذين كان لهم وضع خاص مثل: أحمد بن بلا والملك محمد الخامس وفؤاد شهاب (2)، وهواري بومدين وصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وصاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم وعبدالسلام عارف ومعمر القذافي وشكري القوتلي وكمال جنبلاط، كما كان يسعى لمناقشة بعض القادة العرب ممن كان يعلم أنهم مختلفون فكرياً مع فكر الثورة، كان لكل هؤلاء نصيب وافر في هذا المجال.

وقد فتح الرئيس جمال عبدالناصر بابه للسياسيين والمثقفين والمناضلين في العالم الثالث حيث كانت الجلسات الطويلة معهم تستهدف الاستماع إلى آرائهم الشخصية والتعرف إلى شعوبهم وإلى تجاربهم السياسية والنضالية ومكوّنها الثقافي، ولا يُستثنى من ذلك أبرز فلاسفة العصر مثل جان بول سارتر وسيمون دي بوفوار وروجيه جارودي أو من كبار الأدباء والكتّاب والمثقفين. على سبيل المثال روبرت سان جون وكلود استييه وجان لاكوتير وديزموند ستيوارت وويلتون وين وجون بادو وأندريه مالرو وجون جونتر وغيرهم من أقطاب الفكر الاستراتيجي والقادة العسكريين. من أمثال الجنرال بوفر والماريشال البريطاني مونتجومري، وقد تم إيفاد أكثر من وفد مصري ما بين عسكريين وسياسيين لمقابلة الجنرال جياب، حاملين رسائل واستفسارات شخصية من الرئيس للتعرف إلى تجربته في مقاومة الاستعمار وأساليب القتال المتبعة للاستفادة منها في مقاومة العدو "الإسرائيلي" في معركة تحرير الأرض، وقد قدمت كل هذه البعثات تقاريرها التي أودعت كوثائق في أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات، ثم كبار رجال الاقتصاد مثل شاخت وإيرهارد وكبار رجال الصناعة في أمريكا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا والاتحاد السوفييتي واليابان.

وكانت هذه اللقاءات أو الاتصالات ترتب أعباء إضافية علينا نتيجة ما نتلقاه من احتياجات من الرئيس في أعقابها، سواء لاستكمال معلومات تم تداولها مع الضيوف أو الذين اتصل بهم وقرأ لهم أو عنهم، أو البحث عن كتب وإصدارات ودراسات جديدة يرغب في الاطلاع عليها أو متابعة أحداث وأخبار تلقاها في حواراته ومقابلاته.

*ثانياً: كان الرئيس جمال عبدالناصر يحرص على أن يكون أقدم مسؤول في الرئاسة على بينة من كل الأمور وما يحدث في كل الأفرع تجنباً لأي تعقيدات إدارية، كما كان

يحرص من جانب آخر على ألا ينحصر أو يحصر العاملين معه في قوالب جامدة، بل كانت تحركه دائماً نزعة التغيير لدرجة أننا كنا نعجز في كثير من الأحيان عن مسايرة هذه النزعة، وكانت النتيجة المنطقية لذلك هي إجراء مزيد من التطوير والتحديث في مؤسسة الرئاسة وتعديل آليات العمل بما فيها سكرتارية المعلومات لمعالجة الثغرات وتحسين الأداء واحتواء أي حساسيات من وقت إلى آخر.

وعلى سبيل المثال، فقد اقتضى العمل بعد ذلك وقبل أن تتمكن المؤسسات التقليدية من تفهم أهداف الثورة والتكيف معها توزيع مسؤوليات العمل الخارجي والداخلي على مجموعة من المعاونين الذين يثق الرئيس في إمكاناتهم وكفاءتهم وإخلاصهم، فتم إنشاء مكاتب موازية لبعض المؤسسات المهمة في الدولة، فأنشئ في رئاسة الجمهورية مكتب للشؤون العربية وآخر للشؤون الإفريقية وثالث لشؤون آسيا فأوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، علاوة على مكتب للشؤون العلمية وآخر للشؤون الاقتصادية. وكان الهدف الأساسي من إنشاء هذه المكاتب الموازية هو ضمان استمرار تدفق المعلومات وتقديم التحليلات وتقديرات الموقف بالنسبة للأنشطة المختلفة داخلياً وخارجياً بفكر مستقل، وبعيداً عن تأثير بيروقراطية الإدارات التقليدية، ولعدم الانغلاق على رأي واحد من الجهة المعنية.

كان محمود رياض يشرف على المكاتب السياسية، أما باقي المكاتب الفنية الأخرى فكانت تتبع علي صبري مدير مكتب الرئيس للشؤون السياسية فوزير شؤون رئاسة الجمهورية فيما بعد.

وعندما تولى محمود رياض وزارة الخارجية رُؤي ضم المكاتب السياسية إلى وزارة الخارجية، ونقل المشرفين عليها كأعضاء في السلك الدبلوماسي وذلك حتى نتجنّب الازدواجية، ولم يستثن منها سوى مكتب الشؤون الإفريقية الذي ظل يمارس دوره تحت إشراف محمد فائق، ومكتب الشؤون العربية الذي كان يشرف عليه فتحي الديب (3).

أحب أن أشير، بهذه المناسبة، إلى أن كل استحداثات لمكاتب أو أفرع جديدة في الرئاسة لم يكن يستدعي إنشاء هياكل وظيفية لها، بل كانت تعتمد على الشخص الموكَل إليه المهمة فقط، وكانت سكرتارية الرئيس للمعلومات هي التي تتولى جميع الشؤون الإدارية والمكتبية والمساعدات الفنية لهذه المكاتب.

واستطراداً لمفهوم التطوير المستمر، فقد أنشئ بعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا سكرتارية جديدة تحت رئاستي تختص بالمعلومات المتعلقة بالإقليم الشمالي، وتولى الإشراف عليها الدكتور حسين صبري الخولي الذي عُين ممثلاً شخصياً للرئيس بعد إلغائها عندما وقع الانفصال.

ثالثاً: تشكّل في الوقت نفسه فريق عمل تحكم علاقات أفراده وأفرعه قواعد عمل محددة، وكان هو نفسه مؤسسة الرئاسة، فرغم تعدد المكاتب والأفرع العاملة في مجال المعلومات داخل الرئاسة، أستطيع أن أقول إنه لم يقع أي نوع من الصدام أو الخلاف

فيما بينها تحت أي ظرف من الظروف، وكانت تعليمات الرئيس عبدالناصر واضحة في هذا الشأن، فكل ما تتداوله سكرتارية الرئيس للمعلومات ينقل صورة منه إلى علي صبري مدير مكتب الرئيس للشؤون السياسية، وكان أيضاً كل ما يعرضه علي صبري يتم تقديمه للرئيس عن طريق سكرتارية المعلومات. وبقدر ما مثل ذلك دعماً لسيولة المعلومات واستقرار العلاقات في مؤسسة الرئاسة، فقد كان مصدراً لاطمئنان الرئيس وتجنّب إغراقه في مشكلات صغيرة أو تفصيلات غير مهمة، وساعد على ذلك استحداث آليات عمل ديناميكية لدعم اتخاذ القرار، تمثلت أساساً في تشكيل فريق العمل اليومي الذي كان يضم مدير مكتب الرئيس للشؤون السياسية ورئيس المخابرات العامة أو أحد نوابه، ونائب وزير الخارجية ورئيس مصلحة الاستعلامات، وسكرتير الرئيس للمعلومات، ويقوم بأعمال السكرتارية منير حافظ مساعد سكرتير الرئيس للمعلومات وجميع محاضر هذه الاجتماعات وتسجيلاتها محفوظة في أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات في منشية البكري.

وقد كانت مهمة "لجنة العمل اليومي" تقديم "تلخيص" من مختلف القطاعات والوزارات ومؤسسات الدولة عن الأحداث خلال الأربع والعشرين ساعة السابقة وعرض التحليل والتقدير والتوصيات والبدائل على الرئيس يومياً. واستمر عمل هذه اللجنة التي تولى رئاستها فيما بعد محمود رياض حتى 1967، حيث عدّلت لتكون برئاسة السيد أنور السادات وعضوية علي صبري ومحمود رياض وشعراوي جمعة وأمين هويدي وسامي شرف، وكان لها أن تستدعي من ترى من المسؤولين، وظل نظام العمل في هذه اللجنة هكذا حتى 13 سبتمبر/ أيلول 1969، حيث عدّل التشكيل ليضم أيضاً: السادة أنور السادات وعلي صبري ومحمود رياض وشعراوي جمعة وعبدالمحسن أبوالنور لبحث مسائل خاصة بالاتحاد الاشتراكي، وأمين هويدي والفريق أول محمد فوزي لبحث مسائل عسكرية، وسامي شرف ومحمد حسنين هيكل.

*رابعاً: لم تكن العلاقات تسير بالسلاسة نفسها مع جهات رئاسية أخرى، ومن ذلك مثلاً المؤسسة العسكرية، إلا أن تعليمات الرئيس جمال عبدالناصر كانت تقضي بإخطار المشير عبدالحكيم عامر بكل ما يتم عرضه على الرئيس من أمور الدولة باستثناء ما يحدده الرئيس، وإن كنت أقرّ أن هذا الاستثناء لم يُستخدم في أي مرة قبل 1967. أما في ما يتعلق بالمعلومات العسكرية، فقد كان الموقف عكسيا، فلم تكن سكرتارية المعلومات تدخل ضمن معدلات التوزيع لما تصدره المخابرات الحربية أو باقي أجهزة القيادة العامة للقوات المسلحة أو وزارة الحربية، وكان المشير عامر هو الذي يتولى بنفسه إخطاري بالمعلومات التي يرى عرضها على الرئيس أو يقوم هو في أغلب الأحوال بإبلاغها للرئيس مباشرة. وفي الوقت نفسه كانت تعليمات المشير مشددة لي شخصياً بعدم الاتصال المباشر مع أفرع القيادة العامة أو طلب أي شيء منها، كما أعطى تعليمات للمخابرات الحربية وبصفة خاصة فرع المعلومات بعدم إبلاغي بأي معلومات إلا إذا أقرّها هو أو شمس بدران. وكذلك كان من المحظورات القاطعة الاتصال من أو إلى فرع الأمن في المخابرات الحربية. ولا يخفى على أحد أن هذا الأسلوب في التعامل يكتنفه القصور سواء بالنسبة لعنصر الوقت أو دقة المعلومات وموضوعيتها.

وقد ولّد ذلك بدوره إحساساً عالياً بالذات لدى غالبية معاوني المشير عبدالحكيم عامر

وفي مقدمتهم شمس بدران وانعكس بالتالي على تصرفاتهم وأسلوب تعاملهم مع سكرتارية الرئيس للمعلومات أو حتى مع باقي مؤسسات الدولة، وليس أدلّ على ذلك من اكتشاف أكثر من تدبير تآمري تم بوساطة عناصر كانت تعمل في مكاتب المشير عامر بعد أن أغرتهم السلطة ودفعتهم إلى التحليق في آفاق حالمة بعيدة عن الواقع! (قضايا عبدالقادر عيد وداود عويس وعبدالكريم النحلاوي وغيرها.(

كذلك انسحب هذا الأمر بشكل أو بآخر على العلاقات بين سكرتارية الرئيس للمعلومات والمخابرات العامة تحت قيادة صلاح نصر، فرغم أن هذه العلاقة كانت تخضع لوضع قانوني وتنظيمي مؤسسي ومستقر ورغم احتفاظي بعلاقات جيدة ومبنية على الثقة مع كثيرين من قيادات المخابرات العامة بحكم عملي السابق فيها، بل وترشيحي لعدد ممن أصبحوا قيادات فيه، وكانت هناك سيولة كاملة في انتقال المعلومات والدراسات والتحليلات من المخابرات العامة إلى سكرتارية الرئيس للمعلومات، فعندما تولى صلاح نصر رئاستها بترشيح من المشير عبدالحكيم عامر في 1957 بدأ نوع من الحساسية نحو سكرتارية المعلومات. وفي اعتقادي الشخصي أن ذلك كان يرجع وكما أثبتته الحوادث فيما بعد إلى ولاء صلاح نصر للمشير عبدالحكيم عامر وصداقته الحميمة لعباس رضوان وشمس بدران. ولقد تحولت الحساسيات إلى اتهامات وشكاوى لدى الرئيس.

*خامساً: في الوقت الذي كان يفضّل فيه غالبية أعضاء مجلس الثورة مثل عبداللطيف البغدادي وكمال الدين حسين التعامل المباشر مع الرئيس في ما يتعلق بالمهام الموكلة إليهم، فقد كان زكريا محيي الدين في جميع المناصب التي تولاها يتعامل مع مؤسسة الرئاسة من خلال سكرتارية الرئيس للمعلومات، وهذا طبعاً لا يعني أنه لم يكن هناك اتصال مباشر بينه وبين الرئيس في كثير من المسائل، ولكن كانت هذه الاتصالات توثق بعد ذلك بإبلاغي عن مضمونها سواء من جانب عبدالناصر أو من زكريا محيي الدين أو مكتبه (4). كذلك الحال كان مع كل من السادة جمال سالم وصلاح سالم وحسين إبراهيم وحسين الشافعي، والأسلوب نفسه كان متبعاً مع باقي المسؤولين والقيادات العليا في الدولة. وهكذا كانت كل الأمور مسجلة ومكتوبة ومصنّفة وموثقة ومحفوظة في أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات في منشية البكري حتى مساء يوم 13 مايو/ أيار 1971.

*سادساً: تعرّضت أساليب العمل في سكرتارية الرئيس للمعلومات، كما ذكرت من قبل، لتغييرات مستمرة لمعالجة الظروف المستجدة، ولم يكن هناك أي جمود، فقد كان جوهر الممارسة هو "التجربة والخطأ"، وكانت العناصر الإدارية مستقرة وميسّرة، أما الجوانب الفنية فهي التي كانت تتعرض لتعديلات من وقت إلى آخر، وتمت الاستعانة بعناصر فنية من وزارة الخارجية والمخابرات العامة ووزارة الاقتصاد ومصلحة الاستعلامات والجامعات ومن أجهزة أخرى مختلفة في الدولة، إلى أن تمكّنا من إقامة نظام على درجة من الكفاءة يساعد على تدفق المعلومات في وقتها ومن جميع المناطق الجغرافية في مصر. وقد استخدمنا أحدث وسائل الاتصال التي ظهرت في ذلك الوقت وهو التلكس، والذي تم توصيله في محافظات مصر الست والعشرين، إضافة إلى شبكتي التليفونات واللاسلكي كخطوط ودوائر خاصة بسكرتارية الرئيس للمعلومات.
غير ان التطوير الرئيسي كان بعد الانفصال بين مصر وسوريا. وأضيف لما سبق أن

عبدالناصر لم يكن يعتمد على سكرتارية المعلومات وحدها في الحصول على ما يريد، ولم يكن أسيراً لها، بل إن مصادر معلوماته كانت متعددة ومتنوعة من اللقاءات ورسائل المواطنين والتي بلغت في الأيام الساخنة والأحداث الكبيرة مئات الألوف يومياً، علاوة على حصيلة الاستماع للإذاعات العالمية على مدار الساعة والاطلاع على الصحف والمجلات والدوريات العربية وخصوصاً اللبنانية والأجنبية

3

يوم العمل عند الرئيس
جمال عبدالناصر

حرص الرئيس عبدالناصر على ألا ينحصر في قالب أو يضع العاملين معه في وضع جامد بل على العكس كانت تحكمه إرادة التغيير الجامحة.

لقد كان يوم عمله يبدأ في أغلب الأيام حوالي التاسعة صباحاً، وفي بعض الأحيان يبدأ قبل ذلك، وفي الأزمات الكبرى يستمر طوال الأربع والعشرين ساعة.

فعلى سبيل المثال، خلال أزمة العدوان الثلاثي سنة 1956 وحتى سنة 1958، والتي شهدت أحداث تأميم قناة السويس ثم العدوان الثلاثي فإجراءات التمصير ثم إعلان الوحدة المصرية ـ السورية، كانت الأمور كلها تستلزم التواجد لساعات طويلة بل الى المبيت في المكاتب، وكذلك كان الحال سنة 1967، حيث أقمت في منشية البكري ليل نهار، ولم أغادر المكتب إطلاقاً من يوم 14 مايو 1967 حتى منتصف يناير1968.

ولقد بدأ العمل في سكرتارية الرئيس للمعلومات في أواخر شهر مارس.آذار سنة 1955 بثلاثة أفراد فقط وفي غرفتين اثنتين وجهاز تيكرز لوكالة الأنباء العربية) رويترز) وكانت تبث أنباءها باللغة الانجليزية فقط في ذلك الوقت- وتليفون واحد وموتوسيكل واحد، أي اننا كلنا نعتمد على امكانات محدودة للغاية، وكنت أؤمن بأن الجهد البشري هو العنصر الأساسي والفيصل في التحصيل.

كان يوم العمل يبدأ باستعراض التقارير والبرقيات الواردة من وزارات الخارجية والداخلية والمخابرات العامة والسفارات المصرية في الخارج. يضاف الى ذلك إنتاج وكالة الأنباء العربية، فقد كنا نحصل عليها من الإذاعة المصرية، أما باقي الوكالات الأجنبية مثل "يونايتد برس" و"اسوشيتد برس" لم نكن قد اشتركنا فيها بعد باعتبار ان التوجيه العام في البداية ان نبدأ من أول السلم ثم نتطور ونكبر واحدة واحدة، والصحافة الأجنبية التي كانت تمدنا بها مجموعة الصحافة في المخابرات العامة ثم بعد ذلك مصلحة الاستعلامات ووكالة أنباء الشرق الأوسط بعد إنشائها، وقد اقتضى ذلك الاستعانة بمترجمين سواء مقيمين في السكرتارية أو من مصلحة الاستعلامات. وفي الحقيقة فلقد كانت هذه فرصة لتوسيع مساحة العلاقات الشخصية مع هذه الجهات، مما

كان له أثره في تيسير العمل وخلق نوع من التعامل بين هذه المؤسسات بروح الفريق على أسس علمية وانسانية.

وفي النهاية يتم استعراض رسائل المواطنين للرئيس، سواء من الداخل أو من الخارج، وخصوصاً تلك التي كانت تحوي معلومات أو آراء مؤيدة أو معارضة للنظام، بما فيها الشتائم والنكت ولا يخفى ان هذه الرسائل تعطي مؤشرات للرأي العام الى ان تشكلت وحدات لقياس الرأي العام، في وزارة الإعلام ومصلحة الاستعلامات على أسس علمية كانت تغطي كل الجمهورية.

وكانت كل هذه المواد يتم تصنيفها وتبويبها في شكل تقرير يومي ينقسم الى قسمين: الأول يحتوي على المعلومات السرية، والثاني يشمل المعلومات العلنية، ويتم في هذا التقرير تلخيص كل الموضوعات التي تتضمنها التقارير المختلفة، وتعرض منسوبة الى مصادرها الأصلية، وموضحاً عليها تواريخ تحريرها وتاريخ وصولها الى السكرتارية، ويعلق عليها بمقترحات استكمالها من مصادر أخرى أو انه جار استيضاح المزيد من مصادرها الأصلية أو إجراءات متابعتها، وان احتاجت المعلومة الى تحليل أو يمكن الاستفادة منها باستنتاجات تدون قرين المعلومة وهكذا.

وكان يتبع نفس الإجراء بالنسبة للمصادر العلنية، ورسائل المواطنين، ويدون أمام كل موضوع الإجراء الذي اتخذ حياله أو التوصية المقترحة أو الحلول التي يرى الرئيس ان يختار منها ما يراه مناسباً من وجهة نظره، سواء بالموافقة أو التعديل أو الرفض أو المزيد من المعلومات.

وتجدر الإشارة الى انني كنت قد فكرت في البداية في إصدار التقرير اليومي لسكرتارية الرئيس للمعلومات في شكل جريدة مصغرة تضم من أربع الى ست صفحات، ولكن صرف النظر عن هذه الفكرة للأسباب الآتية:

-1ان إصدار مثل هذه الجريدة قد يحدث تداخلاً بين ما هو سري وعلني وقد يترتب على ذلك إهدار عامل السرية.

-2ارتفاع التكلفة، وكان الخط العام هو تقليل الانفاق قدر الإمكان.

-3ان ثمة مسائل لا يجب ان تدرج في التقرير اليومي لسريتها العالية، والتي كان يقتضى إعدادها في شكل تقرير منفصل قد يكتب بخط اليد وليس على الآلة الكاتبة.. ويعني هذا ازدواجية في العمل وإهداراً للوقت.

في هذا الإطار بدأ العمل في سكرتارية المعلومات في أواخر شهر مارس سنة 1955 بثلاثة أفراد هم:

سامي شرف (سكرتير الرئيس للمعلومات(

هاشم مصطفى نجيب (آلة كاتبة وأرشيف(

محمد عبدالحميد السعيد (سكرتير خاص ومسؤول عن تجميع المصادر الصحافية العلنية).

وفي عام 1956 وفي منتصف يوليو، وقبيل زيارة الرئيس جمال عبدالناصر الرسمية ليوغسلافيا والتي صاحبته فيها، وقبيل العدوان الثلاثي، بدأ أول توسع في سكرتارية الرئيس للمعلومات حيث انتدب للعمل بها كل من:

عبدالرحمن عبداللطيف سالم، حسن فهمي الإمبابي، احمد فؤاد احمد علي، توفيق عبدالعزيز احمد، وزكريا حسني خليل.

وفي نفس الوقت كانت رئاسة الجمهورية قد أعيد تنظيمها من جديد، وتقرر إنشاء السكرتارية الصحافية للرئيس سنة 1956، قبيل العدوان الثلاثي، وقد تولى رئاستها كمال الحناوي أحد الضباط الأحرار وعضو مجلس رئاسة اتحاد الدول العربية وعضو مجلس الأمة السابق ولقد اتخذ الرئيس قرار إنشاء السكرتارية الصحافية كإجراء تنظيمي يكمل هياكل مؤسسة الرئاسة من ناحية، ومن ناحية أخرى لتكون مسؤولة عن النواحي الإعلامية المكتوبة والمسموعة وتنسقها تمهيداً للعرض على رئيس الجمهورية وتلقي تعليماته لإبلاغها لوسائل الإعلام المختلفة، علاوة على تنسيق الاتصال بوكالات الأنباء والصحافة والحصول على جميع الصحف والمجلات الأجنبية وتبويبها وتلخيصها وعرضها على الرئيس في شكل تقرير يومي او لحظي للأنباء العاجلة أو المهمة.

ومما يجدر الإشارة اليه ان الرئيس جمال عبدالناصر كان إعلامياً من الطراز الأول، يتابع بنفسه الإذاعات العالمية مثل الإذاعة البريطانية "بي بي سي B.B.C "وصوت أمريكا، وإذاعة "الشرق الأدنى" من قبرص التي كانت لسان حال الاستعمار البريطاني في المنطقة، وإذاعة"مصر الحرة" التي كان يتولى أمرها آل أبو الفتح بدعم من المخابرات الغربية وبعض الأنظمة العربية وكانت أساسا موجهة ضد مصر الثورة، وكذا إذاعة "اسرائيل" وصحافتها. وإن لم يتمكن من الاستماع بنفسه لهذه الإذاعات لسبب أو لآخر، لقد كان يحرص على الاطلاع على تقرير استماع كامل وغير مختصر لهذه الإذاعات التي كانت تعطيه المؤشرات الحقيقية لاتجاهات وسياسات الدول التي تتبعها نحو مصر والمنطقة كلها. وفي الوقت نفسه كان الرئيس عبدالناصر يعتبر الصحف اللبنانية بمثابة مرآة ونافذة على العالم الخارجي عربيا وعالميا الغرب بالذات وكان يهتم بكل ما تنشره هذه الصحف، المعادي منها قبل المؤيد لسياسة الثورة، وإذا ما تأخر وصول هذه الصحف، التي كان يحب أن يقرأها كما هي صادرة دون تلخيص او عمل قصاصات منها، كما يبدي ضيقه ويظل منتظرا وصولها ليطلع عليها. وكان ايضا يحب أن يقرأ صحف ومجلات أجنبية بالذات مثل "النيوز ويك" وال "التايم" و"النيويورك تايمز" و"الواشنطن بوست" من أمريكا، و"التايمز" و"الجارديان" و"الايكونوميست" البريطانية، علاوة على تلخيص باقي الصحف والمجلات العالمية الأخرى من فرنسا وايطاليا وألمانيا وغيرها، هذا بخلاف ملخصات النشرات والدوريات السياسية

والاقتصادية والعسكرية ذات الأهمية.

وفي عام 1957 تم إلغاء السكرتارية الصحافية بسبب إصدار جريدة "الشعب" التي تولى مسؤوليتها كمال الحناوي وكمال الدين رفعت ولطفي واكد، وأيضا بسبب إنشاء وكالة أنباء الشرق الأوسط التي تولى رئاستها جلال الدين الحمامصي، ثم كمال الدين الحناوي. وقد أسندت مسؤوليات واختصاصات السكرتارية الصحافية الى سكرتير الرئيس للمعلومات باعتبارها المكمل للفرع العلني لهذه السكرتارية (5.)

وفي اكتوبر/تشرين الاول 1956 تم استحداث فرع جديد في سكرتارية الرئيس للمعلومات باسم "المكتب الفني"، أشرف عليه منير حافظ، وعاونه: محمد رشدي العمري سيد عثمان رفعت مصطفى ابراهيم صلاح الدين محمود أحمد عبادي محمد عبدالله الشفقي الذي لم يستمر طويلا في العمل معنا، وعاد للعمل في مصلحة الاستعلامات مختار الحمزاوي الذي نجح بعد ذلك في امتحان وزارة الخارجية ووصل الى درجة السفير حسني أحمد السيد.

ثم أعقب ذلك فصل وتوزيع الاختصاصات داخل السكرتارية بحيث تشمل فروعاً ثلاثة رئيسية:

الأول: فرع الأمن:

يعنى بأمن رئاسة الجمهورية وتحركات رئيس الجمهورية، وكان يترأسه عزالدين عثمان ويعاونه محمد محمود عبدالكريم، ثم انضم اليهم محمد رشاد حسن، وهم من ضباط شرطة رئاسة الجمهورية الأكفاء الشرفاء.

الثاني: المكتب الفني:

ومهمته باختصار هي تجميع وتصنيف وتبويب وتلخيص وتوثيق المعلومات والتقارير والدراسات والتحليلات التي ترد الى السكرتارية من مختلف المصادر التي سبق ان أشرت اليها، ثم القيام بتجهيز التقرير اليومي الذي يعرض على الرئيس، بعد عرضه عليّ.

وقد كان منير حافظ ينوب عني في حالة غيابي عن المكتب لأي سبب.

تولى مسؤوليته المستشار محمد فهمي السيد من مجلس الدولة، وكان يعاونه مجموعة من المستشارين من الهيئة القضائية ومجلس الدولة، منهم على سبيل المثال المستشاران محمد ابونصير (وزير العدل فيما بعد) وعادل عبدالباقي (وزير الدولة فيما بعد)، وعلي كامل وعمر الشريف ومحمد كامل مازن ومحمد ابراهيم كامل (وزير الخارجية فيما بعد) وآخرون.

كانت اختصاصات هذا المكتب تتلخص في مراجعة مشروعات القوانين والقرارات

الجمهورية قبل عرضها في مجلس الوزراء ومجلس الأمة أو مجلس قيادة الثورة قبل حله، كما كان يراجع المذكرات التفسيرية لهذه المشروعات، ويجري المشاورات بشأن هذه القوانين والقرارات مع جهات الاختصاص مثل مجلس الدولة ووزير العدل واللجنة التشريعية في مجلس الأمة، كما كان يراجع الأحكام في القضايا العسكرية قبل أن يصدق الرئيس عليها، باعتبار ان الرئيس هو الحاكم العسكري العام.

الثالث: أعمال سكرتارية إدارية وأرشيف.

وفي نهاية 1956 انضم الى سكرتارية المعلومات:

محمد فتحي سعد، كان مسؤولا عن تحصيل ايرادات خط السكة الحديدية من القاهرة الى غزة وبالعكس (6)، سامي أحمد سيد أحمد، عبدالحميد عوني، أحمد فؤاد عبدالرحمن، عبدالعزيز قابل، محمود نصر، حسين زايد، شعبان أحمد، محمد محمود الجوهري، محمد حسين، نبيل عبدالخالق، محمد مجدي زعفان .

وفي عام 1961 وقبل وقوع الانفصال بين مصر وسوريا بأيام، انضم لسكرتارية الرئيس للمعلومات كل من: أحمد ابوزيد المنياوي (7)، وأحمد رؤوف اسعد (8.)

وكان الثلاثة من الضباط الأحرار وضمن ضباط الياوران في رئاسة الجمهورية، وكان واجبهم يقتصر على استلام بريد سكرتارية الرئيس للمعلومات من مقرها في مبنى الحكومة المركزية في مصر الجديدة، ويتولون وضعه على مكتب الرئيس في منشية البكري، وقد خصص لهم مكتب ضمن السكرتارية الخاصة لرئيس الجمهورية في منشية البكري لأسباب أمنية.

هوامش

(1)وكان في وقتها يُسمى "ديوان الموظفين" والسابق الإشارة إليه حول مساهمته الكبيرة في وضع الهيكل التنظيمي وآليات العمل في المخابرات العامة.

سنوات مع عبد الناصر 4 - سامي شرف

' شهادة سامي شرف ... (الحلقة الرابعة (

***من الجذور والطفولة والشباب المبكر الى الحياة العامة فالشيخوخة**
***تشكيل "لجنة العمل اليومي" إثر إصابة عبدالناصر بأول أزمة قلبية يوم 13 سبتمبر 1969**
***فوجئت في مطار نيويورك بموفد يبلغني بأنني ضيف على المخابرات الأمريكية فاعتذرت**

الجزء الأول - البداية الأولى
الحلقة الرابعة

كما انضم إلى العمل بسكرتارية الرئيس للمعلومات في عام 1963 الدكتور فؤاد كمال حسين (وزير الدولة للمالية فيما بعد سنة 1981)، للقيام بأعمال رصد ودراسة وتقويم المسائل الاقتصادية تمهيداً لعرضها على الرئيس، وكذلك متابعة تنفيذ تعليمات الرئيس في ما يتعلق بهذا الفرع من المعلومات.
وانضم إلى عضوية المكتب الفني في فترة لاحقة بعد ذلك خلال عامي 1968 و1969 كل من حاتم صادق منتدباً من المخابرات العامة وأشرف مروان منتدباً من الحرس الجمهوري سرية الكيمياء، باعتباره متخرجاً في كلية العلوم، وكان برتبة النقيب والأخت هدى جمال عبدالناصر منتدبة من المخابرات العامة وكانت أول عنصر نسائي تشاركنا العمل بصفة رسمية كعضو عامل في أسرة سكرتارية الرئيس للمعلومات، وفي سبتمبر/ أيلول 1969 وبعد أن أصيب الرئيس جمال عبدالناصر بالأزمة القلبية الأولى، تقرّر أن تقوم بمباشرة عملها من داخل منزل الرئيس. كما تقرّر حسبما أذكر سنة ، 1968 أن يُنقل حاتم صادق بناء على طلبه للمساهمة في إنشاء مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة "الأهرام" الذي كان الهدف من إنشائه هو التركيز على ما يتعلق بالشؤون "الإسرائيلية". ويُلاحظ أنه لم يكن من بين جميع أعضاء سكرتارية الرئيس للمعلومات عسكري واحد سواي أنا والمقدم عادل إبراهيم السكرتير العسكري (الذي انضم إلينا بعد يونيو 1967)، ولقد كان هذا الفريق يتطوّر تدريجياً ضمن إطار مؤسسة الرئاسة التي بدأت في التبلور بوضوح في عام 1956 بعد صدور الدستور وانتخاب الرئيس جمال عبدالناصر رئيساً للجمهورية.
(4)
كانت مؤسسة الرئاسة بمثابة المطبخ السياسي الأول والأكبر في نظام عبدالناصر، فمنها تنطلق الأفكار والمقترحات وإليها تصدر التوجيهات بإعداد تقديرات الموقف، وبواسطتها تتم بلورة كل الرؤى الصادرة عن مختلف المؤسسات الدستورية في الدولة

فضلاً عن اتجاهات الرأي العام والمساهمات الخاصة لبعض كبار المفكرين والاستراتيجيين.
كان يتبع سكرتير الرئيس للمعلومات مجموعة من الخبراء في الترجمة الفورية المكتوبة والشفوية في اللغتين الإنجليزية والفرنسية بالدرجة الأولى ثم انضم إليهم عناصر تجيد اللغة الروسية والاسبانية كلما احتاج الأمر، وكان يتولى ترجمة خطابات الرئيس لرؤساء الدول من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية سليم رزق الله كبير المذيعين باللغة الإنجليزية في الإذاعة، كما كان يشاركه في ترجمة خطب الرئيس المنطوقة دورا حليم، أما بالنسبة للغة الفرنسية، فقد كان يتولى ترجمة الخطب المنطوقة والخطابات المكتوبة لعبدالناصر الدكتور عادل عامر وكيل مصلحة الاستعلامات .وكان هؤلاء الثلاثة، كل في ما يخصه، يحضرون مقابلات الرئيس مع الرؤساء والمسؤولين والصحافيين الأجانب، علاوة على مصاحبة الرئيس في رحلاته وزياراته إلى الخارج. وكانت تقاريرهم ونتائج أعمالهم تُقدم لسكرتير الرئيس للمعلومات الذي كان يقوم في الوقت نفسه بتلقينهم بالمهام التي سيتولونها سواء في الداخل أو في خارج البلاد.
وكانت هذه المؤسسة تعمل وفقاً لروح الفريق، وأخذت تتطور وتنمو تدريجياً منذ عام 1955 وقبيل وخلال هذه الفترة كانت مؤسسة الرئاسة تضم المكاتب التالية:
مكتب الرئيس للشؤون السياسية
أنشئ هذا المكتب لأول مرة سنة ،1954 وكان علي صبري وقتها يعمل مديراً لمكتب القائد العام لشؤون الطيران ومديراً لمخابرات الطيران، وبهذه الصفة عمل مع الرئيس جمال عبدالناصر بغير قرار مكتوب إلى أن تولى الرئيس عبدالناصر رئاسة الجمهورية فتم معه وضع التقسيم الإداري للرئاسة بصورة رسمية.
وفي سنة 1956 تولى علي صبري رسمياً رئاسة مكتب الرئيس للشؤون السياسية واختص بكل المسائل السياسية الخارجية في الأساس، وتأتي بعدها المسائل الداخلية في المرتبة الثانية، ثم أضيفت إليه المسائل الاقتصادية التي كان يحيلها إلى الدكتور إبراهيم حلمي عبدالرحمن الذي كان يشغل في الوقت نفسه منصب سكرتير عام مجلس الوزراء وكان يقوم بالتنسيق بين الوزارات المعنية في هذا القطاع ورئاسة الجمهورية.
وكان مدير مكتب الرئيس للشؤون السياسية مشرفاً في الوقت نفسه على مكتب الشكاوى والأمناء والمراسم وكبير الياوران، إلى جانب الإشراف على أعمال سكرتير عام مجلس الوزراء والشؤون الإدارية والمالية برئاسة الجمهورية.
وقد كان الرئيس جمال عبدالناصر يتمتع بذاكرة قوية خصوصاً في مسائل المتابعة وما يُعرض عليه من موضوعات بصفة عامة وكثيراً ما كان يسأل عن تأشيرة له وضعها على موضوع مرّ على عرضه شهر مثلاً ويقول: "في صفحة كذا من مذكرة فلان بخصوص كذا إيه اللي تم بالنسبة للتأشيرة التي وضعتها، وهل فلان رد، وبماذا رد .. وهكذا."
وفي مارس/ آذار 1964 تقرّر إلغاء المكاتب السياسية وعيّن محمود رياض وزيراً للخارجية وهو الذي اقترح نقل تبعية المكاتب القائمة في الرئاسة إلى وزارة الخارجية منعاً للازدواجية. وبالفعل تم تعيين مديري هذه المكاتب سفراء وهم: حمدي أبوزيد (وزير الطيران المدني فيما بعد) ومحمد شكري ومصطفى مختار، ولم يبق في الرئاسة إلا مكتب الشؤون الإفريقية يتولاه محمد فائق، ومحمد فتحي الديب مسؤولاً عن الشؤون العربية، وحسن صبري الخولي الممثل الشخصي لرئيس الجمهورية، والدكتور

مراد غالب للشؤون السياسية. وفي الحقيقة فقد صاحب الفترة من 1958 حتى 1961 بعض التعارض والازدواجية بين المكاتب السياسية والإدارات المقابلة لها في وزارة الخارجية، وتم في البداية تعيين كل من حسين ذو الفقار صبري نائباً لوزير الخارجية ومحمد حافظ إسماعيل وكيلاً لهذه الوزارة في محاولة لضبط المسائل ومنع الازدواجية واحتواء المشكلات، ولكنها لم تحل بشكل نهائي إلا بتفرّد وزارة الخارجية بالمسؤولية بتعيين محمود رياض وزيراً لها.

وفي عام 1958 وبعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا كان تنظيم رئاسة الجمهورية كما يوضحه الرسم الكروكي التالي:

تم استحداث ثلاثة قطاعات جديدة هي:

مستشارو الرئيس، حيث تولى محمود رياض منصب مستشار الرئيس للشؤون السياسية، وأصبح بذلك مشرفاً على جميع المكاتب السياسية تحت قيادة وزير شؤون رئاسة الجمهورية علي صبري ومتعاوناً عرضياً مع سكرتير الرئيس للمعلومات، وكانت كل التقارير والمذكرات والدراسات تُرفع إلى الرئيس بوساطة سكرتير الرئيس للمعلومات، حيث كانت السكرتارية هي في الوقت نفسه السكرتارية الإدارية والفنية لجميع مكاتب الرئاسة.

كما تولى الدكتور عبدالسلام بدوي منصب مستشار الرئيس للشؤون الاقتصادية ثم تلاه المهندس حلمي السعيد (وزير الكهرباء فيما بعد) عندما عيّن د. بدوي سكرتيراً عاماً لمجلس الوزراء.

ثم سكرتارية الرئيس للمعلومات للإقليم الشمالي في دمشق، وقد تولاها الدكتور حسن صبري الخولي (الممثل الشخصي لرئيس الجمهورية فيما بعد.(1) (

وفي عام 1966 طلب الرئيس جمال عبدالناصر إنشاء قسم خاص في سكرتارية المعلومات يتولى مهمة ترجمة الكتب والدراسات والموسوعات التي تُعتبر الأكثر مبيعاً والأكثر انتشاراً في العالم، وإعداد ملخصات لها، علاوة على ترجمة الكتب التي كانت تُرسل إليه من الرؤساء وكبار المؤلفين والأدباء والكتّاب في مختلف مناحي الحياة والمواضيع، وتولى الإشراف على هذا القسم الدكتور راشد البراوي يعاونه عدد من المترجمين المحترفين، منهم: عبدالعظيم حرب وجمال عبدالكريم ومجموعة من شباب الباحثين الذين أدوا دورهم بكفاءة وبدرجة عالية من الدقة (2). وكانت هذه التراجم تُوزَّع على أعضاء مجلس قيادة الثورة، وأعضاء مجلس الرئاسة، وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا، وبعض الوزراء والمسؤولين المعنيين.

(5)

لجان العمل اليومي في مراحلها المختلفة

عقب عدوان 1967 شكّلت لجنة تجتمع مرتين يومياً من كل من: شعراوي جمعة وأمين هويدي وسامي شرف، وكان لها أن تلتقي بمن تراه من المسؤولين لبحث المسائل المتعلقة بتسيير أمور الدولة، وتعرض على الرئيس أهم الموضوعات والتوصيات في مجال تسهيل عملية اتخاذ القرار. وبعد مؤامرة المشير عبدالحكيم عامر تطوّرت هذه اللجنة لتضم أيضاً كلاً من محمود رياض والفريق أول محمد فوزي والفريق محمد أحمد صادق وعبدالمحسن أبوالنور.

وفي بعض الأحيان كان يصعب إتمام اللقاء في مسائل عاجلة وحيوية، فكان يُعقد ما يسمى بالمؤتمر التليفوني عبر شبكة تليفونات خاصة كانت تحت سيطرة المخابرات العامة وذلك بفتح خطوط تليفونية يستحيل التدخل عليها، بين المؤتمرين الذين يتبادلون

بحث الموضوع في سرية وبسرعة من دون اللقاء حول مائدة الاجتماعات.
وفي عام 1969 وعلى وجه التحديد اعتباراً من يوم 13 سبتمبر/ أيلول 1969 وهو اليوم الذي أصيب فيه الرئيس جمال عبدالناصر بالأزمة القلبية الأولى أعيد تشكيل مجموعة التلقين اليومي وأطلق عليها اسم "لجنة العمل اليومي" وكان يترأسها أنور السادات وتضم علي صبري وشعراوي جمعة وأمين هويدي والفريق أول محمد فوزي وسامي شرف، كما كان ينضم إليها في بعض الأحيان محمد حسنين هيكل. وكانت هذه اللجنة تطلب استدعاء أيٍّ من المسؤولين أو الوزراء من ذوي العلاقة بالموضوع أو المسائل محل البحث. وكانت هذه اللجنة تجتمع في مكتب سكرتارية الرئيس للمعلومات مرة أو مرّتين في اليوم حسب تطورات الموقف الداخلي والخارجي والعسكري.. إلخ، وفي بعض الأحيان كان يتم الاجتماع في قصر الأمير عبدالمنعم في منطقة بين روكسي والقبة.
أما بعد رحيل الرئيس جمال عبدالناصر يوم 28 سبتمبر/ أيلول 1970، فتشكلت هذه اللجنة من كل من :عبدالمحسن أبوالنور الأمين العام للاتحاد الاشتراكي ومحمود رياض وزير الخارجية وشعراوي جمعة وزير الداخلية وأمين حامد هويدي وزير الدولة حتى خرج من التعديل الوزاري في 14 نوفمبر/ تشرين الثاني 1970 وسامي شرف، وزير شؤون رئاسة الجمهورية ومدير المخابرات العامة (محمد حافظ اسماعيل ثم أحمد كامل) ومدير المخابرات الحربية) اللواء محرز مصطفى عبدالرحمن)، كما كان يحضر اجتماعات هذه اللجنة أيضاً في بعض الأحيان محمد فائق وزير الإعلام وكانت مهمة هذه اللجنة استمراراً لما كانت تقوم به اللجان المشابهة والمشكَّلة منذ سنة 1958.
(6)
وخلال فترة الوحدة بين مصر وسوريا كان الرئيس جمال عبدالناصر يعهد إليّ ببعض المهام السياسية التي كانت تفرضها التطورات الدولية في المنطقة، وكان من بين هذه المهام تكليفي في شهر مايو/ أيار 1958 بالتوجه إلى نيويورك لمعاونة وفد مصر الدائم في الأمم المتحدة في إدارة الأزمة التي أثارها لبنان في عهد كميل شمعون وقتئذٍ عندما تقدم بشكوى ضد الجمهورية العربية المتحدة تتهمها فيها بالتدخل في الشؤون الداخلية للبنان عقب إنزال القوات الأمريكية على أراضيها.
فبعد دراسة الموقف، قرّر الرئيس جمال عبدالناصر عرض وجهة نظر الجمهورية العربية المتحدة في هذه القضية أثناء نظرها أمام مجلس الأمن، وكان يترأس وفد مصر الدائم في ذلك الوقت السفير عمر لطفي. وقبل مغادرتي القاهرة تم عقد اجتماع في القصر الجمهوري في القبة برئاسة الرئيس جمال عبدالناصر وحضره علي صبري ومحمود فوزي وسافرت مزوّداً بالتوجيهات لمقابلة تصرفات وتوجهات الوفد اللبناني الذي كان يترأسه شارل مالك وزير خارجية لبنان والمعروف بميوله الغربية ومعاداته لثورة يوليو /تموز وكان من ضمن التوجيهات أيضاً العمل على الاتصال والتنسيق مع كل الأطراف المعنية في هذه القضية، ومنها المجموعة العربية، ودول العالم الثالث، وكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، وكان الجانب الأمريكي قد أخطر فعلاً في القاهرة قبل سفري ممثلاً في شخص السفير الأمريكي وكذا ممثل المخابرات المركزية الأمريكية في القاهرة في ذلك الوقت تشارلز كريمينز.
كان من ضمن أعضاء وفدنا الدائم في نيويورك كل من محمد رياض الذي أصبح وزيراً للدولة للشؤون الخارجية في عهد السادات ويحيى سامي وعمر شرف، وهما اللذان توليا مهمة إدارة جميع اتصالاتي في نيويورك، كما كانا يصحباني في جميع تحركاتي

هناك بما فيها الإقامة.
وعندما وصلت إلى مطار "آيدل وايلد" في نيويورك والذي أصبح الآن مطار "كنيدي" نودي على شخصي من قِبل سلطات المطار قبل نزولي من الطائرة حيث اصطحبني أحد المسؤولين هناك إلى مكتب مغلق فيه شخص عرّفني بنفسه أنه موفد من قبل "آلن دالاس" مدير المخابرات المركزية الأمريكية لاستقبالي ولإبلاغي باسم حكومته أنهم قرروا أن أكون ضيفاً على حكومتهم، وأنه قد حجز لي جناحاً خاصاً في فندق "البلازا"، كما تقرر وضع سيارة كاديلاك تحت تصرفي. قمت بشكره واعتذرت عن قبول الضيافة والسيارة، وطلبت منه إبلاغ خالص شكري لرئاسته، موضحاً له بأنني موفد من حكومة الجمهورية العربية المتحدة في مهمة رسمية للمشاركة في اجتماعات مجلس الأمن، وأن حكومتي ستتولى مسؤوليتي بالكامل من ناحية الإقامة والتنقلات. وكان في هذه الأثناء قد تم إنهاء إجراءات الجوازات والجمارك والحجر الصحي بمعرفتهم،
واصطحبني إلى خارج المطار حيث كان في استقبالي الوزير المفوّض زكي قناوي المندوب المناوب لوفدنا هناك ومعه كل من يحيى سامي ومحمد رياض وعمر شرف حيث توجهنا إلى منزل عمر شرف للإقامة فيه طيلة فترة إقامتي في نيويورك.
وفي اليوم التالي، عقدنا اجتماعاً مع السفير عمر لطفي وبحضور جميع أعضاء الوفد وذلك لوضع خطة العمل وترتيب وتجهيز الاتصالات مع الوفود الصديقة. وقد كلفت محمد رياض بتولي أعمال السكرتارية وترتيب وتحديد المواعيد مع أعضاء الوفود الأخرى التي يستلزم الأمر الاتصال بها والتنسيق معها. وتمت مع الوفد السوفييتي مقابلة واحدة استغرقت نحو خمسة وعشرين دقيقة في المقر السوفييتي، وبحضور كل من السفير عمر لطفي ومحمد رياض، حيث تبادلنا وجهات النظر معهم بشأن القضية اللبنانية المثارة وقتئذٍ على الوجه سالف الذكر. وبعد انتهاء دورة مجلس الأمن قرّر الرئيس أن أتوجه إلى واشنطن للاطلاع على أسلوب العمل في البيت الأبيض وكان قد تم الترتيب بين القاهرة وبينهم على ذلك وفعلاً قمت بالاطلاع على أساليب العمل فيه خصوصاً كيفية الحصول على المعلومات وترتيبها وتبويبها وعرضها على الرئيس، وفي الواقع لم أجد اختلافاً كبيراً بين الأسلوب الذي كنا نتبعه وما شاهدته هناك، إلا في الإمكانات والمعدات الحديثة المستخدمة. ولقد لفت نظري الحجم الكبير للرقابة التليفونية التي كانت تتم بوساطة الأجهزة المعنية هناك، وعلى سبيل المثال ففي ذلك الوقت كانت تتم مراقبة ما بين ثمانية وعشرة آلاف خط تليفوني في وقت واحد في مدينة نيويورك فقط.

(7)

اكتسبت سكرتارية الرئيس للمعلومات نضجها وتطورها مع تقدم الزمن وكان يُجرى سدّ أي ثغرات أو جوانب قصور أولاً بأول مع تزايد حجم العمل.
وندب للعمل بسكرتارية الرئيس للمعلومات أيضاً في هذه الفترة الدكتور أسامة الباز من وزارة الخارجية (3)، وكذلك محمد أبوالغيط وأحمد ماهر وعماد البط ومحمد محمود قاسم وصلاح إبراهيم وعبدالرحمن مرعي ونهاد عسقلاني للمعاونة في دعم المجهود الكبير الذي كان يبذل في تلك الفترة في تجميع وتحليل الأوضاع السياسية، علاوة على اعتبارهم ضباط اتصال بين وزارة الخارجية ومؤسسة الرئاسة، وكان دورهم مؤثراً وإيجابياً في دعم عملية اتخاذ القرار على مستوى رئيس الجمهورية.
وفي واقع الأمر، بدأت صلات خاصة خلال أزمة العدوان الثلاثي سنة 1956 مع بعض السفراء المصريين في الخارج بشكل يكاد يكون منفرداً من السفير عبدالفتاح حسن

نائب وزير الخارجية عندما كان ممثلاً لمصر في جنيف، حيث بدأ يراسل الرئيس باعتباره ممثلاً شخصياً له في الخارج عارضاً عليه المواقف المختلفة للدول الممثلة في الأمم المتحدة في جنيف، ثم تطورت هذه الرسائل لتشمل تقويمات وتحليلات للأوضاع وقد رؤي في ذلك الوقت أنه من غير المناسب أن تمر هذه الرسائل في دهاليز الإدارات في الوزارة، وإنما يكون من الأفضل أن تكون تحت أنظار رئيس الدولة مباشرة لما تحويه من آراء ومعلومات حساسة يحسن ألا تتداول منعاً للبلبلة، لأن بعضها يكون قد حصل عليها بطريقة غير رسمية من أحد المسؤولين في الدولة المعتمد فيها أو غير ذلك مما يخرج عن وضعه الرسمي وقد يرى الرئيس أن تحصر مثل هذه الأمور في أضيق دائرة، وأعني بها دائرة اتخاذ القرار. وكانت هذه الرسائل فاتحة لأن يكلفني الرئيس بالتعامل مع بعض سفرائنا في الخارج بمثل هذا الأسلوب، خصوصاً ان وجود السفير في قلب مسرح الأحداث يجعله يرى الأمور بشكل أوقع مما ينشط رؤيته وخياله للوصول إلى تحليل أو استنتاجات أشمل عمّا إذا كان جالساً على مكتبه في القاهرة، كما ان الحرية الكاملة من دون التقيُّد بأسلوب التقرير الرسمي واعتماد أسلوب الخطاب الشخصي سيكون عامل تحرّر لإبداء آراء حرة غير ملزمة أو مقيدة لكونه سفيراً وموظفاً عاماً (4).

وجميع الرسائل التي تبودلت من ومع هؤلاء السفراء محفوظة في أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات في منشية البكري ولدى المؤلف صور من بعضها منشورة في الملحق. وكان على اتصال مباشر أيضاً بسكرتارية الرئيس للمعلومات أعضاء التنظيم الطليعي في وزارة الخارجية الذي بدأ في نهاية 1964، ولقد أسهم هؤلاء الأعضاء بجهود كبيرة من أجل تصويب مواقف وتوضيح صور وكشف أمور دعمت عملية اتخاذ القرار وأعضاء التنظيم الطليعي في وزارة الخارجية (5).

(8)

وفي الاطار نفسه وعقب عدوان 1967 وفي يوم 1967/6/16 على وجه التحديد، قرر الرئيس جمال عبدالناصر انشاء فرع جديد سُمّي "السكرتارية العسكرية لرئيس الجمهورية"، تتبع سكرتير الرئيس للمعلومات (6) وقد رشح الفريق محمد فوزي المقدم عادل ابراهيم محمد، من القيادة العامة للقوات المسلحة للعمل كسكرتير عسكري للرئيس، وكانت مهمته تتلخص في الآتي:

1تجميع المعلومات العسكرية عن العدو بالتعاون مع مختلف الاجهزة العسكرية والمدنية التي تعمل في هذا المجال.

2تجميع صورة عن قواتنا المسلحة بالتعاون مع مكتب وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة والمخابرات الحربية، وهيئة عمليات القوات المسلحة، وقيادات الاسلحة الرئيسية في مجالات التدريب والتسليح والعمليات والأمن ومتابعة معدلات التطور في القوات المسلحة.

3القيام بعمل تحليلات مستمرة للموقف العسكري لقواتنا وقوات العدو، والعوامل المؤثرة في توازن القوى في المنطقة.

4حضور اجتماعات الرئيس جمال عبدالناصر بالقيادة العامة للقوات المسلحة، والقيام بتسجيل محاضر هذه الاجتماعات (7).

5مرافقة رئيس الجمهورية خلال حضورة المناورات العسكرية أو زياراته لجبهة القتال أو للوحدات العسكرية المختلفة، وكتابة تقرير عنها وتسجيل ملاحظات وقرارات الرئيس والمناقشات التي تتم اثناء هذه الزيارات (8).

(9)
وفي يوم 28 سبتمبر/ايلول 1961 يوم الانفصال حدث تطور جديد حيث انتقلت بمكتب سكرتارية الرئيس للمعلومات بكامل هيئته الى منشية البكري (9.(
وفي الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد 26 ابريل/نيسان 1970 اضاءت اللمبة الحمراء للخط الساخن بين الرئيس جمال عبدالناصر وبيني فرفعت السماعة قائلا: "أفندم."
قال الرئيس" :سامي.. صباح الخير.. حا أبعث لك ورقة دلوقتي تكتبها انت بنفسك بعدما تراجعها وتحطها في الشكل المضبوط وترجعها لي على طول.."
قلت: "حاضر يا فندم."
بعد دقيقتين وصلني مظروف مغلق من داخل منزل الرئيس، ولما فتحته وجدت به غلاف من الأغلفة الخاصة بسكرتارية الرئيس للمعلومات والذي كان يوضع بداخله عادة التقارير المرفوعة للعرض على الرئيس، وكان مكتوبا على هذا الغلاف وبالميل وبخط يد عبدالناصر ما يلي:
"أصدر الرئيس جمال عبدالناصر القرارات التالية:
أولا: عين كلاً من:
حسن التهامي وزيرا للدولة، سعد زايد وزيرا للاسكان، سامي شرف وزيرا للدولة، محمد حسنين هيكل وزيرا للارشاد القومي.
ثانيا: عين محد فائق وزيرا للدولة للشؤون الخارجية.
ثالثا: عين بدرجة وزير برئاسة الجمهورية كلاً من:
محمود الجيار، محمد أحمد، عبدالمجيد فريد، حسن صبري الخولي، عبدالرحمن أبو العينين.
أعددت مشاريع القرارات الجمهورية وبعثت بها الى الرئيس في غرفة نومه، فطلبني وقال لي: "مش عايز حد يعرف بالقرارات دي إلا لما اكلمك ثاني."
ثم قال لي: "طيب ليه انت كتبت في القرار هيكل قبلك؟ هو أنا كاتب مين قبل مين فيكم؟ ".
فقلت له: "أنا تقيدت بوضع قانوني.. فهيكل رئيس مؤسسة يعني يعامل ماليا بدرجة وزير.. أما أنا فمستشار لرئيس الجمهورية بدرجة نائب وزير."
فقال الرئيس: "هي الدرجات العليا بنتقيد فيها بالأقدميات؟ أنا حا أرجع لك القرار تعيد كتابته كما كتبته أنا بخط ايدي.. انت قبل هيكل.. وأنا عارف أنا باكتب إيه وليه.. وابعث لي مع القرار الجديد الورقة المسودة اللي بخط يدي.."
ثم سألني: "انت يعني ما سألتنيش ليه القرارات دي؟ !ودلوقت"!
فقلت له: "أنا فاهم ليه قرار هيكل ومحمد فائق."
قال لي :ليه؟
فقلت "علشان هيكل في الايام الاخيرة أصبح كثير التعليق على ما يجري في مجال الاعلام والصحافة."
فقال لي: "صحيح.. وعلشان كده أنا قلت ييجي وزير اعلام ونشوف حايقدر يعمل ايه لما يبقى المسؤول الرئيسي.. وعلى الله يقدر ينفذ اقتراحاته وانتقادته الكثيرة وهو وزير للارشاد القومي.. وطبعا محمد فائق حايقدر يسد في الخارجية ويساعد رياض ويفضل برضه مسؤول عن افريقيا.."
ثم سألني الرئيس: "عارف أنا عينت الباقين بدرجة وزير ليه؟ علشان ما حدش منهم

يقعد يقول اشمعنى واشمعنى ..وخصوصا انهم كلهم عينهم عليك انت وهيكل ومحمد فايق بالذات.. ومن ناحية تانية دي تجربة لتطبيق عملي على الاشخاص لبيان 30 مارس/آذار على مستوى مؤسسة الرئاسة واعادة تنظيمها.. ودي حايكون عليك حمل كبير فيها."
وبعد نصف ساعة تقريبا اتصل الرئيس جمال عبدالناصر بي وقال: "يا سامي.. أنا بعثت لك القرارات موقعة وتذاع الساعة الثانية عشرة ظهرا تماما في الاذاعة والتلفزيون.. وما تبلغش أي حد بها قبل اذاعتها.. وبالذات هيكل."
فقلت للرئيس: "بس يافندم محمد فائق لازم يعرفها لأنه هو اللي حايصدر أمر اذاعتها ".
فقال: "ما فيش مانع."..
اتصلت بمحمد فائق الساعة الثانية عشرة إلا ربعاً بالضبط وأبلغته بالقرارات، فاندهش منها.. خصوصا ما يتعلق به وبهيكل، إلا أنني افهمته بصفة خاصة وشخصية بما قاله الرئيس حول هذا القرار.. فاقتنع ولم يعقب، واذيعت القرارات في تمام الساعة الثانية عشرة ظهرا وفي الحال اتصل بي هيكل تليفونيا يستفسر مني عن مدى صحة هذا الخبر فأكدته له ولم أزد، فسألني هل الرئيس فوق أم في المكتب وهل عنده ضيوف أم لا؟
فقلت له ان الرئيس في المكتب.
وبعدها بقليل كلمني الرئيس قائلا ان هيكل اتصل به ورجاه ان يبقى كما هو في "الاهرام" وإنه لا داعي لهذا القرار، إلا ان الرئيس كرر له ما قاله لي أنه اتخذ هذا القرار لكي نستفيد من آرائه وافكاره وانتقاداته التي كثرت مؤخرا، وان الرئيس قد أتاح له الفرصة من أوسع الأبواب لكي ينفذ ما يراه في مجال الاعلام، كما وافق عبدالناصر على بقاء هيكل رئيسا لمؤسسة الاهرام بالاضافة الى منصبه الجديد.(10)
(10)
وفي 28 يونيو/حزيران 1970 كلفني الرئيس جمال عبدالناصر بأن اقوم بدراسة وبحث مشروع قرار جديد خاص بتشكيل "مجلس للأمن القومي" يكون مسؤولا عن عملية صنع القرار بالكامل في شقيه الداخلي والخارجي، وفيما يلي صورة المسودة التي أعدها الرئيس عبدالناصر بخط يده.CD47 :
ذلك كان هو الاطار العام الذي بنيته وعملت من خلاله منذ توليت هذه المهمة في سنة 1955 وحتى رحيل الرئيس جمال عبدالناصر، ولعل في فصول أخرى في هذه المذكرات ما يشير الى ان دوري لم يقتصر على المفهوم الاداري من وظيفة سكرتارية المعلومات بوصفها قناة ربط بين الرئيس ومختلف مؤسسات وشخصيات الدولة، وإنما تحول ونما تدريجيا الى دور المستشار السياسي وكاتم الأسرار والفاعل الرئيسي في تنفيذ الكثير من المهام بناء على تكليف من الرئيس خاصة في المجالات الأمنية والسياسية والعمل الشعبي وفي التنظيم الطليعي.. وكان أنور السادات يدرك ذلك جيدا، بل وحاول ان يواصل نفس الاسلوب بعد رحيل الرئيس جمال عبدالناصر، لكن الرواسب كانت أكبر من القدرة على تجاوزها أو كتمانها. وإذا كانت العلاقة الشائكة مع المؤسسة العسكرية قد تم تصفيتها بعد يونيو/حزيران 1967 وفي حياة الرئيس جمال عبدالناصر، فإن العلاقات مع نائب الرئيس انور السادات لم تأخذ فرصتها لهذه التسوية على الاطلاق، وفي اعتقادي ان السبب هو ان سامي شرف يعرف الكثير!..
عبدالناصر والتنظيم السياسي
لقد انطلقت ثورة 23 يوليو/تموز من تنظيم سياسي من الدرجة الأولى هو" تنظيم

الضباط الاحرار" الذي أدى مهمته على أكمل وجه منذ بداية التفكير فيه وحتى تنفيذ الثورة في 23 يوليو/تموز 1952. وبعدها حاولت بعض التيارات من داخل التنظيم ان تجعل من نفسها سلطة رقابة على ممارسات مجلس قيادة الثورة مستندة الى وجودها داخل القوات المسلحة وساعية الى استخدام قوة المؤسسة العسكرية لخدمة هذا الدور، وهو ما تسبب في خلق عدد من الازمات والمواجهات دفعت الرئيس عبدالناصر الى ان يضع خطا فاصلا بين العمل السياسي وبين القوات المسلحة، وطالب جميع أعضاء التنظيم ان يحسموا اختيارهم، إما البقاء في الجيش أو الابتعاد تماما عن التدخل في السياسة، وإما الانتقال الى الحياة المدنية ووقف أية اتصالات لهم بالقوات المسلحة.
وجرب الرئيس جمال عبدالناصر في الوقت نفسه ان يستعين بالتركيبة الحزبية القديمة لتكون هي الاطار الذي يمكن من خلاله تحقيق أوسع مشاركة للجماهير في الحكم، مشترطا ان تقوم الاحزاب بإعادة توفيق أوضاعها لتنسجم مع حركة التغيير الشامل التي جاءت بها الثورة. وازاء فشل هذه العملية من جانب، واعتراض غالبية أعضاء مجلس قيادة الثورة على إعادة التجربة الحزبية السابقة بما احاط بها من شوائب من جانب آخر، اتجه النظام الجديد الى التفكير في انشاء تنظيم سياسي بديل يحقق المشاركة المستهدفة. لقد ادرك قادة الثورة وفي مقدمتهم الرئيس جمال عبدالناصر ان العملية السياسية تقوم على طرفين أساسيين، ولا يمكن ممارستها بوساطة طرف واحد مهما بلغ اخلاصه ومهما توفرت له من قوة، وهما القيادة والجماهير، وان العلاقة بين هذين الطرفين تتطلب نظاما للاتصال يتم من خلال ابلاغ الجماهير بكل ما يدور في فكر القيادة من آمال، وما يواجهها من صعوبات؛ وهو ما يتم انجازه من خلال جهاز الاعلام الى جانب الاتصال المباشر مع الجماهير من خلال المؤتمرات الشعبية والخطب والحوارات. وكان رجال الثورة على وعي كامل بأهمية هذه العملية في وقت كانت فيه وسائل الاتصال بدائية للغاية اذا ما قورنت بما هي عليه اليوم من تقدم، حتى انهم عمدوا يوم تنازل الملك فاروق عن السلطة ومغادرته الاسكندرية في 26 يوليو/تموز ، 1952 الى استخدام سيارات تجوب الشوارع في القاهرة والاسكندرية وبعض المدن الرئيسية الاخرى وعليها ميكروفونات يعلنون من خلالها هذا الحدث؛ فقد كان الراديو وقتها هو الوسيلة الوحيدة تقريبا من وسائل الاتصال ولم يكن بالكفاءة المطلوبة من حيث مدى البث، كما كانت الصحف ايضا ذات توزيع محدود، وإمكانات أدنى بكثير جدا من احتياجات البلاد في هذه الفترة والأمية تسيطر على أكثر من 75% من ابناء الشعب .
ومن جانب آخر فإن العلاقة بين القيادة والجماهير لم تقتصر على نظام الاتصال فقط بالمفهوم السابق بل كانت تتطلب نظاما موازيا يهيئ فرص المشاركة الفعالة والايجابية لجماهير الشعب في الحكم وصناعة القرار ولا يتأتي ذلك إلا من خلال تنظيم سياسي ذي قدرة، وطالما ان التنظيمات السابقة للثورة لم تعد صالحة للمرحلة الجديدة فكان لا بد من الدخول في تجارب متوالية لتحقيق هذا الهدف.
والتنظيم السياسي ايضا اذا ما بني على أسس قوية وسليمة يمكن ان يقدم الوسيلة الفعالة في انجاز حركة التنمية بمختلف جوانبها. والتنظيم السياسي هو الذي يجعل لحركة الجماهير أهميتها وقيمتها ويعمل على تعبئتها لمصلحة تحقيق الهدف المنشود أو لمواجهة خطر داهم، وفي هذا المجال يقول الرئيس خلال لقائه مع ضباط القوات المسلحة في ناديهم في مدينة الاسماعيلية في عام 1964:
"إن أي انسان مهما كان عمله يستطيع ان يؤثر وان يغير في المجتمع سلبا أو ايجابا

ولا يقل تأثير عامل النظافة في حي من الأحياء عن أحد رؤساء الادارات، ولا يقل تأثير كاتب بسيط أو غفير يحرس منشأة عن رجل له رتبة رسمية أعلى، وكلما كان للانسان هدف لخدمة المجتمع عن طريق عمله واخلاصه وثوريته وسلوكه فإن تأثيره يكون أهم وأكثر ايجابية.. ان وضوح الهدف امام جماهير الشعب أمر لازم، لكنه لا يكفي وحده لتحقيق أمل المجتمع. فإن عمل الجماهير يحتاج الى التنظيم السياسي الذي يحرك مسيرة الجماهير ويوضح الرؤية أمامها، يحتاج الى الرعاية والتوعية وتجسيد الهدف، يحتاج الى القيادة القادرة المخلصة والمؤمنة بالجماهير وآمالها.. وذلك هو الضمان الذي يجعل حركة الجماهير وحياتها واندفاعها بهذا الأمل ونموه حركة منتجة واعية منتظمة وليست عشوائية، تتجنب الدروب والمساك الفرعية التي لا تصل بها إلا الى متاهات الصراع والضياع."

وكان لتدرج اهداف وأولويات الثورة دوره في طبيعة التنظيم السياسي الذي قام في كل مرحلة.

التنظيمات السياسية الأولى للثورة

لقد اعقب حسم الأمر مع الأحزاب القديمة وثبوت فشل التعاون، اعلان تشكيل "هيئة التحرير" في 23 يناير/كانون الثاني 1953. لقد تجمعت في هذه المرحلة كل الجهود وكل القوى من أجل هدف سياسي واحد هو التحرر.. التحرر من الاستعمار البريطاني، والتحرر من النفوذ الاجنبي في كل اشكاله، وتلك كانت المهمة الرئيسية لهيئة التحرير أي دعم المفاوض المصري في مواجهة المستعمر البريطاني وسعيه لتحقيق الجلاء. وكانت من مسؤوليات هيئة التحرير ايضا دعم حركة العمل الفدائي في منطقة القناة، وداخل الأراضي "الاسرائيلية" عبر قطاع غزة، الى جانب حشد الجماهير المصرية وراء

الأهداف والمبادئ التي اعلنتها ثورة يوليو/تموز 52.

وكان من أهداف هيئة التحرير كذلك شغل الفراغ السياسي بعد الغاء الاحزاب، وقدمت هيئة التحرير لا بوصفها حزبا سياسيا، بل باعتبارها برنامجا لتنظيم القوى الشعبية واعادة بناء المجتمع على أسس جديدة. وكان هدف الهيئة هو تعبئة الشعب تحت شعار "الاتحاد والنظام والعمل."

وانتهت هذه المرحلة بتوقيع اتفاقية الجلاء في يونيو/حزيران 1954، وصدور الدستور الدائم في يناير/كانون الثاني 1956 حيث اتجه الرأي الى اقامة "الاتحاد القومي"، وكان هدفه هو جمع شمل الأمة بكل فئاتها وراء المشروع القومي الكبير الذي طرحته الثورة عن التحرر والتنمية وبناء الكيان العربي الشامل. وفي تشكيل الاتحاد القومي تغلب الهدف السياسي على الاهداف الاجتماعية، وحاول تعويض حركة الاحزاب السياسية في الشارع السياسي المصري، ثم بعد ذلك في دولة الوحدة مع سوريا بعد حل الاحزاب السياسية السورية.

جاءت تجربة الاتحاد القومي في ظل مرحلة تأكيد الاستقلال السياسي واستكماله بالاستقلال الاقتصادي، حيث توازى معه صدور قرارات كبرى مثل تأميم قناة السويس، وتصفية العدوان الثلاثي سنة 1956، والعمل من أجل بناء مجتمع جديد يدخل التصنيع كعامل مهم في تجديد موارده والسعي لفرض سيطرة الدولة على المصالح والاحتكارات الاجنبية في مصر.

وفي الاتحاد القومي التقت كل الفئات صاحبة المصلحة في الثورة؛ من مهنيين الى مثقفين الى العمال والفلاحين والرأسمالية المصرية، فقد كان الهدف هو تجميع القوى

الوطنية في اطار لا يحمل تناقضات عدائية فيما بينها، إذ ان التناقض العدائي الوحيد كان مع المستعمر الاجنبي، ومن ثم كان التنظيم في رأي الرئيس جمال عبدالناصر اطار لصيانة الوحدة الوطنية والقومية بطريقة تتناسب مع طبيعة المجتمع وخصوصيته، مع استبعاد الأخذ بتجربة الحزب الواحد أو تعدد الأحزاب على أساس أنه يمكن من خلال التشكيل الجديد تفادي عيوب التجربتين.

وتأكيدا لهذه الفكرة جاء في خطاب للرئيس عبدالناصر بتاريخ 27 نوفمير/تشرين الثاني 1959 ما نصه: "ان الاتحاد القومي هو اطار يصون الوحدة الوطنية.. ان مجرد قيامه لا يحل التناقضات في مجتمعنا. إنه لا يمنع تصادم المصالح ولا تعارض الآراء، إنما هو مجرد اطار للوحدة الوطنية يسمح للمتناقضات ان توازن نفسها، ويسمح للمصالح المتصادمة والآراء المتعارضة ان تجد نقطة لقاء بينها في حماية الوحدة الوطنية بطريقة تتلاءم مع طبيعة شعبنا، ولقد كان ايماننا أنه يمكن في اطار الوحدة القومية ان تتفاعل الطبقات بما يقرب بينها، وان يقل التناقض بطريقة سليمة لا مصادرة فيها، ولا سفك دماء، ان يتم الاتجاه الى الاستقرار الوطني القائم على العدل الاجتماعي."..

وعلى الرغم من ان صيغة الاتحاد القومي كانت أكثر حيوية من الصيغة السابقة أي هيئة التحرير، إلا ان التناقضات وأوجه القصور قد فرضت نفسها على العلاقات في داخل التنظيم، ومن ثم على مستوى أدائه. ولم يفلح التنظيم في بناء التعايش السلمي الذي كان هدفا أساسيا له، فضلا عن استمرار تصادم المصالح. وقد ساعد على ذلك هيمنة القوى المحافظة على الاتحاد القومي وبخاصة في الاقليم السوري خلال فترة الوحدة وبخاصة في الاقليم السوري خلال فترة الوحدة كما ضعفت الروابط من داخله، ولم يستطع ان يجاري القيادة الثورية في سعيها لتوسيع حركة الوعي السياسي التحرري، لكنه في النهاية كان أحد الأدوات المهمة في بلورة البحث عن طريق جديد.

الهوامش

(1)وأصبح الهيكل التنظيمي لرئاسة الجمهورية في عام 1958 ملحق رقم "3."

(2)ملحق رقم "4"، فيه نماذج فيها.

(3)وقد بدأت معرفتي به منذ سنة 1952 حيث كان أحد أفراد إدارة الأبحاث في وزارة الخارجية وكان من قبل وكيلاً لنيابة بورسعيد ثم التحق بالسلك الدبلوماسي ومنذ أن عملت في هيئة رقابة الأداة الحكومية كنت أتردَّد على إدارة الأبحاث لمتابعة مواضيع تتعلق بوزارة الخارجية ونشأت بيننا علاقة قوية استمرت حتى اليوم، تخللها تعامل مع سكرتارية الرئيس للمعلومات واتصال مستمر، باعتباره عضواً فيها منذ أن بدأ يحضِّر للدكتوراه في أمريكا، وقد انتُخب في ذلك الوقت رئيساً لاتحاد الطلبة العرب في الولايات المتحدة الأمريكية مدعوماً من الرئيس عبدالناصر وأمانة التنظيم الطليعي (تنظيم الخارج) من أجل العمل على تجنيد الطلبة العرب لخدمة القضايا القومية العربية ومقابلة ومناهضة الأنشطة السياسية والعنصرية المعادية، وقد نجح بجدارة هو والطاقم المعاون له في كل ما أوكل إليه من مهام، وبعد عودته انضم إلى العمل في سكرتارية الرئيس للمعلومات، كضابط اتصال بينها ووزارة الخارجية لفترة، ثم عاد للعمل في وزارة الخارجية.

(4)ومن أمثلة السفراء الذين كانوا يتعاملون مع سكرتارية الرئيس للمعلومات بطريقة الخطابات الشخصية على امتداد عمل سكرتارية الرئيس للمعلومات حتى 1971:

أحمد حسن الفقي (واشنطن لندن) حافظ أبوالشهود (أول من أنشأ المعهد الدبلوماسي ومهندس العلاقات المصرية السعودية في الخمسينات) عبدالجواد طبالة (السعودية يوغسلافيا (مصطفى كامل (واشنطن نيودلهي) محمد عوض القوني (موسكو نيويورك) عبدالمنعم النجار) باريس) محمد حافظ اسماعيل (لندن باريس) عيسى سراج الدين (مدريد باريس نيودلهي) علي خشبة (الجزائر جدة) يحيى عبدالقادر (جدة موسكو) أنور السكري (جدة الخرطوم (عبدالحميد غالب (بيروت) محمد مراد غالب (الكونجو موسكو) أحمد لطفي متولي (قطر بغداد نيقوسيا) أمين حامد هويدي (الرباط بغداد) محمد مصطفى لطفي (نيقوسيا) عثمان نوري) عمان) ثروت عكاشة (باريس روما) محمد فتحي الديب (برن ليبيا) حسين ذو الفقار صبري) برن) عبدالفتاح حسن (لندن الخرطوم جنيف) محمود رياض (دمشق) إبراهيم صبري (أثينا بيروت) فؤاد محمد شبل (جاكرتا موسكو) مصطفى مرتجى (روما الجزائر) جمال شعير (لندن طرابلس ليبيا) محمد المصري (ليبيا بيروت بغداد) محب السمرة (مقديشو لندن) محمد سميح أنور (لندن) حمدي أبوزيد (بلجراد) أمين شاكر (بروكسل) صلاح الدسوقي (هلسنكي) كمال الدين صلاح (الصومال مقديشو) محمود فوزي كامل (الخرطوم.(

(5)وهم: حسن بلبل حسين خلاف سميح أنور يحيى عبدالقادر مراد غالب عبدالمنعم النجار أحمد عصمت عبدالمجيد حمدي أبوزيد مصطفى مختار لطفي متولي فتحي الديب أمين هويدي جمال شعير أسامة الباز أحمد محمد صدقي عمرو محمود موسى وفاء حجازي أنور السكري عزالدين شرف أمين يسري أحمد يسري إبراهيم يسري عبدالرحمن علي شوقي الحديدي فخري أحمد عثمان أحمد مختار الجمال مختار الحمزاوي بهجت إبراهيم الدسوقي محب السمرة مصطفى مرتجى محمد التابعي إبراهيم سامي جاد الحق علي خشبة سمير عباسي محمود فوزي كامل فتح الله الضلعي عادل شرف الدين مصطفى حنفي حسن شاش فوزي محبوب عمر جاد الحق حسن عبدالحق محمد أبوالغيط.

وكان السفير حسن بلبل هو المسؤول عن التنظيم الطليعي في وزارة الخارجية وكنت باعتباري عضو الأمانة العامة للتنظيم الطليعي المسؤول الأول عن أعضاء التنظيم الطليعي في الخارج.

(6)هيكل مؤسسة الرئاسة أصبح كما هو موضح في الملحق (5). 16 1967.6

(7)تم فعلا تسجيل هذه الاجتماعات كلها سواء تلك التي عقدت في مبنى القيادة العامة أو خارجها وكانت هذه التسجيلات ومحاضرها محفوظة في خزينة خاصة في مكتبي الشخصي بمنشية البكري حتى يوم 13مايو/أيار 1971.

(8)وكانت موجودة ايضا في الخزينة الخاصة في مكتبي بمنشية البكري.

(9)وكانت سكرتارية الرئيس للمعلومات قد اتخذت جغرافيا مقرات عدة في اماكن مختلفة منذ ان تم انشاؤها حتى هذا التاريخ. ففي المدة من ابريل/نيسان 1955 حتى أوائل 1957 كان مقرها هو مبنى رئاسة مجلس الوزراء بشارع قصر العيني. ثم في المدة من أوائل 1957 حتى ربيع 1959 في مبنى رئاسة الجمهورية في مصر الجديدة (ما سمى بالحكومة المركزية في هذه الفترة). وبعد ذلك في المدة من ربيع 1959 حتى يوم الثامن والعشرين من سبتمبر 1961 في القصر الجمهوري بالقبة، والمقر الأخير في منشية البكري امتد الى يوم 15 نوفمبر/تشرين الثاني 1970 بالمنزل المقابل لمنزل الرئيس جمال عبدالناصر.

(10)وكان ان صدر القراران الجمهوريان 685 و687 لسنة 1970 بتاريخ 20 صفر

1390 (26 ابريل 1970).
)الاوراق المتعلقة بهذه الحكاية محفوظة في ارشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات في منشية البكري.(
وبعد تعييني وزيرا للدولة وعضوا في مجلس الوزراء بنفس اختصاصات سكرتير الرئيس للمعلومات علاوة على تولي مسؤولية رئاسة الجمهورية اداريا وماليا فقد أعيد تنظيم رئاسة الجمهورية وفقا للكروكي التالي:

'عبدالناصر: ثورة 52 كانت سياسية وثورة 61 اجتماعية

الجزء الأول - البداية الأولى
الحلقة الخامسة

منذ يوليو 1961 بدأت مرحلة جديدة كان محورها الرئيسي هو احداث التحول الاشتراكي في مصر، ومن ثم اتجه البحث بعد وقوع الانفصال وتخفف مصر من كثير من أعباء الوحدة مع سوريا الى صيغة جديدة من صيغ التنظيم السياسي. وهنا تحول مجلس الوزراء الى ورشة عمل مكثفة للتوصل الى هذه الصيغة المنشودة، وفي احدى هذه الجلسات شرح الرئيس جمال عبدالناصر التطور السياسي الذي مرت به الثورة منذ قيامها وما واجهته من صعاب وبخاصة في مجال تحقيق الثورة الاجتماعية، فقال (1:(

“عندما نرجع لسنة 1952، كانت توجد ثورة ، 1952وكانت توجد اهداف ومبادئ لهذه الثورة التي اعلنت وفي عام 1961 هل طبقت هذه الأهداف تطبيقا كاملا؟ لم تطبق، اقول إنه سنة 1952 كانت ثورة سياسية، ولو انها اعلنت اهدافا اجتماعية لم توضع موضع التنفيذ.. الأهداف السياسية كنا نعرفها، فهي الجلاء وخروج الانجليز، والى آخر هذه المشاكل والنواحي التي تعقبناها من أجل التحرر.

الثورة السياسية كان غرضها القضاء على الاستعمار وأعوانه في الداخل والخارج، وقد قلت في خطاب لي في أول الثورة: اننا نقابل ثورتين، ثورة سياسية وثورة اجتماعية، أما الثورة السياسية فتحتاج الى توحيد.. وحدة الناس، والثورة الاجتماعية تفرق الناس لأنها تدخل في موضوع الطبقات والثروات. مشروع الإصلاح الزراعي الذي اقر في 1952 لم يكن يمثل بالمعنى الحقيقي الثورة الاجتماعية، وأعتبر اننا اعطينا فرصة للاقطاع لتحويل جزء كبير من أرضه الى أموال يستغلها في ميادين أخرى. والظروف اضطرتنا الى هذا أول الأمر، ولقد شعرنا بعيب هذه الظروف؛ كان الاقطاعي يبيع بالخمسة افدنة، فبعض الناس باعت الأراضي واشترت عمارات، ثورة 1952 لم تكن ثورة اجتماعية بالمعنى الذي يجول في النفس، ماذا حدث بعد عام 1952؟ في معاركنا

مع الاستعمار من أجل الجلاء، ثم في معاركنا ضد العدوان الثلاثي 1956، أراد الاقطاع والرأسمالية أو البورجوازية ان يستغلوا هذه الثورة لمصلحتهم، واعتبروا في ثورة 1952 ثورة لمصلحة البورجوازية حتى عام 1961؛ فلم تكن أبدا ثورة اجتماعية لسبب، فالصراع الذي كان موجودا من أجل التحرير.. البورجوازية قبلت الوضع الذي حدث في سنة 1952، بالنسبة للاقطاع، تحديد الملكية، ولكن هل قبلت الوضع نهائيا؟ لا، وإنما أرادت ان تجد الفرصة والتسلل وتسترت حتى تطوي هذه الثورة، وحدث هذا في التاريخ. وهذه الثورة كانت بورجوازية أو وطنية أو نصف وطنية، ولكنها لم تكن ثورة اجتماعية.. مثل في هذا ان الاقطاع والانتهازية وهذه الفئات التي كانت تمثل الطبقات الحاكمة أو الطبقات المستفيدة قبل الثورة هذه الطبقات اعلنت أنها ترحب بالثورة.. من رؤساء الاحزاب ومجالس ادارات الاحزاب، الاقطاعيين الخ فقد حضروا وقالوا: نحن مستعدون لتطهير أنفسنا.. فقلنا لهم: نريد تحديد الملكية الزراعية، فرفضوا جميعا.. جلست مع فؤاد سراج الدين وقلت له: نحن لن نحكم ومستعدين نرجع برلمان الغالبية.. وكنت اكثر الناس اصرارا على عودة البرلمان الوفدي الموجود قبل الثورة، ويومها تركت مجلس قيادة الثورة لأنه لم يوافق على رأيي وقلت:

"إقامة حياة ديمقراطية سليمة تنحصر في عودة البرلمان."

واتفقنا على هذا وقلت لفؤاد سراج الدين: اتفضلوا خدوا الحكومة ويعود البرلمان، لكني لي مطلب واحد هو تحديد الملكية الزراعية"، وكان معي بعض اخواني، فقال فؤاد سراج الدين: "تحديد الملكية لا يفيد، والأفضل فرض ضريبة تصاعدية."

وتناقشنا مناقشة طويلة.. كان الفهم مختلفا، كل واحد بيتكلم لغاية مختلفة، وقال فؤاد سراج الدين: ان فرض الضريبة التصاعدية يزيد حصيلة الخزانة العامة.

فقلت له: ليس هدفي زيادة حصيلة الخزانة العامة، إنما الهدف هو تحرير الفلاح.

فقال: ارجع في هذا الى مجلس ادارة الحزب.

رجع الى مجلس ادارة الحزب مرة ثانية، ورفض اخذ الحكومة تحت هذه الشروط لأنهم كانوا أصحاب الأرض، وكذلك رفض بهي الدين بركات وجميع الاقطاعيين وكان علي ماهر رئيسا للحكومة في هذا الوقت جميعهم رفضوا تحديد الملكية حتى بخمسمائة فدان. لم تكن الاحزاب وحدها هي التي رفضت تحديد الملكية.. بل الحكومة التي أتت بعد الثورة رفضت، والوصي على العرش رفض ايضا، ورشاد مهنا سار في هذا الموضوع، وصارت العملية التي كنا متصورينها سهلة.. وكنت اسبح في الخيال، وكنت أريد تحقيق اهداف الثورة الستة، ولكني وجدت أنني بهذا سأضيع اهداف الثورة. ووجدت أخيرا الحل، وهو اخراج علي ماهر، واعتقال زعماء الاحزاب، وجاء محمد نجيب، وصدر قانون الإصلاح الزراعي رغم أنف الاحزاب التي رفضت الثورة الاجتماعية. هل بهذا قضينا فعلا على الرجعية والاقطاع والطبقة البرجوازية التي كانت تحكم هذا البلد وتعتبر نفسها أسيادا؟ لا، لقد استكانوا.. وبدأوا بطالبون بالافراج، وكنت دائما في هذه الناحية أميل الى الرحمة. ولكن يجب الا نسير معهم، فخرجوا.

قلنا: نسير في التعايش السلمي ووحدة وطنية، وجاء عام 1953.. هل هدأوا؟ هل سكتوا؟ هل يئسوا؟ لا !كانت البلاد في عام 1953 مليئة بالاشاعات اكثر مما حدث في سوريا.. قررنا فيها اقالة محمد نجيب، وحصلت المحاكمات المعروفة. وصدرت ضدهم احكام، فمن صدر حكم باعدامه لم ينفذ فيه الحكم، ومن حكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة خرج من السجن بعد عام.

وللمرة الثانية كانت الثورة في منتهى الرحمة، وقلنا نسير في اطار من الوحدة الوطنية والمحبة من الذي كان يقول ثورة اجتماعية؟ جمال عبدالناصر.

وجاء عام 1954.. موضوع محمد نجيب.. ماذا حصل في موضوع محمد نجيب؟ اجتمع الحابل بالنابل والأعداء جميعا، ولكن جمعتهم فكرة واحدة؛ مقاومة لأي إصلاح اجتماعي وثورة اجتماعية، وأيدوا محمد نجيب.. كان حوالي مليون مواطن يقولون: يسقط الرئيس جمال عبدالناصر وكان هذا في يوم 27 فبراير/شباط من يقول نحن في حاجة الى جميعة تأسيسية أو جمعية وطنية، وانساق محمد نجيب في هذا الموضوع. وكان يومها زكريا محيي الدين وزيرا للداخلية، طلبته تليفونيا، وقلت له: تسحب جميع قوات البوليس من القاهرة لأننا لا نريد مصادمات.

وطلبت محمد نجيب تليفونيا، وهو فاهم الموقف خطأ.. ولقت له: ان الكلام الذي يقال ليس حبا فيك، ولا كراهية للرئيس جمال عبدالناصر.. فأنا اترك لك العلمية، واذا لم تنته الساعة الواحدة، فسوف اعلن استقالة الحكومة وأحملك مسؤولية البلد؛ لأن جميع هؤلاء سينقلبون عليك، لأنهم حققوا هدفهم، وان لهم مآرب وأهداف لم تفهمها بعد.

جاء محمد نجيب، واجتمع مجلس قيادة الثورة، وانفض مولد عابدين، وسرنا.. هل سكتوا؟ ذهبوا لمحمد نجيب، واتصلوا به، حتى جاء يوم 28 مارس/آذار وانتهت العملية. هل سكتوا؟ لا.. يوجد صراع طبقي، والطبقة البورجوازية ضد ما تحققه الطبقة العاملة من مكاسب.. وسارت الأمور، وتنحى محمد نجيب.. قلنا: نحاول مرة أخرى في اطار من الوحدة الوطنية ان نجتمع.. وافرجنا عن المسجونين، ولم يتبق منهم أحد في السجن.. هذا شعورنا نحوهم.

في عام 1956 بعد تأميم قناة السويس قالوا: وقع! واجتمعوا، وقالوا.. فقدموا عريضة، وتحت اسم "انقاذ ما يمكن انقاذه": التفاوض مع الانجليز. عندما عرفت هذا الكلام، قلت: الذي يقدم لي هذه العريضة سأنفذ فيه حكم الاعدام في مجلس الوزراء. اتفقوا على كل شيء، ولم يتفقوا على من يقدم العريضة! وانتهت عملية السويس.. ولم نرض ان نقيم محاكمات حتى لا نظهر في هذا الوقت بأننا غير مترابطين ومتكاتفين، كان هناك رأيان: عمل محاكمات، ورأي آخر.. معركة كسبناها وليس هناك داعي للمحاكمات.. حتى التاريخ يقول: فيه مجموعة من الناس تتعرض بلدهم للغزو! كانت تبحث في التعاون مع المستعمر.. الانقاذ أو التسليم ..تحت اسم مستعار.. انقاذ ما يمكن انقاذه! غطينا هذا الموضوع وتركناه.

بعد 23 ديسمبر/كانون الأول وبعد الجلاء سرنا في عملية تعبئة، ونعبئ ثقة الناس.. بعد هذا سارت هذه الطبقة على أساس أنها قد "لا تستطيع ان تطوي الهزيمة"، واستطاعت ان تتسلل، وتتستر بوسائل كثيرة جدا، ورفعت شعارات الاشتراكية مادام هذا بالاسم سوريا اليوم رفعت شعار الاشتراكية طالما ليس فيها تنفيذ، وبدأت محاولات التسلل والتسرب والاندماج، وكان يمثل اكبر خطر لهذه الثورة لأنها ثورة سياسية فقط، لا يمكن ان نجد شيئا من الثورة الاجتماعية.

هنا سؤال؟ هل نحن فعلا مستعدون أن نأخذ الاشتراكية كشعار، ثم نمارس الرأسمالية كالاشتراكية الفرنسية أو مثل بعض الاحزاب التي تكون اكثر رجعية من المحافظة؟! الاشتراكية معناها اشتراكية؛ ثورة اجتماعية ..اقامة عدالة اجتماعية تحت اسم الاشتراكية. عن طريق الاستيراد والتصدير مجموعة من الناس حققت أرباحا طائلة، وتذهب الفائدة لفئة قليلة من الناس، أما الذي نعمل من أجلهم فالاشتراكية لم تعمل لهم شيئا! الموضوع هو رأسمالية أو اشتراكية. الرأسمالية لا يمكن ان تعود لهذا البلد طالما كنت موجودا، بل نسير في الاتجاه الاشتراكي الحقيقي.

الرأسمالية والبورجوازية لهما الوسائل التي تكفل لهما ان تحققا اهدافهما.. لا يمكن نوقفها؛ الرشوة أول وسيلة.. تدفع الرأسمالية والبورجوازية الرشاوى بالآلاف حتي يكون هناك احتكار.. الرشاوى التي دفعت لوكيل وزارة الإصلاح الزراعي من جورج فهوم، هل أعمل نفسي بوليس سري وأراقب الناس؟ ان الرأسمالية والبرجوازية تقدم اغراء لا أول له ولا آخر، افتح مكتب تصدير واستيراد وتسهل له الأمر في وزارة الاقتصاد تأخذ نصيبك.. هذا كلام معروف.. كيف تحل؟ مستحيل.. النيابة الادارية التي قيل عنها انها جهاز ارهابي.. وجدت حاجات كثيرة جدا بجوار الارهاب وحوادث رشوة من الصغار والكبار. لقد تعرضت النيابة الادارية لهجوم عنيف مني شخصيا، وليس من الناس التي تخشاها فقط! في سنة 1960 و1961 وصلنا الى حالة من الخطورة، توصلنا الى انهيار كامل.. ليس انهيار 1960 في ان البورجوازية استطاعت ان تنفذ اغراضها. كنت أرى كل هذه الصورة بالتفصيل، كان ممكن ان نحل هذا بالبوليس عندما تكون عندي حالات عدة. وكل حالة تحتاج الى عمل.. وهذه تحتاج شهرا، فكأنما نحتاج الى 500 شهرا!

رأيي من الواجب تحديد موقفنا.. أين نتجه؟

هل نسير في الطريق الصحيح؟

هل الاشتراكية "يافطة"؟!

من نحن؟ نحن اقرب الى البورجوازية منا الى الاشتراكية، لماذا؟ لأننا نعيش في مستوى احسن وأعلى.. مع من نجلس ونسهر؟ مع هذه الطبقة البورجوازية.

ان هذه الطبقة البورجوازية تتسلل متسترة تحت ستار الديمقراطية التعاونية الاشتراكية، فهي تنفذ لتحقق اغراضها لتسيطر على الحكم .والبورجوازية بدأت تسيطر

على الحكم، لا على الرئيس جمال عبدالناصر، لأنها تعودت أنها لا تستطيع ان تسيطر على الرئيس جمال عبدالناصر، ولكن بالكلمة الطيبة والتزلف والتقرب والانحناءات تتسلط وتخلق نوعا من العاطفة أو الشعور الخاطئ عند الحكام من الوزراء. وأنا شخصيا بالنسبة لبعض الناس اقول: هذا والله راجل طيب.. وهذا يعطي نوعا من النفوذ للرجعية، وكان كل شخص يشعر بهذا الشعور لأنها الرجعية هي التي تستطيع ان تصل الى الوزير أو وكيل الوزارة. ليس معنى سيطرة رأس المال على الحكم ان احضر احمد عبود ليجلس في هذه القاعة ويرأس الجلسة، ان احمد عبود لم يحضر أبدا اجتماعات مجلس الوزراء، بل كلن يقضي طلباته خارج مجلس الوزراء مع الوزير أو وكيل الوزارة أو غيره، اذاً فقد نفذت الرجعية وكانت الثورة الاجتماعية تحتضر، وكان العلاج الوحيد لهذا هو ان توضع هذه الثورة الاجتماعية موضع التنفيذ. وهذا ليس عملا سهلا أبدا لأننا سنصطدم طبقيا مع هذه الفئات التي استكانت قبل ذلك لأنها وجدت ان الثورة تحقق مصالحها، وعن طريق الثورة حققت هذه الفئات ارباحا ما كانت لتستطيع تحقيقها قبل الثورة، فمثلا الشوربجي حقق أرباحا اكثر مما كان يحققه قبل الثورة، فرانسوا تاجر أخذ منا ثلاثة ملايين من الجنيهات كقرض دون فائدة يقسط على اربع سنوات.. وبذلك أنقذناه من الافلاس..فلماذا اذن يغضب منا؟ فقد خدمناه ولم يكن يجد بنكا يقرضه، وهناك مئات الأمثلة من هذا النوع.. فأي خدمة للبورجوازية احسن من هذه الخدمات؟

ان أي بورجوازي أو رأسمالي يعتبر هذه الحكومة حكومة بورجوازية لأنها تخدم مصالحه وتحقق له ارباحا لم تكن تخطر على باله ولم يستطع تحقيقها قبل الثورة، وهذا البورجوازي لا يقلقه الا شيء واحد هو المستقبل.. هو اليوم سعيد بهذه الحكومة التي تحقق له كل ما يطلبه، ولكنه يريد ان يطمئن على المستقبل، فهو يجلس في اجتماعاته الخاصة ويقول :فلان هذا كذا.. وفلان كذا.. والله جمال عبدالناصر اشتراكي، وبغدادي غير اشتراكي وزكريا غير اشتراكي.. وقد سمعنا كلنا هذا الكلام.

إذن البورجوازية والرجعية لم تكن بأي حال من الاحوال لتأمن او تطمئن الا اذا كانت قد وجدت الفرصة لتسيطر على الحكم الذي هو اساس ضمان لمصالحها المستقبلية.

واذا نظرنا الى القرارات الاشتراكية. لنرى كيف قابلها الشعب وكيف قابلوها هم في سنة 1961 التي تمثل الثورة الاجتماعية؟! وانا اريد ان اقول: ان هناك ثورتين: ثورة 1952 وقد كانت ثورة سياسية استفادت منها البورجوازية، وثورة 1961 وهي ثورة اجتماعية ستقضي على البورجوازية قضاء مبرما، ولا بد ان يفهم كل بورجوازي هذا، لأن اعطاء العامل حقا في الربح معناه ثورة اجتماعية على أساس عميق لم يكن يتصوره أي بورجوازي او رأسمالي.. لم يكن يتصور ابدا ان يصبح للعامل نصيب في ربح المؤسسة نتيجة عمله وليس نتيجة رأس المال، فالمعروف ان الربح في المؤسسة كان يعتبر نتيجة رأس المال ولم يكن ابدا نتيجة العمل.

من الطبيعي ان الخطر الداهم يقابل برد فعل عنيف من البورجوازية الرأسمالية والاقطاع، لقد اتخذنا القرارات الاشتراكية، ولكنا سرنا ايضا على السياسة التي كنا نتبعها معهم وهي الا نتخذ معهم أية اجراءات اخرى! وكنت اعرف ما يقال من كل

شخص، واعرف حملات السباب التي يشنونها، وكنت أقول: ان من حقهم ان يشتموا، فهم أناس اخذنا اموالهم، طالما انه ليس في مقدورهم ان يعملوا شيئا اكثر من هذا، وانا على ثقة من ذلك.

وفي رأيي ان الشعب قابل هذه الاجراءات برد فعل عنيف قوي، وقد استطعنا ان نرى هذا ونقارنه حتى في الاسكندرية.. حيث كانت احتفالات اكثر من يوم تأميم قناة السويس، وقد كان الشعب يوم تأميم القناة في ذروة انفعاله؟

ان هذا يخرج بنا الى النقطة الثانية، هل هي اشتراكية ام رأسمالية؟ كلنا بنتكلم عن الشعب ..فمن هو الشعب؟ هل الشعب هو فرانسوا تاجر؟ هل الاقطاع هو الشعب؟ هذه هي النقطة الثانية التي يجب ان نعرفها. ما هو مفهومنا لكلمة الشعب؟

أنا بأعتبر ان مفهومنا لهذه الكلمة لا توجد فيه وحدة فكرية، ويجب علينا ان نحدد من هو الشعب؟ لأننا اذا حددنا من هو الشعب نكون قد بدأنا بنقطة البداية التي لم نصل اليها في الكلام.. انا اعتبر ان الشعب هو جميع الجماهير غير الفئات المناهضة للثورة او غير الفئات المناهضة للاشتراكية. والسبب في ذلك ان الشعب قد يختلف في تكوينه، فمثلا في الثورة من اجل التحرر او الثورة من اجل القضاء على الاستعمار تكون كلمة الشعب أوسع مدلولا وتدخل فيها البورجوازية الوطنية والعناصر البورجوازية، فيشمل الشعب عناصر اكبر ويكون اعداء الشعب هم المستعمرون والخونة.. اما في الثورة الاجتماعية.. فمن هو الشعب؟ ومن اهم اعداء الشعب؟ هذا مطلوب له تعريف.

أعداء الشعب في الثورة الاجتماعية هم الاستعمار والرجعية والبورجوازية والمناهضون للثورة. اما لأنهم كانوا يمثلون عناصر انتهازية او عناصر تستفيد من الرجعية. كل هؤلاء عدا البورجوازية الصغيرة التي اعتبرها وطنية في هذه المرحلة.

إننا في هذه المرحلة عندنا تعارض. او عندنا عنصران متضادان هما: الشعب.. واعداء الشعب.

واذا وضعنا هذا الخط الفاصل فإننا نستطيع ان نعمل.. وهذا اول تناقض نقره.. فكيف نحل هذا التناقض بين الشعب واعداء الشعب؟

ان هذا التناقض لا يمكن حله بأي وسيلة من الوسائل التي مارسناها في السنوات العشر الماضية، والحل الوحيد بالنسبة لهذا التناقض الموجود بين الشعب واعداء الشعب هو القضاء قضاء كاملا على اعداء الثورة والمناهضين للثورة، فإذا حددناهم فإننا نستطيع ان نحل هذا التناقض. وفي رأيي ان الحل يكون بالاعتقال ومحاكمات الثورة وبمصادرة الاموال والعزل وارسالهم الى الوادي الجديد، فيجب الا تأخذنا رحمة بأعداء الشعب، لأن الرحمة معناها اننا سنظل نتخبط في جميع القضايا. نقول: رأس المال خائف.. رأس المال مطمئن.. اني اعتبر ان هذه التغييرات قد نمت وترعرعت في احضان الرجعية. اذا اردنا ان نحول المجتمع الى مجتمع اشتراكي. فإن ذلك عمل كبير لأن التركة مثقلة. اما ان يأتي الرأسمالي فيقول: ان ما نفعله يسبب قلقا، وان رأس المال الخاص ينفر او

يكش.. انا رامي طوبة رأس المال الخاص كلية. وانا داخل معركة مع رأس المال الخاص، فكيف أقول انه كاشش او مطمئن انا اريد ان اخلص عليه، لأنه قد يخلص على هذه الثورة!

انا اقول ماذا حصل نتيجة الانقلاب في سوريا؟

لقد جوبهنا بحملة من الاشاعات، جميع الناس هنا - وبالذات الفئات الرجعية - واذاعات دمشق وعمان و"اسرائيل" قالوا: بأنه اعتقل 200 ضابط.. وعلي عامر اعطى انذاراً لجمال عبدالناصر.. وجمال عبدالناصر ألقى القبض على 150 ضابطا.. حصل تمرد.. حصل انقسام في الجيش!! هذا الكلام يذاع يوميا من هذه الاذاعات. اللي حدث في سوريا.. ما هو رد الفعل بالنسبة للطبقة الرجعية والبورجوازية؟ مزيد من الفرصة والامل.. ما حدث في سوريا كان من الممكن ان يحدث هنا.. واندفعوا وكشفوا نواياهم، اجتمع البدراوي وسراج الدين وحامد زكي وعبدالمتعال، وقرروا المناصب.. فؤاد سراج الدين، ماذا حدث له: اتصل به شخص تليفونيا، وهنأه بأنه سيتولى الحكم، ماذا قال سراج الدين له: يخرب بيتك..! إزاى تكلمني كده في التليفون؟!

ويظهر في المجتمع انه رجل المستقبل.. التهريج السياسي معروف، وانا اعرف ما يجري، هذا اول ما حدث نتيجة انقلاب سوريا، ونتيجة ما أذيع بعد هذا.. او الصورة الخاطئة.. طبعا هذا ثاني درس يمكن أخذه من سوريا..

في يدنا الطريقة التي مارسنا بها الثورة في العشر سنوات الماضية.. ولا يمكن ان نصل الى الثورة الاجتماعية.

الدرس الثالث.. ان الشعب صلب. رغم الاشاعات ورغم ما قيل وهو في موجة فلسفة التي تدل على الصلابة، كنت أتكلم عن اللامبالاة.. الناس تظهر على حقيقتها والشعب لم يتكلم شيئا.. الرجعية شيء آخر.. الجيش صلب.. لم يعتقل أي ضابط او جندي او أي شيء من هذا القبيل. اصبحت هذه الاذاعات تهاجمنا.. كانت الاذاعات الاجنبية توجه ضرباتها الى دمشق، ولكن الهدف الاصلي كان القاهرة.. كان هناك امل في ان تحدث قلاقل. ومن الممكن ان تكون بعض السفارات الاجنبية قد حصلت من بعض العناصر الرجعية على معلومات تعطيهم الامل في حدوث قلاقل.

وهذا يذكرني بعام 1956.. يوم الاعتداء علينا. خرج المستشار الشرقي للسفارة البريطانية يوم ضرب القاهرة وسأل عن وجود مظاهرات في البلد.. لم تحدث مظاهرات بل حصل العكس. قصدي أقول، الذي حدث في سوريا لابد ان يكون له رد فعل، ولكن كنت منتظرا رد فعل اكثر مما رأيته، بدليل ان الذي حدث في المجر عمل رد فعل في الدول الشيوعية، والنظام فيها معروف، حصل رد فعل في المانيا الشرقية والصين وبولندا، ورغم النظام الشيوعي اصيبوا بالتردد.

كنت أقول: إن ما حدث في سوريا يسبب لنا رد فعل مثل ما حدث مرات.. رد الفعل. الفلاحون في حالة جوع.. التركي كان يقول الفلاحين "ميتين" من الجوع، رغم انه

يعرف اللغة العربية مكسرة طبعا يدخلون في هذا عملاء الاستعمار، وأي عملاء يعملون للاجنبي، يجب ان نكون على بينة وعلى وضوح انه لا سبيل لنا الا هذا السبيل اذا اردنا ان نسير في الثورة الاشتراكية.

الكلام الذي يقال: ما هي مراحل الثورة الاشتراكية؟ لم تحدد..ما هو عيبنا.. غير واضحين.. كل واحد لم يقرر موقفه بالنسبة لهؤلاء الناس، قد يكون لنا صداقات او علاقات او صلة نسب الى آخره، كل هذا يؤثر في الثورة الاشتراكية. شيء آخر بالنسبة لأعداء الشعب، لا بد ان تنتهي الصداقات والعلاقات، واما ان نكون موالين للبورجوازية او اعداء الشعب او موالين للشعب.. نحن نعمل من اجل الشعب.. وهذه نقطة الابتداء.

اتخذت قرارات في هذا الموضوع، وضعت أموال 450 شخصاً تحت الحراسة و27 اعتقلوا و4 أعيدوا الى السجن مرة اخرى.

هذا طريقنا، وليس لنا الخيار ..اننا في معركة، كوننا نقول: ان الشعب ينفر من الاشتراكية.. لا أقر هذا. أعلق على كلام الاخ فتحي الشرقاوي.. اذا كان الشعب ينفر من الاشتراكية لا داعي لأن نكون في الحكم. سأقول لهم، ييجي لكم احمد عبود او البدراوي او فؤاد سراج الدين!! كل يوم نتكلم عن الاشتراكية.. قد يفهم ان الشعب ينفر من الاشتراكية.. ما هو تعريفنا للرجعية؟

اذا كان يحدث خلاف بيننا وبين هذا فلا بد من معرفة الرجعيين ونناقش ونبحث.

أثرت هذه النقطة تعليقا على كلام الاخ فتحي الشرقاوي.. الكلام عن مجلس الامة او الدستور كلام واجب، لكن الشعب ينفر من الاشتراكية.. هذا ما أعلق عليه.

السيد فتحي الشرقاوي (وزير العدل): ارجو من سيادة الرئيس ان يمكنني من الدفاع عن نفسي، لأنني لم أقل ان الشعب ينفر من الاشتراكية، وارجو ان يكون في نفس جلسة اليوم.

السيد رئيس الجمهورية: لا مانع، وستتاح لك الفرصة بعد ان أنتهى من كلمتي.

لكن النقطة التي اردت ان اعلق عليها هي ان الشعب ينفر من الاشتراكية.. كل الكلام اخذ وعطاء فيما عدا الكلام الذي يتعرض للناحية المبدئية .وفتحي الشرقاوي يعلم اننا نتكلم عن الاشتراكية. وقد اخذت من كلامي الجملة الختامية التي تقول: اننا لسنا في حاجة الى قوانين اشتراكية ولكننا في حاجة الى عمل ثوري .وكونك تركت ما قبل هذا الكلام وهو اننا سنهادن الاستعمار في قصور الرجعية.. وهذا معناه انك غير راض، وكان لابد لي ان آخذ عليك هذا لانه نقطة مبدئية، ولا بد ان نكون على بينة كاملة من النقاط المبدئية اما النقاط الفرعية فلا يمكن ان تكون واحدة عندنا جميعا، ففي شأنها لا يمكن ان يكون فكري كفكر الاخ بغدادي كفكر الاخ عبدالحكيم.

ننتقل الآن الى الموضوع الآخر وهو: ماذا سنفعل بعد ان نحدد من هو الشعب؟ ومن هم أعداء الشعب؟

بعد ذلك.. كيف نتعامل نحن مع الشعب؟ هذا هو الموضوع الأساسي، وهذا هو الموضوع الذي لمسته أكثر الكلمات التي قيلت .والمفروض ان هذه الحكومة تعمل من أجل الشعب، فيجب اذن ألا ننظر الى الشعب بتعال أو نسيره بالأوامر العسكرية. لا حرية لأعداء الشعب، والحرية الكاملة والديمقراطية الكاملة للشعب؛ معنى ذلك ان يكون هناك برلمان من الشعب وليس برلمانا رجعيا.. برلمان من الشعب هو الذي يصحح لي ويطالب بمزيد من الاشتراكية ومزيد من الثورة الاجتماعية.

فمن الموضوعات الأساسية أننا خلطنا بين الشعب، وهذا هو خطأنا الأساسي. لقد خدعنا بالكلمات البراقة والتمسح بالاذيال والتزلف وارتماء اعداء الشعب تحت أقدامنا، خدعنا في ذلك الخدعة الكبرى، اعتبرناهم هم الشعب.. فحصل الخطأ في تنظيمنا الشعبي وكانت لهم الصدارة في كل شيء! كيف يرضى الاقطاعي الذي اخذنا منه 500 فدان أو 300 فدان أو 100 فدان أو حتى 10 أفدنة.. كيف يرضى ان يفقد سلطانه؟ اذا ذهب حسين الشافعي مثلا الى مكان، ينحر الاقطاعيون الذبائح ابتهاجا بمقدمه فيقول: والله هذا رجل طيب ومع الثورة.. اذهب أنا الى هناك فأجد هذا الاقطاعي يزاحم الناس ويجري مرحبا! لقد خدعونا.. خدعونا بالتزلف والتمسح في الاذيال فوصلوا الى مركز الصدارة.

الهوامش

(1)جلسة مجلس الوزراء يوم السبت 28 اكتوبر 1961 والتي بدأت في الساعة السابعة والدقيقة العشرين وانتهت في الساعة الثانية عشرة والنصف من صباح اليوم التالي). وهي موجودة بدار الوثائق المصرية.

عبدالناصر: أعداء الشعب خدعونا بالتزلف وكانت لهم الصدارة

"يجب أن يمارس الشعب الديمقراطية كاملة والحرية الكاملة ويجب أن يوضع ذلك موضع التنفيذ"

"علينا أن نمارس النقد الذاتي ونتكلم بصراحة ونحدد ما هو الخطأ والصواب"

"يجب أن نحمي الشعب حتى لا تكسب البرجوازية المعركة فتمارس دكتاتورية رأس المال"

الفصل الثالث

معركة عبدالناصر ضد الإخوان المسلمين
سامي شرف :مدير مكتب عبد الناصر للمعلومات

*عبد الناصر حذر الإخوان المسلمين منذ سنة1953
*الإخوان اتهموا عبد الناصر بالعمالة لنوري سعيد!!
*لم يتآمر أي ضابط حر مع الإخوان
*التنظيم الطليعي ليس تنظيم جوسسة
*عيب عبد الناصر الوحيد أنه كان كبير القلب
*اخترقنا " الإخوان المسلمين" في قيادتهم
*خطط الإخوان لنسف مصر

حينما سألت صديقا مصريا، عن إمكانية أن يدلي الأستاذ سامي شرف، مدير مكتب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ووزير شؤون الرئاسة، بحديث يسجل فيه شهادته حول محمد حسنين هيكل، الموضوع الذي أبحث فيه في كتابي، أجاب بأن ذلك شبه مستحيل لأن الرجل لم يتحدث إلى أحد منذ سنة 1971 تاريخ اعتقاله، لكنه قال:
الأستاذ عبد الله إمام صديقه، لو تخاطبه قد يتمكن من إقناعه، وفعلت... وجاءني الرد إيجابا، ودخلت بيتا متواضعا في مصر الجديدة، استقبلني فيه الأستاذ سامي شرف بحفاوة وكرم كبيرين، وبعد حديث قصير عن تونس وأخبارها، بدأنا اللقاء، وسجلنا ساعة ونصف عن هيكل، تعرضنا فيها إلى نقاط غامضة، وإلى أسرار لم تذع من قبل، وقبل أن أودعه قال: هل أطلب منك طلبا. أجبت طبعا بكل سرور، قال: أريدك أن تعطيني نسخة من التسجيل، وأنا أفعل ذلك حتى تعود وأحدثك فيما تشاء من معلومات وأسرار لم أتحدث عنها منذ اعتقالي سنة1971.
وعدت وفتح كاتم أسرار عبد الناصر الباب على مصراعيه لاطلع على تاريخ بلاده وقمنا بأربع جلسات سجلنا فيها تقريبا كل شيء عن عبد الناصر والإخوان المسلمين وعن علاقة الريس (كما كان يلقبه طوال الحديث) بالشيوعيين وبالاتحاد الاشتراكي وعن هزيمة 1967 وصراعه مع صلاح نصر وعبد الحكيم عامر وعن محاولات الحركة العربية الواحدة وعلاقاته بحركات التحرر العربية وعن التعددية السياسية في عهد عبد الناصر ومشروع تعدد الأحزاب الذي لم يتمكن من إنجازه وعن انقلاب السادات في مايو 1971.
وتضمن الحديث أسرارا كثيرة بعضها رفض الأستاذ سامي شرف تسجيلها فكان يطلب مني من حين إلى آخر إيقاف المسجل، خاصة عندما يمس الحديث شخصا في سلوكه وحياته الشخصية ...
الأستاذ سامي شرف رجل هادئ، قوي البنية، شديد التواضع، لا يملك بيتا ولا سيارة فارهة، فقط واحدة من نوع نصر 128. يجيب على كل الأسئلة مهما بلغ إحراجها،

ويعتز بأنه كان الأقرب إلى قلب جمال عبد الناصر طوال فترة حكمه حتى وفاته...
اشتد اليوم صراع بين بعض الأنظمة العربية والحركات الإسلامية ووصل في بعض الأحيان، مثل حالة الجزائر، إلى مستوى مرعب من حيث بشاعته. هذا الصراع كان قديماً أيضا، ونشأته الأولى بدأت في مصر. وتُعد الحقبة الناصرية أهم حلقات هذا الصراع لأن مميزها الأساسي أن عبد الناصر لم يكن حاكماً معزولاً عن شعبه وإنما شخصية سياسية كاريزماتيه أشعت في مصر وفي كل أنحاء الوطن العربي.
التقيت في القاهرة سامي شرف، مدير مكتب عبد الناصر للمعلومات ووزير شؤون الرئاسة وحاورته في هذا الموضوع الساخن.

- ما هي طبيعة العلاقة بين جمعية الإخوان المسلمين وثورة 23 يوليو 1952 في بدايتها الأولى؟
*تمت مقابلتان في يناير 1954 بين حسن عشماوي ومستر" كروزول" الوزير المفوض للسفارة البريطانية. وقد تمتا في يوم واحد. الأولى على الساعة السابعة صباحا، والثانية من الرابعة مساء حتى الحادية عشر مساء. هذه المقابلات، وعددها سبع، تمت في الفترة من نهاية مارس 1953 إلى يناير 1954. أما المواضيع التي تثار فيها، فكانت حول موقف الإخوان المسلمين من الثورة ثم القضية المصرية وكان رأي الإخوان المسلمين أن عودة الإنجليز إلى القاعدة في القنال، تكون بناء على رأي لجنة مشتركة مصرية- بريطانية، وأن الذي يقرر خطر الحرب هو الأمم المتحدة وهو الرأي الذي تمسك به الإنجليز أثناء المفاوضات ولم تقبل به ثورة يوليو الديمقراطية.
نقطة أخرى حول طبيعة العلاقة بين الثورة والإخوان المسلمين هو التنظيم في الجيش والشرطة. فقبل 1953 كانت هناك نواة من الضباط "الإخوان" يترأسهم الصاغ صلاح شادي - وهو أحد ضباط الشرطة السابقين - ويشاركه في المسؤولية، كل من عبد المنعم عبد الرؤوف وعبد المكارم عبد الحسين وعلى رأسهم جميعا ما يمكن تسميته بالأب الروحي لهذه التنظيمات العسكرية، الصاغ محمود لبيب، وهو أحد ضباط الرعيل الأول.
وألاحظ أن نشاط الإخوان في الجيش والشرطة زاد منذ سنة 1953 متوازياً مع تنفيذ أسلوب جمع الجيش والشرطة في وقت واحد. أما ضباط الصف فكانوا في تنظيم مستقل وكانت تبث فيهم روح الكراهية للضباط الكبار والإيحاء بأنهم أحق بقيادة الجيش منهم والحقيقة أن المؤسسة العسكرية تكون ناجحة أو فاشلة في مدى تماسك هرمها من القمة إلى القاعدة، وإذا وقع خلل فإن بناء العسكري ينهار تماماً..
وقد حذرهم الرئيس جمال عبد الناصر منذ 1953، وخاصة حسن عشماوي. قال له نحن نعلم بطبيعة نشاطكم في القوات المسلحة والشرطة، ونحذركم من مواصلة ذلك فوعد حسن عشماوي بإبلاغ المرشد العام بعد أن أدعى أنه لا يعلم شيئا. ولم يرد أبدا على تحذير الرئيس.
نقطة أخرى حول علاقة الثورة بهم تتمثل في نشاطات الطلاب، فقد مارسوا نفس الشيء في الاتصال بالجامعة، ولكن بشكل أوسع وبأقل حذر واستغلوها بكثافة حتى انفجار أحداث يناير 1954 حيث وقعت صدامات بالعصي، واحتكاكات متتالية... مما ترتب عنه اعتقال حوالي 500 عنصر من الإخوان المسلمين ولم يدم اعتقالهم طويلا فقد أفرج عنهم بعد حوالي شهر ونصف.
وكانت مسؤولية العمل الطلابي يتولاها اثنان: حسن نوح وعبد الحكيم... ثم أصدروا منشورات يتهمون فيها الرئيس بأنه يقوم بوساطة بين الدول العربية والاستعمار

لحساب هذا الأخير والغريب أكثر أنهم اتهموه بأنه يعمل لحساب نوري السعيد (رئيس الحكومة العراقية) وزاهدي (رئيس الحكومة الإيرانية) وطالبوا بالتخلص من عبد الناصر ونوري السعيد وزاهدي... والكل يعلم، العدو والصديق، موقف عبد الناصر من نوري السعيد قبل حلف بغداد وأثناءه وبعده.. ثم هاجموا الاتفاقية التي جرت بين الثورة والإنجليز وتصادف في هذا الوقت أن اختفى حسن الهضيبي خلال شهر سبتمبر بالكامل
.
بعد ذلك، جرت محاولة اغتيال الرئيس في ميدان المنشية بالإسكندرية على يد المدعو محمود عبد اللطيف. وهنا استحضر قولة للشيخ أحمد الباقوري وهو من الإخوان المسلمين : " إن الزعم بأن إطلاق النار على عبد الناصر في ميدان المنشية هو حادثة مدبرة لا يقول به إلا أحد رجلين إما أن يكون هو نفسه شريكا في تدبير الاعتداء أو أن يكون من الذين يحرصون على أن يقذفوا الغيب من مكان بعيد."
فالذي يعرفه الناس عن الإخوان المسلمين أنهم لا يدعون فاتكاً بهم أو ناصباً نفسه لمعاداتهم حتى يأخذوا بثأرهم منه وعلى هذا الطريق ساروا...
- هل يمكن الحديث عن وجود متعاطفين من الضباط الأحرار في قيادة مجلس الثورة مع الإخوان المسلمين وقدموا لهم بعض المساعدات؟
*بصفة عامة يعتبر أعضاء قيادة مجلس الثورة جميعا وطنيين وإذا كان هناك اتجاه أو ميل أو تأثر بنزعة دينية فكلنا نمتلك هذه النزعة الدينية الإسلامية والدليل على هذا فإن عبد الناصر لما سُئل في بداية الثورة من هو مثلك الأعلى قال محمد عليه الصلاة والسلام.. فالمحاولات التي تبذل للإيحاء بأن قيادة الثورة فيها من هو مرتبط ببعض التنظيمات السياسية المحددة - فيما عدا الشيوعيون – هي محاولات خاطئة.. فالخط العام كان متفقا عليه فأنا أستطيع أن أذهب بعيداً لأقول أنه كان هناك بروتوكول ودستور غير مكتوب بين الضباط الأحرار يؤكد أن من يتخلى فيهم عن موقعه عليه أن لا يتآمر على الباقين أو على الثورة. وقد نفذ والتزم الجميع به معنويا ، بدون وجود أي إلزام مادي. لقد حدثت اختلافات ولكن لم تصل أبدا إلى حد المؤامرات.
وعلى سبيل المثال، أعضاء مجلس قيادة الثورة في سنة 1956 قاموا بتنظيم الدفاع على قناة السويس، وفي سنة 1967 كانوا يداً واحدة في الدفاع عن البلد وضد التآمر عليه.. فهم وطنيون... ولا يختلفون إلا في "التكتيك."
- سنة 1965، علم أحد ضباط الأحرار بالمؤامرة ضد عبد الناصر ولم يتحرك لإعلامه وإبلاغه؟
*مقاطعاً: من هو على وجه التحديد؟
- أجبت: كمال الدين حسين (أحد ضباط الأحرار(
*هذه الواقعة تحتاج إلى التأكيد وبحث أعمق. مبدئيا. أنا لا أشاركك هذا الرأي، فحسب علمي أستطيع أن أنفي أن أي عنصر من الثورة كان يتآمر أو يعلم بمؤامرة والتزم الصمت.
- كيف تصارعتم مع فكر الإخوان المسلمين؟
*إن جميع الذين كتبوا في هذا الموضوع من مفكرين ومثقفين وسياسيين أجمعوا على أن فكر الإخوان المسلمين في معالجة قضايا المجتمع والمسائل الدنيوية فكر غامض.
ولقد عرفنا، أنهم يستخدمون الغموض لأنه يساعدهم على الانتشار فعندما يناقشهم أحد يلتجئون إلى الغموض حتى لا يمسك عليهم أية حجة. وهذا الأسلوب مخطط له واتبعوه إلى أيامنا هذه.

وتجد هذه الأفكار رواجاً في الأوساط غير المتعلمة الشبابية.
وفي هذا الموضع استذكر خطاباً للرئيس جمال عبد الناصر بعد مؤامرة 1965 يقول فيه هل حاكمناهم افتراءاً أم لأنهم كان لديهم جيش مسلح سيستعد للانقضاض على هذا الشعب، ألم يحدث هذا في سنة 1954 وهل بدأنا نحن بالعدوان، بل هل تركناهم في السجون؟ ألم يفرج على أكثرهم قبل أن تنتهي مدة العقوبة وخرجوا من السجن وأكثرهم موظفين ففصلوا وقمنا بإنجاز قانون جديد خاص لكي يعودوا لعملهم: فأنا لا أريد أن أتخلص من أي شخص في هذا البلد، إنني أريد أن أجمع كل أبنائه.
ـ كيف تم اكتشاف مؤامرة "الإخوان المسلمون" سنة 1965، هل كان ذلك عن طريق المباحث، أم المخابرات أم الاتحاد الاشتراكي؟
*إن اكتشافهم كان سياسياً، أي من خلال الاتحاد الاشتراكي وتنظيمه الطليعي، فقد رصد نشاطهم في محافظة "الدقهلية" وأول بلاغ تم عن طريق التنظيم الطليعي، وهو لم يكن قط عن طريق المخابرات.
فليس صحيحاً أن هذا التنظيم تم تشكيله ليتجسس الابن على أبيه والأخ على أخيه.. إنه ليس جهاز جوسسة، ولماذا يتم ذلك والجميع مصريون، وأتحدى من كان يقول بأن التنظيم الطليعي كلفه بالقيام بتقرير ما ضد أخيه أو قريبه... فقط المسألة وطنية وعقائدية، فواجب على أي منتم إلى تنظيم معين أن يحمي تنظيمه حين يلاحظ من يترصده ويتربص به وتذهب المعلومات إلى الأجهزة المختصة.
لقد اكتشف أن اجتماعات واتصالات مريبة يقوم بها الإخوان المسلمين في البلد، منها جمع تبرعات مالية...
وفي تلك الفترة كنت مديراً لمكتب الرئيس للمعلومات، وعندما أخبرني التنظيم الطليعي بما يحدث، قمت بإبلاغه إلى عبد الناصر.
ـ كيف كان رد فعل الرئيس عندما أبلغته؟
*في الحقيقة، لقد أعرب عن اندهاشه، وقال: الناس دول، أكرمهم النظام، وخرجوا من السجون وعادوا إلى وظائفهم، وأخذوا مرتباتهم، ولم يحرموا من أي شيء... فكان حزيناً ومتألماً، وقال فلنتابع هذا الموضوع.
وأقول لك، أن عبد الناصر لا ينسى لإنسان موقف ما، في حدث ما، في يوم ما. ويبرر للإنسان المخطئ.. أنه قام ـ مثلاً ـ ذات يوم بعمل إيجابي لصالح الثورة .وذات يوم جاءني أبناء عبد الناصر وقالوا لي لقد عاشرت والدنا فما هي عيوبه فقلت لهم: " كان عنده عيب واحد، لقد كان كبير القلب"... ولقد كانت ثورة يوليو ثورة بيضاء وكان مع الديمقراطية ضد الدكتاتورية، وكان يؤمن بالحوار...
ـ عمليا ما هي الإجراءات المباشرة التي اتخذها الرئيس لمواجهة هذه المؤامرة ؟
*الإجراء الأساسي، هو أن تتولى الأجهزة المعنية مباشرة التحقيق وهي المباحث والأمن الداخلي... ولقد أحس المتآمرون بتحركنا فقاموا بخطوات سريعة لتدارك الأمر وقد كانت مراقبة من التنظيم السياسي أكثر من المباحث العامة.
ـ والمخابرات العامة ألم تشارك في ذلك؟
*طبعا لا، لأن دور المخابرات العامة كما هو معروف محصور في التجسس الخارجي وفي مكافحة التجسس. أما الأمن الداخلي، وهو أمن الدولة فمسئول عما يحدث بالداخل رغم أنه قد يتعاون وينسق مع المخابرات...
لقد تلاحقت الأحداث بسرعة، وكان لابد لنا من مصدر من داخل هذا التنظيم المعادي، أي لابد من اختراقهم.

ولقد تمكن مدير المباحث العامة حسن طلعت وهو سياسي وثوري إلى الوصول إلى مصدر في مستوى رفيع داخل هذا التنظيم، فتم اختراقه في أعماقه.
ـ ما اسم هذا المصدر؟
*أرجوك لأسباب عديدة، لا داعي لإعلان اسمه، وبدأت المعلومات ترد والصورة تتضح، فالتمويل من الداخل والخارج وكذلك التسليح، وثبت لنا وجود مخطط خارجي أجنبي - عربي- مصري مع الإخوان المسلمين، وبدأت الاعتقالات، والتحقيق معهم. وهناك اتضحت الصورة نهائيا.
ـ معروف عن الحركات الإسلامية أنها تضع في مخططاتها إمكانية اختراق أجهزة السلطة ومؤسساتها فهل حصل ذلك لأجهزتكم؟
*لا أستطيع الحديث عن اختراق ولكن وجدت بعض العمليات الصغيرة جدا مثل إسماعيل الفيومي وهو جندي في شرطة رئاسة الجمهورية تم تجنيده وبعد التحقيق معه، اتضح أنه يعمل لاغتيال الرئيس.
ـ ما هي ملامح خطة الإخوان المسلمين في الانقضاض على نظام عبد الناصر؟
*المخطط كان كبيراً ويشتمل على مسلسل تفجيرات تنسف الجسور والطرقات، ومحاولة نسف في طريق عبد الناصر، ومواجهة مجلس الوزراء بحزام من الألغام ومحاولات اغتيال شخصية..
ولابد أن نلاحظ أن تطور الأحداث كان أسرع من مواكبة أمن الدولة، فحدث تكليف من الرئيس للمخابرات العسكرية أن تدخل في التحقيق. هذا ربما يعود إلى حادثة وقعت في جامع الأزهر، كان الرئيس سيصلي صلاة الجمعة في هذا المسجد وقبل ذلك ضُبط شاب حُقق معه فاتضح أنه يستعد لمحاولة اغتيال للرئيس وفي نفس اليوم وقع اجتماع في مكتب المشير عبد الحكيم عامر. وسأل وزير الداخلية عن هذا الموضوع وعوتب، حول كيف لا تكتشف وزارة الداخلية هذه المحاولة.. فالمفروض أن يكون هناك أمن كامل في هذه الظروف واتهم وزير الداخلية مفتش القاهرة وقال عبد الحكيم عامر ليجمد هذا المفتش حتى تُعرف نتيجة التحقيق. فتصدى حسن طلعت مدير المباحث وقال إذا كنتم ستحاسبون مفتش القاهرة فأنا مسئول قبله ولابد من أن يتوجه العقاب لي قبل أي إنسان آخر وكان موقفاً شريفاً ونبيلاً.
أنا، عندما خرجت أخبرت الرئيس بما حصل لأن الأمور تطورت وقد تصبح صراع أجهزة... فقال الرئيس: "لا، كل واحد يباشر عمله، حسن طلعت ومفتش القاهرة."... الخلاصة، أن هناك إصرارا لقلب نظام عبد الناصر واغتياله بأي شكل، فالعملية لم تكن نشر الدين ولا قراءة القرآن فقط وإنما الانقضاض على الحكم.
ـ هل كانت كتب أبو الأعلى المودودي والسيد قطب تباع في الأسواق؟
*كتاب السيد قطب" معالم في الطريق" كتبه في السجن وموضوعه الأساسي هو المجتمع الجاهلي وتكفيره، ولا طاعة للحاكم إلا للقرآن. ولما تمت الطبعة الأولى، رفضت نشره لجنة دينية من الأزهر وعرضت المسألة على عبد الناصر فوافق على نشره وتكرر طبعه أكثر من مرة، ومن هنا تساءلنا كيف يمكن لهذا الكتاب أن يروج بهذه السعة وبهذا الكم فبدأت شكوكنا تتجه نحو وجود تنظيم كبير يقف وراء هذا الكتاب
.
وبدأنا الكشف عن خطوطه، وعرفنا مخططاتهم المتمثلة في تفجير محطات الكهرباء، والقناطر والجسور واغتيال المسئولين والمثقفين، والفنانين.. هذه كلها معلومات مثبتة في ملفات التحقيق الذي أجري معهم.

ـ وكيف اكتشفتم خيوط تسليح هذا النظام؟
*كان ذلك في أواخر يوليو 1965، تحديداً في الدقهلية ودمياط، حيث اكتشف تنظيم التسليح الذي كان يأتي من السعودية عن طريق السودان. والتمويل كان عن طريق عمان وألمانيا.
وقد اعترف السيد قطب أنه أعطى أوامره لعلي عشماوي، للسفر إلى السعودية وترتيب مسألة التسليح.. كما اعترف بأن كل شيء قبل أن ينفذه الإخوان كان يُعرض عليه ليعطي أوامره.
وأود أن أبين أن تنظيم الأخوان كان متطوراً ومعقداً من الناحية الأمنية فكانوا يعتمدون مفهوم الرقابة المزدوجة فمثلا يكلف شخص "س" بالعملية، مثلا نسف القناطر الخيرية، ويطلب منه مراقبة واستكشاف المكان وفي نفس الوقت يعين له شخص آخر لمراقبته وهو يستكشف المكان وذلك لمعرفة نتيجته الأولى على أن الشخص "س" قام بمهمته كما يجب، والثانية هل هو مراقب من جهاز خصم أم لا. حتى يسارع في حالة ثبوت كشفه إلى إبلاغ القيادة بأن عنصرهم " احترق."
وهو نظام أمني معروف (مراقبة من يراقب، ومراقبة من يراقب) وهي قاعدة المراقبة المزدوجة وهي مشاعة في علوم الأمن والمخابرات.
ـ هل حقد عبد الناصر على الإخوان المسلمين وكرههم لما حاولوا إلحاقه به من أذى؟
*أبداً. إن عبد الناصر لا يحقد ولا يكره أحد وهو أعمق وأكثر إنسانية ممن يحاولون تشويهه، لكنه كان علمياً تجاه هذه الظواهر، فهو يضعها أمام الفحص ويحللها ويبحث عن أسبابها وكيف يمكن معالجتها ثم يحسم الأمر متجنباً إيذاء أكبر عدد ممكن من المذنبين وتحصر الدائرة في أضيق نطاق ممكن فهو مثلا حينما تبلغه معلومات بنشاط معين لمجموعة معينة ضد النظام يقول أجهضوه وهو في المهد حتى لا تتسع العملية ولا يتسع نطاق المورطين وتنحصر العملية في دائرة ضيقة...
ـ شُنت في أيام السادات حملة كبيرة ضد عبد الناصر اتهمته خاصة بتعذيب الإخوان المسلمين في السجون، فهل تم ذلك حقيقة؟
*طبعاً .حدثت بعض التجاوزات وليس هناك تجربة تخلو من أخطاء لكن ما هو حجم هذه التجاوزات، وأنا لا أبررها فمبدئيا التجاوز غير مبرر وغير مقبول. واليوم في أرقى الدول، أمريكا مثلا أو أوربا، قد يضرب شرطي بعصاه أحد المواطنين أو يطلق عليه النار فهو تقدير ميداني من رجل الشرطة الذي قد يخطئ.. نفس الشيء بالنسبة للمحقق وهو في بعض الأحيان يؤذي نفسيا أكثر من إيذاءه بدنيا. لقد حدث ذلك في فياتنام وغيرها حيث كان الأمريكيون يقومون بغسيل مخ أسراهم.
أيضا، وهذا هام جدا، إنك لا تستطيع أن تفرض على عبد الناصر الزعيم ورئيس الدولة أن يترك أعماله وهي كثيرة جدا، ويبقى في سجن طوال النهار ليراقب التحقيق هل أهين فلان أو ضُرب علان... إننا عندئذ نحمله أكثر من طاقته..
ـ لنأخذ مثال شهيراً وهو كتاب زينب الغزالي الذي تقول فيه أن عبد الناصر وصلاح نصر يجلسان الساعات الطوال، وهما يراقبان تعذيبها؟
*لقد قلت أن عبد الناصر ليس له أي وقت لحضور أي تحقيق حتى النائب العام يرسل أحد مساعديه ولا يجد الوقت لحضوره شخصياً وما ورد من معلومات على لسان زينب الغزالي، وهو تشويه وكذب ..كما أن صلاح نصر لا يمكن أن يشارك في التحقيق لأنه مسئول المخابرات العامة، والتحقيق من صلاحيات أجهزة الأمن الداخلي.
ـ هل تراقبون أنشطة الحركات الإسلامية والإخوائية في بقية بلدان الوطن العربي؟

*آه، طبعا (ويبتسم في خفة دم ويواصل(، أنا لي وجهة نظر أمنية، فأنا أعتبر أن جميع التيارات الدينية تنبع من منبع واحد، وإن اختلفت الأسماء والتسميات فإن الإخوان المسلمين هي شجرة واحدة تفرعت إلى فروع" فالجهاد" أو "التكفير والهجرة" أو " الناجون من النار" كلهم من شجرة واحدة.

ـ هل رصدتم أنشطتها في الوطن العربي؟

*كانت في المشرق ، كسوريا والأردن والعراق.

ـ والمغرب العربي؟

*كلا، في هذه المنطقة كانت ضعيفة جدا في الستينات.

ـ لقد قرأت كتاب د. عبد الله أبو عزة "مع الحركة الإسلامية في الدول العربية" وهو قيادي إسلامي فلسطيني يقول فيه، لم نستطع استقطاب الشباب العربي في الخليج وخاصة في البحرين، لأنهم كانوا تحت تأثير سحر عبد الناصر والناصرية. فكيف كان الصراع يتم بين الناصرية والإخوان في هذا المجال؟

*أسباب تفوق الناصرية، أن عبد الناصر كان يخاطب العقل والقلب معا. فمخاطبة القلوب سهلة أما مخاطبة العقول فصعبة. فقط عبد الناصر نجح في مخاطبة العقل العربي ومن هنا بدأت الثقة بينهما. وهو كان يخاطب المواطن العربي، وكل مواطن عربي يشعر أن الخطاب موجه إليه ليحل له مشاكله وقضاياه.

وهذه الجماهير لم تكن عمياء ولا كسيحة ولكنها واعية في اختياراتها واختارت طريق عبد الناصر.

ـ مقر حركة الإخوان المسلمين العالمي كان في ألمانيا؟

*نعم.

ـ هل كنتم تتابعونها أمنيا؟

*لا، متابعتنا لها كانت سياسية وهي ترصد من خلال الأجهزة الرسمية الإعلامية وخاصة المنظمات الجماهيرية كاتحاد الطلاب والعمال والنقابات. الأجهزة تتولى المسألة الرسمية كجوازات السفر والتنقلات بالإضافة إلى أن الأجهزة في الخارج لها صداقات وعلاقات وتتحصل من خلالها على المعلومات. وأريد أن أؤكد أن الأغلبية الساحقة من المنظمات الطلابية في أوربا وأمريكا، كان يقودها الناصريون وليس البعث ولا الإخوان المسلمون. والبعث العراقي رغم أنه منافسنا لكنه لم ينجح في استقطاب الطلاب العرب ولا المحامين ولا العمال ..الخط الذي سيطر هو الخط القومي العربي، ولن أقول الناصري.

ـ هل كنتم متفائلين بإمكانية انتصار الناصرية على الإسلام السياسي جماهيرياً؟

*أقول كل شيء مقتنع به، نتيجة معايشتي للأحداث وتجربتي معها أن مشروع عبد الناصر القومي هو مشروع الماضي ومشروع الحاضر ومشروع المستقبل. بل أن الكثيرين الذين لم يعيشوا في حياة عبد الناصر ولم يعرفوه ولم يروه.. هم مؤمنون بالناصرية أكثر من الذين قد يكونون بقربه .على ماذا يدل هذا؟ إنه يدل على أن الناصرية راسخة وما زالت تجدد نفسها وتعبر عن تطلعات الجماهير.

ـ عندما خرجت من السجن سنة 1981، أكيد أنك لاحظت انتشاراً للحركات الإسلامية في مصر والوطن العربي، فكيف تفسر هذا الانتشار؟

*هذا الانتشار أحدثه النظام، فقد كرر لعبة الإخوان المسلمين مع فاروق في الأربعينات، نفس الشيء أعاده السادات.

أنا ليس لدي معلومات عن كيفية اتخاذ قرار دعمهم لأنني كنت في السجن. ولكن

أتساءل كيف اتخذه؟ هل كان بمحض إرادته؟ أم فرض عليه؟
والصورة تمثلت في أن السادات كان يرغب في القضاء على التيار الناصري القومي بمساعدة الإخوان، فحدثت صدامات عنيفة بين الإسلاميين والناصريين.. علما بأنه لم يكن يوجد خلاف بين عبد الناصر والإسلام. ولا يوجد خلاف بين القومية العربية والإسلام .فالقومية العربية هي أحد اللبنات الأساسية في انتشار الإسلام.
ولنعود إلى أصل وجوهر المسألة، فنتساءل هل أن الإسلام مع الإقطاع أم ضده، هل هو مع الاستغلال الرأسمالي أم ضده، هل هو مع التفقير والتجويع أم ضده... الإجابة طبعا ضد، لذلك فأين الخلاف بين ما جاء به عبد الناصر وما جاء به الإسلام ؟
وعبد الناصر لم يكن يتاجر بالدين، فلم يعلم أحد في الإعلام مثلاً أن عبد الناصر حج إلى بيت الله أو أدى عمرة، أو يصلي أو يصوم.. فقط المحيطون به يعرفون أنه كان مسلماً حقيقياً، يصلي، يصوم، وحج أكثر من مرة ويوجد موضوع سأقوله لأول مرة ولا أحد في العالم يعرفه. عبد الناصر قام في شهر فبراير 1969 بتحجيج أحد الأطباء نيابة عنه، وعلى حسابه الخاص. هل هذا يشكك في إسلام عبد الناصر؟ كم هو سخيف ما يقولون من أن عبد الناصر لا يؤمن بالله، وبأنه مرتم في أحضان الشيوعية...

سنوات مع عبد الناصر
شهادة سامي شرف

الجزء الأول البداية الأولى

الحلقة 7

عدوان 67 تم كما توقع عبدالناصر.. وعامر وصدقي محمود لم يأخذا بتوجيهاته

بعد أن قمت بالإدلاء بشهادتي حول تجربة الرئيس جمال عبدالناصر والعمل السياسي

وعلاقته بالجماهير وفئات المجتمع وهي ما عبّر عنه بقوى الشعب العامل، أن أعرض في النهاية رأي الرئيس عبدالناصر الذي أبداه في شكل ممارسته للنقد الذاتي على مدار جلستين من جلسات اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي، أعلى سلطة سياسية في البلاد، اللتين عُقدتا في مبنى كورنيش النيل يومي الخميس والجمعة 3 و4 أغسطس/ آب ، 1967وأرجو أن نضع خطاً تحت هذا التاريخ وما بعده، لأنه يمثل من وجهة نظري أن عبدالناصر اتخذ أعمق وأقوى وأدق قراراته بعد العاشر من يونيو/ حزيران 1967. ولقد دارت المناقشات بينه وبين أعضاء اللجنة التنفيذية العليا على النحو التالي:

افتتح الرئيس جمال عبدالناصر الجلسة الأولى في الساعة السابعة والربع من مساء يوم الخميس 3 أغسطس/ آب 1967 وقال إنه سيدخل في الموضوع مباشرة، وبدأ يتناول صلب المسائل والقضايا رأساً من دون مقدمات ولفت نظر الأعضاء إلى أنه سيبحث في هذه الجلسة أهم الموضوعات، ولذلك فقد طلب ألا يكون هناك جدول أعمال أو اقتراح بجدول أعمال، لأن القضايا التي سيطرحها ويناقشها مع المجتمعين أهم بكثير جداً من جميع القضايا والموضوعات الأخرى.

ودخل في الموضوع مباشرة بإعلان عنوان القضية التي ستُبحث وهي قضية "نظام الحكم" باعتبار أن متابعة الأحداث التي تمت أخيراً ثم تحليلها بدقة وبأسلوب علمي يتبيّن منه أنه لم يكن هناك نظام سليم، وأذكر أنه قال كلمة "SYSTEM" بالإنجليزية للتعبير ولتوضيح ما يريد أن يثيره ويناقشه مع أعضاء اللجنة العليا.

وبدأ بعد ذلك مباشرة ومن دون مقدمات يقول: إن الجميع طبعاً يتذكرون ما حدث في الاجتماع الذي تم في القيادة العامة للقوات المسلحة قبل عمليات يوم الخامس من يونيو ،1967 وبالتحديد حديثه هناك يوم الجمعة الثاني من يونيو/ حزيران ،1967 وأنه أي الرئيس قد نبّه وذكر للقيادات العسكرية التي حضرت هذا الاجتماع أن المعلومات السياسية المتوافرة لدينا تؤكد أن "إسرائيل" ستقوم بهجوم كبير للاستيلاء على شرم الشيخ وفصل قطاع غزة، ولكن القيادة العامة للقوات المسلحة في ذلك الوقت قدَّرت موقفها على أساس استبعادهم قيام العدو "الإسرائيلي" بهجوم شامل على الجبهة المصرية، وأنه حتى لو حدث هذا الهجوم فإنهم يستبعدون تماماً الطريق الساحلي كمحور رئيسي للهجوم، وبناء على هذا التقدير، ركّزت تلك القيادة العسكرية القوات المصرية في الجنوب وتركوا القطاع الشمالي عند رفح وغزة ضعيفاً ومكشوفاً.

وأضاف الرئيس جمال عبدالناصر بقوله إنه علم بعد ذلك من المشير عامر وفي الليلة نفسها أنه أي المشير عامر قد أمر بإعادة لواء مدرّع إلى منطقة" نخل" وأعيد لواء مدرّع كان يقوده سعدالدين الشاذلي إلى الجنوب بعدما كان قد تحرّك في اتجاه العريش، وكان قرار المشير يعود إلى أنه كان مقتنعاً بالتقديرات التي تقول إن الهجوم الرئيسي سيكون في اتجاه الجنوب وليس شمالاً في اتجاه غزة.

ثم أكمل الرئيس جمال عبدالناصر حديثه بقوله: إنه ذكر للقادة العسكريين في هذا الاجتماع أيضاً أن تقديره الشخصي للموقف أن الحرب ستقوم يوم الاثنين 5 يونيو/

حزيران ،1967 وأنه غالباً ما ستُوجه الضربة الأولى لقواتنا الجوية. وهنا انزعج الفريق طيار محمد صدقي محمود قائد القوات الجوية في ذلك الوقت وقال: يا سيادة الرئيس إن هذا الاحتمال سيسبِّب لنا إرباكاً كبيراً. ودار حوار بين الرئيس جمال عبدالناصر والفريق صدقي محمود ملخصه أن الرئيس استفسر منه عن حجم الخسائر المحتملة في حالة تلقي الضربة الأولى، فقال صدقي محمود بالإنجليزي We Wil .." be Crippiled"، فسأله الرئيس جمال عبدالناصر: ما معنى هذه العبارة؟ وما تفسيرها عسكرياً؟ بمعنى كيف تقدِّر الخسائر؟ فردّ الفريق صدقي محمود قائلاً إنه يقدر الخسائر بنحو 10 إلى 20%. فقال الرئيس جمال عبدالناصر وأيّده في ذلك الحضور، إن هذه النسبة مقبولة عسكرياً. واستأنف الرئيس كلامه للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي قائلاً إن الحرب بدأت فعلاً يوم الاثنين 5 يونيو/ حزيران وبدأت العمليات العسكرية المعادية بضربة جوية على جميع قواعد قواتنا الجوية كما كان الهجوم الرئيسي على القطاع الشمالي لسيناء وسقطت العريش، وبعدها تحرّك العدو على ثلاثة محاور أحدها الطريق الساحلي، فلم يجد العدو أمامه أي قوات تعترضه على أساس أن القيادة العامة المصرية قد استبعدت أي تحرك ل" إسرائيل" على هذا المحور.

وأضاف الرئيس عبدالناصر أنه كان يتابع الحرب من مكتبه ولم يدخل القيادة العامة للقوات المسلحة منذ يوم 5 يونيو/ حزيران 1967 حتى يوم 8 يونيو/ حزيران 1967 حيث طلبه في هذا اليوم شمس بدران وزير الحربية آنذاك وألحّ عليه بضرورة التوجه إلى القيادة العامة للقوات المسلحة لأن المشير عامر حسب قوله في حالة انهيار كامل، وأنه طلب من سكرتيره إحضار حبوب "السيانور".. ولذلك فقد توجه الرئيس جمال عبدالناصر إلى مبنى القيادة العامة فوجد المشير عامر في حالة انهيار تام فعلاً. وقد حاول الرئيس عبدالناصر أن يهدِّئ من عصبية المشير عامر، وأكد له أنه شخصياً المسؤول عمّا حدث، وأنه لذلك سيتنحى عن الرئاسة، ثم سأله الرئيس عن الشخص الذي يراه صالحاً لتولي رئاسة الجمهورية من بعده، فقال المشير عامر إن أصلح شخص هو شمس بدران. وهنا طلب منه الرئيس عبدالناصر أن يبقي ما دار بينهما من الحديث حول هذه النقطة مقصوراً عليهما هما الاثنين فقط.

استأنف الرئيس جمال عبدالناصر حديثه في جلسة اللجنة التنفيذية العليا قائلاً إنه علم بعد أيام أن المشير عبدالحكيم عامر عقد اجتماعاً مع شمس بدران عقب عودة الرئيس إلى منشية البكري ودار في هذا الاجتماع نقاش واتصالات حول إعادة تنظيم الدولة وقياداتها المدنية، كما تمت اتصالات ببعض الشخصيات السياسية وبعض الوزراء الذين أبلغ بعضهم عمّا دار بينهم وبين المشير وشمس بدران من أحاديث تليفونية في ذلك اليوم، وكانت تعليمات المشير لمن تم الاتصال بهم ألا يعلنوا استقالاتهم بعد إعلان الرئيس تنحِّيه وذلك حتى يتم تعاونهم مع رئيس الجمهورية الجديد.

وقال الرئيس جمال عبدالناصر بعد ذلك إنه اتصل يوم 9 يونيو/ حزيران 1967 بالمشير عبدالحكيم عامر تليفونياً وقبل إذاعة بيان التنحّي وأبلغه أنه بعد تفكير طويل وبهدوء، وجد أن زكريا محيي الدين هو أصلح شخصية لتولي رئاسة الجمهورية من بعده وهنا بدأت تظهر مشكلة شمس بدران لأنه اعتبر نفسه رئيساً للجمهورية منذ الساعة الحادية عشر من مساء يوم الخميس حتى ساعة إذاعة بيان التنحِّي مساء يوم

الجمعة 9 يونيو/ حزيران، 1967 كما اعتبر أن الرئيس جمال عبدالناصر بترشيحه لزكريا محيي الدين رئيساً للجمهورية قد اعتدى على منصبه الشرعي وقام بعزله.

وأضاف الرئيس قائلاً إنه أثناء إلقائه خطابه من مكتبه في القصر الجمهوري في القبة طلب شمس بدران، محمد أحمد السكرتير الخاص للرئيس وطلب منه إبلاغ الرئيس فوراً بضرورة عدم استكمال إلقائه لبيان التنحّي، وقد عقّب الرئيس لأعضاء اللجنة العليا على هذا المطلب بأنه شيء خيالي طبعاً.

بعد يومين طلب شمس بدران الرئيس جمال عبدالناصر تليفونياً ليبلغه بأنه يوجد تجمع من ضباط الجيش يُقدَّر عددهم بنحو 500 ضابط حول منزل المشير عامر في حلمية الزيتون وفي مبنى القيادة العامة، وأن هؤلاء الضباط يصرّون على عودة المشير عبدالحكيم عامر قائداً عاماً للقوات المسلحة، كما قال إن هؤلاء الضباط يطلبون أن يبتّ الرئيس في هذا المطلب فوراً. وكان ردّ الرئيس جمال عبدالناصر أنه سيتخذ قراره في هذا الأمر في اليوم التالي (بكره.(

وعاد شمس بدران في اليوم التالي يطلب الرئيس ليعرف قراره، فبادره بقوله: انت عارف يا شمس رأيي في القيادة العامة، واحنا إذا كنا عايزين نصلح الجيش بصدق ونصلح أحوالنا فعلينا أن نختار قائداً عسكرياً محترفاً على أن يبقى حكيم نائباً أول لرئيس الجمهورية.. وأنهى المكالمة.

وقال الرئيس لأعضاء اللجنة التنفيذية العليا إنه حاول بعد ذلك أن يستدعي المشير عامر إلى منشية البكري وطلب ذلك من صلاح نصر لأن المشير لم يكن مقيماً في منزله، بل كان يقيم في إحدى الشقق التي كان يستخدمها اللواء عصام الدين خليل مدير مخابرات الطيران ولكنه رفض الحضور، فقرّر الرئيس بناء على ذلك أن يعلن تعيين الفريق أول محمد فوزي قائداً عاماً للقوات المسلحة، وأمره بأن يعتقل الضباط المعتصمين والضباط المعترضين، وتم ذلك فعلاً.

أضاف الرئيس قائلاً: إنه قابل المشير عامر بعد ذلك وحاول من دون جدوى إقناعه بأنه ليس من المنطق أن يبقى بعد الهزيمة العسكرية قائداً عاماً للقوات المسلحة، وأن يكتفي بأن يكون نائباً لرئيس الجمهورية، لكن عبدالحكيم رفض هذا الحل رفضاً باتاً وسافر غاضباً إلى بلدته اسطال في محافظة المنيا ومن هناك اتصل هو بهيكل محمد حسنين هيكل وأبلغه استنكاره التام لجميع تصرفات الرئيس.

وبعد ذلك طلب شمس بدران مقابلة الرئيس وتمت المقابلة في منشية البكري، حيث ذكر شمس بدران أن الموقف يزداد سوءاً يوماً بعد يوم، وأن البلد كلها ضد عبدالناصر وأن الجيش ضده أيضاً، وقال إنه يرى أن الحل الوحيد هو عودة عبدالحكيم عامر إلى منصبه القديم وذلك حتى تستقر الأوضاع.

وتمت مقابلة أخرى بين الرئيس عبدالناصر وشمس بدران بعد يومين من اللقاء السابق، كان قد تم خلالهما اعتقال ضباط التنظيم السري الذي أقامه شمس بدران داخل

القوات المسلحة، وكان أغلبهم من دفعته (دفعة الكلية الحربية سنة (1948 وفي هذا اللقاء الأخير قال الرئيس عبدالناصر لشمس بدران أنا منحتك يا شمس ثقتي بالكامل ولكنك للأسف اشتغلت لمصلحتك ومصلحة المشير من وراء ظهري.. وانت لو كنت مخلصاً بصحيح ونيّتك صادقة في تكوين تنظيم داخل الجيش لكنت أبلغتني في حينه بشكله وأسمائهم، لكنك لم تكن أميناً. عموماً أنا أمرت باعتقال جميع أفراد التنظيم .. فارتجف شمس بدران وارتبك وخرج من دون أن ينطق بكلمة.

قال الرئيس جمال عبدالناصر لأعضاء اللجنة التنفيذية العليا بعد ذلك إنه يوم الاثنين الماضي حضر المشير عامر إلى منشية البكري وتناول العشاء مع الرئيس وكان الحديث وديّاً بشكل عام، إلا أن المشير عند مغادرته اقترح على الرئيس أن يسافر إلى أمريكا للتفاهم معهم، ثم قال: الروس دول خونة.. ولم يعلق الرئيس على كلام المشير واعتبره أنه كلام من شخص غير متزن وقال له: نبقى نفكّر.

قال الرئيس عبدالناصر لأعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي بعد ذلك سبب عرضي لهذه القصة بالتفصيل هو أني أريد أن أضع أمامكم وأبرز موضوعاً مهماً وهو أنه إذا كانت جميع التصرفات صدرت عن أقرب الناس وأقرب القيادات إلى النظام.. فماذا يحدث من غيره؟

إن ما جرى يحتاج فعلاً إلى بحث وتفكير عميقين.. ده أنا وعبدالحكيم كنّا أقرب اثنين لبعض وكنا أكثر الناس ارتباطاً ببعض، ورغم هذا فقد تصرّف عبدالحكيم هذه التصرفات.. دي مجموعة شمس بدران من دفعة 1948 وغيرهم كانوا بيجهزوا نفسهم لاستلام البلد.

ولخص الرئيس جمال عبدالناصر تقديره للموقف بقوله:

علينا واجبان:

*الأول هو البحث عن نظام جديد.

*والثاني هو أن نحدد الأخطاء الرئيسية ونبحث كيف نصلحها. الناس بتقول إن إحنا بناكل بعضنا والنظام بياكل نفسه، وبناء عليه فإن المستقبل حايكون خطر جداً، ومن رأيه العمل على تغيير النظام وقالها بالإنجليزية "SYSTEM" لأنه فيه غلط، والمعروف أن نظام الحزب الواحد دائماً تحدث فيه صراعات في قمة السلطة، والأمثلة على ذلك كثيرة آخرها ما حدث في الصين.

وأضاف الرئيس عبدالناصر قوله: إنه لم يبق في عمر معظمنا أكثر من عشر سنوات، وخصوصاً مع المرض ومع الضغوط والمجهود الذي يتعرّض له، ولذلك فيجب تغيير النظام بحيث لا يسمح النظام الجديد لشخص واحد أو شلّة غير واعية أو جاهلة سياسياً أن تحكم البلد الذي أعطانا ثقة بلا حدود، والتغيير المقصود لا يمس اتجاهنا الاشتراكي لأننا نكاد نكون قد انتهينا من التطبيق الاشتراكي في أغلب القطاعات باستثناء قطاع

المقاولات وقطاع التجارة وبعد هذا يكون عملنا مركَّزاً على خطط التنمية ومتابعة تنفيذها.

وطلب زكريا محيي الدين الكلمة وقال:

يُعتبر يوم 9 يونيو /حزيران 1967 يوم تاريخي، ويوم تحوّل رئيسي للثورة. الكلام الذي ذكره الرئيس يُعتبر بُعد نظر وعميقاً. وعن ال "SYSTEM" الذي أشار إليه الرئيس، فإن النظام المقفول له أسلوب والنظام المفتوح له أسلوب، واحنا مارسنا النظامين لكن أنجزنا الكثير في الجهاز الحكومي، ولكن لم ننجح في اتخاذ خطوات رئيسية في الجهاز الشعبي. والنظام المفتوح هو الأنسب والأصلح لنا، وهذا النظام يسمح للفرد أن يكوِّن شخصيته التي هي أساس المجتمع، ويمكن من خلاله أن نحدد أسلوب تأمين الفرد في هذا النظام سواء في حزب واحد أو حزبين أو أكثر. ومن الناحية الاقتصادية فإنه لن نتمكن من خلال القطاع العام أن نوفر العمالة الكاملة لجميع الأفراد، ولذلك يجب أن نسمح للقطاع الخاص أن يمارس نشاطه بقدر أكبر، كما سيكون مكاناً احتياطياً يعمل فيه من يفصلون من القطاع العام.

أما نظام الشلل، فهو أمر حتمي في جميع المجتمعات، سواء المفتوح أو المقفول. وعن الإنتاج وأهمية استمراره، فيجب أن نوفر له كل الضمانات من أجل أن ينطلق بكل الإمكانات، ولا بد أن نؤكد أن مقياس العمل الثوري هو الإنتاج وزيادة الإنتاج. ثم لخَّص رأيه بقوله أن يكون النظام هو المفتوح والانتخابات مفتوحة وغير موجهة.

وردّ عليه الرئيس جمال عبدالناصر بقوله: إن انتخابات 1964 كانت مفتوحة بالكامل، والكل كان مؤمناً ولم يكن فيه معتقل واحد حتى الإخوان المسلمين المحكوم عليهم أخرجناهم من السجون، ورغم هذا انت عارف إيه اللي حصل.

)الرئيس جمال كان يشير إلى مؤامرة الإخوان المسلمين سنة 1965 والتي كان هدفها تخريب وتدمير المؤسسات الحيوية والمنشآت الاقتصادية والسياحية في مصر، علاوة على القيام بسلسلة كبيرة من الاغتيالات للعديد من القيادات والشخصيات العامة، ومن أهل الفن والمثقفين.. إلخ.(

ثم دارت بعد ذلك مناقشة حول مفهوم إجراءات الأمن وهل المقصود منه إجراءات أمن قومي أم إجراءات إدارية مثل الحراسات وإجراءات لجنة تصفية الإقطاع، وشارك في هذه المناقشة زكريا محيي الدين وأنور السادات وعلي صبري وحسين الشافعي وصدقي سليمان. ثم استأنف الرئيس استكمال المناقشة قائلاً: إنه للتسجيل وللتاريخ، فإن أحداً من الذين تناقشوا الآن لم يسبق أن ذكر له أي ملاحظات أو نقد للجنة تصفية الإقطاع أو لتصرفات المشير عبدالحكيم عامر سوى المهندس محمد صدقي سليمان.

وقال الرئيس بعد ذلك: احنا كلنا أخطأنا ويا ريت زي ما كان في الحكاية الروسية المشهورة اننا نقول الحقيقة ولو لمدة ثلاث دقائق فقط. تصوّروا إن إحنا أكبر هيئة سياسية في البلد وكان عددنا سبعة فقط ولم نتكلم وما قلناش الحقيقة في وقتها بينما

كان عبدالحكيم رئيس لجنة الإقطاع قاعد معانا هنا في هذه القاعة على الكرسي ده!
السقوط وصل إلى الحد اللي شعرنا فيه بالخوف من أن نتكلم.. وخفنا نقول الحقيقة.

وأنا من جانبي أعترف بأني أخطأت لما تركت الإشراف على الجيش من سنة 62 بحيث لم أعد أعرف إيه اللي بيحصل فيه، وكان قصدي في ذلك الوقت إن عبدالحكيم يطمئن من جانبي شخصياً، لكني أعتبر أن هذا كان خطأ مني.

وتدخل المهندس محمد صدقي سليمان قائلاً: المهم الآن الأمر الواقع. وأقترح أن يوفر حق التظلُّم من قرارات لجنة تصفية الإقطاع أمام محكمة خاصة، كما أقترح إدخال بعض التعديلات في نظامنا بحيث يظهر الرأي الحر الصريح من دون خوف أو نفاق.

وردّ الرئيس جمال عبدالناصر بأن من رأيه أن النظام الحالي قد استنفد كل مداه، ولا بد من نظام جديد، وأنه شخصياً لديه اقتراحات محددة هي:

*أولاً: أن هذه اللجنة كأعلى سلطة سياسية في البلد عليهم أن يتحرّروا من الخوف، ثم بعد ذلك يقوموا بتحرير البلد كلها من الخوف.

*أما ثانياً فقد قال الرئيس: إذا كنا عايزين حقاً توفير الأمن والسلام فلنسمح بوجود معارضة في مصر، ولا يمكن تصوُّر وجود معارضة أن نقول إن زكريا محيي الدين يمثل اتجاهاً معيناً وعلي صبري يمثل اتجاهاً آخر، وبكده يبقى فيه معارض وفيه حكم!! ده احنا لو عملنا كده يبقى بنعمل مسرحية المعارضة.

وقال: إن المعارضة الحقيقية هي أننا نستحضر الذين يعارضوننا فعلاً في الوقت الحاضر مثل بغدادي وكمال الدين حسين وكلاهما أصلاً منّا وسبق أن وافقا على الميثاق ونسمح لهما بتكوين حزب معارض ونسمح لهما بجريدة تعبِّر عن رأي الحزب.
وانتخابات جديدة في شهر ديسمبر السنة دي على أساس قائمتين للحزبين واللي يكسب الانتخابات يستلم الحكم والثاني يشكِّل المعارضة.. على أساس أن يبقى الجيش كجهاز محترف وكذلك البوليس.

وقال الرئيس جمال عبدالناصر بعد ذلك إنه يرى أنه لو نفذ هذا الاقتراح سنشفى من كل الأمراض الموجودة بيننا دلوقت.. وسيتحرّر كل واحد منّا من الخوف الذي تفشّى بيننا من أكبر هيئة لأصغر هيئة. وأنهى كلامه قائلاً: أنا ضد نظام الحزب الواحد. لأن الحزب الواحد يؤدي غالباً إلى قيام ديكتاتورية مجموعة معينة من الأفراد.

وقال: آخر كلامي في هذا الموضوع أنه إذا لم نغيِّر نظامنا الحالي سنسير إلى طريق مجهول، ولن نعلم من الذي سيستلم هذا البلد من بعدنا.. والذي أوصلنا إلى أننا أصبحنا نستحي أن نتكلم ونقول الحقيقة أو نقبل النقد.. سيؤدي بنا إلى مستقبل مظلم. النظام الحالي لن يمكننا إصلاحه عن طريق تعديلات أو القيام بعمليات ترقيع أو اعطاء مسكِّنات أسبرين كما ان الناس لن تصدِّقنا إذا قمنا بعملية رتوش.

ورجا الرئيس جمال عبدالناصر أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي في هذه الجلسة لأن يفكروا في هذه الاقتراحات وطرح عليهم السؤال التالي:

كيف تُحكم البلد في المستقبل القريب؟

ثم طلب إليهم أن يأخذوا وقتهم في التفكير لغاية اليوم التالي الجمعة.

وانتهى الاجتماع في الساعة الثانية عشرة والربع من صباح يوم الخميس 3 أغسطس/ آب 1967.

وفي اليوم التالي الجمعة 4 أغسطس، 1967 وفي المكان نفسه وفي الساعة السابعة تماماً، عُقدت الجلسة الثانية للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي لبحث الموضوع الذي طرحه الرئيس جمال عبدالناصر: "كيف تُحكم البلد في المستقبل القريب؟."

وبدأ الرئيس عبدالناصر الحديث بقوله إنه يعتقد أن الجميع فكّر فيما نوقش بالأمس لتحويل النظام إلى نظام مفتوح يسمح بالمعارضة الحقيقية ويقضي على الشلل.

قال الرئيس جمال عبدالناصر إنه يرى أن يتحوّل الاتحاد الاشتراكي إلى حزب على أن يسمح بتشكيل حزب آخر يمثل المعارضة بما سيترتب عليه منع حدوث صراعات مثل التي تحدث في الاتحاد الاشتراكي لأنها ستكون صراعات لها طبيعة ثانية لاعتبار وجود حزب منافس أمامهم. أما بالنسبة للمفهوم الاجتماعي للحكم فطبعاً سيكون طبقاً لمفهوم الحزب الذي سيحقق الفوز في الانتخابات التي قد يكون من المناسب أن تتم في شهر ديسمبر/ كانون الأول القادم بعد فضّ الدورة البرلمانية الحالية لمجلس الأمة خلال شهر نوفمبر/ تشرين الثاني.1967

تكلّم زكريا محيي الدين بعد ذلك فقال: إن كتب عجالة أهم ما جاء فيه أنه فهم أن الرئيس يفكر في أن يكون هناك حزبان أحدهما الاتحاد الاشتراكي، وأن كلا الحزبين سيلتزم بالميثاق، وهنا سيبرز بعض الموضوعات التي ستتأثر بوجود حزبين متنافسين يحاول كل منهما تصيُّد الأخطاء للآخر، خصوصاً في المجالات الآتية:

*أولاً: الناحية الاقتصادية لنظامنا الذي تبلور تدريجياً في شكل خاص خلال عشر سنوات من النمو والتطوير وبرزت خلال الممارسة بعض المشكلات التي تحتاج لعلاج جذري، ومطلوب إعادة النظر في بعض المشروعات الاقتصادية، خاصة من ناحية الإنتاج والعائد منها، وكذلك العمالة الزائدة، ولا بد من العمل على كل ما يوفر الاستقرار للإدارة العليا لهذه المشروعات.

وقال: إن هناك جانباً اقتصادياً آخر هو المدخرات، فلا بد أن تصل المدخرات إلى 25% على الأقل، وهي الآن لم تتعد الـ13% ، وهذه النسبة غير كافية لمواجهة الزيادة السكانية السنوية.

وقال: إن هناك جانباً اقتصادياً ثالثاً هو عدم زيادة حجم الصادرات.

ثانياً: سياستنا الخارجية بعد العدوان، وأقترح أن تكون السياسات التي تحقق أكبر قدر من أهدافنا الداخلية وذلك على سبيل المثال برأس المال الأجنبي والعربي من أجل أن يزيد حجم التنمية ليصل إلى 8% بدلاً من 6% مع تحديد الزيادة في الأجور، بحيث لا تتعدى 2%، وطلب أن يبت في هذه الأمور على وجه السرعة.

وعبّر زكريا محيي الدين عن خشيته من العوامل السياسية الداخلية والمزايدات الحزبية في حالة وجود الحزبين مما قد يؤثر في اختيار الحلول الصحيحة، ثم تساءل قائلاً: من الذي سيكون مسؤولاً عن المشروعات الاقتصادية؟

وقد ردّ الرئيس جمال عبدالناصر على مداخلة زكريا محيي الدين قائلاً: إن الحزب الذي سيتولى الحكم هو بالتالي ومن الطبيعي أنه سيكون المسؤول عن نجاح جميع المؤسسات، كما انه سيكون هو المسؤول أيضاً عن فشلها، بمعنى أن فشل هذه المؤسسات سيؤدي إلى سقوط الحكم.

فقال زكريا محيي الدين إنه يرى أن الحزب المعارض سيقوم بنبش الماضي، وما يتلو هذا من تجريح للهيئة القيادية للبلد ولرئاسة الدولة، فقاطعه الرئيس عبدالناصر بقوله: معنى هذا يعني حانخاف ولا نتحرك؟! لماذا؟ ..إن قيادات الحزب الآخر مشتركة معنا في الماضي في جميع خطوات الحكم. أما عن تجريح القيادات فهو يتم حالياً ولكن داخل المنازل وداخل الجدران الأربعة، وأضاف انه يرى أن من الأفضل أن يتم خارجها.

وانتقل زكريا محيي الدين إلى إثارة نقاط عدة هي:

تعديل الدستور، وهل سنصبح جمهورية رئاسية أم برلمانية أم رئاسية مع بعض التعديلات.

وما الأهداف المنتظرة؟

وما التكوين الاجتماعي لمؤيدي كل حزب؟

ثم قال: والتساؤل الأهم والأخير هو: هل يصبح تعديل الهيكل السياسي للبلد واليهود ما زالوا يحتلون البر الشرقي لقناة السويس؟!

فردّ عليه الرئيس جمال عبدالناصر بأن هذه التساؤلات سيُرد عليها عند مناقشة الدستور الجديد.

وتكلّم بعده حسين الشافعي وقال إنه يرى أن يكون الرئيس فوق الحزبين وتساءل في الوقت نفسه كيف يكون ذلك في النظام الرئاسي؟ وإن الوصول إلى نظام جديد أمر في

غاية الصعوبة وسيفتح علينا العديد من التساؤلات وردود الفعل.

أولها إذا كان الاتحاد الاشتراكي يمثل تحالف قوى الشعب العامل، فماذا يمثل الحزب الآخر؟ علماً بأن أي حزب لا بد أن يمثل فكرة أو طبقة معينة، وإذا كان الحزبيون متفقين على الميثاق، فما أهداف كل منهما؟ أما إذا سمح بتعديل الميثاق فستكون الفرصة أقل بالنسبة للاتحاد الاشتراكي عن الحزب الآخر، وكلنا نذكر أن أعضاء المؤتمر القومي صفقوا كثيراً عندما ذكرت عبارات استرجاع فلسطين والنواحي الدينية وإلغاء الامتيازات الممنوحة لبعض القيادات.. إلخ، ولهذا فسيلعب الحزب الآخر بالشعارات من أجل المزايدة على مبادئ وأسس الاتحاد الاشتراكي.

ثم قال إنه يتفق مع ما ساقه زكريا محيي الدين في ما يخص التساؤلات الاقتصادية.

وأنهى كلامه بأنه لا يتصوّر أي تغيير للنظام قبل إزالة آثار العدوان.

وتحدث أنور السادات فقال: إن الشعب الذي خرج يومي 9 و10 يونيو 67 بإحساسه الوطني العميق وصمّم على التمسك بالوضع الحالي، ومن المؤكد أن عبدالناصر هو تعبير لصورة الصمود والنضال في ذهن هؤلاء الناس. وقال إنه يرى أن النظام قد سقط كله يوم 9 و10 يونيو، ولكن الجماهير طالبت بعودة الرئيس جمال عبدالناصر فقط رئيساً للجمهورية، أي ان كل الأجهزة والمؤسسات قد سقطت بما فيها مجلس الأمة، هذا بالإضافة للصورة السوداء التي تركتها تصرفات عبدالحكيم عامر الشاذة.

وأضاف انه يرى أن تُعبأ البلد كلها ضد العدو، وهو لهذا لا يوافق الرئيس على اقتراحه بتشكيل حزبين إلا بعد إزالة آثار العدوان، وانه لا مانع بأن يتنحى الجميع وتتولى بدلاً منا قيادات جديدة، لكن تفسيخ البلد في هذه الظروف بوساطة المعارضة التي اقترحت أمر غير مقبول لأن الشعب يثق في هذا الرجل وأشار بيده إلى الرئيس جمال عبدالناصر الذي نثق بأنه القادر على توصيلنا لبر الأمان. يجوز الفتح مطلوب لكن هناك أمور يمكن تنفيذها بسرعة لنغير بعد ما نبحث عن الأخطاء، أما تفتيت البلد ونسمح للمعارضة فهذا أمر مستحيل لأنها ستكون فتحاً للكلاب اللي عايزة تنهش في الحكم. نعمل مجلس أمة جديداً ونسمح من داخله بالنقد. نركز كل جهودنا على ما تحتاجه المعركة التي هي مصيرنا أياً كان المصير.. وضرب مثلاً بما حدث في لينِنجراد، وقال : حزبين لا.. لأنه سيقف رئيس الحزب الجديد ويرفع شعار "نسلم البلد للأعداء" بغضّ النظر عن المصلحة العامة.. لهذا فأنا لا أوافق على الحزبين.

تحدث من بعده علي صبري فقال: إنه يرى أن النظام لم يكن مغلقاً كنظام الحزب الشيوعي مثلاً، وفي الوقت نفسه لم يكن كما هو الحال في الدول الأوروبية.

أما عن اقتراح الرئيس بتشكيل حزبين فإن الاتحاد الاشتراكي سيكون على أساس المفهوم الاشتراكي، إذن فلا بد أن يقوم الحزب الآخر على فلسفة مخالفة وعلى أساس طبقة جديدة، وحتى إذا قلنا الالتزام بالميثاق، فإنه ممكن دائماً الخروج عن روح الميثاق عند التطبيق التفصيلي وتتجه البلد اتجاهاً آخر.

ورأى علي صبري أنه ليس هناك تخوف من أي تجربة طيلة وجود الرئيس جمال عبدالناصر. لكن الخطر كل الخطر في ما هو بعد الرئيس عبدالناصر حيث سينشأ صراع يظل لفترة قد تطول، كما ستظهر قوى مع التحوُّل الاشتراكي وقوى معارضة لهذا التحوّل.

وختم كلامه بأن قال إنه يرى أن يكون هناك انفتاح وأن يكون هناك مزيد من الديمقراطية ولكن ليس عن طريق الحزبين.

قال عبدالمحسن أبوالنور إنه يرى إذا بحثنا عن نظام جديد ألا يأتي شخص أو شكل يهدم كل ما بناه الرئيس جمال عبدالناصر، وقال إنه مع تشكيل معارضة لكن معارضة تبني ولا تهدم، معارضة تقاوم الانحراف، وأن نسير في اتجاه المعارضة بالتدريج. كما قال إنه يرى أن النظام قد سقط يوم 9 يونيو 67 لكن الجماهير أصرّت على قيادة الرئيس جمال عبدالناصر كصمام أمان للجميع.

واقترح بعد ذلك أن تكون هناك أجنحة في الاتحاد الاشتراكي، لكنه لا يوافق على قيام حزبين، الشيء الذي سيعيق إزالة آثار العدوان وننشغل عن المعركة الأساسية.

بعد أن استمع الرئيس جمال عبدالناصر لجميع الآراء قال مجدداً:

انه يختلف مع الجميع لأن المعارضة لا تُختلق وإلا تصبح ممسوخة، وأن السبب الرئيسي لترشيح كمال الدين حسين هو انه فعلاً معارض لنا. وقال إحنا الكبار الذين فسخنا النظام مادام كل واحد بيهدم عمل الآخر في الوقت الذي يجب أن نشعر فيه كلنا بوحدة المصير على جميع المستويات.

وطرح الرئيس عبدالناصر تساؤلاً:

إلى أين المسير بهذا النظام القديم؟

وقال إنه يعتقد أن الطهارة الثورية بعد خمسة عشر عاماً أصيبت كثيراً، والوحدة الفكرية بيننا أصبحت غير موجودة.. وقال: الحقيقة أنا أشعر أننا قصّرنا جميعاً في المسؤوليات التي كلفنا بها، ووصلت الحساسية بيننا إلى حد أننا أصبحنا نخاف أن ننقد بعضنا.

وقال الرئيس أيضاً إنه يرى أن الحل الوحيد الآن هو أن نخلق تحدياً حقيقياً بالمفهوم الصحيح، وإنه علينا أن نسارع للقيام بإصلاحات للأخطاء ونعيد تنظيم أجهزة وفروع الاتحاد الاشتراكي من أجل أن يكون قادراً على مواجهة التحدي الجديد له.

وقال الرئيس جمال عبدالناصر إن الموضوع يتلخص بكل بساطة في أن هناك طريقين لا ثالث لهما، الأول أن نعمل بنظام الحزب الواحد، وأضاف قائلاً إنه يعتقد أن الوقت قد

فات لعمل حزب واحد سليم وفق مبادئه وبرامجه بانضباط شديد.

والثاني هو أن نعمل بنظام الصراعات السياسية والبقاء للأصلح وللأقوى.

وأنهى الرئيس جمال عبدالناصر كلامه بقوله:

بصراحة أنا أحب أن أقول لكم جميعاً إنه إذا تبيّن لنا أن منافسينا الجدد أفضل منّا وأصلب منّا فلنعلن بكل شجاعة أدبية أننا ماشيين ليحل مكاننا الآخرون حرصاً منّا على خدمة الناس وعلى مصلحة البلد.

وإن اختيارنا للنظام المفتوح يحتاج للكثير من التغيير وإلا سيبقى مجرّد ألفاظ، والناس ستنظر له بعدم ثقة ويقولون إننا رفعنا الشعار من أجل أن تتفتح الزهور فقط على طريقة المثل الصيني المعروف ليسهل تمييزها وقطفها.

وختم كلامه بقوله: أنا آسف إني كنت صريحاً بعنف في هذه الجلسة.. لكن كان السبب أنني أقسمت على نفسي يوم 9 يونيو ألا أعالج المواضيع السياسية عن طريق المساومات أو عن طريق الموازنات.

كما أقسمت أيضاً أن أقاتل في سبيل مبدئي، وأن أقول رأيي بكل صراحة، ولو كان على رقبتي.

حاول كل الأعضاء بعد ذلك ولمدة تزيد على ما يقرب من الساعة أن يثنوا الرئيس عن قراره إلا أنه قال:

أنا ما زلت عند رأيي اللي عرضته في أول الجلسة.

سنوات مع عبدالناصر
شهادة سامي شرف ... (الحلقة الثامنة)
الجزء الأول البداية الأولى

الحلقة 8

من الجذور والطفولة والشباب المبكر إلى الحياة العامة فالشيخوخة

عبدالناصر الرجل والإنسان.. رؤية من قريب

لو أنك اقتربت من شخص جمال عبدالناصر ساعة لا سنين طويلة حافلة لأصابتك الدهشة وأنت ترى السهام تلقى على ذكرى الرجل تحاول ان تنسب إليه ما هو بريء منه. وتزول دهشتك عندما تفكر ان جمال عبدالناصر ما زال يمثل خطراً على البعض، لذلك يحاولون حربه حتى بعد ان استجاب لنداء ربه.

ورغم ادراكي لهذا، ورغم ان كل هجوم على جمال عبدالناصر اليوم يجعلني أحس أنه في رحاب الله أقوى من أعدائه أحياء!

وهنا أحاول أن أقترب من جمال عبدالناصر، إذ أريد من الناس أن يعرفوا من هو جمال عبدالناصر الانسان.

بعد رحيل جمال عبدالناصر في 28 سبتمبر/ أيلول 1970 قفلت الدائرة، ولكن ماذا تحوي داخلها؟ ثورة 23 يوليو/ تموز، باندونج، ملحمة السويس، دمشق والوحدة العربية، ثورة الجزائر، رجوع اليمن إلى القرن العشرين، تحرير لإفريقيا، قوانين يوليو/ تموز 1961 ..ملكية فثورة فجمهورية.. عروبة، حرية، اشتراكية، وحدة.

ما هو باق: صورة جمال عبدالناصر وما أصبحت ترمز إليه من الاحساس بالكرامة والحرية وروح التحديث والشعور بالمكانة الدولية.

استطاع عبدالناصر ان يمثل أغلبية الشعب تمثيلاً صادقاً، وان يدافع عن الأماني القومية دفاعاً حقيقياً؛ واستطاع بذلك ان يتحول إلى رمز للحركة الوطنية المعاصرة فتبايعه عبر هذه الحركة شعوب الأمة العربية بزعامة لم يحصل عليها من قبل أي انسان آخر، لا من حيث اتساع أفقها وشمولها من العراق إلى المغرب ولا من حيث نوعيتها.. عامة تنبثق من الشعب، من مجموع طبقاته وفئاته وأفكاره، وهي تنبثق من أماني الشعب، من مطالبه، الذي نادى بها منذ أكثر من قرن، ومن أحلامه التي أخذت تتراءى له منذ ان لفته كوابيس التخلف والاستعمار والتفرقة والفقر، ومن تراثه وكيانه القومي ومصالحه العامة.

كان لعبدالناصر صورته الجماهيرية الطبيعية وغير المصطنعة وقد نفدت إلى قلوب

الجماهير العربية العريضة ووجدانها، في أقطار لم يكن لعبدالناصر سلطان عليها بل كانت بعض حكوماتها تسعى للقضاء على صورته في وجدان الناس لماذا؟

لقد كان يريد ان يجعل من مصر نموذجاً على الأرض العربية يجسد معنى الاستقلال السياسي والاقتصادي، نموذجاً تتحقق فيه حرية الوطن والمواطن عن طريق بناء مجتمع الكفاية والعدل، أي التنمية والقضاء على التخلف والاستغلال وتحقيق عدالة توزيع ناتج هذه التنمية على الجماهير التي سنعتها بنفسها.

كان يريد نموذجاً لمجتمع عصري متطور، ينتشر فيه التعليم والتصنيع، ويبني قوته الذاتية المستقلة. ولم يكن ينطلق في بناء مصر من منطلق قطري، ولا كان يرى أن دور مصر في أمتها محصور في مجال مصري، بل كانت كل معاركه من أجل تقريب يوم الوحدة العربية التي كان يراها كلا يتجزأ سواء من ناحية الأمن أو التنمية.. وجهي عملة واحدة هي الاستقلال. وهذا المفهوم هو أكثر إلحاحاً الآن في ظل عالم أحادي القطبية؛ فالوحدة هي الخيار الحتمي، وليس لنا ولن يكون لنا طريق غيره إذا أردنا البقاء والحياة على ظهر هذه الأرض.

صورة جمال عبدالناصر الجماهيرية كانت نابعة من ارتباطه بتراب الوطن الذي جسده في شخصه حتى أصبح هو ذاته مادة مثالية لدراسة حالة نادرة من تحليق صورة الزعيم السياسي في آفاق لم يسبق أن وصل إليها أحد حتى الآن.. فثوابت برنامج عبدالناصر هي أهداف تاريخية لن تسقط إلا بتحقيقها. أليس صحيحاً أن شعارات مثل "نفط العرب للعرب" و"ثروة العرب للعرب" هي شعارات صحيحة ومنطقية، وأن العمل بعكسها غير مقبول كأن تسخر ثروة العرب ونفطهم لزيادة ثراء الأجنبي الأمريكي وبناء تقدم أوروبا؟! ألسنا نحن أولى بهذا المجد وتلك الرفاهية والثراء؟ إن تراث عبدالناصر يعتبر تجربة إنسانية حية وثرية نأخذ منها الجوهر الأساسي ونجتهد في التفاصيل وفق ما يستجد من ظروف ومتغيرات.

قوة منطق عبدالناصر مستمدة من قوة منطق التاريخ ..إن ارتباطه بتراب الوطن وتاريخه كان هو الذي صاغ لجمال عبدالناصر صورته الجماهيرية، أما التزامه بقضايا الوطن ومسارعته للدفاع عنها فقد كانت وسيلته في توصيل هذه الصورة إلى الشعوب العربية في كل مكان.

جمال عبدالناصر، أول رئيس يهتم فعلا وعملياً بالفقراء، انحاز لهم وعادى الاقطاع والرأسمالية الكبيرة والمستغلة.. قد يكون حدثت تجاوزات.. وهذا جائز لكنه لا ينفي اطلاقاً أنه وقف إلى جانب العمال والفلاحين وصغار الموظفين.

كانت الشقة ذات الغرف الأربع إيجارها دون الجنيهات العشرة، وكان كيلو اللحم بأقل من خمسين قرشاً، وكان سعر متر الأرض لا يزيد بأي حال على الخمسة جنيهات وقد كان في بداية الخمسينات بما لا يزيد عن الستين قرشاً في مناطق مصر الجديدة والمهندسين وبالذات المنطقة المحيطة بنادي الصيد المصري.

كانت الحياة هادئة بالرغم من المعارك والتحديات التي خاضتها ثورة 23 يوليو/ تموز 1952 بقيادة عبدالناصر، كانت هناك طبقة متوسطة وهي عصب الأمم وعصب الشعوب والمجتمعات ومنها يخرج كل ما هو عظيم في حياة الشعوب من ثقافة وفن وأدب وإبداع.. أين هذه الطبقة الوسطى الآن وأين الفقراء؟!

وبمناسبة الفقراء تحضرني واقعة حدثت أثناء احدى زيارات جمال عبدالناصر لصعيد مصر عندما توقف القطار في احدى المحطات، فوجئنا برجل بسيط يلقي "ببؤجة أو صرة" وقعت بين أرجلنا؛ وتملك الحضور شيء من الارتباك والمفاجأة، وسارع أحد ضباط الحراسة الخاصة بالتقاط هذه الصرة بحذر وبدأ يفتحها داخل احدى كبائن القطار، وكانت المفاجأة ان الصرة لا تحوي إلا "رغيف بتاو وبصلة" في منديل محلاوي! ولم يفهم أحد من الحضور رغم نمو حاسة حب الاستطلاع، لماذا رمى الرجل الطيب بهذه الصرة؟ إلا ان جمال عبدالناصر الصعيدي كان الوحيد الذي فهم ماذا تعني هذه الرسالة، وأطل برأسه بسرعة من القطار وأخذ يرفع صوته في اتجاه الرجل الذي ألقى بالصرة قائلاً له: "الرسالة وصلت يا أبويا، الرسالة وصلت."..

لم يكد الركب يصل إلى اسوان حتى طلب الرئيس عبدالناصر تقريراً عاجلاً عن عمال التراحيل وعن أحوالهم المعيشية.

وفي خطابه مساء ذلك اليوم في جماهير أسوان قال: "يا عم جابر.. أحب أقول لك إن الرسالة وصلت واننا قررنا زيادة أجر عامل التراحيل إلى 25 قرشاً في اليوم بدلاً من 12 قرشاً فقط، كما تقرر تطبيق نظام التأمين الاجتماعي والصحي على عمال التراحيل للمرة الأولى في مصر."

لقد فهم جمال عبدالناصر الرسالة التي لم يستطع أحد غيره ان يكسر شفرتها، فالمنديل المحلاوي هو رمز عمال التراحيل، وهم العمال الموسميون الذين يتغربون في البلاد بحثاً عن لقمة العيش ولا يجدون ما يأكلونه سوى عيش البتاو.. وهو نوع من الخبز يعرفه أبناء الصعيد يصنع من الذرة مع مسحوق الحلبة.

كان جمال عبدالناصر مرحا حتى وهو يصارع أعداء الأمة، كان مرحاً وهو يصارع المرض، كان يعرف أسماء العاملين معه ..الصغير قبل الكبير، كما كان يعرف أسماء أبنائنا وبناتنا ويتابع أخبارهم في الدراسة وفي حياتنا الأسرية والاجتماعية، يسأل من نجح ومن سقط أو عن بنت فلان التي تمت خطبتها أو زواجها.. يجاملنا في جميع المناسبات والأحوال؛ تجد باقة ورد وعليها الكارت باسمه تصل إلى منزلك أو إلى غرفة في المستشفى التي تعالج فيه سواء أنت أم زوجتك أو أحد الأبناء أو الأمهات والآباء، أو مساعدة مالية أو هدية تتماشى مع المناسبة.

كان جمال عبدالناصر ملاحقاً للجميع طوال الوقت وفي كل مكان، وكانت حياته محصورة في اماكن ثلاثة كما كان دائماً يقول لنا: إما هنا في المكتب في منشية البكري، أو في القلعة (السجن)، أو في التربة (القبر.)

رب أسرة بسيطة ..متواضع.. غير متكلف.. لم يحيا في بذخ.. ملبس بسيط.. طعام بسيط.. لم يخرج عن حدود معينة في ساعات ضيقه.. لا يرى أحداً وهو في حالة غضب.. تهدأ الأمور ثم يتفاهم.. لم يشعر بأي راحة لا في صحيانه ولا في نومه ولا في أكله ولا في مشاهدة عائلته الصغيرة وأولاده ولا حتى في سفره للخارج، وفي زيارته لأمريكا سنة 1960 لم يرها، فمن مقر السكن الذي كان خارج مدينة نيويورك إلى مبنى الأمم المتحدة وبالعكس.. وكل الذي شاهده هو الطريق الاسفلت!..

كان يستطيع ان يعين نائباً لرئيس الجمهورية لكنه لم يستطع ان يعين شخصاً في الجامعة العربية! عندما سعينا لدى عبدالخالق حسونة لتعيين كل من عبدالرحيم عبدالله الثائر اليمني الكبير وكذلك العقيد محمود أحمد طنطاوي السكرتير السابق للمشير عبدالحكيم عامر في احدى وظائف الجامعة العربية، واعتذر عبدالخالق حسونة قائلاً لي انه يأسف لأنه لا يستطيع تلبية هذه الرغبة بالرغم من أنني قلت له ان أمرهما يهم جمال عبدالناصر!! لم يكن يأمر فيطاع.. ولم يكن يملك أزراراً يدوس عليها يرزق بها الناس أو يمنع عنها الرزق أو يحل لهم مشكلاتهم كما يريد أو يريدون هم.

فمثلاً حكاية لمياء مفرج.. تلك السيدة اللبنانية الفاضلة التي شاءت الاقدار نتيجة ظروف لا دخل لها بها ان تقع تحت إجراءات جمال عبدالناصر للحراسة، ونتيجة للقرارات التي أصدرها الرئيس جمال عبدالناصر فيما بعد بتصفية الحراسات وقعت الأخت لمياء مفرج في براثن أخطبوط الروتين الذي تفنن أصحابه في المماطلة في حصولها على حقها بالرغم من التأشيرة الواضحة الصريحة للرئيس جمال على أوراقها برفع الحراسة! وما زلت لا أعرف إن كانت قد استردت حقوقها أم لا حتى الآن.

ولا ننسى موقف جمال عبدالناصر من المرأة، فقد كان الرجل في سعيه إلى التحديث يعمل على تحرر نصف المجتمع ليمنح المرأة جميع حقوقها الطبيعية باعتبارها كانت تمثل جانباً كبيراً من المجتمع مهضوم الحقوق، مما جعل جمال عبدالناصر يصر على ان يصدر في الميثاق ما نصه: "ان المرأة لا بد ان تتساوى بالرجل، ولا بد ان تسقط بقايا الأغلال التي تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع ان تشارك بعمق وايجابية في صنع الحياة."

ولقد واجه جمال عبدالناصر موقفاً صعباً في أول زيارة صاحبته فيها قرينته إلى اليونان، فقد كان هناك حفل استقبال معد للرئيس وحرمه، وتقضي قواعد البروتوكول في مثل هذه الرسميات بأن يدخل الملك بول ملك اليونان إلى قاعة الاحتفال متأبطاً ذراع زوجة الضيف احتفاء بها، بينما يدخل الضيف وقد تأبط ذراع الملكة فريدريكا. ورفض الرئيس جمال عبدالناصر هذا الوضع الذي يتنافى مع تقاليد البلاد دون ان يجرح أيضاً شعور مضيفه بأن تأبط هو ذراع الملك بول بالطريقة التي اعتاد عليها الأصدقاء في مجتمعنا الشرقي ان يتأبطوا ذراع بعضهما البعض بينما ترك الزوجتين تدخلان سوياً.

كان جواهر لال نهرو الزعيم الهندي الكبير يقول: "ان ما أحبه في ناصر أنه يتعلم دائماً". وتميز الرئيس جمال عبدالناصر بصدقه المطلق، ونهمه المتصل للمعرفة، وشجاعته وهذا ما جعله رجل الفكر والفعل المؤهل لقيادة أمة في حقبة حاسمة.

كانت الطالبتان هدى ومنى جمال عبدالناصر مدعوتان لحضور حفل عيد ميلاد لصديقة لهما، وطلبت الأختان شراء فساتين جديدة حتى لا تذهبا إلى الحفلة بالفساتين نفسها التي ذهبتا بها إلى حفلات سابقة كانت تضم الصديقات أنفسهن، لكن عبدالناصر الأب قال لهما إن عائلتهما ليست عائلة غنية بحيث تلبسان في كل حفلة فستاناً جديداً وإن والدهما إنسان فقير.

وفي اليوم التالي كلّف عبدالناصر الأخ محمد أحمد أن يصطحب بناته وأبنائه جميعاً إلى أحد الأحياء الشعبية في القاهرة، ولم يعرفوا السبب من تلك الرحلة إلا بعد أن وصلوا إلى أحد البيوت القديمة فأشار إليه محمد أحمد قائلاً: ده البيت اللي عاش فيه الرئيس وهو تلميذ صغير.

لحظة تحول تصدي وتحدي

صلاة الجمعة في الجامع الأزهر اليوم الثاني من نوفمبر/ تشرين الثاني ، 1956خطب الرئيس جمال عبدالناصر في جماهير المصلين واستمع له شعب مصر في القاهرة الكبرى من إذاعة خاصة أقيمت على عجل في سكرتارية الرئيس للمعلومات في مبنى مجلس الوزراء بعد قصف مرسلات الإذاعة المصرية في أبي زعبل وقال الرئيس: "حانحارب ..حانحارب.."..

عبدالناصر والبروتوكول الغربي

منذ قيام ثورة يوليو/ تموز 1952 ظلّ جمال عبدالناصر يرتدي الزيّ العسكري المعروف وقتها لضباط الجيش المصري، وهو زيّ كان يستمد خطوطه من الزيّ العسكري البريطاني الكاكي والحذاء البني. وظل عبدالناصر لسنوات مفضلاً الظهور بهذا الزي الخشن حتى في المناسبات الرسمية وفي الحفلات التي كانت تلزم ارتداء ملابس أخرى لها مواصفات معروفة وبالذات في المجتمعات الغربية.

وعندما زار "أنتوني إيدن" رئيس وزراء بريطانيا القاهرة يوم 20 فبراير/ شباط 1955 أقيم حفل عشاء في السفارة البريطانية دُعي عبدالناصر لحضوره، وكان المفروض أن يكون الحضور بالملابس الرسمية، أي "الإسموكينج"، ولم يكن عبدالناصر يملك هذه البدلة "الإسموكينج" ولا ارتداها من قبل، ولذا فقد قرّر أن يتوجه إلى الغداء بالملابس العسكرية التي تعوّد الظهور بها، كما طلب إلى أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين دعوا للحفل أن يرتدوا كذلك هذه الملابس العسكرية، وقد حضر مع عبدالناصر عباللطيف البغدادي وعبدالحكيم عامر وزكريا محيي الدين والدكتور محمود فوزي الذي ارتدى بدلة رمادية غامقة اللون.

صام الرئيس وهو على سفر

أثناء انعقاد مؤتمر باندونج سنة 1956 كان الجو حاراً جداً والمجهود الذي يُبذل ليس

بالبسيط كما كان في شهر رمضان، وقد نادى البعض من الحضور بجواز الإفطار باعتبار أنهم على سفر مما يبيح استخدام الرخصة الشرعية، وعندما طلبوا إلى الرئيس جمال عبدالناصر أن يفطر رفض، واستدعى الشيخ أحمد حسن الباقوري وزير الأوقاف وعضو الوفد المصري وسأله الرئيس رأيه، فأفتى بجواز الإفطار وقال ما معناه إن الله يحب العبد الذي يستخدم رخصه، إلا أن الرئيس قال للحضور وأعضاء الوفد إنه لن يفطر بل سيستمر في صيامه مهما كانت المتاعب.

ولما سأله الشيخ الباقوري: لماذا يا ريس؟

قال عبدالناصر: يا شيخ أحمد كيف يفطر رئيس مصر بلد الأزهر الشريف وهناك عشرات من الرؤساء الأفارقة والآسيويين معنا ليل نهار ويزوروننا طوال الوقت.. ماذا يقولون عنا إذا شافونا مفطرين في شهر الصيام، ثم ماذا سيقولون لشعوبهم عندما يعودوا إلى بلادهم؟ هل تقبلون أن يقولون إننا تركنا عبدالناصر رئيس مصر بلد الأزهر ورجاله مفطرين في شهر رمضان في إندونيسيا؟!

زيارة خروشوف

عندما زار خروشوف القاهرة أضاف جمال عبدالناصر بخطّ يده على برنامج الزيارة ضرورة زيارته للمتحف الإسلامي.

غير قابل للاستقطاب

بعد الثورة عرض المليونير المعروف عبداللطيف أبورجيلة على والد جمال عبدالناصر أن يعينه بمرتب كبير عضواً في مجلس إدارة إحدى شركاته للأوتوبيس، ولما علم عبدالناصر بهذا العرض قال لوالده: يا والدي دول عايزينك عضو مجلس إدارة.. إزاي وإنت راجل بتاع بوستة وتلجراف؟! دول عايزين يشتروني من خلالك.. ورفض الرئيس هذا العرض كما رفضه الحاج عبدالناصر حسين.

أحاديث ومواقف شخصية مع العائلة

قال جمال عبدالناصر لشقيقه شوقي: "أنا ما عنديش مانع أن مستواكم المادي ينمو ويتحسّن، بس مع نمو المستوى الاقتصادي للبلد كلها، وبشرط أن تعتمدوا على أنفسكم.. يعني الناس كلها مستواها ينمو وإنتم كمان مستواكم يتحسن علشان إنتم مش مميزين عن بقية الناس.. وبصراحة شديدة لو حد منكم فكر إنه يستغل اسمي أنا مش حاأرحمه."

وفي حضور الحاج عبدالناصر وجميع الاخوة وحديث عن المصاهرة والزواج للعائلة قال لهم عبدالناصر: "أنا ما عنديش مانع تناسبوا أي شخص بس بشرط ما يكونش إقطاعي ولا مفروض عليه الحراسة ولا من الأسماء الرنانة.. دي محظورات ثلاثة أرجوكم أن تفهموها كويس."

في العام 1968 قررت العائلة إتمام زواج الأخت غير الشقيقة لجمال عبدالناصر، وقد حضروا إلى منشية البكري لإبلاغه بالموعد المقترح ودعوته للمشاركة في هذه المناسبة، فكان رد الرئيس“ :مبروك على هذه الزيجة.. بس أنا مش حأقدر أحضر الحفل في الوقت اللي فيه شهيد في كل بيت مصري”، وطلب منهم ان يكون الفرح على أضيق نطاق، وأذكر ان الفرح أقيم في القناطر الخيرية بعيداً عن القاهرة نسبياً.

الحاج عبدالناصر حسين، والد جمال عبدالناصر كان يستخدم المواصلات العادية في تنقلاته حتى العام 1958 حيث اشترى له الرئيس سيارة نصر 1300 صغيرة بالتقسيط .

العم سلطان.. العم الأكبر للرئيس جمال عبدالناصر لم يتقاض معاشاً إلا سنة 1972 وكان قدره 16،673 جنيه (ستة عشر جنيهاً وستمائة وثلاثة وسبعون مليماً.(

“حانعمل إيه في خالد”؟

في نهاية المكالمة التلفونية الصباحية في أحد أيام شهر سبتمبر/أيلول ،1970 لعرض أهم وآخر صورة للموقف على جبهة القناة والصورة العامة لأهم المعلومات، قال لي الرئيس جمال عبدالناصر: “يا سامي حصّلني على الجنينة في طابور الصباح.”

فقلت: “حاضر يافندم.”

دخلت من بوابة منشية البكري لاستمع إلى صوت المصحف المرتل ومشيت بجوار سور المكتبة حتى مدخل الحديقة، والذي كان قد وصل إليه من قبلي فقال لي باسماً: “صباح الخير يا استاذ.”

فقلت: “صباح الخير يا فندم”، ثم سكتّ انتظاراً لما سيبادرني به هو، كانت تلك عادته عندما يطلب مني مصاحبته في طابور الصباح، ان يبدأ هو بالحديث.

فسألني: “ما بتتكلّمش ليه”؟

قلت: “مش عايز أقطع تفكير سيادتك انتظاراً لما ستأمر به.”

فقال بعد ان وقف ناظراً إليّ ليرى رد فعل سؤاله عليّ: “إيه رأيك في خالد؟.. حا نعمل فيه إيه بالنسبة للتجنيد”؟

فقلت دون تفكير: “طبعاً سيجند يا فندم.”

فقال: “ما أنا عارف انه حا يتجند.. إنما سؤالي لك هو: حا يتجند فين؟”، وأكمل كلامه بقوله: “إنت عارف طبعاً لما حايتجند في أي وحدة ستتم مجاملات له أو لنا.. وده شيء

أنا مش عايزه يحصل لسببين: الأول يخص خالد.. ليعرف ويعتاد على حياة جديدة خشنة تؤهله لمدخل حياته بالشكل الصحيح، والثاني لازم الكل يعرف إن خالد مثله كمثل كل شباب البلد مجند عادي وغير مميّز.

فقلت: "الحقيقة أنا فكرت في هذا الموضوع منذ أن أنهى خالد الامتحانات، ورأيي ان يجند في سلاح المشاة ويلحق بالحرس الجمهوري.. فنكون بذلك حققنا هدفين: الأول ان يصبح خالد جندي عادي مثله كالآخرين، والثاني ان نتفادى المجاملات حيث سيكون تحت قيادة الليثي ناصف مع إشرافي عليه من ناحية أخرى، وننبه الليثي ان تكون المعاملة له معاملة عادية وطبيعية مثله كمثل باقي جنود الحرس الجمهوري ومن خلال علاقتي بالحرس سأتأكد من تحقيق هذين الهدفين أي لا مجاملة ومعاملته كجندي عادي ".

وافق الرئيس جمال عبدالناصر على هذا الرأي وقال لي" :ابق نسّق مع الفريق فوزي والليثي ناصف."

تكافؤ الفرص

سكرتيري يبلغني بأن أحد طلبة الجامعة يريد مقابلتي.. ولم يشأ ان يبين أسباب المقابلة للعاملين بالمكتب.. استدعيته وقبل ان يجلس طلب مني بإلحاح ان يتمكن من مقابلة الرئيس، فقلت له: اعتقد ان من حقي ان أعرف اسباب المقابلة لأيسر لك المقابلة، فقال: "أنا والدي بائع بسيط في ميدان الحسين، وأنا لي سبعة إخوة واخوات ووالدي اهتم بتعليمنا جميعاً إلى ان تخرجت في كلية الزراعة هذا العام بتفوق، ولكن لم يحن دوري في التعيين من قبل القوى العاملة، واعتقد ان حالتنا تستدعي ان يرعاني الرئيس بالطريقة والأسلوب الذي يراه هو"، وقال: "ان وضعنا المادي لا نحسد عليه!!"

وقبل ان يكمل حديثه بدأ رنين الخط الساخن فقلت: "أفندم."

قال الرئيس وكانت هذه عادته قبل ان يتكلم أن يسألني سؤالاً محدداً : عندك حد؟

عندك حد يا أستاذ؟

فرويت حكاية الطالب الذي كان يجلس أمامي وطبعاً الطالب لا يدري ان المتحدث هو الرئيس شخصياً فقال الرئيس: "إنت تقدر تعينه في نادي الشمس إلى ان يحين دوره في القوى العاملة"؟ فأجبت نعم..

التفت إلى الطالب وقلت له: "الرئيس حل مشكلتك.. ما رأيك"؟ فلم يصدق إلا بعد ان طلبت اللواء جمال هدايت مدير نادي الشمس، وكان النادي في تلك المرحلة تحت التأسيس وأبلغته بالأوامر بتعيين الطالب اعتباراً من هذه اللحظة بمرتب خريج الجامعة في ذلك الوقت، واستلم عمله وكان مثالاً للشاب الملتزم، وأصبح فيما بعد أحد كبار رجال وزارة الزراعة.

لا حول ولا قوة إلا بالله

سنة 1953 شعر جمال عبدالناصر بآلام الزائدة الدودية واستدعى الدكتور مظهر عاشور كان كبير الجراحين في المستشفى العسكري العام بكوبري القبة وذلك للكشف عليه في منزله بمنشية البكري، وبينما كان الدكتور مظهر عاشور يقوم بإجراء الكشف عليه قال: "لا حول ولا قوة إلا بالله!"

فسأله الرئيس: "هي الحالة خطيرة للدرجة

دي؟."

فقال الدكتور: "أبداً.. دي العلة البدنية هنا بسيطة ولا تحتاج إلا لعملية جراحية بسيطة لاستئصال الأعور، ولكنني استغفر الله لعلة أخرى وهي أنني سمحت لأذني أن تسمع عنك فرية دنيئة."..

فسأله الرئيس: "وإيه اللي سمعته يا دكتور مظهر؟."

فقال: "كنت منذ أيام أزور بعض الأصدقاء في لقاء اجتماعي فقال واحد من الحاضرين انه زارك وشاف بيتك مفروش من قصر الملك.. من عابدين.. وأنا داخل لك النهار ده شفت حجرة الجلوس وحجرة النوم اللي إحنا فيها دلوقت، ولكني لم أجد شيئاً مما زعموه وافتروه عليك.. فسبحان الله!"

وابتسم جمال عبدالناصر رغم آلامه وقال: إنني أتوقع الكثير من هذا الكلام.. وان مثل هذه الفريات وغيرها موش حاتعقدنا ولا تقعدنا عن تحقيق أهدافنا.. يا دكتور مظهر أشهد بأن كل شيء حايكون لغيري ولو على حسابي."..

سنوات مع عبدالناصر
شهادة سامي شرف ... (الحلقة التاسعة)

*من الجذور والطفولة والشباب المبكر إلى الحياة العامة فالشيخوخة

*عندما توفي يوم 28 سبتمبر 1970 كان في جيبه 84 جنيهاً

الجزء الأول البداية الأولى

الحلقة التاسعة

ممتلكات جمال عبدالناصر

عندما رحل عن هذه الدنيا كانت كل ممتلكاته كما رصدتها الوثائق الرسمية لا تتجاوز الثلاثة آلاف جنيه مصري من أسهم وسندات وأموال سائلة، وقد سجلت جميعها وسدّدت عنها ضريبة التركات، ثم وزعت حسب القواعد الشرعية على عائلته وأولاده:

جمال عبدالناصر حسين سلطان

رئيس الجمهورية العربية المتحدة

مرتبه الشهري 500 جنيه

بدل التمثيل 125 جنيهاً

الإجمالي 625 جنيهاً.

الصافي الذي كان يتقاضاه هو مبلغ ثلاثمائة وخمسة وتسعين جنيهاً وستين قرشاً وسبعة مليمات (395،60،7 جنيه) بعد استقطاع الخصومات من معاش وتأمين وإيجار استراحة المعمورة.. إلخ (الملحق الوثائقي.)

ثروته يوم 28 سبتمبر/ أيلول 1970 كانت كالآتي:

*3718،273 جنيه مصري رصيد في حسابه رقم 99/64226 بنك مصر.

*200 سهم شركة كيما.

5 *أسهم شركة مصر للألبان.

*سند واحد بنك عقاري.

600 *جنيه شهادات استثمار.

10 *أسهم في بنك الاتحاد التجاري.

100 *سهم في الشركة القومية للأسمنت.

39 *سند تأمين.

100 *جنيه قرض إنتاج.

*شهادات استثمار بمبلغ 600 جنيه في شركة الحديد والصلب.

*أغلب قيمة هذه الأسهم رمزياً: الأسهم العشرة في شركة النصر لصناعة الأقلام 18،70 جنيه.

بنك الاتحاد 31،5 جنيه.

*وثيقة تأمين على الحياة قوات مسلحة 1500 جنيه.

*وثيقة تأمين على الحياة الشرق للتأمين 1000 جنيه 2500 جنيه.

*وثيقة تأمين على الحياة مصر للتأمين 1000 جنيه.

*وثيقة تأمين على الحياة الأهلية للتأمين 2500 جنيه.

*وثيقة تأمين على الحياة القاهرة للتأمين 2500 جنيه.

*سيارة أوستين التي كان يملكها من قبل قيام الثورة.

*ثمانية أزواج أحذية.

*ثلاث ماكينات كاميرا للتصوير.

*آلة سينما.

*عشر بدل ومجموعة من الكرافتات.

*استبدل من معاشه بما يعادل 3500 جنيه لتجهيز زيجتي ابنتيه.

*كان في جيبه يوم 28 سبتمبر/ أيلول 1970 مبلغ 84 جنيهاً.

*أسرته لا تملك سكناً خاصاً.

*حرم الرئيس ليس لها دخل خاص أو مصدر تقتات منه غير معاش الرئيس الذي رحل
.

*دين اضطر الرئيس إلى استدانته عندما كان يجهز ابنتيه للزواج.

*الأسهم المودعة في بنك مصر باسمه والمنوّه عنها مشتراة من ماله الخاص.

*فيلتان للسيدتين هدى ومنى في مصر الجديدة من ماله الخاص وسددت بفوائدها ولم يتجاوز ثمنهما العشرة آلاف جنيه والاثني عشر ألف جنيه.

*حكاية استراحة المعمورة ورد الدكتور خالد عبدالناصر على الدكتور يوسف إدريس في جريدة" الأهرام" 1983 (حكاية ال 400 فدان وديون مصر.. إلخ)، وهو منشور في الصحف.

*يرجع إلى رد الدكتورة هدى عبدالناصر على الأستاذ ممتاز نصار 1983 في مجلس الشعب 7 فبراير/ شباط 1983 وهو منشور في الصحف.

حول ذمة عبدالناصر

وليسمح لي القارئ العزيز أن أسوق إليه هذه القصة:

نشرت جريدة "الأهرام" يوم 19 أكتوبر /تشرين الأول على الصفحة رقم 18 مقالاً للأستاذ أحمد بهاء الدين في عموده اليومي" يوميات" نصّه:

"قال لي أستاذ جليل من زملاء المرحوم الدكتور علي الجريتلي اقتصادي مصر العظيم إنه منذ نحو ثلاثين سنة كان يجلس كالمعتاد ليلاً في مقهى" أتينيوس" الشهير في الاسكندرية، وكانت بالصدفة ليلة رأس السنة، والمطر ينهمر بغزارة.. والرصيف يهرع إليه بعض البؤساء.. وجمع الجريتلي من زملائه ما في جيوبهم، بضع عشرات من الجنيهات، واشترى بها كلها "جاتوه" من المحل، وكان يخرج وهو أستاذ الجامعة المرموق في ذلك الوقت في المطر ويقف بعلبة الجاتوه يوزعها على الفقراء ثم يعود ليأخذ غيرها. لذلك كان صحيحاً قول د. لويس عوض في رثائه إنه الاقتصادي الإنساني.

ولقد اختلف د. الجريتلي بعد شهرين من توليه منصب نائب رئيس الوزراء في أول

حكومة للثورة وقدم استقالته، ومن يومها آلى على نفسه ألا يشغل أي منصب حكومي ولا مهمة حكومية على الإطلاق."

وعندما لمته في مرة ليس بعيدة جداً قال لي: "القرار السياسي غير المدروس سيمحو أي قرار اقتصادي، وأنا لست من هذا الرأي".. وحسبه الكثيرون ضد جمال عبدالناصر، وكان على العكس.

وقبل وفاته بشهور روى لي أن العمل الوحيد الذي قبل أن يقوم به لحساب الدولة خلال عشرين عاماً ..عندما اتهم جمال عبدالناصر باختلاس عشرة ملايين جنيه وكلف ببحث الأمر وكتابة تقرير، وقال لي: لو كان عندي ذرة من الشك في ذمة عبدالناصر لما قبلت المهمة.

وقال لي كان عندي رئيس اتحاد المصارف السويسرية المشهورة بحساباتها السرية، وقال السويسري للجريتلي: لقد أهلكتنا المخابرات الأمريكية و"الإسرائيلية" بحثاً وتنقيباً عن حساب سري لعبدالناصر في بنك سويسري فلم تجد، وكانت لا تصدق أنه لا يملك أي حساب خاص في الخارج."

أحمد بهاء الدين

قراءات جمال عبدالناصر

جمال عبدالناصر كان منذ شبابه قارئاً نهماً وكان من أهم الكتب التي قرأها "طبائع الاستبداد" و"أم القرى" لعبدالرحمن الكواكبي، و"حماة الإسلام "لمصطفى كامل، كما قرأ أيضاً كتب أحمد أمين، وبصفة خاصة ما كتبه عن حركات التجديد في الإسلام التي تحوي دراسات جمال الدين الأفغاني والإمام محمد عبده، وقرأ كتاب" وطنيتي" للشيخ علي الغاياتي.

وفي الجانب الأدبي قرأ جمال عبدالناصر رواية" البؤساء" لفيكتور هوجو و"قصة مدينتين" لتشارلز ديكينز، كما قرأ في الموسوعات الفرنسية عن أشهر الشخصيات التاريخية الفرنسية والتي تحوي فصولاً عن "فولتير وجان جاك روسو ونابليون بونابرت ومارا وروبسبيير"، ومما هو جدير بالذكر أنه كتب مقالاً في مجلة مدرسة النهضة الثانوية بعنوان "فولتير رجل الحرية"، كما قرأ أيضاً مسرحية" يوليوس قيصر" لشكسبير، واشترك في تمثيلها مع فريق المدرسة في حفل أقيم يوم 19 يناير/ كانون الثاني ،1935 وقام فيها بدور يوليوس قيصر. أما كتاب "عودة الروح "لتوفيق الحكيم فقد ترك أعمق الأثر في شخصية جمال عبدالناصر وإحساسه بأهمية دور الزعيم، وكانت النسخة التي قرأها موجودة في مكتبة الرئيس في منزله في منشية البكري ومخططاً بقلمه تحت بعض العبارات التي لفتت نظره.. ومن بينها المحادثة التي جرت بين عالم الآثار الفرنسي ومهندس الري الإنجليزي حول الشعب المصري الذي يفتقر إلى قائد مصري مخلص يقوده من الظلمات إلى النور.

ثم تأتي بعد ذلك كلماته الشهيرة في كتابه "فلسفة الثورة" عن الدور الذي يبحث عن بطل يقوم به وبعد أن تكون هوية هذا البطل قد تحددت بالفعل، فهو ينهي كتابه بهذه الكلمات: "... ثم أعود إلى الدور التائه الذي يبحث عن بطل يقوم به.. ذلك هو الدور، وتلك هي ملامحه، وهذا هو مسرحه ..ونحن وحدنا بحكم المكان نستطيع القيام به."

تلك هي أهم قراءات جمال عبدالناصر الأساسية، ناهيك عن قراءاته التي يصعب أن نحصرها بشكل محدد ويحضرني في هذا المجال أن جمال عبدالناصر أصرّ على بناء مبنى مستقل منفصل في منزله في منشية البكري كانت مساحته نحو أربعين متراً مربعاً خُصص ليكون فقط مكتبة خاصة له، كانت تحوي نحو الخمسين ألف كتاب ودراسة ورسالة دكتوراه وغيرها وكان يحرص على أن يرتادها مرتين أو ثلاث مرات في الأسبوع، يجلس فيها على مكتب من الصاج رمادي اللون، من انتاج شركة "إيديال"، ويختار من واقع الفهرس ما يشاء قراءته لمدد كانت تتراوح ما بين ساعتين وثلاث ساعات أو أكثر حسبما يسمح وقته.. وهذا بخلاف تراجم ومختصرات الكتب وأهم الدراسات التي كانت سكرتارية الرئيس للمعلومات تقوم بإعدادها لتكون تحت أنظار الرئيس، ولديّ مجموعة من هذه التراجم وكانت تُوزع في الوقت نفسه على أعضاء اللجنة التنفيذية العليا وبعض المسؤولين كل في ما يخصه، وحسبما يأمر عبدالناصر (1).

الصورة الجماهيرية للرئيس جمال عبدالناصر

إن جماهير الشعب لديها من الفراسة الفطرية ما يمكنها من ان تصدق ما هو حقيقي وأن تلفظ الزيف ..هذه الجماهير لديها حاسة ربانية خطيرة تكتشف بها مهما طال الزمن الحقيقة للصورة الحقيقية للقائد أو الزعيم السياسي؛ ذلك ان الصفات التي تمثلها تلك الصورة، صفات موجودة بالفعل لدى صاحبها وليست مقحمة على شخصيته، فلا يمكن ان يكون الزعيم أو المقربون منه غارقين في الفساد ونحاول تصويره على انه طاهر اليد مثلاً أو أن اسلوب حياته يتسم بالفخفخة والأبهة ونصوره على انه يحيا حياة بسيطة مثل باقي الشعب، ومن هنا نجد ان الجماهير العربية كانت على قدر كبير من الوعي والفراسة الفطرية مكنها من الحكم على صحة صورة جماهيرية حقيقية تمتع بها جمال عبدالناصر أثناء حياته، بل مكنها من التصدي لمحاولات العبث بهذه الصورة النقية بعد رحيله، ويكفي ان نسوق مثالاً واحداً تمثل في محاولة النيل من طهارة يده وسلامة ذمته المالية التي بدأت تتردد بعد رحيله سواء بإيحاء من السادات أو عملاء المخابرات المركزية الأمريكية والجواسيس، ومن آخرين من الحاقدين وأعداء الثورة، إن استرجاع رد فعل الجماهير لهذا الاتهام الذي جاء بعد أكثر من خمس سنوات على رحيل الرجل هو خير دليل على صحة وصدق الصورة التي كانت الجماهير وما زالت تتمسك بها لعبدالناصر، ومن ثم قوتها وصعوبة العبث بها .فالجماهير لديها فراسة طبيعية فطرية تمكنها من ان تصدق ما هو حقيقي وان تلفظ الزيف وقد تصل الجماهير إلى هذه النتيجة بعد فترة قد تقصر أو تطول لكنها محتمة، فالجماهير لديها قدر كبير من الوعي مكنها ليس فقط من الحكم على صحة الصورة التي تمتع بها عبدالناصر أثناء

حياته، وإنما مكنها أيضاً من التصدي لمحاولات العبث بهذه الصورة بعد رحيله حكاية البنوك السويسرية واتهامه باختلاس 15 مليون جنيه من حساب خاص، جلال الحمامصي وحكاية عثمان أحمد عثمان وبيوت أبناء عبدالناصر وكلنا نذكر رد الفعل الشعبي العربي قبل المصري والأهم رد الفعل الرسمي للسادات أيامها اتقاء لرد الفعل الشعبي.

لقد كان لعبدالناصر صورة جماهيرية طبيعية غير مصطنعة نفذت إلى قلوب الجماهير العريضة ووجدانها في حيز جغرافي وأراض لم يكن لعبدالناصر أي سلطان عليها بل كانت حكومات بعض هذه الاقطار وحكامها يسعون للقضاء على صورته إن لم يستطيعوا القضاء على شخصه في غل مكشوف أو من خلف ساتر أو على الأقل إلغاء هذه الصورة في وجدان ناس هذه الاقطار.

كان ارتباط الرجل بتراب الوطن وتاريخه هو الذي صاغ له صورته الجماهيرية هذه، أما التزامه بقضايا الوطن الكبير فقد كان وسيلته لتوصيل هذه الصورة إلى الأمة العربية.

استطاع الرجل ان يمثل أغلبية الناس تمثيلاً صادقاً وأن يدافع عن الأماني القومية دفاعاً حقيقياً. واستطاع ان يتحول إلى رمز للحركة الوطنية المعاصرة التي بايعته بزعامة لم يحصل عليها أي زعيم آخر من قبل لا من حيث اتساع أفقها وشمولها من البحر إلى البحر ولا من حيث نوعيتها، فهذه الزعامة كانت تتركب من انبثاقها عن الشعب، عن مجموع طبقاته، عن مطالبه، عن أفكاره، عن أمانيه عن مطالبه التي نادى بها على مدى سنوات طويلة مضت، وعن أحلامه، وعن تراثه وكيانه القومي وحتى عن مصلحته الذاتية، فالصورة في مجملها يجب ان تشكل مثلاً أعلى للجماهير تسعى لكي تجذبه فإن اخلاصه المتأصل هو الذي جعل منه رمزاً وللكثيرين مثلاً يحتذى.

إن الجموع الهادرة بالملايين التي شيعت جمال عبدالناصر إلى مثواه الأخير.. هذه الجماهير لم تكن تشارك في جنازته فقط، لكنها كانت في الحقيقة تسعى إلى الاتصال بالزعيم والأمل والملهم الذي كانت صورته هي التجسيد المطلق لكينونتها ذاتها، الصورة التي أصبحت ترمز إلى الاحساس بالكرامة. وكم من رئيس وزعيم وملك ولد وعاش ومات دون ان تسمع به لأنه لم يتمكن من ان يقوم بدوره لافتقاره للصفات التي تؤثر وتتأثر بها الجماهير ليتم التفاعل ويتحقق التوازن بين طرفي المعادلة، بين الشعب والزعيم، وهذا في أغلب الأحيان لا يتم إلا بإيمان الزعيم بعظمة الشعب ليس نتيجة شعور عاطفي ولكن نتيجة إحساس وإيمان واقعي بإدراك مواطن قوة الشعب، وبالتالي يصبح الأمل في المستقبل الواعد بمثابة قناعة قائمة على فهم واع للحقيقة والواقع.

وقد كان هذا ما قصده الكاتب الانجليزي الكبير "جون جونتر" حين قال" :إن مصدر قوة عبدالناصر الرئيسي هو أنه يرمز إلى تحرير وتقدم الجماهير، فقد أعطى شعبه ما لم يكن يملكه هذا الشعب من قبل: الأمل."...

الحقيقة ان مسألة قوة عبدالناصر تمثلت في عدة عناصر يمكن الاشارة إلى أهمها التي تتمثل في شخصيته ويجسدها وقائع شهيرة لا يختلف اثنان في تقييمها، فإلى جانب

حادث المنشية الذي حاول فيه الاخوان المسلمون اغتياله في ميدان المنشية بالاسكندرية وكانت كلماته وقد ظل واقفاً في مكانه يتحدى القتل والقاتل بينما اختبأ البعض ووسط دوي الرصاصات وهي تخطئه استمر يتحدث إلى الناس قائلاً: "اخواني المواطنين.. فليبق كل في مكانه.. إنني حي لم أمت ولو مت فإن كل واحد منكم هو جمال عبدالناصر ولن تسقط الراية.."، أقول إلى جانب حادث المنشية كانت هناك صيحته من فوق منبر الأزهر الشريف حين واجهت مصر العدوان الثلاثي سنة 1956..: "سنقاتل.. سنقاتل.. سنقاتل". وبهذه المناسبة فقد نادى عبدالناصر من فوق منبر الجامع الأزهر الشريف في سنة 1956 نداء "الله أكبر" قبل ان تتعالى به صيحات المقاتل المصري في اكتوبر/تشرين الأول سنة 1973 بأكثر من سبعة عشر عاماً، والتسجيل موجود لديّ.

كذلك فإن العبارة التي وجهها جمال عبدالناصر إلى أمريكا، في أعقاب أزمة القمح، حين دعاها لكي "تشرب من البحر" إذا لم يكن يروق لها ما يحدث في مصر، فلم تكن كما ادعى بعض المتحذلقين تعبيراً عن عدم الكياسة، وعدم مراعاة أصول البروتوكول، فتلك نظرة ضيقة بل مغرضة الهدف منها النيل من الرجل وهدم صورته. إن دعوة عبدالناصر أمريكا لكي تشرب من البحر وتفعل ما تستطيع إذا لم يعجبها حال مصر، كانت في حقيقة الأمر تجسيداً لروح التحدي المتأصلة في هذا الشعب والتي كان يمثلها جمال عبدالناصر أكثر من أي زعيم أو رئيس أو ملك آخر عرفه العرب منذ صلاح الدين الأيوبي.

أما استخدامه للمثل الدارج "الشرب من البحر" للتعبير عن هذه الروح ضد واحدة من أقوى دولتين في العالم فهو من وجهة نظري لفتة وفلتة عبقرية أخرى في قدرة الرجل على الوصول إلى عقل وقلب المواطن العادي عن طريق التحدث إليه باللغة الدارجة التي يتعامل بها ويستخدمها في يومه وهي في الوقت نفسه لغته هو أيضاً.

يقول جورج فوشيه في كتابه "ناصر وصحبه"، إن قوة الايمان عند عبدالناصر ترجع للفترة المبكرة وهو طفل والتي عاشها مع عمه خليل في القاهرة والتي التحق فيها بمدرسة النحاسين الابتدائية والتي تقع أمام مقابر سلاطين المماليك في حي الحسين وخان الخليلي لأن الجو الديني من مساجد ومشايخ وروائح البخور قد أثر في شخصية جمال عبدالناصر وتوج إيمانه بالدين وقيمه الروحية والأخلاقية ومبادئه النضالية.. وكان جمال عبدالناصر في ذلك أيضاً يتسق تماماً مع طبيعة المجتمع المصري والعربي عموماً في تدينه القوى وإن كان دون تزمت، ودون مظهرية مبالغ فيها لأن المبالغة في هذه الحالة كثيراً ما تعطي انطباعاً معاكساً لدى الجماهير التي لم يكن وما كان بعيداً عنها في يوم من الأيام كما لم يكن منتمياً لطبقة مميزة لا تمثل السواد الأعظم من الشعب.

كان عبدالناصر أول مصري يحكم هذه الأرض الطيبة منذ آلاف السنين كما جاء من بين أفراد الشعب وظل ولاؤه لهذا الشعب ولهذه الأرض طوال حياته ولم يحاول أو يسع أو يفكر في أن يستخدم منصبه وجاهه في محاولة للتشبه بطبقة أخرى غير تلك التي جاء منها، وفي رأيي الشخصي ان هذه النقطة بالذات هي من أكثر الجوانب الايجابية في

الصورة الجماهيرية لجمال عبدالناصر التي أدخلته في قلوب الملايين من البشر من البحر إلى البحر والتي في الوقت نفسه لم تستطع المحاولات أو المؤامرات المستميتة أن تقتلعه منها، فكان الابن البار للغالبية العظمى من الشعب العربي، وهو الذي قال في 16 اكتوبر/تشرين الأول 1961 :

"لقد قضيت الأيام الأخيرة كلها أفكر، وكنت بمشاعري مع شعبنا العظيم في كل مكان، في القرى وفي المصانع، وفي الجامعات وفي المعامل، وفي المواقع الأمامية في خط النار المواجهة للعدو مع جنودنا وفي البيوت الصغيرة المضيئة بالأمل في مستقبل أفضل، كنت مع هؤلاء جميعاً، مع الفلاحين ومع العمال والمثقفين والضباط والجنود، أحاول أن أتحسس وأن أتفاعل بفكري مع فكرهم، كانت أصابعي على نبض هذه الأمة صانعة الحضارة، صانعة التاريخ، صانعة المستقبل، وكانت أذناي على دقات قلبها الذي ينبض دائماً بالحق والخير والسلام."

كما قال في سنة 1968:

"كل ما أتمناه دائماً من الله أن أرى طريق الواجب، وأحفظ الصلة بأحاسيس جماهير هذا الشعب وبوجدانه بدون أي عوائق يضعها الحكم أو السلطة، ذلك أنه بدون الصلة المستمرة بإحساس هذا الشعب ووجدانه يصبح الحكم تحكماً، وتصبح السلطة تسلطاً."

ويقول الكاتب الإنجليزي روبرت سان جون:

"وحتى قيام الثورة كان يأخذ زوجته إلى السينما مرة أو مرتين في الأسبوع، وفي يوم الجمعة لا يذهب أولاد ناصر إلى المدرسة، ولذلك فيمكنهم أن يسهروا ساعتين في ليلة الخميس لكي يشاهدوا معه أحد الأفلام التي يريدونها، لكن والدهم يقول إن ذوقهم لا يماثل ذوقه، فهم يحبون أفلاماً أعنف من الأفلام التي يحبها وخصوصاً أفلام الحرب، ولذا فبعد أن يذهبوا إلى نومهم فعادة ما كان يشاهد الفيلم الذي يريده."..

هذه النقطة تقودنا إلى إحدى أهم صفات جمال عبدالناصر وهي عزوفه الفطري عن العنف، وهي الصفة التي جعلت من ثورة يوليو/ تموز 52 "ثورة بيضاء"، ولقد كانت تلك الصفة في شخصيته مثار اهتمام عدد كبير من الكتاب والمؤرخين وخصوصاً أولئك الذين اقترنت بلادهم بثورات حلّت بتاريخهم الوطني، امتزجت بالعنف والدماء، وقد عبّر عنهم باقتدار الكاتب الإنجليزي "ديزموند ستيوارت" في كتابه "مصر الفتية " "Young Egypt"الذي أجرى حواراً مع الرئيس عبدالناصر سأله فيه عن الشخص الذي حاز إعجابه من بين قادة الثورة الفرنسية: هل "دانتون" أم "روبسبيير"، فأجابه الرئيس على الفور" :في الحقيقة، لا هذا ولا ذاك، إنني أعجبت بفولتير لأنه كان رجلاً هادئاً ولم يكن قاسياً، أما الباقون فقد كانوا دمويين للغاية، فقد قتل كل منهم الآخر، وماتوا جميعاً عن طريق العنف.." ثم استطرد عبدالناصر شارحاً للكاتب كيف أنه تعلّم من رائعة" تشارلز ديكينز" "قصة مدينتين "A Tale Of Two Cities"أنه إذا بدأت الثورة بإراقة الدماء، فلن تتوقف عن ذلك، وسيقلدها الآخرون.

ويقول "ديزموند ستيوارت" أيضاً إن ناصر لم يُعجب قط بمؤسس تركيا الحديثة مصطفى كمال أتاتورك، فقط لأنه كان عنيفاً وقاسي القلب.

الجزء الأول - البداية الأولى
الحلقة العاشرة

قصة بناء السد العالي.. والشروط الأمريكية

مشروع السد العالي هو مشروع قديم يرجع الفضل في طرحه إلى المهندس اليوناني "دانينيوس"، وقد سبق أن تقدم به لأكثر من حكومة مصرية قبل الثورة، ولكنه لم يكن يلقى أدنى استجابة حتى على سبيل الوعد ببحث المشروع وجدواه الاقتصادية، وفي عام 1953 تقدم بمشروعه من جديد إلى مجلس قيادة الثورة، ولكنه هذه المرة حظي باهتمام كبير من جانب القيادة الثورية وكلف قائد الجناح جمال سالم عضو مجلس قيادة الثورة بتولي مسؤولية هذا المشروع إلى جانب الفنيين في المجالس والهيئات المتخصصة الذين سيتولون البحث والدراسة الخ.

لقد سبق أن وضعت القيادة الثورية التي تولت السلطة بعد يوليو/ تموز 1952 قضية التنمية على رأس اهتماماتها وفي مقدمة جدول أعمالها، وحرصت على إزالة أية عقبات كانت تعترض مساهمة رأس المال الوطني أو الأجنبي في التنمية، كما أصدرت القانون رقم 213 لسنة 1952 في أكتوبر /تشرين الأول 1952 الذي تم بموجبه إنشاء المجلس الدائم للإنتاج كهيئة مستقلة تتبع لرئاسة مجلس الوزراء ويتولى مهمة بحث ودراسة المشروعات الاقتصادية الكبرى التي يكون من شأنها تنمية الإنتاج على المستوى القومي، ووضع مخطط وطني متكامل للتنمية الاقتصادية.

وبدأ هذا المجلس في وضع الدراسات التفصيلية لعديد من مشروعات التنمية في قطاعات الري والتوسع الزراعي وتكرير البترول وخطوط أنابيب البترول وتنمية الثروة المعدنية والمواصلات وغيرها من القطاعات في إطار رؤية بعيدة المدى للاقتصاد المصري.

وبالتالي كان من الطبيعي أن يلقى مشروع السد العالي الاهتمام الواجب في مجلس الإنتاج بعد أن تحمست له قيادة الثورة على المستوى السياسي، وبالفعل تم تشكيل لجنة فرعية تضم عددا من أعضاء مجلس قيادة الثورة وعدداً من أعضاء مجلس الإنتاج من الخبراء والفنيين برئاسة جمال سالم لإجراء مزيد من البحث والدراسة لهذا المشروع، وعقدت اللجنة عدة اجتماعات في مقر مجلس قيادة الثورة بالجزيرة، حضر بعضها المهندس اليوناني دانينيوس، وإنتهت بعد دراسات مستفيضة إلى الإقرار بجدوى المشروع وضرورة تنفيذه وقدمت أيضا توصيات بهذا المعنى لمجلس قيادة الثورة الذي وافق من حيث المبدأ على تنفيذ المشروع والبدء في اتخاذ الخطوات العملية في هذا الشأن.

وكانت الخطوة الأولى هي تنظيم سلسلة من المحاضرات عن السد العالي، وبدأت بمحاضرات وندوات في نادي ضباط الجيش بالزمالك تحدث فيها عدد من المهندسين المتخصصين وشرحوا أبعاد المشروع وما ينتظر منه من عائد، كما عقدت سلسلة محاضرات أخرى في نقابة المهندسين، وفي جمعية المهندسين المصرية استهدفت كلها تهيئة الرأي العام على المستويات العلمية والسياسية والشعبية لهذا المشروع.

لقد تمثل العائق الأساسي الذي حال دون بحث أو تنفيذ مشروع بهذا الحجم في عهود ما قبل الثورة هو غياب الاستقرار السياسي، على سبيل المثال فقد كان هناك مشروع كهربة خزان أسوان وهو مشروع كان محل مزايدة بين الأحزاب في برامجها، وتستخدمه كأداة للدعاية ووسيلة للوصول إلى السلطة ثم سرعان ما يطاح بها ويطوى المشروع في غياهب النسيان لتأتي حكومة حزبية أخرى تجدد نفس السيناريو، فلما جاءت الثورة قامت بتنفيذ فوري لمشروع كهربة خزان أسوان، وعملت في الوقت نفسه على إشراك مكاتب استشارية أجنبية في دراسة مشروع السد العالي إلى جانب الخبراء المصريين الذين يمتازون بقدرات وكفاءات كبيرة وعالمية أيضا في هذا المجال، وكل الدراسات أكدت سلامة المشروع من حيث الجدوى الاقتصادية لمستقبل مصر، وكان من بين من تولى دراسة المشروع بصورة رسمية البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وقد أعد بالفعل دراسة قدمها يوجين بلاك، كان ملخصها أن حالة الاقتصاد المصري تسمح بإتمام مشروع السد العالي.

كما جاء خبراء من الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية وفرنسا للتنسيق مع المجموعة المكلفة ببحث المشروع، وتولى كل من المهندسين محمد صدقي سليمان و محمود يونس وسمير حلمي وأحمد عبده الشرباصي وإبراهيم زكي قناوي وموسى عرفة وآخرين التنسيق مع هؤلاء الخبراء وتقديم التسهيلات اللازمة لهم لوضع الدراسات المطلوبة حول المشروع.

ان مشروعا بهذا الحجم كان في حاجة إلى قرار سياسي جريء، وكان جمال عبدالناصر يتمتع برؤية إستراتيجية بعيدة المدى ولم يكن يتخذ القرار المتسرع ولم تكن مواقفه نابعة من رد الفعل، ومن ثم فقد استوعب كل النتائج التي توصلت إليها الدراسات الفنية المتخصصة لمشروع السد العالي وسعى إلى تحويله إلى "حلم قومي" يستحق أن تجند له كل الطاقات والخبرات لوضعه موضع التنفيذ وبدأ يضعه في جدول أعماله في مناقشاته واجتماعاته مع كل المسؤولين العرب والأجانب كما تداول بشأنه في حواراته المستمرة مع الرئيسين تيتو ونهرو، وأخذ يبحث عن مصادر لتمويله، وبدا بعرضه على البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي أكد في تقرير نشره في شهر يونيو/ حزيران 1955 سلامة المشروع، وورد بهذا التقرير أيضاً "أن مصر اعتمدت ثمانية ملايين دولار لتنفيذ بعض الأعمال التحضيرية للمشروع وتشمل إنشاء خطوط للسكك الحديدية، ومساكن للعاملين في الموقع"، وفي أغسطس/ آب من نفس العام أصدر البنك تقريرا آخر يؤكد قدرة الاقتصاد المصري على تنفيذ المشروع، وفي سبتمبر/ ايلول 1955 أعلنت بعض الشركات الألمانية الغربية والفرنسية والبريطانية تقدمها بعروض للمشاركة في تنفيذ المشروع في شكل" كونسورتيوم."

لقد بدا أن المشروع يحظى باهتمام في الدوائر السياسية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وقد اعتبروه فرصة للربط بين دعم خطط التنمية التي بدأتها الثورة من جانب، وإقامة نظام إقليمي يضمن المصالح الغربية ويفتح الطريق للتسوية مع "إسرائيل" من جانب آخر. وبدأ الاتحاد السوفييتي يدخل كطرف ثالث في التنافس خاصة بعد عقد صفقة الأسلحة التشيكية ففي سبتمبر/ ايلول عام،1955 وفي نفس وقت إعلان أنباء الصفقة صرح السفير السوفييتي في القاهرة أن بلاده مستعدة للمساهمة في بناء السد العالي،وحدد هذه المساهمة بالمعونة الفنية والمعدات وأموال يتم تسديدها بسلع خلال خمسة وعشرين عاما، وأدى ذلك إلى فزع كبير في الغرب، وتحركت بريطانيا لتحذير واشنطن من التهديد السوفييتي القادم.

وقد اختار عبدالناصر أن يختبر نوايا الغرب مرة أخرى بعد أن فشلت محاولات الحصول على السلاح منه فبدأ الدكتور عبدالمنعم القيسوني وزير الاقتصاد سلسلة من الزيارات للعواصم الغربية وجرت العديد من المفاوضات، أسفرت عن اتفاق من حيث المبدأ أعلنته الخارجية الأمريكية في16 ديسمبر/ كانون الأول 1955 ويقضي بأن يتولى كل من البنك الدولي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تمويل مشروع السد العالي بتكلفة تبلغ 1،3 مليار دولار يتم توزيعه كالتالي:

-1تقديم 70 مليون دولار للمرحلة الأولى في المشروع (تقدم الولايات المتحدة مبلغ 56 مليون دولار، وتقدم بريطانيا مبلغ 14 مليون دولار.)

-2تقديم 200 مليون دولار للمرحلة الثانية في صورة قرض من البنك الدولي بالإضافة إلى 130 مليون دولار أخرى كقرض من الولايات المتحدة الأمريكية ومبلغ 80 مليون دولار قرضا من بريطانيا، على أن تدفع في صور أقساط سنوية بفائدة 5 % تسدد على مدى أربعين سنة.

-3باقي المبلغ تتحمله مصر بالعملة المحلية.

-4يضاف إلى ذلك منحتان الأولى من الولايات المتحدة وقدرها عشرون مليون جنيه والثانية من بريطانيا وقدرها خمسة ملايين ونصف المليون جنيه.

وفي الوقت الذي كانت فيه المفاوضات حول تمويل السد العالي تتخذ هذا المسار الإيجابي على السطح كانت العلاقات السياسية بين مصر من جانب وكل من الولايات المتحدة وبريطانيا من جانب آخر تتخذ مسارا مختلفا بسبب معركة الأحلاف وصفقة الأسلحة والاعتداءات" الإسرائيلية" على غزة وغيرها كما أوضحت، وقد بدا واضحا حرص الدولتين على امتلاك أوراق ضغط على ثورة يوليو تتعارض والإستراتيجية التي انتهجتها الأخيرة بشأن استقلالية قرارها والإصرار على استكمال التحرر من أية ضغوط أجنبية 0 وجاءت الشروط التي وضعتها الدولتان لتنفيذ اتفاق تمويل السد العالي مؤكدة لهذا الاتجاه، فقد اقترن العرض السابق بالشروط التالية:

-1أن تركز مصر برنامجها التنموي على السد العالي بتحويل ثلث دخلها القومي ولمدة عشر سنوات لهذا المشروع مع فرض رقابة على المشروعات الاقتصادية الأخرى.

-2وضع ضوابط للحد من زيادة التضخم والإنفاق الحكومي، وفرض رقابة على مصروفات الحكومة المصرية وعلى الاتفاقيات الأجنبية أو الديون الخارجية. وألا تقبل مصر قروضا أخرى أو تعقد اتفاقيات في هذا الشأن إلا بعد موافقة البنك الدولي.

-3الاحتفاظ بحق إعادة النظر في سياسة التمويل في حالات الضرورة.

وأثارت هذه الشروط غضب الرئيس عبدالناصر، فقد كانت أشبه بالوضع الذي كان سائدا في عهد الخديوي إسماعيل، وأنتج ذلك كله حالة فقدان الثقة في إمكانية معاونة الولايات المتحدة في تنفيذ المشروع، وانتهى الرئيس إلى تقدير موقف اقتنع به بهذا المعنى، لكنه حرص على تفادي المواجهة لآخر لحظة حتى يتكشف الموقف الأمريكي بوضوح وجلاء وصراحة في ضوء الرسائل المتكررة التي حملتها القنوات الخلفية والزيارات الرسمية للمسؤولين الأمريكيين، والتي أكدت حقيقة واحدة هي إصرار الجانب الأمريكي على التحكم في سياسات الثورة ودفعها إلى مسار يخدم الإستراتيجية الأمريكية ومصالح الغرب في الأساس، وخاصة فيما يتعلق بالتفاهم مع "إسرائيل"، وكان ذلك يجري بتنسيق محكم مع الجانب البريطاني تكشفت أبعاده في أكثر من مناسبة وكما كشفته الوثائق الأمريكية والبريطانية التي نشرت مؤخرا.

وفي هذا الإطار استقبل الرئيس جمال عبدالناصر يوجين بلاك رئيس البنك الدولي، وبعد مفاوضات وافق عبدالناصر فقط على أن يكون للبنك الدولي حقوق معقولة في تفقد الإجراءات التي سوف تتخذها مصر للحد من التضخم عقد اتفاق أعلن في 8 فبراير/ شباط 1956 يقدم البنك بموجبه قرضاً قيمته مائتا مليون دولار على أن يتوقف تنفيذه على التوصل إلى اتفاق آخر مع لندن وواشنطن حول الشروط التي أعلنوها لتقديم المساعدة.

وفي الأسبوع الأول من يوليو/ تموز 1956 استقبل الرئيس عبدالناصر السفير أحمد حسين سفير مصر في واشنطن في استراحة برج العرب غرب الإسكندرية، ودار الحديث حول الموقف الأمريكي من تمويل مشروع السد العالي، وكان أحمد حسين معروفا بميوله الأمريكية ومن أنصار تطوير العلاقات والتعاون مع واشنطن وقد حاول في هذا الاجتماع أن يبرر موقف جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكي الذي اتسم بالمماطلة والتعنت وأخذ يسهب في تفسير الضغوط التي يتعرض لها من الدوائر الصهيونية وبعض رجال الكونجرس الأمريكي.

ولكن عبدالناصر كان يدرك في قرارة نفسه أن الأمر لا يخرج عن حدود المناورة، وأن أمريكا لن تقدم على المساهمة في تنفيذ المشروع، وتمسك أحمد حسين بموقفه ومحاولاته للتفسير والتبرير، وبعد أن استمع له عبدالناصر مطولا بادره قائلاً: "حسنا (قالها بالإنجليزية All Right) سأعطيك الفرصة لكي تثبت شيئا من أجل مصر يا أحمد، ترجع لدالاس وتقول له إنك قبلت بجميع شروطه، ثم لاحظ ردود فعله، وحانشوف إيه اللي حا يجري بعد كده؟."

وأسقط في يد أحمد حسين واستفسر من الرئيس عما إذا كان لا يريد أن يعدل من الشروط الأمريكية.

فقال له عبدالناصر: "لا تعديل في الشروط، وأنت مفوض تفويضا كاملا ومعا " Carte blanche"، وتقول لدالاس: "إنني قبلت بشروطكم وبأن يتجدد الالتزام الأمريكي تجاه السد العالي سنويا، لكني أحذرك يا أحمد إياك أن تقول أو تفعل أي شىء يمس كرامة مصر وهذا لسبب واضح تماما هو أننا لن نحصل على السد العالي من الأمريكان."

وتوجه أحمد حسين إلى واشنطن عن طريق لندن، وعلى خلاف اتفاقه مع الرئيس عبدالناصر أدلى بتصريحات دلت على تخاذل لا مبرر له على الإطلاق فقد قال: "إن مصر تقبل بجميع المقترحات المقررة بشأن السد العالي، وأنها ترجو مساعدتها في بناء السد العالي، وتعتمد على هذه المساعدة وتطلبها."

كنا في هذه الأثناء في صحبة الرئيس جمال عبدالناصر في زيارة رسمية ليوغوسلافيا عندما أدلى أحمد حسين بهذه التصريحات وأعرب الرئيس عن ضيقه إذ شعر أن مصر قد أهينت وما كان لأحمد حسين أن يصرح بكلمة قبل أن يقابل دالاس حسب التعليمات ويفاجئه بموقفه.

ذكّرت الرئيس بما لدينا من معلومات مسبقة بشأن أحمد حسين وتزايد ارتباطاته في هذه الفترة 1955-1956 مع بعض الجهات في أمريكا وقد رأيت هذا التصريح بمثابة تسريب للموقف المصري بشكل مفصل ويحمل معنى التخريب في سياستنا، خاصة وأن الرئيس قد حذره من عدم الإقدام على أي قول أو فعل يترتب عليه المساس بكرامة مصر. فلماذا تطوع أحمد حسين بهذا الموقف ؟ ولماذا في لندن بالذات؟ ولماذا قبل

اجتماعه بدالاس في واشنطن؟ خاصة وأنه سمع تقديراً محدداً من جمال عبدالناصر يعرب فيه عن اعتقاده الجازم بأن أمريكا لن تقدم السد العالي لمصر.

كان رأي أحمد حسين الذي عبر عنه فيما بعد، أنه قصد المناورة وممارسة الضغط على الجانب الأمريكي خاصة وأنه ألمح في تصريحاته إلى استعداد الاتحاد السوفييتي لتقديم المساعدة في بناء السد العالي. والحقيقة أنه لم يجر أي اتصال من جانب مصر مع الاتحاد السوفييتي حول هذا الموضوع لا من قريب ولا من بعيد إلا بعد سنة ، 1957 وكل ما حققه التصريح هو إعطاء الفرصة لدالاس لأن يعد نفسه جيدا.

وما أن وصل أحمد حسين إلى واشنطن حتى تتابعت الأحداث على النحو التالي:

-عندما تسلم دالاس تصريح احمد حسين سارع بإبلاغ أيزنهاور الذي كان متواجدا في كامب ديفيد اثر إصابته بأزمة قلبية، ولإحساس دالاس أنه سيواجه حرجا شديدا إذا ما أبلغه أحمد حسين رسميا قبول مصر للشروط الأمريكية، أبلغ أيزنهاور بأن المصريين لا يتجاوبون معه البتة، وأنه يقترح سحب عرض المساعدة في بناء السد العالي.. ورد أيزنهاور بأنه يفوضه للتصرف بحرية مطلقة وفق ما يراه.

-تحدد ظهر يوم 19 يوليو/ تموز 1956 موعدا لاستقبال دالاس لأحمد حسين في مبنى وزارة الخارجية الأمريكية، وبعد دخوله مكتب دالاس بدقائق معدودة أصدر المتحدث الرسمي باسم الخارجية الأمريكية "لينكولن وايت"، بيانا يعلن فيه سحب العرض الأمريكي لتمويل مشروع السد العالي، وكان ذلك قبل أن يبدأ الحديث بين أحمد حسين وجون فوستر دالاس.

وقد بعث أحمد حسين بتقرير إلى الرئيس عبدالناصر عن اللقاء جاء فيه:

-أن دالاس فاجأه عندما هم بالجلوس بقوله أن الولايات المتحدة الأمريكية يا سيادة السفير ستصدر بيانا الآن، وأننا نأسف لأننا لن نساعدكم في بناء السد العالي وأن بلاده قد قررت سحب عرضها لأن اقتصاد مصر لن يستطيع تحمل هذا المشروع.

وهنا حاول السفير أحمد حسين أن يحتج لكن دالاس واصل قراءة ما هو مكتوب أمامه والذي أعد مسبقا حيث استطرد قائلا:

-إن الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد أن من يبني السد العالي -أياً كان- سيكسب كراهية الشعب المصري لأن الأعباء المترتبة عليه ستكون مدمرة وساحقة، وأضاف انه ليس في وسع الشعب المصري أن يتحمل عبء تنفيذ هذا المشروع الضخم، فمتطلباته تتجاوز ما تستطيع مصادر مصر احتماله خاصة بعد التزامها بشراء الأسلحة (يقصد صفقة الأسلحة التشيكية)، وإننا في الولايات المتحدة الأمريكية لا نريد أن نكون مكروهين في مصر، وسوف نترك هذه المنفعة للاتحاد السوفييتي إذا كان يعتقد أنه يريد أن يبني السد العالي.

-ويضيف دالاس ان بلاده تعتقد أن الاتحاد السوفييتي لا يملك المصادر الكافية لإنجاز المشروع ولو تعهد بتنفيذه فإن الدول التابعة له ستتمرد عليه حيث أنهم يساعدون مصر بينما يرفضون تقديم المساعدات المماثلة التي تطلبها هذه الدول.

-يؤكد دالاس أن صفقة الأسلحة التشيكية التي عقدتها مصر ستسبب للحكومة الأمريكية حرجا في شأن استمرار مساعدتها الاقتصادية لمصر لأن كرامة أمريكا أصبحت الآن في التراب بسبب مزاعم بعض الأصوات في أمريكا بأن وسيلة مصر للحصول على المساعدات هي التشهير بالسياسة الأمريكية ومعارضتها.

-أنه منزعج شخصيا من صفقة الأسلحة خاصة وأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قد أثبتت في السنوات الأخيرة صدق نيتها في مساعدة مصر كما لعبت دورا مهما في التوصل لاتفاقية الجلاء، والتزمت موقفا غير منحاز بين العرب و"إسرائيل"، بل ومارست الضغط على "إسرائيل "عندما حاولت تنفيذ مشروعاتها في بحيرة طبرية برغم قرار مجلس الأمن بإيقاف هذه المشروعات. وقال أيضا أن ممثلي "إسرائيل" صرحوا له بأن "إسرائيل" لا يمكن أن تنتظر حتى يكمل العرب استعدادهم للقضاء عليها، كما ذكر النتائج الخطيرة التي تترتب على تمكين الشيوعية من بترول البلاد العربية وحرمان الدول الغربية منه، وأنه شخصيا يجد نفسه محرجا ومركزه صعب لأن "إسرائيل" ستطالب ولا شك بالحصول على الأسلحة وبضمانات أمريكية وستستخدم في سبيل تحقيق مطالبها كل وسائل الضغط التي إن نجحت فسوف تسيء لأمريكا عند العرب.

وفي رد عاجل على هذه الآراء أوضح أحمد حسين ما يلي:

-أنه نقل إلى وزير الخارجية الأمريكي تأكيد الرئيس جمال عبدالناصر بأن صفقة الأسلحة التشيكية ما هي في الواقع إلا صفقة تجارية لا تحمل في طياتها أي طابع آخر.

-أن مصر لن تسمح بتسرب أي نفوذ أجنبي إليها وتحرص كل الحرص على مقاومة الشيوعية، وأنها قبلت بالعرض التشيكي نتيجة الصعوبات التي واجهتها في الحصول على السلاح من الدول الغربية.

-ويضيف أحمد حسين أنه دلل في هذه المناسبة على سياسة مصر الواقعية والبناءة مذكرا بالدور الكبير الذي قام به الفنيون المصريون لمساعدة إيريك جونستون في وضع مشروعه الخاص بنهر الأردن، وان الرئيس عبدالناصر نفسه قد عبر للوفود العربية الأخرى عن تأييده للمشروع وهو ما ساعد جونستون على إقناع بعضها بجدوى المشروع وسلامته.

-كما تطرق إلى المساعدات الاقتصادية الأمريكية في العام الحالي، وأوضح أن مصر تريد التقدم بطلب 360 ألف طن من القمح الأمريكي وفقا للقانون "480 ب."

ولكن الولايات المتحدة الأمريكية صممت على رفضها تمويل مشروع السد العالي كما

توقع الرئيس جمال عبدالناصر.

هكذا لم تكن القضية التي تشغل بال المسؤولين الأمريكيين أو الخارجية الأمريكية على وجه الخصوص هي قدرة الاقتصاد المصري أو الآثار السياسية أو الاقتصادية المترتبة على مشروع السد العالي بل تكمن الأزمة الحقيقية في عدم قدرة الإدارة الأمريكية على تقبل الأوضاع الجديدة في المنطقة التي ترتبت على قيام ثورة يوليو، 1952 وعدم قدرتها على التعامل مع القوة الجديدة بما طرحته من أهداف تحمل في طياتها من وجهة النظر الأمريكية تحديا لكل الثوابت التي أرستها القوى الاستعمارية في الشرق الأوسط على مدى السنوات الطويلة السابقة، وكان على مصر الثورة أن تقبل التحدي، وتواصل خططها في البناء والنمو والتنمية، وتعتمد في ذلك على مواردها، فكان تأميم شركة قناة السويس.

كلفت السد بلغت 400 مليون جنيه ولو بني اليوم سيتكلف 18 مليار جنيه

بدأ التفكير في المشروع في نهاية سنة 1952 المهندس اليوناني المصري دانينيوس.

بدأ تنفيذ المشروع في 9 يناير/ كانون الثاني 1960.

انتهت المرحلة الأولى في منتصف مايو/ أيار 1964 بتحويل مياه النهر إلى قناة التحويل.

في منتصف أكتوبر/ تشرين الأول 1967 ارتفع جسم السد إلى منسوب 172 متراً، وانطلقت الشرارة الأولى من محطة كهرباء السد العالي في 9 يناير/ كانون الثاني 1969 بتشغيل ثلاثة توربينات.

في يوليو/ تموز 1970 اكتمل المشروع بتشغيل 12 توربيناً.

بلغت تكلفة بناء السد العالي حوالي 400 مليون جنيه، ولو أردنا بناءه اليوم سيتكلف 18مليار جنيه. (حسب تقدير شيخ المهندسين إبراهيم زكي قناوي.)

السد بناء من رخام الجرانيت والرمال والطمي تتوسطه طبقة صماء من الطين الأسواني.

السد يغلق مجرى النهر على مسيرة حوالي سبعة كيلومترات إلى الجنوب من سد

أسوان القديم ويحول المياه إلى مجرى جديد عبارة عن قناة مكشوفة تتوسطها ستة أنفاق متصلة في نهايتها بمحطة كهرباء مزودة باثنتي عشرة وحدة.

سعة بحيرة ناصر 164مليار متر مكعب منها 30 مليار متر مكعب لاستيعاب الطمي بعد استمرار رسوبه لعدة قرون، و37 مليار متر مكعب لمواجهة الفيضانات العالية، و97 مليار متر مكعب تمثل السعة الحية للخزان التي تضمن تصرفاً سنوياً ثابتاً مقداره: 84 مليار متر مكعب يخص مصر منها 55ر5 مليار ويخص السودان 18،5 مليار، والباقي 10 مليارات مقدر أن يفقد من حوض الخزان بالتبخر والتسرب.

عرض مجرى النهر عند موقع السد 205 أمتار.

طول السد عند القمة 3820 متراً.

أقصى ارتفاع للسد 111 متراً.

عرض قاعدة السد 980 متراً.

عرض الطريق فوق السد 40 متراً.

*البحيرة:

-طول البحيرة 500 كيلومتر.

-متوسط عرض البحيرة 11،8 كيلومتر.

-مساحة سطح البحيرة 5900 كيلومتر مربع.

-أقصى سعة للتخزين في البحيرة 164 مليار متر مكعب.

*مجرى التحويل:

-الطول الكلي لمجرى التحويل 1950 متراً.

-طول القناة الأمامية المكشوفة 1150 متراً.

-طول الأنفاق شاملا محطة توليد الكهرباء 315 متراً.

-طول القناة الخلفية المكشوفة 485 متراً.

-طول النفق 282 متراً.

-عدد الأنفاق 6.

-أقصى تصرف يمكن تمريره بمجرى التحويل 11000 متر مكعب/ ثانية.

-القطر الداخلي للنفق 15 متراً.

***محطة توليد الكهرباء:**

-مجموع القوة المركبة 2،1 مليون كيلووات.

-عدد الوحدات الكهربائية 12.

-قوة كل وحدة 175000 كيلووات.

-الضاغط التصميمي 57،5 متر.

القطاع العام والسد العالي

***المقاولون العرب:**

حجم الأعمال التي أوكلت لشركة المقاولون العرب في بناء السد العالي لم تتعد نسبة 12% بميزانية لم تتعد 40 مليون جنيه من جملة التكاليف التي بلغت 330 مليون جنيه.

و"المقاولون العرب" قامت بأعمال حفر وهدم. ولم يشرف عثمان أحمد عثمان على أي عملية بل كان المشرفون هم أمين عمر وأحمد عوض.

***مصر للأسمنت المسلح:**

كان حجم أعمالها 60 مليون جنيه بنسبة 18% وهو يعادل مرة ونصف حجم الأعمال الذي أنجزته "المقاولون العرب."

وأهم الأعمال كالتبطين للأنفاق وبناء محطات الكهرباء والستارة الرئيسية للحقن قامت بها شركة مصر للأسمنت المسلح والهيئة العامة للسد العالي.

الجزء الأول - البداية الأولى
الحلقة العاشرة

قصة بناء السد العالي.. والشروط الأمريكية

مشروع السد العالي هو مشروع قديم يرجع الفضل في طرحه إلى المهندس اليوناني "دانينيوس"، وقد سبق أن تقدم به لأكثر من حكومة مصرية قبل الثورة، ولكنه لم يكن يلقى أدنى استجابة حتى على سبيل الوعد ببحث المشروع وجدواه الاقتصادية، وفي عام 1953 تقدم بمشروعه من جديد إلى مجلس قيادة الثورة، ولكنه هذه المرة حظي باهتمام كبير من جانب القيادة الثورية وكلف قائد الجناح جمال سالم عضو مجلس قيادة الثورة بتولي مسؤولية هذا المشروع إلى جانب الفنيين في المجالس والهيئات المتخصصة الذين سيتولون البحث والدراسة الخ.

لقد سبق أن وضعت القيادة الثورية التي تولت السلطة بعد يوليو/ تموز 1952 قضية التنمية على رأس اهتماماتها وفي مقدمة جدول أعمالها، وحرصت على إزالة أية عقبات كانت تعترض مساهمة رأس المال الوطني أو الأجنبي في التنمية، كما أصدرت القانون رقم 213 لسنة 1952 في أكتوبر /تشرين الأول 1952 الذي تم بموجبه إنشاء المجلس الدائم للإنتاج كهيئة مستقلة تتبع لرئاسة مجلس الوزراء ويتولى مهمة بحث ودراسة المشروعات الاقتصادية الكبرى التي يكون من شأنها تنمية الإنتاج على المستوى القومي، ووضع مخطط وطني متكامل للتنمية الاقتصادية.

وبدأ هذا المجلس في وضع الدراسات التفصيلية لعديد من مشروعات التنمية في قطاعات الري والتوسع الزراعي وتكرير البترول وخطوط أنابيب البترول وتنمية الثروة المعدنية والمواصلات وغيرها من القطاعات في إطار رؤية بعيدة المدى للاقتصاد المصري.

وبالتالي كان من الطبيعي أن يلقى مشروع السد العالي الاهتمام الواجب في مجلس الإنتاج بعد أن تحمست له قيادة الثورة على المستوى السياسي، وبالفعل تم تشكيل لجنة فرعية تضم عددا من أعضاء مجلس قيادة الثورة وعدداً من أعضاء مجلس الإنتاج من

الخبراء والفنيين برئاسة جمال سالم لإجراء مزيد من البحث والدراسة لهذا المشروع، وعقدت اللجنة عدة اجتماعات في مقر مجلس قيادة الثورة بالجزيرة، حضر بعضها المهندس اليوناني دانينيوس، وإنتهت بعد دراسات مستفيضة إلى الإقرار بجدوى المشروع وضرورة تنفيذه وقدمت أيضا توصيات بهذا المعنى لمجلس قيادة الثورة الذي وافق من حيث المبدأ على تنفيذ المشروع والبدء في اتخاذ الخطوات العملية في هذا الشأن.

وكانت الخطوة الأولى هي تنظيم سلسلة من المحاضرات عن السد العالي، وبدأت بمحاضرات وندوات في نادي ضباط الجيش بالزمالك تحدث فيها عدد من المهندسين المتخصصين وشرحوا أبعاد المشروع وما ينتظر منه من عائد، كما عقدت سلسلة محاضرات أخرى في نقابة المهندسين، وفي جمعية المهندسين المصرية استهدفت كلها تهيئة الرأي العام على المستويات العلمية والسياسية والشعبية لهذا المشروع.

لقد تمثل العائق الأساسي الذي حال دون بحث أو تنفيذ مشروع بهذا الحجم في عهود ما قبل الثورة هو غياب الاستقرار السياسي، على سبيل المثال فقد كان هناك مشروع كهربة خزان أسوان وهو مشروع كان محل مزايدة بين الأحزاب في برامجها، وتستخدمه كأداة للدعاية ووسيلة للوصول إلى السلطة ثم سرعان ما يطاح بها ويطوى المشروع في غياهب النسيان لتأتي حكومة حزبية أخرى تجدد نفس السيناريو، فلما جاءت الثورة قامت بتنفيذ فوري لمشروع كهربة خزان أسوان، وعملت في الوقت نفسه على إشراك مكاتب استشارية أجنبية في دراسة مشروع السد العالي إلى جانب الخبراء المصريين الذين يمتازون بقدرات وكفاءات كبيرة وعالمية أيضا في هذا المجال، وكل الدراسات أكدت سلامة المشروع من حيث الجدوى الاقتصادية لمستقبل مصر، وكان من بين من تولى دراسة المشروع بصورة رسمية البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وقد أعد بالفعل دراسة قدمها يوجين بلاك، كان ملخصها أن حالة الاقتصاد المصري تسمح بإتمام مشروع السد العالي.

كما جاء خبراء من الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية وفرنسا للتنسيق مع المجموعة المكلفة ببحث المشروع، وتولى كل من المهندسين محمد صدقي سليمان و محمود يونس وسمير حلمي وأحمد عبده الشرباصي وإبراهيم زكي قناوي وموسى عرفة وآخرين التنسيق مع هؤلاء الخبراء وتقديم التسهيلات اللازمة لهم لوضع الدراسات المطلوبة حول المشروع.

ان مشروعا بهذا الحجم كان في حاجة إلى قرار سياسي جريء، وكان جمال عبدالناصر يتمتع برؤية إستراتيجية بعيدة المدى ولم يكن يتخذ القرار المتسرع ولم تكن مواقفه نابعة من رد الفعل، ومن ثم فقد استوعب كل النتائج التي توصلت إليها الدراسات الفنية المتخصصة لمشروع السد العالي وسعى إلى تحويله إلى "حلم قومي" يستحق أن تجند له كل الطاقات والخبرات لوضعه موضع التنفيذ وبدأ يضعه في جدول أعماله في مناقشاته واجتماعاته مع كل المسؤولين العرب والأجانب كما تداول بشأنه في حواراته المستمرة مع الرئيسين تيتو ونهرو، وأخذ يبحث عن مصادر لتمويله، وبدا بعرضه على البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي أكد في تقرير نشره في شهر يونيو/ حزيران

1955 سلامة المشروع، وورد بهذا التقرير أيضاً ''أن مصر اعتمدت ثمانية ملايين دولار لتنفيذ بعض الأعمال التحضيرية للمشروع وتشمل إنشاء خطوط للسكك الحديدية، ومساكن للعاملين في الموقع''، وفي أغسطس/ آب من نفس العام أصدر البنك تقريرا آخر يؤكد قدرة الاقتصاد المصري على تنفيذ المشروع، وفي سبتمبر/ ايلول 1955 أعلنت بعض الشركات الألمانية الغربية والفرنسية والبريطانية تقدمها بعروض للمشاركة في تنفيذ المشروع في شكل'' كونسورتيوم.''

لقد بدا أن المشروع يحظى باهتمام في الدوائر السياسية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وقد اعتبروه فرصة للربط بين دعم خطط التنمية التي بدأتها الثورة من جانب، وإقامة نظام إقليمي يضمن المصالح الغربية ويفتح الطريق للتسوية مع ''إسرائيل'' من جانب آخر. وبدأ الاتحاد السوفييتي يدخل كطرف ثالث في التنافس خاصة بعد عقد صفقة الأسلحة التشيكية ففي سبتمبر/ ايلول عام،1955 وفي نفس وقت إعلان أنباء الصفقة صرح السفير السوفييتي في القاهرة أن بلاده مستعدة للمساهمة في بناء السد العالي،وحدد هذه المساهمة بالمعونة الفنية والمعدات وأموال يتم تسديدها بسلع خلال خمسة وعشرين عاما، وأدى ذلك إلى فزع كبير في الغرب، وتحركت بريطانيا لتحذير واشنطن من التهديد السوفييتي القادم.

وقد اختار عبدالناصر أن يختبر نوايا الغرب مرة أخرى بعد أن فشلت محاولات الحصول على السلاح منه فبدأ الدكتور عبدالمنعم القيسوني وزير الاقتصاد سلسلة من الزيارات للعواصم الغربية وجرت العديد من المفاوضات، أسفرت عن اتفاق من حيث المبدأ أعلنته الخارجية الأمريكية في16 ديسمبر/ كانون الأول 1955 ويقضي بأن يتولى كل من البنك الدولي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تمويل مشروع السد العالي بتكلفة تبلغ 1،3 مليار دولار يتم توزيعه كالتالي:

-1تقديم 70 مليون دولار للمرحلة الأولى في المشروع (تقدم الولايات المتحدة مبلغ 56 مليون دولار، وتقدم بريطانيا مبلغ 14 مليون دولار.(

-2تقديم 200 مليون دولار للمرحلة الثانية في صورة قرض من البنك الدولي بالإضافة إلى 130 مليون دولار أخرى كقرض من الولايات المتحدة الأمريكية ومبلغ 80 مليون دولار قرضا من بريطانيا، على أن تدفع في صور أقساط سنوية بفائدة 5 % تسدد على مدى أربعين سنة.

-3باقي المبلغ تتحمله مصر بالعملة المحلية.

-4يضاف إلى ذلك منحتان الأولى من الولايات المتحدة وقدرها عشرون مليون جنيه والثانية من بريطانيا وقدرها خمسة ملايين ونصف المليون جنيه.

وفي الوقت الذي كانت فيه المفاوضات حول تمويل السد العالي تتخذ هذا المسار الإيجابي على السطح كانت العلاقات السياسية بين مصر من جانب وكل من الولايات المتحدة وبريطانيا من جانب آخر تتخذ مسارا مختلفا بسبب معركة الأحلاف وصفقة

الأسلحة والاعتداءات" الإسرائيلية" على غزة وغيرها كما أوضحت، وقد بدا واضحا حرص الدولتين على امتلاك أوراق ضغط على ثورة يوليو تتعارض والإستراتيجية التي انتهجتها الأخيرة بشأن استقلالية قرارها والإصرار على استكمال التحرر من أية ضغوط أجنبية 0 وجاءت الشروط التي وضعتها الدولتان لتنفيذ اتفاق تمويل السد العالي مؤكدة لهذا الاتجاه، فقد اقترن العرض السابق بالشروط التالية:

-1أن تركز مصر برنامجها التنموي على السد العالي بتحويل ثلث دخلها القومي ولمدة عشر سنوات لهذا المشروع مع فرض رقابة على المشروعات الاقتصادية الأخرى.

-2وضع ضوابط للحد من زيادة التضخم والإنفاق الحكومي، وفرض رقابة على مصروفات الحكومة المصرية وعلى الاتفاقيات الأجنبية أو الديون الخارجية. وألا تقبل مصر قروضا أخرى أو تعقد اتفاقيات في هذا الشأن إلا بعد موافقة البنك الدولي.

-3الاحتفاظ بحق إعادة النظر في سياسة التمويل في حالات الضرورة.

وأثارت هذه الشروط غضب الرئيس عبدالناصر، فقد كانت أشبه بالوضع الذي كان سائدا في عهد الخديوي إسماعيل، وأنتج ذلك كله حالة فقدان الثقة في إمكانية معاونة الولايات المتحدة في تنفيذ المشروع، وانتهى الرئيس إلى تقدير موقف اقتنع به بهذا المعنى، لكنه حرص على تفادي المواجهة لآخر لحظة حتى يتكشف الموقف الأمريكي بوضوح وجلاء وصراحة في ضوء الرسائل المتكررة التي حملتها القنوات الخلفية والزيارات الرسمية للمسؤولين الأمريكيين، والتي أكدت حقيقة واحدة هي إصرار الجانب الأمريكي على التحكم في سياسات الثورة ودفعها إلى مسار يخدم الإستراتيجية الأمريكية ومصالح الغرب في الأساس، وخاصة فيما يتعلق بالتفاهم مع "إسرائيل"، وكان ذلك يجري بتنسيق محكم مع الجانب البريطاني تكشفت أبعاده في أكثر من مناسبة وكما كشفته الوثائق الأمريكية والبريطانية التي نشرت مؤخرا.

وفي هذا الإطار استقبل الرئيس جمال عبدالناصر يوجين بلاك رئيس البنك الدولي، وبعد مفاوضات وافق عبدالناصر فقط على أن يكون للبنك الدولي حقوق معقولة في تفقد الإجراءات التي سوف تتخذها مصر للحد من التضخم عقد اتفاق أعلن في 8 فبراير/ شباط 1956 يقدم البنك بموجبه قرضاً قيمته مائتا مليون دولار على أن يتوقف تنفيذه على التوصل إلى اتفاق آخر مع لندن وواشنطن حول الشروط التي أعلنوها لتقديم المساعدة.

وفي الأسبوع الأول من يوليو/ تموز 1956 استقبل الرئيس عبدالناصر السفير أحمد حسين سفير مصر في واشنطن في استراحة برج العرب غرب الإسكندرية، ودار الحديث حول الموقف الأمريكي من تمويل مشروع السد العالي، وكان أحمد حسين معروفا بميوله الأمريكية ومن أنصار تطوير العلاقات والتعاون مع واشنطن وقد حاول في هذا الاجتماع أن يبرر موقف جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكي الذي اتسم بالمماطلة والتعنت وأخذ يسهب في تفسير الضغوط التي يتعرض لها من الدوائر الصهيونية وبعض رجال الكونجرس الأمريكي.

ولكن عبدالناصر كان يدرك في قرارة نفسه أن الأمر لا يخرج عن حدود المناورة، وأن أمريكا لن تقدم على المساهمة في تنفيذ المشروع، وتمسك أحمد حسين بموقفه ومحاولاته للتفسير والتبرير، وبعد أن استمع له عبدالناصر مطولا بادره قائلاً: "حسنا (قالها بالإنجليزية All Right) سأعطيك الفرصة لكي تثبت شيئا من أجل مصر يا أحمد، ترجع لدالاس وتقول له إنك قبلت بجميع شروطه، ثم لاحظ ردود فعله، وحانشوف إيه اللي حا يجري بعد كده؟."

وأسقط في يد أحمد حسين واستفسر من الرئيس عما إذا كان لا يريد أن يعدل من الشروط الأمريكية.

فقال له عبدالناصر: "لا تعديل في الشروط، وأنت مفوض تفويضا كاملا ومعا " "Carte blanche"، وتقول لدالاس: "إنني قبلت بشروطكم وبأن يتجدد الالتزام الأمريكي تجاه السد العالي سنويا، لكني أحذرك يا أحمد إياك أن تقول أو تفعل أي شىء يمس كرامة مصر وهذا لسبب واضح تماما هو أننا لن نحصل على السد العالي من الأمريكان."

وتوجه أحمد حسين إلى واشنطن عن طريق لندن، وعلى خلاف اتفاقه مع الرئيس عبدالناصر أدلى بتصريحات دلت على تخاذل لا مبرر له على الإطلاق فقد قال: "إن مصر تقبل بجميع المقترحات المقررة بشأن السد العالي، وأنها ترجو مساعدتها في بناء السد العالي، وتعتمد على هذه المساعدة وتطلبها."

كنا في هذه الأثناء في صحبة الرئيس جمال عبدالناصر في زيارة رسمية ليوغوسلافيا عندما أدلى أحمد حسين بهذه التصريحات وأعرب الرئيس عن ضيقه إذ شعر أن مصر قد أهينت وما كان لأحمد حسين أن يصرح بكلمة قبل أن يقابل دالاس حسب التعليمات ويفاجئه بموقفه.

ذكّرت الرئيس بما لدينا من معلومات مسبقة بشأن أحمد حسين وتزايد ارتباطاته في هذه الفترة 1955-1956 مع بعض الجهات في أمريكا وقد رأيت هذا التصريح بمثابة تسريب للموقف المصري بشكل مفصل ويحمل معنى التخريب في سياستنا، خاصة وأن الرئيس قد حذره من عدم الإقدام على أي قول أو فعل يترتب عليه المساس بكرامة مصر. فلماذا تطوع أحمد حسين بهذا الموقف ؟ ولماذا في لندن بالذات؟ ولماذا قبل اجتماعه بدالاس في واشنطن؟ خاصة وأنه سمع تقديراً محدداً من جمال عبدالناصر يعرب فيه عن اعتقاده الجازم بأن أمريكا لن تقدم السد العالي لمصر.

كان رأي أحمد حسين الذي عبر عنه فيما بعد، أنه قصد المناورة وممارسة الضغط على الجانب الأمريكي خاصة وأنه ألمح في تصريحاته إلى استعداد الاتحاد السوفييتي لتقديم المساعدة في بناء السد العالي. والحقيقة أنه لم يجر أي اتصال من جانب مصر مع الاتحاد السوفييتي حول هذا الموضوع لا من قريب ولا من بعيد إلا بعد سنة ، 1957 وكل ما حققه التصريح هو إعطاء الفرصة لدالاس لأن يعد نفسه جيدا.

وما أن وصل أحمد حسين إلى واشنطن حتى تتابعت الأحداث على النحو التالي:

-عندما تسلم دالاس تصريح احمد حسين سارع بإبلاغ أيزنهاور الذي كان متواجدا في كامب ديفيد اثر إصابته بأزمة قلبية، ولإحساس دالاس أنه سيواجه حرجا شديدا إذا ما أبلغه أحمد حسين رسميا قبول مصر للشروط الأمريكية، أبلغ أيزنهاور بأن المصريين لا يتجاوبون معه البتة، وأنه يقترح سحب عرض المساعدة في بناء السد العالي.. ورد أيزنهاور بأنه يفوضه للتصرف بحرية مطلقة وفق ما يراه.

-تحدد ظهر يوم 19 يوليو/ تموز 1956 موعدا لاستقبال دالاس لأحمد حسين في مبنى وزارة الخارجية الأمريكية، وبعد دخوله مكتب دالاس بدقائق معدودة أصدر المتحدث الرسمي باسم الخارجية الأمريكية "لينكولن وايت"، بيانا يعلن فيه سحب العرض الأمريكي لتمويل مشروع السد العالي، وكان ذلك قبل أن يبدأ الحديث بين أحمد حسين وجون فوستر دالاس.

وقد بعث أحمد حسين بتقرير إلى الرئيس عبدالناصر عن اللقاء جاء فيه:

-أن دالاس فاجأه عندما هم بالجلوس بقوله أن الولايات المتحدة الأمريكية يا سيادة السفير ستصدر بيانا الآن، وأننا نأسف لأننا لن نساعدكم في بناء السد العالي وأن بلاده قد قررت سحب عرضها لأن اقتصاد مصر لن يستطيع تحمل هذا المشروع.

وهنا حاول السفير أحمد حسين أن يحتج لكن دالاس واصل قراءة ما هو مكتوب أمامه والذي أعد مسبقا حيث استطرد قائلا:

-إن الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد أن من يبني السد العالي -أياً كان- سيكسب كراهية الشعب المصري لأن الأعباء المترتبة عليه ستكون مدمرة وساحقة، وأضاف انه ليس في وسع الشعب المصري أن يتحمل عبء تنفيذ هذا المشروع الضخم، فمتطلباته تتجاوز ما تستطيع مصادر مصر احتماله خاصة بعد التزامها بشراء الأسلحة (يقصد صفقة الأسلحة التشيكية(، وإننا في الولايات المتحدة الأمريكية لا نريد أن نكون مكروهين في مصر، وسوف نترك هذه المنفعة للاتحاد السوفييتي إذا كان يعتقد أنه يريد أن يبني السد العالي.

-ويضيف دالاس ان بلاده تعتقد أن الاتحاد السوفييتي لا يملك المصادر الكافية لإنجاز المشروع ولو تعهد بتنفيذه فإن الدول التابعة له ستتمرد عليه حيث أنهم يساعدون مصر بينما يرفضون تقديم المساعدات المماثلة التي تطلبها هذه الدول.

-يؤكد دالاس أن صفقة الأسلحة التشيكية التي عقدتها مصر ستسبب للحكومة الأمريكية حرجا في شأن استمرار مساعدتها الاقتصادية لمصر لأن كرامة أمريكا أصبحت الآن في التراب بسبب مزاعم بعض الأصوات في أمريكا بأن وسيلة مصر للحصول على المساعدات هي التشهير بالسياسة الأمريكية ومعارضتها.

-أنه منزعج شخصيا من صفقة الأسلحة خاصة وأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قد أثبتت في السنوات الأخيرة صدق نيتها في مساعدة مصر كما لعبت دورا مهما في التوصل لاتفاقية الجلاء، والتزمت موقفا غير منحاز بين العرب و"إسرائيل"، بل ومارست الضغط على "إسرائيل "عندما حاولت تنفيذ مشروعاتها في بحيرة طبرية برغم قرار مجلس الأمن بإيقاف هذه المشروعات. وقال أيضا أن ممثلي "إسرائيل" صرحوا له بأن "إسرائيل" لا يمكن أن تنتظر حتى يكمل العرب استعدادهم للقضاء عليها، كما ذكر النتائج الخطيرة التي تترتب على تمكين الشيوعية من بترول البلاد العربية وحرمان الدول الغربية منه، وأنه شخصيا يجد نفسه محرجا ومركزه صعب لأن "إسرائيل" ستطالب ولا شك بالحصول على الأسلحة وبضمانات أمريكية وستستخدم في سبيل تحقيق مطالبها كل وسائل الضغط التي إن نجحت فسوف تسيء لأمريكا عند العرب.

وفي رد عاجل على هذه الآراء أوضح أحمد حسين ما يلي:

-أنه نقل إلى وزير الخارجية الأمريكي تأكيد الرئيس جمال عبدالناصر بأن صفقة الأسلحة التشيكية ما هي في الواقع إلا صفقة تجارية لا تحمل في طياتها أي طابع آخر.

-أن مصر لن تسمح بتسرب أي نفوذ أجنبي إليها وتحرص كل الحرص على مقاومة الشيوعية، وأنها قبلت بالعرض التشيكي نتيجة الصعوبات التي واجهتها في الحصول على السلاح من الدول الغربية.

-ويضيف أحمد حسين أنه دلل في هذه المناسبة على سياسة مصر الواقعية والبناءة مذكرا بالدور الكبير الذي قام به الفنيون المصريون لمساعدة إيريك جونستون في وضع مشروعه الخاص بنهر الأردن، وان الرئيس عبدالناصر نفسه قد عبر للوفود العربية الأخرى عن تأييده للمشروع وهو ما ساعد جونستون على إقناع بعضها بجدوى المشروع وسلامته.

-كما تطرق إلى المساعدات الاقتصادية الأمريكية في العام الحالي، وأوضح أن مصر تريد التقدم بطلب 360 ألف طن من القمح الأمريكي وفقا للقانون "480 ب."

ولكن الولايات المتحدة الأمريكية صممت على رفضها تمويل مشروع السد العالي كما توقع الرئيس جمال عبدالناصر.

هكذا لم تكن القضية التي تشغل بال المسؤولين الأمريكيين أو الخارجية الأمريكية على وجه الخصوص هي قدرة الاقتصاد المصري أو الآثار السياسية أو الاقتصادية المترتبة على مشروع السد العالي بل تكمن الأزمة الحقيقية في عدم قدرة الإدارة الأمريكية على تقبل الأوضاع الجديدة في المنطقة التي ترتبت على قيام ثورة يوليو ،1952 وعدم قدرتها على التعامل مع القوة الجديدة بما طرحته من أهداف تحمل في طياتها من وجهة النظر الأمريكية تحديا لكل الثوابت التي أرستها القوى الاستعمارية في الشرق الأوسط

على مدى السنوات الطويلة السابقة، وكان على مصر الثورة أن تقبل التحدي، وتواصل خططها في البناء والنمو والتنمية، وتعتمد في ذلك على مواردها، فكان تأميم شركة قناة السويس.

كلفت السد بلغت 400 مليون جنيه ولو بني اليوم سيتكلف 18 مليار جنيه

بدأ التفكير في المشروع في نهاية سنة 1952 المهندس اليوناني المصري دانينيوس.

بدأ تنفيذ المشروع في 9 يناير/ كانون الثاني 1960.

انتهت المرحلة الأولى في منتصف مايو/ أيار 1964 بتحويل مياه النهر إلى قناة التحويل.

في منتصف أكتوبر/ تشرين الأول 1967 ارتفع جسم السد إلى منسوب 172 متراً، وانطلقت الشرارة الأولى من محطة كهرباء السد العالي في 9 يناير/ كانون الثاني 1969 بتشغيل ثلاثة توربينات.

في يوليو/ تموز 1970 اكتمل المشروع بتشغيل 12 توربيناً.

بلغت تكلفة بناء السد العالي حوالي 400 مليون جنيه، ولو أردنا بناءه اليوم سيتكلف 18مليار جنيه. (حسب تقدير شيخ المهندسين إبراهيم زكي قناوي.)

السد بناء من رخام الجرانيت والرمال والطمي تتوسطه طبقة صماء من الطين الأسواني.

السد يغلق مجرى النهر على مسيرة حوالي سبعة كيلومترات إلى الجنوب من سد أسوان القديم ويحول المياه إلى مجرى جديد عبارة عن قناة مكشوفة تتوسطها ستة أنفاق متصلة في نهايتها بمحطة كهرباء مزودة باثنتي عشرة وحدة.

سعة بحيرة ناصر 164مليار متر مكعب منها 30 مليار متر مكعب لاستيعاب الطمي بعد استمرار رسوبه لعدة قرون، و37 مليار متر مكعب لمواجهة الفيضانات العالية، و97 مليار متر مكعب تمثل السعة الحية للخزان التي تضمن تصرفاً سنوياً ثابتاً مقداره: 84 مليار متر مكعب يخص مصر منها 55ر5 مليار ويخص السودان 18،5 مليار، والباقي 10 مليارات مقدر أن يفقد من حوض الخزان بالتبخر والتسرب.

عرض مجرى النهر عند موقع السد 205 أمتار.

طول السد عند القمة 3820 متراً.

أقصى ارتفاع للسد 111 متراً.

عرض قاعدة السد 980 متراً.

عرض الطريق فوق السد 40 متراً.

***البحيرة:**

-طول البحيرة 500 كيلومتر.

-متوسط عرض البحيرة 11،8 كيلومتر.

-مساحة سطح البحيرة 5900 كيلومتر مربع.

-أقصى سعة للتخزين في البحيرة 164 مليار متر مكعب.

***مجرى التحويل:**

-الطول الكلي لمجرى التحويل 1950 متراً.

-طول القناة الأمامية المكشوفة 1150 متراً.

-طول الأنفاق شاملا محطة توليد الكهرباء 315 متراً.

-طول القناة الخلفية المكشوفة 485 متراً.

-طول النفق 282 متراً.

-عدد الأنفاق 6.

-أقصى تصرف يمكن تمريره بمجرى التحويل 11000 متر مكعب/ ثانية.

-القطر الداخلي للنفق 15 متراً.

***محطة توليد الكهرباء:**

-مجموع القوة المركبة 2،1 مليون كيلووات.

-عدد الوحدات الكهربائية 12.

-قوة كل وحدة 175000 كيلووات.

-الضاغط التصميمي 57،5 متر.

القطاع العام والسد العالي

***المقاولون العرب:**

حجم الأعمال التي أوكلت لشركة المقاولون العرب في بناء السد العالي لم تتعد نسبة 12% بميزانية لم تتعد 40 مليون جنيه من جملة التكاليف التي بلغت 330 مليون جنيه.

و"المقاولون العرب" قامت بأعمال حفر وهدم. ولم يشرف عثمان أحمد عثمان على أي عملية بل كان المشرفون هم أمين عمر وأحمد عوض.

***مصر للأسمنت المسلح:**

كان حجم أعمالها 60 مليون جنيه بنسبة 18% وهو يعادل مرة ونصف حجم الأعمال الذي أنجزته "المقاولون العرب."

وأهم الأعمال كالتبطين للأنفاق وبناء محطات الكهرباء والستارة الرئيسية للحقن قامت بها شركة مصر للأسمنت المسلح والهيئة العامة للسد العالي.

سنوات مع عبدالناصر
شهادة سامي شرف .. (الحلقة الثانية عشرة)

***تفاصيل "العملية جونسون" لإحباط "مؤامرة المشير"**

الجزء الأول - البداية الأولى

الحلقة الثانية عشرة

حاول جمال عبدالناصر بطرق مباشرة وغير مباشرة بواسطة صلاح نصر وعباس رضوان ومحمد حسنين هيكل وعبدالمحسن أبو النور وشعراوي جمعة وشمس بدران وسامي شرف وحلمي السعيد وآخرين أن يلفت نظر المشير عامر إلى خطورة ما يقوم به وكان في هذه الاتصالات يركز على نقطتين أساسيتين:

*الأولى هي الميثاق غير المكتوب بين أعضاء مجلس قيادة الثورة بأن من يترك المسيرة لا يقوم بأعمال أو نشاط من شأنه النيل من الثورة ومبادئها وقيمها ولا ينقلب عليها بتآمر أو غيره من الأعمال غير الشرعية أو غير الأخلاقية .

والثانية هي أن مثل هذه الأعمال غير المسؤولة وخارج نطاق الشرعية، هي دعوة إلى العصيان ويكفي ما حدث في يوم 5 يونيو (حزيران) وأن التمادي في هذه الأمور سيورط آخرين في أعمال أقل ما توصف به أنها غير شرعية .

ولكن المشير عامر أدار ظهره لكل هذه الاتصالات والمحاولات الناصحة وبدأ بممارسة سلسلة من الأعمال التي أخذت شكل تحد صريح للسلطة بأن قام بعض المحيطين به وبموافقته وبعلمه بإعلان نوع من العصيان حيث تجمع عدد من الضباط وقاموا بمظاهرة في مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة وتصدى لها الفريق أول محمد فوزي وأمرهم بالانصراف وإلا قام بتشكيل مجلس عسكري عال ميداني في الوقت والساعة لمحاكمتهم (هذا المجلس يعنى في قانون الاحكام العسكرية أن يشكل فورا في نفس المكان ويحاكمهم ويصدر الحكم لينفذ، هكذا القانون العسكري .)

ثم قام في نفس الوقت بعض ضباط حراسة المشير عامر بمظاهرة عسكرية بالعربات المدرعة وكان على رأسها النقيب أحمد أبو نار وغادروا منزل المشير بمنطقة الحلمية واتجهوا إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة في مدينة نصر مارين بمنطقة منشية البكري حيث توقفوا بجوار منزل عبدالناصر مرددين هتافات تنادي بعودة المشير عامر للقيادة، وقد تصدى لهم الفريق محمد فوزي والشرطة العسكرية وتم إعادة الأمور إلى نصابها الإنضباطي .

وبدأت بعد ذلك عملية استدعاء بعض ضباط الصاعقة للقاءات تتم في منزل المشير بالجيزة كان المسؤول عنها كل من جلال هريدي وأحمد عبدالله وحسين مختار .

ثم تم استئجار فيلا وشقة في الدقي، (أحد أحياء الجيزة)، كانت تتم فيهما لقاءات بين

عباس رضوان وبعض الضباط خصوصا من الرتب الكبيرة مثل اللواء سعد عثمان على سبيل المثال، وكان الضابط الذي يتم تجنيده يحدد له موعد ليلا لمقابلة المشير عامر في المشتل المجاور لمنزله في الجيزة وذلك لتأكيد الدور الذي سيقوم به من التكليفات.
وكانت التكليفات تتفاوت من ضابط لآخر فمنهم من كان يكلف بنشر شائعات معينة أو توزيع الاستقالة أو الترتيب للمشاركة الإيجابية في التحركات المستقبلية، كما كان المشير ومن كان يعاونونه يطلبون تقارير رأي عام من داخل القوات المسلحة علاوة على أوضاع الوحدات العسكرية .

وبالتبليغات السابقة وبالمزيد من المعلومات التي بدأت تصل تباعا وبكثافة علاوة على أن عملية الاختراق داخل منزل المشير عامر كانت تحقق نجاحا مضطردا يوما بعد يوم أصبح لدينا صورة حقيقية واقعية من داخل المنزل من اتصالات ومقابلات وأسماء وترتيبات ونوايا، والأهم أنه أمكن الحصول على أوراق وخرائط منها أوراق بخط يد المشير شخصيا والتي كانت تحمل تعليمات محددة إما من المشير أو من آخرين من الذين كانوا يقيمون معه .ولقد تم عرض كل هذه الأوراق والوثائق على عبدالناصر فور استلامها، وكانت البلاغات الشفوية الأخرى يكتب بها تقارير بخط يدي أو بخط يد مقدم المعلومة أو نتيجة المراقبة، وكل هذه التقارير محفوظة في أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات (أرشيف سري للغاية بالدور الثاني من مكتبي بمنشية البكري والذي كان مسؤولا عنه توفيق عبدالعزيز أحمد و محمود نصر.)

وتبلورت كل هذه الأنشطة في نتيجة واحدة هي أن المشير عامر ورجاله يقومون بالإعداد لمؤامرة لقلب نظام الحكم يتم تنفيذها يوم 27أغسطس (آب .1967)

وهنا فقط اقتنع الرئيس جمال عبدالناصر بأن هناك تآمراً وأفعالاً وليست نوايا أو إرهاصات.. أفعال هدفها الاستيلاء على السلطة وكانت الأوامر التي أصدرها الرئيس لإيقاف هذه العملية وإفشالها وأن تتولى الشرعية مسؤولياتها وتمارس حقها المشروع في مواجهة هذه الأمور غير المحسوب نتائجها وكلفني الرئيس جمال عبدالناصر بتشكيل مجموعة عمل ثلاثية من شعراوي جمعة وأمين هويدي وسامي شرف لوضع خطة لمواجهة وإفشال هذه المؤامرة.

وكانت العملية في غاية الصعوبة سواء بحكم طبيعة الشخصيات والأهداف التي تقرر متابعتها أو في ضوء بعد أجهزة الدولة بما فيها مؤسسة الرئاسة عن القوات المسلحة، ومن ثم ظهرت مشكلة كبيرة حول تحديد الأجهزة التي تتولى البحث والأفراد الذين سوف يكلفون بالمهمات وأساليب التنسيق والمواصلات وغير ذلك من تفصيلات فنية معقدة كثيرة، وبعد لقاء مع الرئيس تقرر أن تشكل مجموعة عمل للمشاركة في البحث وتجميع المعلومات والتنسيق والمتابعة والتقييم وتحديد الأهداف والواجبات مع تأمين كل هذه العملية على الأقل في مراحلها الأولى .

وبناء على ذلك فقد إسأذنت الرئيس عبدالناصر في أن تشكل مجموعة العمل من كل من شعراوي جمعة وزير الداخلية وأمين هويدي وزير الدولة والفريق أول محمد فوزي القائد العام للقوات المسلحة واللواء محمد احمد صادق مدير المخابرات الحربية واللواء

محمد الليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري واللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة، وكان التلقين على الوجه التالي:

هناك تطورات في الموقف الداخلي تقتضي اليقظة التامة وبحث موقف القادة والضباط ومدى العلاقات مع العناصر موضع الشك مع الاستعداد للقيام بأي مهمة قد تكلف بها أي من هذه الجهات في أي لحظة على مدار الأربع والعشرين ساعة اعتبارا من ساعة هذا اللقاء على أن تكون التصرفات والتحركات من جانبنا بأسلوب هادىء ويجب ألا نلفت الأنظار لأي نشاط من جانبنا قد ينبه أطرافاً أخرى، كما طلب التبليغ - كل من ضباطه - عن أي اتصالات تجرى معهم مهما كانت بسيطة والتأكد من أن الأوامر التي تصدر إليهم تكون من الجهة المسؤولة والشرعية فقط .

كما أمر الرئيس جمال عبد الناصر بتشكيل لجنة ثلاثية تضم كلا من شعراوي جمعة وأمين هويدي وسامي شرف لتجميع وتقييم المعلومات وللتنسيق مع مجموعة العمل السابق الإشارة إليها، وعرض التوصيات وتكون مسؤولة عن المتابعة، وكنا في حالة إجتماع شبه دائم حيث اللقاءات تعقد بيننا باستمرار صباحا ومساء وفي اوقات متقاربة أثناء اليوم وفي خلال أيام قليلة كانت أبعاد الموقف قد تبلورت على النحو التالي:

-1وجود حراسة خاصة كاملة التسليح في منزل المشير عامر بالجيزة .

-2وجود ميليشيات من أبناء قرية اسطال مسقط رأس المشير عامر تقيم في المنزل بالجيزة وكل أفرادها مسلحون .

-3اختفاء العقيد علي شفيق صفوت (السكرتير العسكري للمشير عامر) وتواجده مع عائلته بالإسكندرية .

-4تواجد شمس بدران وعباس رضوان بصفة شبه دائمة في منزل المشير عامر بالجيزة .

أحب أن أقرر هنا.. والآن أن جمال عبدالناصر لم يكن من الأشخاص الذين يفقدون ثقتهم بسهولة في الآخرين إلى أن تثبت إدانتهم بالأدلة القاطعة التي لا تحتمل الشك أو الغموض لدرجة أنه لم يكن يصدق أن هناك تآمراً على النظام يقوده المشير عبدالحكيم عامر ومن معه من الذين كانوا في الخلايا الرئيسية للضباط الأحرار ومن خلية الرئيس نفسه، وظل على هذا الاعتقاد إلى أن وضعت أمامه أمر العمليات بخط يد المشير عبدالحكيم عامر والذي حدد فيه يوم وساعة التحرك وأسماء المشتركين ومسؤولية كل منهم وواجبات العناصر الرئيسية والأهداف التي يتم السيطرة عليها... الخ هنا فقط بدا الاقتناع على الرئيس وقرر اتخاذ الإجراءات الواجبة لمجابهة عملية إنقلابية تستخدم فيها القوات المسلحة ضد الشرعية .

ومرة ثانية وللتدليل على قولي هذا فإنه بعد أن تم اعتقال عباس رضوان قبل سفر عبدالناصر إلى الخرطوم تحدث الرئيس مع شعراوي جمعة بحضوري وقال له: "يا

شعراوي عايزك تروح النهاردة للمعتقل بالقلعة وتقابل عباس رضوان وتعرف منه شخصياً دوره إيه بالضبط وما حقيقة موقفه ومدى تورطه" - وكانت تربط الإثنين شعراوي وعباس زمالة وصداقة متينة وقوية جدا، وكان تقدير الرئيس أن عباس رضوان لا يمكن أن يشترك في مؤامرة بهذا الشكل خصوصا أنه كان على علاقة خاصة جدا مع الرئيس عبدالناصر كما أن الأخير كان يعتبره أخاً وإبناً يمتاز بدرجة عالية من المبادىء والأخلاق والتمسك بالشرعية، إلا أن شعراوي جمعة عاد بعد جلسة مع عباس رضوان امتدت أكثر من ست ساعات ليؤكد أنه متورط في المؤامرة بإعتراف ضمني يكاد يكون صريحا من عباس رضوان شخصيا. (هذا اللقاء مسجل في معتقل القلعة وتفريغ التسجيل محفوظ في أرشيف إدارة المباحث العامة وأرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكري.(

عند هذا الحد من الحكاية أرجو أن يسمح لي القارىء بأن نرسم سوياً صورة بانورامية مجمعة للموقف عقب النكسة والهزيمة العسكرية من وجهة نظر ما أسمّيه بأزمة أو مأساة الرجل الثاني .

فعبدالحكيم عامر لم يقبل أن يتخلى عن مناصبه ولم يقتنع بمنصب نائب رئيس الجمهورية بل أصر على الاحتفاظ بكل سلطاته معتمدا على تأييد ومساندة قادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة الذين أقطعهم ثم ساندوه بعد ذلك في إعتداءاته المتكررة على الشرعية قبل النكسة، و أصبحوا في مركب واحد إن تركها القائد غرقت بمن فيها ويبقى وضعهم في قفص الإتهام سهلا ومن ناحية أخرى، فالخوف من المصير المشترك جعلهم يتكتلون مع بعضهم البعض من ناحية ومع المشير عامر من جهة أخرى وهذا ما دفعه ليكون متصلبا في مواقفه بعد عدوان 1956 وما جعله يفكر في قلب نظام الحكم بعد هزيمته العسكرية 1967 في الوقت الذي كان فيه الآلاف من أبناء مصر يذبحون ويقتلون ويؤسرون على أرض سيناء بعد النكسة ومع هذا لم يشأ أن يتخلى متحملا مسؤولية مصائر هؤلاء وعائلاتهم ...

وبعد أن قبل التنحي ليلة 9/8 يونيو1967 عاد فتمسك بسلطاته ومناصبه حيث أفهم كما قدر هو أيضا وقد يكون السببان معا أن تفسر الاستقالة على أنها إقرار منه بمسؤوليته عن النكسة وكانت النوايا هي التركيز على تحميل القيادة السياسية المسؤولية كاملة وهو ما تمسك به كل المقربين منه حتى يوم انتحاره ويمكن حتى اليوم وغدا أيضا .

فكان تمسكه بمناصبه وسلطاته وعدم قبول منصب نائب رئيس الجمهورية وقام بتحويل منزله في الجيزة إلى ثكنة عسكرية نقل إليها الكثير من العناصر والمعدات ووصل به الأمر لاستدعاء حوالي الثلاثمائة رجل من "إسطال" للمشاركة في حراسته علاوة على بعض أفراد من الشرطة العسكرية وبمعنى آخر تحدى السلطة الشرعية بشكل ظاهر مما ترتب عليه بوادر انقسامات في القوات المسلحة وفي مجلس الأمة لدرجة أن بعض الوحدات العسكرية تحركت في شكل مظاهرات يقود بعضها ضباط هاتفين بحياة عبدالحكيم عامر .

كما تم في21 يوليو1967 نقل الأسلحة التي كانت موجودة في منزل المشير عامر بمنطقة حلمية الزيتون إلى منزله بالجيزة، وحدثت بعض الصدامات وتبادل إطلاق نيران بين من كانوا في بيت المشير وبعض قوات الأمن .

وفي الخامس من أغسطس 1967 وقع اشتباك بين حرس المشير وبين قوات الأمن التي كانت تطارد أحد الضباط من الذين كانوا يقيمون في الجيزة وكان مطلوبا للتحقيق معه في إحدى القضايا المدنية .

وبدأ في نفس الوقت توزيع ما سمي باستقالة المشير عبدالحكيم عامر وهي الاستقالة التي سبق أن تقدم بها للرئيس عبدالناصر في ديسمبر1962 وهي ما عرفت بأزمة مجلس الرئاسة الخاصة بتعديل قانون ترقيات قادة القوات المسلحة من رتبة العقيد فما فوق .

واستلم صلاح نصر كمية من الذهب ومبلغ ستين ألف جنيه من المصروفات السرية من التي في عهدته في خزينة جهاز المخابرات العامة، والتي لم يوقع إيصالا باستلامها كما تقضي الأصول والتعليمات المعمول بها. والذي يهمنا هنا هو أن المشير عبدالحكيم عامر سلم عباس رضوان في منتصف شهر يونيو (حزيران) 1967 خمسة أكياس وكل كيس يحتوي على ألف جنيه ذهب وقد قام عباس رضوان بإخفاء هذه الأكياس في بلدة "الحرانية" بلدته في محافظة الجيزة، كما سلمه المشير أيضا أربعين رشاشا قصيرا وخمسة صناديق ذخيرة لها ومائة وثمانية مسدسات واعترف عباس رضوان في التحقيقات بأنه استلم هذه المبالغ وهذه الأسلحة والذخيرة من صلاح نصر .

)أرجو الرجوع إلى نصوص محاضر التحقيقات التي قامت به المخابرات الحربية والنيابة العامة برئاسة علي نور الدين النائب العام في هذه القضية كما أرجو الرجوع إلى تفاصيل المحاكمة أمام محكمة الثورة برئاسة حسين الشافعي ولقد كانت المحاكمة علنية ومنشورة ومحاضرها وتسجيلاتها الصوتية التي قام بها العميد إبراهيم سلامة من المخابرات الحربية والتي كانت محفوظة في مبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة .(

وتبلورت كل هذه الأنشطة في نتيجة واحدة هي أن المشير عامر ورجاله يقومون بالإعداد لمؤامرة لقلب نظام الحكم يتم تنفيذها يوم 27 أغسطس (آب 1967 (وحددت المعلومات تفاصيل هذه المؤامرة من ورقة كتبت بخط يد المشير عبدالحكيم عامر حدد فيها الأهداف والغرض من التحرك والأشخاص الرئيسيين وحدد المسؤوليات بالشكل التالي:

- 1تحرك معنوي داخل القوات المسلحة لإحداث بلبلة وإنقسامات ومحاولة نيل أكبر تأييد ممكن والتهيئة لتقبل الإنقلاب الذي كان هدفه كما لقنوهم الديمقراطية والحريات .

- 2مرحلة تنفيذ محاولة الاستيلاء على الحكم وكما جاء في الورقة التي تحصلت عليها بخط يد المشير عامر من غرفة نومه بمثابة أمر عمليات وتحرك للاستيلاء على السلطة - وهذه الورقة كانت محفوظة في الأرشيف السري للغاية في سكرتارية الرئيس

للمعلومات بمنشية البكري - وكان ملخصها :

"يؤمّن المقدم أحمد عبدالله من الصاعقة القوات لوصول المشير عبدالحكيم عامر إلى إنشاص مقر قيادة الصاعقة والقاعدة الجوية التي كان من المفروض أن يتم تأمينها لصالح العملية التآمرية ثم يتحرك المشير عامر إلى قيادة المنطقة الشرقية بالإسماعيلية تحت حماية الصاعقة وبعض ضباط القيادة الشرقية الذين تم الإتفاق معهم على تأييد مطالب المشير عامر ومن الإسماعيلية يوجه المشير عامر نداء للرئيس جمال عبدالناصر بمطالبه التي لم تخرج عما جاء في الاستقالة المزعومة. وكان التقدير أن الرئيس لن يقبل أو يستجيب لهذه المطالب فيتم تحرك المشير عامر على رأس قوات عسكرية إلى القاهرة وجاء في الورقة عبارة "منشية البكري."

- 7 -

خطة لمواجهة وإحباط المؤامرة

الحقيقة كانت مهمة صعبة وقاسية على نفوسنا جميعا كما كانت واجبة، فالهدف كان تثبيت وتأكيد الشرعية في وقت كانت الأرض فيه محتلة والعدو على بعد كيلومترات معدودة من القاهرة .

ومن ناحية أخرى كان المستهدف من الخطة المشير عبدالحكيم عامر الذي كنا كلنا بدون استثناء نحبه بصدق ونقدره بل وكنا نعتبره كشخص جمال عبدالناصر تماما ومن ثم كان الرجل يحوز في نفس الوقت على ثقة أجهزة حساسة بالإضافة إلى شعبية كبيرة في القوات المسلحة فقد كانت المخابرات العامة وعلى رأسها صلاح نصر قد حسم موقفه إلى جوار المشير عامر والمعلومات المتوفرة الموثوق بها والمؤكدة تفيد أن قطاعا كبيرا من الشرطة العسكرية والصاعقة ووحدات من المدرعات وعناصر من المخابرات الحربية علاوة على قادة الأسلحة الرئيسية فيما عدا الفريق أول محمد فوزي رئيس الأركان، كانت كلها محسوبة إلى جانب المشير عبدالحكيم عامر بالإضافة إلى بعض العناصر المدنية وبعض أعضاء مجلس الأمة خصوصا أعضاء محافظة المنيا وقلة من ضباط الشرطة .

وحتى صدور تعليمات عبدالناصر بالتحضير لمقابلة تحرك المشير لم يكن قد وصلني أي أخبار أو معلومات عن توقيتات محددة أو تقريبية للتحرك وإن كنا قد استنتجنا،وهذا واجب طبعا، توقيتات قريبة وهذا ما جعلنا نتوخى وسائل الحرص الشديد وصبغ ما سنبحثه بصبغة السرية المطلقة بقدر الإمكان فاتفقنا بصفة مبدئية أن تتم لقاءاتنا في مكان منعزل من نادي الشمس الرياضي الذي كنت في ذلك الوقت أتشرف بتولي مسؤولية رئاسته وإنشائه بتكليف من الرئيس عقب زيارتنا لنيويورك سنة 1960

ومشاهدة الرئيس للحديقة المركزية هناك فطلب مني أن أبحث إمكانية تنفيذ مشروع مماثل في صحراء مصر الجديدة (مشروع نادي الشمس.(

أعود لأقول إننا اتفقنا نحن الثلاثة على أن تكون هذه البقعة المنعزلة هي مكان اللقاء في وقت متأخر من الليل حتى يسهل اكتشاف أي اختراق أو تتبع لنا كما تم في نفس الوقت تأمين المكان الذي نلتقي فيه من كافة الجوانب والاحتمالات بما في ذلك تأمين الاتصال الذي تفادينا معه التليفون حيث أنه وسيلة لو اكتشفت يمكن تحديد المكان بل كان الاتصال يتم عن طريق جهاز اللاسلكي من سيارتي ولم تكن وسائل كشف مثل هذا الاتصال متقدمة كما هي الآن كما كانت التعليمات لمكاتبنا أن يقتصر الاتصال على حالات الضرورة القصوى وبواسطة مندوب من مكتبي يحضر إليّ ليبلغنا أي رسائل عاجلة إذا اقتضى الأمر ذلك .

وحرصا منا على السرية المطلقة كما أسلفت فقد اتفقنا على إطلاق اسم كودي لهذه الخطة هو: ‘‘العملية جونسون ’’يندرج تحت هذا الاسم الكودي كل ما يتعلق بالعملية من اتصالات أو لقاءات أو تعليمات كما اتفقنا أن تكون الخطة بسيطة ومن دون أي تعقيدات، ويمكن تلخيص حصيلة المناقشات التي دارت بيننا في أن يكون العمود الفقري للخطة هو الانفراد بالمشير عامر بأقل حجم ممكن من الحراسة والتحفظ عليه في مكان تحت السيطرة وأن يتم في نفس الوقت تصفية أي جيوب كمنزل الجيزة أو الحلمية وغيرهما من الأماكن التي قد يكون فيها عناصر موالية له .

وبدأنا نبلور هذه الأفكار في شكل خطوات عملية بدأت بالفكرة التالية:

كان المشير عامر يتردد على منطقة مصر الجديدة (منزله في حلمية الزيتون) في المساء ويعود إلى الجيزة عن طريق صلاح سالم لم يكن الحال كما هو الآن من الازدحام بل كان هذا الطريق في ذلك الوقت يقال عنه أنه ‘‘مقطوع’’ ويعتبر مقفرا ليلا وأثناء عودته يتم وضع عوائق في الطريق بحيث يضطر إلى تهدئة السيارة ويتم إيقافها والسيطرة عليه هو ومن معه بسرعة تحول دون أي اشتباك، وحتى لو تم الاشتباك يكون في أضيق نطاق ويكون الهدف الأساسي إحاطة شخص المشير وأخذه إلى سيارة أخرى لينقل إلى مكان متفق عليه يتم تجهيزه قبل إتمام عملية الاعتراض هذه .

وعرضت الإطار العام للخطة على الرئيس عبدالناصر الذي طلب بعد أن وافق على الفكرة بصفة عامة مبدئيا، أن توضع كافة التفاصيل على الورق وتم ذلك في جلسات أخرى لاحقة حيث وضعنا خطة كاملة متكاملة شملت كافة خطوات التحرك والتعرض والسيطرة وأسماء وواجبات الأفراد والأجهزة التي ستتعاون في تنفيذ الخطة .

)هذه الخطة كتبت بخط يدي وكانت محفوظة في أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات السري للغاية في منشية البكري وكان المسؤول عنه توفيق عبدالعزيز أحمد .(

وبالمناسبة كان جمال عبدالناصر قد توجه إلى الإسكندرية (المعمورة) لأخذ قسط من الراحة ولمراجعة بعض المسائل الهامة المتعلقة بإعادة بناء القوات المسلحة وكنت في

ذلك الوقت أعرض عليه المسائل المهمة بشخصي فكنت أتوجه للمعمورة ثم أعود فور مقابلته إلى القاهرة إما بالسيارة أو بالهليوكوبتر، حاملا التوجيهات.

وفي يوم الخامس من أغسطس (آب) 1967 اتصل بي زكريا محيي الدين تليفونياً وطلب أن أتوجه إلى منزله الساعة الثامنة من مساء نفس اليوم وقال: "تعال لوحدك.. ومش عايز حد يعرف إنك جاي لي، أي حد"!

وفي اللقاء اليومي مع أمين هويدي وشعراوي جمعة كان يتم ثلاث مرات في اليوم في الصباح الباكر وظهرا وفي آخر يوم العمل في وقت متأخر ليلا - اتضح أن زكريا محيي الدين اتصل بهما وطلب منهما التوجه إلى منزله في نفس التوقيت بفواصل ربع ساعة بين كل منهما لكننا اتفقنا على الذهاب سويا وفي سيارة واحدة هي سيارتي رقم 995 ملاكي القاهرة ووصلنا في الثامنة تماما ودخلنا إلى الصالون الذي اسقبلنا فيه زكريا محيي الدين مندهشا ومبتسماً كعادته ولم يعلق بأكثر من هذه الإبتسامة المعبرة وذات المعنى بالنسبة لنا وله .

وقال زكريا محيي الدين: إن الرئيس جمال عبدالناصر أطلعه على الخطة في الإسكندرية وطلب منه العودة إلى القاهرة لمراجعة التفاصيل معنا وبعد المناقشة وافق على الفكرة العامة ولكنه طلب أن تبسّط الخطة أكثر مع الأخذ في الاعتبار أية احتمالات أو مواقف مفاجئة أو غير متوقعة، على أن نعود للاجتماع به بعد ثمان وأربعين ساعة في نفس الوقت ومن دون تأكيد أو اتصالات أخرى .

وعدنا من جديد إلى نادي الشمس لنواصل البحث وتعديل الخطة لتكون أكثر بساطة ونتفادى فيها بقدر الإمكان المفاجآت، والحقيقة أننا كنا في سباق مع الزمن لسببين رئيسيين:

*أولهما: أن أطراف المؤامرة كانوا - وفق المتابعة - قد ضاعفوا من نشاطهم وتوسعت اتصالاتهم نسبيا مما يرجح احتمالات التنفيذ في وقت غير بعيد .

*والثاني أنه لابد من حسم الوضع من جانب الشرعية لقرب إنعقاد مؤتمر الخرطوم في 29أغسطس1967 وإلا فسيكون البديل الذي يجب تفاديه هو أن يصطحب الرئيس المشير عامر معه إلى الخرطوم ولو في هدنة مؤقتة. وكان القرار هو حتمية الحسم قبل الخرطوم .

هذا علاوة على سبب خارجي آخر وهو أن العدو كان يراهن على إنهيار الوضع الداخلي كوسيلة لتحقيق الهزيمة السياسية التي لم يستطع ان يحققها وبقي النظام ولم يسقط، فإذا حقق العدو ما يسعى لتحقيقه على الجبهة الداخلية فإنه سيكون قد حقق أهدافه فكان لابد من مقاومة هذا الهدف وإسقاطه بالإصرار على تماسك الجبهة الداخلية بأسرع وقت ممكن والقضاء على أسباب انهيارها لتعود القوات المسلحة إلى انتظامها والتحام نسيجها وذلك حتى يتفرغ الجميع لإعادة البناء وما يتبعه .

وبناء على هذه الأسباب اتفقنا على خطة جديدة بسيطة وشاملة وملخصها الآتي:

- 1يدعى المشير عبدالحكيم عامر للقاء جمال عبدالناصر في منشية البكري وليكن لتناول طعام العشاء مع الرئيس أو لأي سبب آخر قد يراه الرئيس مناسبا وفي هذا اللقاء يبلغ المشير عامر بتحديد إقامته بعد إجراء مواجهة معه حول كل ما حدث وبدر منه ومن الذين يساندونه مع مواجهته بما يثبت أن تصرفاته ضد الشرعية وأن هدفها هو قلب نظام الحكم بالقوة .

- 2تتجه قوة عسكرية إلى منزل المشير عامر بالجيزة لحصاره وتصفية الوضع فيه والقبض على الأفراد المعتصمين هناك على أن تتم هذه العملية قبل فجر اليوم التالي للعملية.

- 3تتم السيطرة على جهاز المخابرات العامة إما في نفس الليلة أو في الصباح الباكر من اليوم التالي .

وافق الرئيس عبدالناصر على هذه الخطة وبدأ على الفور في إجراء بعض الاتصالات بمعرفته مع عباس رضوان ليبلغ المشير عامر أنه يدعوه للعشاء في منشية البكري اليوم التالي وألمح له أن مؤتمر القمة بالخرطوم سيعقد يوم 29 اغسطس) آب) وأن الرئيس يأمل أن يكون فيه دعما لموقفنا ولم يزد عن ذلك .

وفي صباح يوم الخميس 24 أغسطس (آب) 1967 اتصل جمال عبدالناصر بنفسه بالمشير عبدالحكيم عامر في بيته بالجيزة ودعاه لتناول العشاء في منشية البكري في السابعة من مساء يوم الجمعة 25 أغسطس (آب) وافق المشير على الفور ووعد الرئيس بأنه سيحضر في الموعد المحدد .

وعقد الرئيس اجتماعا حضره أمين هويدي وشعراوي جمعة وسامي شرف لمراجعة الخطة بالتفصيل مع تحديد واجبات كل المشتركين فيها فردا فردا وكنت قد كتبت الخطة بخط يدي من نسخة واحدة فقط، واشتملت على تفاصيل التفاصيل علاوة على بعض الاستفسارات التي أردت أن نستوضح الرئيس بشأنها ومنها موقف السكرتارية الخاصة للرئيس وبالذات محمد أحمد الذي تكفل الرئيس بأمره وقال لي أنه سيتولى هو إبلاغه في الوقت المناسب. كما استفسرت من الرئيس عن التوقيت الذي تبدأ فيه ساعة الصفر لأننا سنحتاج لبعض التحضيرات والتبليغات قبل تحرك القوات والأطقم المكلفة بالتنفيذ فرد الرئيس بألا يتم أي تصرف إلا بأمر صريح منه شخصياً وقال على العموم سنلتقي هنا في المكتب الرئيس باكر ظهرا عقب صلاة الجمعة مباشرة .

كما ذكر عبدالناصر بأنه سيتولى هو شخصيا إبلاغ من سيحضر اللقاء مساء الجمعة من النواب وقال أنه سيحضر كل من زكريا محيي الدين وأنور السادات وحسين الشافعي ولم يكن أحد منهم يعلم أي شيء عما سيحدث إلا زكريا محيي الدين فقط الذي كان على دراية بالخطة كلها بالتفصيل .

سنوات مع عبدالناصر
شهادة سامي شرف ... (الحلقة الثالثة عشرة (

***نجاح خطة استدراج المشير إلى منشية البكري**

الجزء الأول - البداية الأولى
الحلقة الحلقة الثالثة عشرة

وردت لنا معلومات في نفس اليوم من داخل منزل المشير عامر تؤكد أنه تمت مناقشات طويلة بين المقيمين والمؤيدين للمشير وأنهم منقسمون الى مؤيد لقبول الدعوة ومعارض لها، فالقسم الأول كان يرى أن هذه الدعوة هي بمثابة فاتحة خير قد تنهي المشكلة بين الرجلين وتعود المياه الى مجاريها ولو لفترة معقولة كما حدث من قبل على مدار السنوات الماضية، والطرف الآخر كان يعارض هذه الدعوة وأن على المشير أن يرفضها بعدما حدد كل طرف أهدافه وكانوا مقتنعين أن الرئيس لن يتراجع عن الاصرار على ابعاد المشير عن القوات المسلحة كحد أدنى وفي قبول ذلك اقرار بادانة المشير وتثبيت أنه المسؤول عن الهزيمة العسكرية ونجح عباس رضوان في اقناع المشير عبدالحكيم عامر بالتوجه لمقابلة الرئيس في منشية البكري .
التقينا نحن الثلاثة في مكتبي عقب صلاة الجمعة 25 أغسطس ،1967 شعراوي جمعة وأمين هويدي وأنا ثم دخلنا الى منزل الرئيس وفي الصالون الرئيسي قام الرئيس بالمراجعة النهائية للخطة وأقرها وقال ان ساعة الصفر هي الرابعة بعد الظهر من نفس اليوم واستفسر هل يكفي الوقت أم نبدأ مبكرا عن هذا التوقيت فوافقنا وقد حدث أثناء خروجنا ونحن في الصالة المؤدية لباب الخروج أن لاحظت أن الضابط ‘‘النوبتجي’’ الموجود داخل المنزل في هذا اليوم هو الرائد محمد طنطاوي شقيق العقيد محمود أحمد طنطاوي مرافق المشير عامر، والذي يعد من الضباط الأكفاء، ولم يكن ينتمي لأي من الأطراف المتصارعة لكن القدر وضعه في هذا الموقف الذي لايحسد عليه - فعدت الى الرئيس وعرضت عليه فكرة استبداله بضابط آخر حيث من المؤكد أن محمود طنطاوي سيحضر مع المشير وسيتم القبض عليه وسيكون الموقف فيه احراج لعناصر كثيرة من جانبنا ومن الجانب الآخر، فقال الرئيس يبقى محمد طنطاوي كما هو حتى الساعة السادسة مساء ثم يعود الى مكتب السكرتاريا الخاصة عندما يدخل أمين هويدي الى هنا للاشراف على الطاقم الذي سيكون داخل المنزل .
وخرجنا الى مكتبي وقررنا تأخير بدء الاتصالات واستدعاء المسؤولين الذين سيشاركون في التنفيذ لآخر لحظة ممكنة حيث اتصلت في الرابعة تماما بالرئيس تليفونيا لأخذ موافقته النهائية على بدء العملية ‘‘جونسون.’’
وعندها بدأنا استخدام شبكة الاتصالات الحمراء المشفرة، والتي كانت تصل بين مكتبي

وكل من وزير الحربية ووزير الداخلية ومدير المخابرات العامة ومدير المباحث العامة ومدير المخابرات الحربية وقائد الحرس الجمهوري فقام شعراوي جمعة باستدعاء اللواء حسن طلعت للحضور الى سكرتاريا المعلومات بمنشية البكري، كما اتصلت بالفريق أول محمد فوزي وطلبت منه الحضور ومعه اللواء محمد أحمد صادق مدير المخابرات الحربية والعميد سعد زغلول عبدالكريم مدير الشرطة العسكرية، واتصلت بالعميد محمد الليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري ليحضر الى مكتبي .

واتفقنا اثناء ذلك على ان يقوم كل من شعراوي جمعة وسامي شرف بالقبض على مرافقي المشير عامر فور وصوله الى منشية البكري ودخوله إلى المنزل وأن يسلموهم للحرس الجمهوري .

وعندما اكتمل وصول الذين استدعيناهم، عقد في مكتبي اجتماع كان الحضور فيه كلا من:

شعراوي جمعة وزير الداخلية، أمين حامد هويدي وزير الحربية، سامي شرف مدير مكتب الرئيس للمعلومات، الفريق أول محمد فوزي القائد العام للقوات المسلحة، اللواء محمد أحمد صادق مدير المخابرات الحربية، اللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة، العميد محمد الليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري، والعميد سعد زغلول عبدالكريم مدير الشرطة العسكرية .

وتم تلقين الحضور كل فيما يخصه من واجبات حسبما ورد في الخطة، مع التنبيه مشددا على محاولة تفادي اطلاق النار قدر المستطاع، وترك لكل من هؤلاء المسؤولين حرية التصرف في أي موقف قد يطرأ أو يكون مفاجئا على أن يكون الجميع على اتصال دائم بسامي شرف شخصيا اما على شبكة اللاسلكي أو على خطوط التليفونات الساخنة أو الحمراء المشفرة التي رتبت لهذا الغرض كما وضعت شبكة القيادة العامة للقوات المسلحة وشبكة شرطة النجدة اعتبارا من ساعة الصفر تحت تصرف هذه العملية كأفضلية أولى .

ومن الساعة السادسة والنصف بدأ وصول زكريا محيي الدين وحسين الشافعي وأنور السادات، وكان حضورهم لمنشية البكري أمراً عادياً وطبيعياً كثيرا ما يحدث خصوصا في أوقات الازمات أو في أيام الجمعة، ولكن بعد نحو خمس عشرة دقيقة أي في السابعة الا ربعاً تقريبا وصل المشير عبدالحكيم عامر وقمت مع شعراوي جمعة بتنفيذ مهمتنا، وهي اعتقال المرافقين للمشير ووضع سيارته تحت الحراسة بعد تفتيشها في جاراج منشية البكري .

وقد حدث أن ثار محمد أحمد السكرتير الخاص للرئيس عندما توجهنا الى مكتبه للقبض على العقيد محمود أحمد طنطاوي واعتبر أن ما يتم دون علمه فيه اهدار للثقة به من الرئيس وعندما تمادى في ثورته أقنعناه بأن ما يحدث هو على علم نسبي به حيث ان الرئيس قال له منذ ساعة انه ستتم بعض الاجراءات في منشية البكري، الرئيس على علم بها ومرتبة بأوامره وان كل هذه الاجراءات لمصلحة الشرعية وأخيرا هدأ نسبيا وعلى مضض ولكن بعد أن استنفد من الوقت ما يزيد على نصف ساعة كنا نحن في حاجة الى كل ثانية منها وفي اعتقادي أن محمد أحمد لم يكن يتوقع أن تكون الاجراءات ضد عبدالحكيم عامر خاصة .

ووفق ما كان واردا في الخطة فقد دخل الى منزل الرئيس في الساعة السابعة تماما كل من: أمين هويدي ومحمد المصري من مكتبي وأحد الضباط الأحرار والعميد صلاح شهيب من الياوران وأحمد شهيب من الضباط الأحرار وعضو مجلس الأمة عن دائرة

مصر الجديدة وكان العميد محمد الليثي ناصف يمر باستمرار حول المنطقة وداخل المنزل .
كما بدأت من مكتبي والى جواري شعراوي جمعة في تسجيل ما يدور داخل الصالون الرئيسي بمنشية البكري وللتاريخ فان ما دار قد تم تسجيله بالكامل ولا أعلم أين توجد الآن هذه التسجيلات وان كنت قد أودعتها في أرشيف التسجيلات السري للغاية في سكرتاريا الرئيس للمعلومات بمنشية البكري وما أذكره الآن أن حوارا تم أساسا بين جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر، استعرض فيه الرئيس تاريخ العلاقة الوطيدة والصداقة المتينة مع عامر وتطوراتها على مدى السنوات الطويلة السابقة وعلى الرغم من انه كان من الواجب مساءلة المشير عامر عما حدث في أزمات 1956 و1961 و 1962 بالدرجة الأولى وغيرها وأخيرا ما حدث في يونيو1967 فقد تم احتواء كل هذه الأزمات بتأثير الصداقة وحفاظا على وحدة القيادة ووحدة البلاد ...استطرد الرئيس موجها كلامه للمشير بما نصه حسبما أذكر بقدر الامكان- "... ولكن كونك تتآمر يا عبدالحكيم وليس يا حكيم كما كان يناديه باستمرار وكما تعودنا كلنا على سماعه فهذا وضع لا يمكن قبوله أو السكوت عليه، ويعني أيضا أنك تتنكر للاتفاق الذي تم بيننا عقب نجاح الثورة في 23يوليو من أن أي واحد فينا من أعضاء مجلس قيادة الثورة اذا اختلف أو لم يكمل المسيرة لأي سبب كان، لا يتآمر ..."
فقاطعه المشير عامر قائلا: "أنا لا أتآمر ولم أتآمر وأنا بأرفض كلامك ده ."!!..
فرد الرئيس قائلا: "انك تآمرت فعلا وسوف أذكر لك حادثة واحدة من وقائع ثابتة، عندي الكثير منها وبأقول لك: انت بعثت بسكرتيرك محمود أحمد طنطاوي للفريق صدقي محمود من خمسة أيام برسالة تتضمن انك تنوي الاستيلاء على السلطة، وانك تطلب من صدقي محمود أن يشترك معاك ويحضر لمقابلتك، ولكن صدقي أبدى عدم موافقته لدرجة أن حرم الفريق صدقي شتمت سكرتيرك وطردته من المنزل وقفلت الباب بشدة خلفه. ودي واحدة من آلاف غيرها.
وللحقيقة فقد أقر العقيد محمود طنطاوي بهذه الواقعة في قضية محاكمة ضباط المشير ورواها بالتفصيل وأقواله محفوظة في سجلات المحاكمة بالصوت والصورة.
وأضاف عبدالناصرقائلا: تحب نقول وقائع تآمرية تانية علشان الاخوة كمان يعرفوا ويتأكدوا من اللي بيحصل من تصرفات غير مسؤولة وغير محسوب المصائب اللي حا تترتب على المضي فيها بلا حساب لما نحن فيه من وضع حساس داخليا وخارجيا، واستطرد عبدالناصر قائلا:
"أنا الحقيقة موش عارف ليه انت بتربط نفسك بالقوات المسلحة وبقيادة الجيش، هل احنا لما قمنا بالثورة كان هدفنا أن أتولى أنا رئاسة البلد وانت تتولى قيادة الجيش ؟.. عايز أفكركم كلكم وانت بالذات مين اللي رشحك واقترح وأصر على تعيينك قائدا عاما موش أنا اللي كنت وراء هذا التعيين واذا كان الأمر كذلك طيب ألم يكن من الطبيعي بعد الانفصال وما حدث وموقف الجيش ومكتبك هناك ودورك أن تحاسب على ما حدث؟ وحتى بعد ذلك ألم تكن هناك أكثر من مؤامرة ضد النظام ضبطت وهي من صنع رجال يعملون في مكتبك يا عبدالحكيم؟. ثم انتقل عبدالناصر بعد ذلك ليقول له كم مؤتمراً عقد بحضورك ومشاركتك شخصيا قبل الحرب وبماذا نفسر حماسك انت والقيادات العسكرية للحرب؟.. وبرقية كراتشي التي أرسلت بالشفرة من المشير عبد الحكيم عامر الى الرئيس جمال عبد الناصر أثناء زيارته لباكستان في الأسبوع الثاني من شهر ديسمبر/ كانون الأول 1966 تلك الزيارة التي كان من المفروض ان تنتهي يوم 15 ديسمبر

1966 وتاليا نصها:
"من عبد الحكيم عامر
الى الرئيس جمال عبد الناصر
لقد استمعت اثناء وجودي هنا الى عدد من الاذاعات العربية ووجدتها تشهر بنا دهائيا وتتهم الجيش المصري بانه يختبئ خلف قوات الطوارئ. وأرى ان نبحث جديا ضرورة طلب سحب هذه القوات حتى لا يتهمنا احد بأننا لا نستطيع أن نتحرك بسرعة وحرية لنجدة العرب". ليست ببعيدة وهي موجودة.... هل اعترضتم ؟ هل قلتم انكم غير مستعدين ؟ ثم تعرض الرئيس لسلوك وتصرفات أفراد مكتب المشير عامر سواء على الصعيد العام أو الخاص وختم كلامه مستفسرا: "ازاي تتآمر على النظام يا عبدالحكيم؟!"
وعند هذا الحد من اللقاء، انفعل المشير عامر وبدأ يفقد أعصابه فقال له الرئيس:
"الأمور واضحة.. انت راجل متآمر وعليك أن تقدر الموقف الصعب اللي بنمر فيه وعليك أن تلزم بيتك من الليلة ."
أعلن عبدالحكيم عامر رفضه لهذا القرار وهنا حاول بعض الحاضرين (الأصوات كانت متداخلة) لكن اتضح صوت أنور السادات بعد ذلك محاولا اقناع المشير بقبول هذا القرار إلا أن المشير قال له انتم بتحددوا اقامتي وبتحطوني تحت التحفظ قطع لسانك يا... يا ...".
)ووصف أنور السادات كما سبه بما يعف لساني أن أذكره أو أعيده .(
وللأمانة فقد تدخل الكل محاولين اقناع المشير بأن هذا القرار يحقق مصلحة البلاد العليا، الأ أنه أصم أذنيه تماما وبدا أنه يعيد النظر في كل شيء متجها بفكره وبصره الى بيت الجيزة والاستعدادات والرجال هناك والمجموعة التي كانت معترضة على اتمام هذا اللقاء .
وفي هذه الأثناء كانت الاتصالات بيني وبين كل من الفريق فوزي واللواء حسن طلعت واللواء محمد أحمد صادق مستمرة، وكان أهم البلاغات هو أن القوة نجحت في حصار منزل المشير بالجيزة ثم بعد ذلك أبلغت بأن هناك حريقاً وأن نيراناً تندلع من داخل منزل المشير وجاءني بلاغ من داخل البيت من مصدري هناك بأن النيران نتيجة محاولة كل من عباس رضوان وشمس بدران وبعض الضباط حرق أوراق وخرائط في بدروم المنزل من ضمنها أوراق جمعها شمس بدران من غرفة نوم المشير على عجل وترك ورقتين أو سقطتا منه وهاتين الورقتين كانتا من أهم الدلائل أثناء المحاكمة لاثبات التآمر وادانته.. وكنت أبلغ عبدالناصر أولا بأول بكل هذه البلاغات اما عندما يخرج من الصالون ويتصل بي من غرفة مكتبه لمعرفة آخر الأخبار أو كنت أبلغ بها أمين هويدي لينقلها للرئيس. وعندما طالت المدة التي كانت مقدرة لانهاء الوضع في الجيزة خرج جمال عبدالناصر الى مكتبه واتصل بعباس رضوان في الجيزة برقم تليفون كان عباس قد أملاه للرئيس عندما تحدث معه في اليوم السابق وقال الرئيس لعباس رضوان:
"يا عباس انت مسؤول عن انهاء الوضع عندك في الجيزة. ثم عاد الرئيس بعد فترة للاتصال به مرة أخرى وقال له: "يا عباس أنا بأحملك المسؤولية عن عدم فض الموقف في الجيزة."
ثم صعد عبدالناصر الى الدور العلوي حيث غرفة نومه واتصل بي مستفسرا عن أي معلومات جديدة وكان الفريق فوزي في هذه اللحظة معي على جهاز اللاسلكي يبلغني بالحريق فأبلغت الرئيس به الذي قال لي قول لفوزي يحاول أن ينهي الوضع قبل الفجر

بأي وسيلة وأبلغت الفريق فوزي بالحديثين اللذين دارا بين الرئيس وعباس رضوان.
وكان الفجر يكاد ينبلج واذا بالفريق محمد فوزي يتصل ليبلغنا بتمام انهاء الاعتصام والقبض على كل من كانوا داخل المنزل. وفي هذه الأثناء صعد الرئيس الى الدور العلوي بعد أن قال للمجتمعين: "لما تهدأ الأمور ابقوا اندهوا عليّ."
وحدث أن خرج المشير من الصالون متوجها الى دورة المياه وقابل أمين هويدي على الباب فقال له: أهلا بوزير حربيتنا.. الله.. الله.. ده انتم مجهزين كل حاجة والحكاية محبوكة على الآخر.. "ودخل دورة المياه ثم خرج بعد قليل حاملا ورقة سيلوفان فارغة وكوبا في يده رماها على طول امتداد ذراعه قائلا: "اطلعوا بلغوا الرئيس ان عبدالحكيم خد سم وانتحر" ثم دخل الى الصالون بهدوء ليجلس على نفس الكنبة التي كان يجلس عليها وهو يبتسم في هدوء وكأنه لم يفعل شيئاً، فصعد أمين هويدي مهرولا الى الدور العلوي ليبلغ الرئيس الذي استقبله على رأس السلم وقال له أنا سمعت ما قيل واللي بيحصل ده كله تمثيل .
استدعى الدكتور الصاوي حبيب طبيب الرئيس الخاص وكان موجودا في منشية البكري فدخل على عجل وحاول أن يقوم باسعاف المشير الذي رفض أن يستجيب له مما اضطر معه أن يقوم حسين الشافعي بالامساك بالمشير بشدة حتى يتمكن الدكتور من حقنه وحاول أن يضع اصبعه في فمه ولكن من دون جدوى.
وفي الساعة الرابعة وخمسين دقيقة تقريبا اتصل الفريق أول محمد فوزي وأبلغني أنه أنهى العملية بنجاح ومن دون أي خسائر وأن المنزل أصبح خاليا إلا من عائلة المشير فأبلغت الرئيس بذلك وكذا أمين هويدي الذي كان داخل منزل الرئيس وبعد لحظات عبرت الشارع من خلفي سيارة زكريا محيي الدين وبها الثلاثة عبدالحكيم عامر وزكريا محيي الدين وحسين الشافعي متوجهين الى بيت المشير عامر في الجيزة حيث حددت اقامته هناك بين أهله وأولاده فجر يوم السادس والعشرين من أغسطس1967 تحت حراسة أفراد من القوات المسلحة المصرية .
وحضر الفريق فوزي الى سكرتاريا الرئيس للمعلومات نحو الخامسة والنصف صباحا بعد أن تأكد من تأمين الأوضاع بالكامل في منطقة الجيزة وبعد القاء القبض على كل الذين كانوا موجودين ببيت المشير وفي مقدمتهم شمس بدران وعباس رضوان والألوية عثمان نصار وعبدالحليم عبد العال والمقدم جلال هريدي كما قام بالتنسيق مع مدير الشرطة العسكرية ومدير المباحث العامة بالقبض على كل العناصر الأخرى الذين رحلّوا اما الى السجن الحربي أو الى معتقل القلعة الذي رحل اليه أيضا شمس بدران وعباس رضوان كما تم تفريغ المنزل من كل الأسلحة والذخائر والتي حملت في ثلاثة عشر "لوري "حمولة 3 أطنان وتولى قيادة الحراسة على المنزل اثنان من العمداء يتناوبان على مدى الأربع والعشرين ساعة وكانت تعليمات الرئيس المشددة عدم المساس بأسرة المشير وأن تكون موضع الرعاية الكاملة حتى لو حدث أي نوع من التطاول وبعد السيطرة على المنزل بدأ تفتيش المكاتب والبدروم فقط وضبطت كل بقايا الأوراق والخرائط المحروقة وكذا نسخ كثيرة من الاستقالة وبعض أوراق لم تحرق كانت ذات فائدة في التحقيقات والمحكمة بعد ذلك .
وبعد أن استقر المشير في المنزل تم قطع جميع الخطوط التليفونية ما عدا خطاً واحداً فقط رؤي الابقاء عليه وقد حاول المشير عامر أن يتصل بالرئيس أكثر من مرة لكنه لم يستجب له فأرسل إليه ورقة تسلمها محمد أحمد السكرتير الخاص للرئيس يطلب فيها رفع الاقامة الجبرية عنه والا فان الرئيس سيندم ومرة أخرى لم يستجب عبدالناصر

للتهديد .
النقطة التالية في الحقيقة كنت مترددا في كتابتها لكن بعد تفكير رأيت أن أسجلها للأمانة وللتاريخ فان بعض الذين وردت أسماؤهم في هذه القضية اما من خلال البلاغات أو من الذين كتب المشير عامر أسماءهم في أمر العمليات والتحرك فكان منهم أسماء لشخصيات بارزة ومسؤولين كبار منهم من استدعاه الرئيس جمال عبدالناصر ليتأكد بنفسه من حقيقة موقفه ومنهم من جاء بنفسه للرئيس واعترف بالدور الذي كان سيقوم به وأكتفي بهذا القدر دون الاعلان عن الأسماء وبعضهم قد انتقل الى رحمة الله.. كما أن الرئيس قد رأى إعطاءهم فرصة أخرى لأنهم بادروا بالابلاغ ولأنهم لم يخفوا عنه الحقيقة .
وفي 1967/9/13، ومع تواصل نشاط واتصالات المشير عامر تليفونيا ومعه بعض من أقاربه واخوته بهدف تأليب الرأي العام ضد النظام بعد 1967/8/26 أصدر الرئيس قرارا بنقل المشير عامر الى مكان أمين منعزل يتعذر معه اجراء مثل هذه الاتصالات والنشاط وكلف الفريق أول محمد فوزي مرة ثانية بتنفيذ القرار فتوجه وبصحبته الفريق عبدالمنعم رياض رئيس الأركان واللواء سعد زغلول عبدالكريم مدير الشرطة العسكرية وبعض الضباط من الحرس الجمهوري الى منزل المشير وكان الضابط المسؤول عن الحراسة في ذلك اليوم العميد محمد سعيد الماحي الذي شارك في تنفيذ المهمة .
وقد دخل الفريق عبدالمنعم رياض أولا ودعا المشير عامر لتنفيذ أمر رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة فأبى تنفيذه وتردد في البداية ولكن الفريق رياض تلطف معه ونصحه بمرافقته، وفي تلك اللحظة تناول عبدالحكيم عامر شيئا وضعه في فمه وأخذ يمضغه مما لفت أنظار الكل والعائلة وصرخت احدى كريماته بأن أباها تناول سما ثم دخل المشير في مرحلة فقدان الاتزان فاصطحبه الفريق عبدالمنعم رياض بسرعة الى الخارج وحاول هو والفريق أول محمد فوزي أن يضعوه في سيارة الاسعاف التي كانت مجهزة كاجراء احتياطي الا أن عامر رفض ركوبها فما كان منهما الا أن وضعاه في سيارتهما وتوجهوا الى مستشفى المعادي للقوات المسلحة والتي كانت أخطرت على عجل لعلاج حالة طارئة. وفي الطريق الى المستشفى طلب الفريق رياض من المشير اخراج ما في فمه وبعد تمنع اضطر لطرد باقي ما كان في فمه وكان عبارة عن مادة تشبه اللادن الأصفر في ورق سولفان.. فتلقفه ضابط الحرس المرافق الرائد عصمت محمد مصطفى وكان معه النقيب محمد نبيل ابراهيم والنقيب عبدالرؤوف حتاتة من الحرس الجمهوري ووضع الرائد عصمت ما تلقفه في منديل ورق حيث سلمه للمعامل فور وصولهم الى المستشفى وهناك أجريت الاسعافات السريعة وعمل الأطباء :اللواء عبدالحميد مرتجى والعميد محمود عبدالرازق والعميد عبد المنعم القللي والمقدم عبد المنعم عثمان والرائد أحمد محمود عبدالله والرائد حسن عبد الحي على محاولة غسيل لمعدته ولما رفض أعطي محلولا ليتقيأ وتم ذلك فعلا وعندما قال له اللواء عبدالحميد مرتجى قائد المستشفى بعد تقيئه بشدة أنه لم يعد هناك خطر الآن على حياته قال المشير" ده أسوأ خبر سمعته".. وبعد فترة قرر الأطباء أن حالته مستقرة وطبيعية ومطمئنة وبناء على ذلك فقد قرر الفريق فوزي استئناف المهمة واتجه بالركب الى استراحة المريوطية وفي الساعة السابعة مساء ذلك اليوم أظهرت المعامل نتيجة تحليل ما لفظه وتقيأه المشير عامر وأبلغ المقدم طبيب عبدالمنعم عثمان أن التحليل أظهر آثارا لمادة الأفيون .

وفي استراحة المريوطية التي سبق اختيارها كمقر لاقامة المشير عامر كان في استقبالهم هناك قرابة الساعة الخامسة والنصف من بعد الظهر، العميد محمد الليثي ناصف ومجموعة من ضباط الحرس الجمهوري والنقيب طبيب مصطفى بيومي حسنين وبعض أفراد الخدمة والاعاشة والحراسة ولم يطلب المشير شيئاً سوى عصير الجوافة .

وقد مكث الفريق محمد فوزي والفريق عبدالمنعم رياض مع المشير نحو الساعة دار فيها حوار حول الموقف العسكري. وقال لهم المشير أن عليهم أن يطلبوا تعويض السلاح من الاتحاد السوفييتي الذي هاجمه واعتبره أنه خذل مصر وقال لهما عندكم الرجالة كتير في البلد، وكل ما عليكم هو استئناف القتال.. ثم قال لهم: "يا فوزي ويا رياض... تبلغوا الرئيس أنه اذا لم ينه هذا الوضع في أربعة وعشرين ساعة فانه سيتحمل مسؤولية ما سيحدث "..وقد أبلغ الفريق فوزي هذه الرسالة للرئيس. بعدما غادر هو والفريق عبدالمنعم رياض الاستراحة، وكان المشير قد طلب ماكينة حلاقة وبعض الكتب التي وصلته في نفس الليلة .

النهاية

في يوم 14 سبتمبر/ ايلول 1967 لم يتناول المشير أي طعام الا بعض السوائل وفي الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم تم تغيير النوبتجيات الطبية والحراسات واستلم الرائد طبيب ابراهيم البطاطا نوبته وشرح له زميله حالة المشير الصحية وتطوراتها وطمأنه بأن الحالة تشير الى التحسن كما ذكر له الأدوية التي أعطاها له، ولم يتناول المشير طعام الغذاء نظرا لاستمرار القيء فقد قرر اتمام تغذيته بمحلول الجلوكوز عن طريق الوريد وقرابة الساعة الرابعة من بعد الظهر أبدى المشير للدكتور البطاطا شكوى من ألم في أسنانه فأعطاه حقنة نوفالجين. وبعد ذلك دخل المشير الحمام وتقيأ ثم طلب بعض الماء ليغتسل في غرفته فحمل له أحد السفرجية) منصورأحمد) الماء الى السرير فاغتسل ثم رقد على السرير، وفي الساعة الخامسة مساء دخل الطبيب حجرة المشير فوجده نائما وكان نبضه وضغط دمه طبيعيين وبعد السادسة بقليل وأثناء توجه الطبيب مرة ثانية الى غرفة نوم المشير سمع استغاثة السفرجي منصور الذي نادى عليه ليسرع الى غرفة المشير حيث قرر أنه سمع صوت "شخير" عال صادر عن المشير ولما دخل الطبيب وجده راقدا على الفراش في حالة غيبوبة ونبضه ضعيف فسارع باعطائه حقنة "كورامين" و"أمينوفلين" كما أجرى له تنفسا صناعيا من أنبوبة الأوكسجين ولم يجد ذلك كله حيث تحققت وفاة المشير عبدالحكيم عامر قرابة الساعة السادسة وأربعين دقيقة .
وكان المشير كما قلت من قبل قد رفض تناول أي طعام وان كان قد تناول القليل من عصير الليمون وعصير الجوافة وكما قال الذين كانوا في الاستراحة فان المشير عامر لم ينطق بأي عبارات في الدقائق التي سبقت وفاته وكل ما تكلم به مع الطبيب أثناء تعليق أنبوبة الجلوكوز: أنه لافائدة من كل اللي بتعمله ده ولا فائدة من وراء تلك الرعاية، وكان في هذه الأثناء يدور البحث والمعاينة بواسطة الفريق أول محمد فوزي والعميد محمد الليثي ناصف لمكان آخر يتم فيه تنفيذ تحديد اقامة المشير وكانا في منطقة المعادي لاستكشاف موقع فيلتين كمكان بديل لاستراحة المريوطية التي يمكن أن يكون لها وضع خاص لدى المشير لأسباب تاريخية وعاطفية، الا أن تدهور حالة

المشير الصحية ترتب عليها إخطارهما أثناء المعاينات فقطعا المهمة .
وفي الساعة السادسة وخمس وأربعين دقيقة أبلغني العميد محمد الليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري بنبأ وفاة المشير عبدالحكيم عامر فقمت بابلاغ الخبر للرئيس بالاسكندرية في الحال وكان الخبر صاعقاً بالنسبة لنا جميعا، أما بالنسبة للرئيس فقد وضع سماعة التليفون بمجرد سماعه الخبر ثم عاد وطلبني فورا بعد ذلك مستفسرا عن التفاصيل فقلت له لا تفاصيل لدي الآن ولكن الفريق أول محمد فوزي والعميد محمد الليثي ناصف سيبلغاني بالتفاصيل لدى وصولهما الى الاستراحة، فأمر الرئيس بابلاغ وزير العدل والنائب العام وكبير الأطباء الشرعيين فورا لاتخاذ الاجراءات القانونية والتحقيق، كما قال لي أن زكريا محيي الدين وأنور السادات وحسين الشافعي وعلي صبري في طريقهم للقاهرة الآن وحتى أصل الى القاهرة تكون الصورة واضحة أمامي، ولم ينتظر الرئيس تجهيز السيارات أو الحراسات بل توجه لركوب أول سيارة كانت أمامه في استراحة المعمورة ووصل الى منشية البكري لمتابعة الموقف من مكتبه وبدأت التحقيقات على الفور تحت اشراف السيد عصام الدين حسونة وزير العدل وانقسم التحقيق الى قسمين :
الأول: تحقيق الطب الشرعي وقد أشرف عليه الدكتور عبدالغني سليم البشري وكيل وزارة العدل لشؤون الطب الشرعي ويعاونه الدكتور يحيى شريف أستاذ الطب الشرعي بجامعة عين شمس والدكتور علي عبدالنبي استاذ الطب الشرعي بجامعة القاهرة والدكتور كمال السيد مصطفى. مساعد كبير الأطباء الشرعيين.
والثاني: يتولاه النائب العام المستشار محمد عبدالسلام يعاونه المحامي العام وعدد من رجال النيابة العامة ويتولى التحقيق في كل ظروف الحادث ومع كل الذين كان لهم أدنى علاقة به بمن فيهم أسرة المشير وأطقم الحراسة وهيئة مستشفى القوات المسلحة بالمعادي وكل من كان في استراحة المريوطية .
وأصدرت النيابة العامة أول بيان لها يوم 1967/9/16 جاء فيه أن التحقيقات بدأت بسؤال كل من الفريق فوزي والفريق عبدالمنعم رياض وكل من كان له صلة في هذه المأمورية منذ أن بدأت وكذا هيئة مستشفى المعادي الخ وجاء في البيان بعد ذلك ما يلي بالنص: "... كما ثبت اليوم بصفة قاطعة من التحليل الضوئي والكيماوي الذي أجرته مصلحة الطب الشرعي أن المادة التي وجدت مخفاة تحت الشريط اللاصق وزنها 150 ميليجرام هي مادة "الأكونيتين"، وهي عقار شديد السمية، سريع الأثر، يكفي نحو ميليجرام أو اثنين منه لاحداث الوفاة في مثل الظروف والحالة التي شوهد عليها الجثمان ."

' سنوات مع عبدالناصر
شهادة سامي شرف ... (الحلقة 14 والأخيرة)

**المقاومة الفلسطينية.. معركة عبدالناصر الأخيرة*

الجزء الأول - البداية الأولى

الحلقة 14 والأخيرة

لقد انحازت ثورة 23 يوليو/تموز 1952 بقيادة جمال عبدالناصر إلى قضية الشعب الفلسطيني قبل الثورة بخمس سنوات فقد قررت اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار مساندة حركة المقاومة العربية في فلسطين، فاختارت بعض أعضائها كمتطوعين وانضم بعضهم من دمشق إلى جيش الإنقاذ الفلسطيني بقيادة فوزي القاوقجي. وقال جمال عبدالناصر يومها:"لو فرض القتال في فلسطين فإن ذلك لن يكون حربا في أرض غريبة بل هي واجب مقدس للدفاع عن النفس وعن مصر. وعندما شاركت القوات المصرية سنة 1948 في حملة فلسطين كان هناك الكثير من الضباط الأحرار الذين تأثروا باستهانة الحكومة في الإعداد للحرب وسوء التنظيم والإدارة والفساد في التسليح والمعدات وكانت هذه الحرب بمثابة تجربة هائلة للجيش الذي عاد ليصحح أوضاع الوطن من جذورها ومن قلب الأمة العربية، من القاهرة.

وفي منتصف الستينات حرصت مصر الثورة على إبراز الكيان الوطني الفلسطيني بدعم ومساندة منظمة التحرير الفلسطينية بدءا من دعوتها للقمة العربية في يناير/كانون الثاني 1964 في القاهرة، مرورا بمساندتها لقيام جيش التحرير الفلسطيني وبعد ذلك دعمت الثورة الفلسطينية على امتداد تاريخ طويل لم تنته فصوله.

ووضع الرئيس جمال عبدالناصر -بصفة خاصة- المقاومة الفلسطينية في موقع مهم في استراتيجيته للتصدي للعدوان "الإسرائيلي"، وفي تقدير الموقف الذي وضعه في أوائل يوليو/تموز 1967 وسبق الإشارة إليه أكد أن العمل الفدائي الفلسطيني هو أحد العناصر الرئيسية في المواجهة. وتنفيذا لذلك فقد عمد إلى احتضان هذه المنظمات وكان يلتقي بقادتها دون ما أن يفرق بين ميولهم أو اتجاهاتهم السياسية أو العقائدية، بل كانت نظرته في التعامل معهم كلهم باعتبارهم يمثلون المقاومة ورفض الاحتلال وبالتالي فهم في وضع شرعي بالنسبة للمجتمع الدولي قبل أن يكونوا أصحاب قضية حق بالنسبة للعالم العربي الذي احتضن عناصر المقاومة راضيا ومشجعا سواء كان بهدف مبدئي أو أخلاقي كما فعلت مصر أو لأسباب أخرى كالاحتواء مثلا لذلك فقد عمد الرئيس عبدالناصر إلى اصطحاب أبو عمار) ياسر عرفات أو عبد الرؤوف القدرة) رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في أول زيارة له لموسكو بعد وقوع العدوان وكان ذلك عام 1968 حيث قدمه للقادة السوفييت، وكان لهذا اللقاء تأثيره الضخم في توفير دفعات قوية للمقاومة على الصعيدين السياسي والعسكري .

كما سعى الرئيس عبدالناصر لتنظيم العلاقة بين الحكومة اللبنانية والوجود الفلسطيني في لبنان حتى تم توقيع اتفاقية القاهرة عام 1969 والتي كانت توفر حماية كاملة للعمل

الفدائي الفلسطيني ضد "إسرائيل" من الأراضي اللبنانية وظلت هذه الاتفاقية سارية حتى قامت الحكومة اللبنانية بإلغائها في العام 1987. أما على الساحة الأردنية فقد كان جهد مصر متواصلا لتأمين حرية المقاومة الفلسطينية في العمل من الأراضي الأردنية مع الحرص في الوقت نفسه على عدم تجاوز السيادة الأردنية على أراضيها بأي حال من الأحوال، ومع ظهور أي خلافات مع السلطة الأردنية كان الرئيس جمال عبدالناصر يعمل على تحجيمها ومحاولة إقناع الملك حسين بتجنب التصرف بعنف ضد المقاومة فقد كانت العلاقات بين الطرفين مشحونة بالفوران والصدامات، تهدأ أحيانا، وتفور وتثور في أغلب الأحوال، وقد تفجر الصدام بينهما في شهر يونيو/حزيران 1970 وجرى تبادل إطلاق النار بين الطرفين وسقط عشرات القتلى والجرحى نتيجة لذلك، ولم تتم السيطرة على الأحداث إلا بعد عقد لقاء مباشر بين الملك حسين وأبو عمار .

وحاول الرئيس جمال عبدالناصر التدخل مرة أخرى لاحتواء التوتر والحيلولة دون تفجر الموقف وفي يوم 21 اغسطس/آب 1970 وصل الملك حسين إلى الإسكندرية في زيارة كان الموقف من المقاومة الفلسطينية هو موضوعها الرئيسي، وبالطبع تم بحث التطورات المتعلقة بالأزمة مع إسرائيل ككل وما أعقب قبول مبادرة روجرز من تطورات، وفي الاجتماع الذي عقد بين الرئيس عبدالناصر وحسين قام كل طرف بشرح رؤيته بصراحة تامة وأعرض فيما يلي ملخصاً لمحضر هذا الاجتماع فهو وحده الذي يوفر الصورة كاملة . .

الرئيس جمال عبدالناصر، رحب بالحاضرين، ثم قال:

"إننا في الجمهورية العربية المتحدة لا ننسى موقف الأردن في يونيو/حزيران 1967 عندما دخلتم الحرب معنا.. ولو أنني كنت غير راغب في نفس الوقت بإقحام الجيش الأردني في الحرب.. ولو كانت سمحت الظروف لي في تلك الأيام لكنت رفضت إشراك قواتكم في العمليات مثلما حدث خلال حرب .1956. عموما هذا التحرك منكم لا ننساه ونعيه في مصر وعيا تاما. لقد اشترك الأردن في الحرب من أجلنا مثلما اشتركنا في هذه الحرب من أجل سوريا.. وبالتالي يصبح من الوجهة العملية أن الأردن دخل الحرب من أجل سوريا.. ولكن نؤكد أن شعبنا في مصر لا ينسى ما تحمله شعب الأردن من أجله ."

-الملك حسين:

"نحن لم ندخل الحرب إلا تلبية لواجبنا.. وما تمليه المسؤولية العربية علينا، وهي مسؤولية واحدة ونحن في الأردن نقدر زعامتك ومواقفك الوطنية التي تعبر عن شعور كل عربي أصيل تعبيرا صادقا. والمهم الآن هو أن نبذل أقصى جهدنا ونزيد من تعاوننا ونزيد من ثقة كل منا في الآخر .

وسأعرض عليكم مشكلاتنا السياسية والعسكرية لنجد معا الحل المناسب لها ."

-عبد المنعم الرفاعي:

)وزير خارجية الأردن، بناء على إيماءة من الملك ليتكلم): " نحن في الأردن نفتقر إلى وضوح الرؤية بالنسبة للموقف السياسي في الوقت الحاضر. ورغم أننا تقدمنا خطوات على الطريق إلا أننا لدينا بعض التساؤلات نريد قدرا من الوضوح بشأنها وهي:

*هل حدث اتفاق سياسي أخيرا بين روسيا وأمريكا؟

*هل هناك تصور لدى الاتحاد السوفييتي عن كيفية حل المشكلة؟

وعلى ضوء الإجابة عن هذين السؤالين أعتقد أنه يمكننا كعرب تحديد خطواتنا السياسية المقبلة إذ أن الواضح لنا من سياسة ومواقف أمريكا والاتحاد السوفييتي أو حتى الدول الكبرى جميعها أنها غير جادة في إيجاد الحل السياسي للقضية رغم مضي شهر من موافقتنا على مبادأة روجرز.. لهذا نحن في الأردن أوقفنا أخيرا خطنا الإعلامي عن المبادأة. والواضح لنا أيضا أن المشكلة ليست رهن إرادتنا فقط، وإنما رهن قوى أخرى عديدة بحيث أصبحنا غير قادرين على تحديد سياستنا العربية ."

-الرئيس جمال عبدالناصر:

"طبعا الموضوع معقد كثيرا وليس سهل الحل، وإنما أساس المشكلة هو أن هناك تفوقا عسكريا "إسرائيليا"، وفي نفس الوقت هناك تفكك عربي .فمثلا إذا حسبنا حجم وقوة جيوش الدول العربية نجد أنفسنا متفوقين على "إسرائيل"، ولكن نحن عدة جيوش وعدة قيادات، بينما هم جيش واحد وقيادة واحدة، بالإضافة إلى أن هناك بيننا من يريد أن يتجاهل الاشتراك أو المساهمة الإيجابية في المعركة بحجة أن فلسطين من مسؤولية الفلسطينيين فقط.. عامة، إحنا خطتنا الإستراتيجية في مصر الآن هي كما يلي:

العمل على إزالة آثار العدوان وتحرير الأرض العربية المحتلة مع عدم التنازل عن أي شبر منها بما في ذلك القدس .

تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن فلسطين .

بالنسبة للإعداد العسكري، فإننا نعمل على بناء قواتنا المسلحة لتصل إلى مليون مقاتل.. وفعلا ستصل قواتنا خلال شهر ديسمبر/كانون الأول إلى ثلاثة أرباع مليون مقاتل .

من هنا كان عبور القناة وتحرير سيناء ليس هدفا وإنما واجب علينا ..

أما عن العمل السياسي فقد هاجمني البعض في تحركي السياسي الأخير متسائلين: كيف لنا أن نقبل وجود "إسرائيل"؟ علما بأن الجميع يدركون تماما أننا كعرب سبق أن وافقنا على وجود "إسرائيل" في اتفاقية عام 1949، وقد سبق أن قلت لكم (للملك حسين) أن تذهب لأمريكا وترجو جونسون أن يعيد الضفة الغربية، ولكن أمريكا

تجاهلتكم لأن لديها ما هو أهم من ذلك، وهو رغبة حليفتها "إسرائيل" في ضم أراض عربية جديدة إليها ...

وفي رأيي أن نجاح الحل السلمي ما زال بعيدا، والأمريكان ناس كدابين، ولكن رغم ذلك قبلنا المبادأة السياسية الأخيرة لسبب رئيسي وهو أن نستكمل إعدادنا العسكري، وأن ننتهي من التحضيرات اللازمة لخطتنا العسكرية، لأننا في الآخر إحنا حانحارب.. وقد وافقت على هذه المبادأة اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي ثم اللجنة المركزية ثم المؤتمر القومي بعد حوار طويل وعن قناعة تامة .

طبعا ثقتي في الولايات المتحدة الأمريكية ضعيفة، ولكن يحتمل ولو بنسبة نصف في المائة أن تكون هناك لعبة دولية قد تؤثر في حل المشكلة لمصلحتنا ...

أما عن سؤال الأخ عبد المنعم الرفاعي عن احتمال وجود اتفاق بين روسيا وأمريكا بشأن قضيتنا.. فالإجابة: لا.. ليس هناك وجود لمثل هذا الاتفاق، كما أننا نسجل بكل تقدير مساعدة الروس لنا ومشاركتهم العسكرية معنا بشكل إيجابي. ولهذا قررنا في مصر أنه عندما نخرج من هذه الأزمة سنقيم للشعب السوفييتي نصبا تذكاريا تخليدا لمساعدتهم ووقوفهم الصريح معنا. وعن السؤال الثاني بتاع الأخ عبدالمنعم الرفاعي، وهو هل لدى الروس تصور ما لحل القضية؟

فالإجابة أن الروس يتحركون الآن بناء على الحوار معنا، وبعد موافقتنا على كل خطوة، كما أن الروس يرفضون ما نرفضه ويوافقون على ما نوافق عليه. أما عن السؤال الأخير، هل هناك حل متفقون عليه مع الروس؟

الإجابة أيضا، لا.. قد نكون متفقين معهم على أهمية الحل السلمي، ولكن كل واحد منا ينظر إلى هذا الحل من زاويته الخاصة. إننا نرى أن الحل السلمي بعيد جدا، ولابد أن نصمد اكثر وأكثر، ولابد أن يشعر الأمريكان أن يدهم ليست مطلقة الحركة في الموقف العربي .

أما عن تحرير فلسطين فإني أعتقد أنه لن يتم في ستة أيام ولا في ست سنين... إذن مين اللي سيحرر من النهر إلى البحر ؟ وفي كام سنة ؟ هذه أمور لابد من توضيحها إلى جماهيرنا العربية بصراحة تامة .

أنا أعتقد أن علينا الآن واجب أن نزيل آثار العدوان ونعيد الأرض العربية التي احتلها اليهود، ثم بعد ذلك من الممكن أن نناضل تحت الأرض لتحرير فلسطين... لتحرير حيفا.. وتحرير يافا .

وعن موقف المقاومة الفلسطينية.. أنا قابلت قيادات المقاومة وقلت لهم إن من حقكم أن ترفضوا مبادأة روجرز وأن ترفضوا الحل السلمي، حتى لو وافقت عليه جميع الدول العربية لأنه من حقكم كفلسطينيين أن ترفضوه. أما عن موضوع "إذاعة صوت فلسطين" فلم يكن في نيتي أصلا قفله رغم هجومهم اليومي علينا بالإذاعة وخاصة

إذاعة القاهرة. ولكن ما حدث هو أننا استمعنا إلى برقية مرسلة من قيادتهم لفرعهم في القاهرة تطلب منهم التوسع في مهاجمتنا من إذاعة القاهرة مع المزيد من سبنا وتوجيه الشتائم إلينا، على أساس أنهم تصوروا أننا سنخاف من التعرض لهم. طبعا كان تصورهم خطأ وتقديرا غير سليم .أعود لأقول إنه من حقهم أن يرفضوا المبادأة، وأن يرفضوا أي تحرك سلمي، ولهذا أرجو من الملك حسين ألا يهاجمهم أو أن يعمل ضدهم، كما أرجو أن يحول دون تشنج بعض المسؤولين الأردنيين ضد المنظمات الفلسطينية لأن المستفيد في هذه الحالة هو العدو" ..إسرائيل ..."

جلالة الملك أرجو أن تأخذهم بالصبر حتى ولو غلطوا وذلك من أجل شعبكم ومن أجل الشعب الفلسطيني ولا تنس أن سيدنا أيوب كان من سكان نهر الأردن ...ولهذا أنا باعتقد أنك حاتكون أقدر على حسم الأمور باتزان وحكمة رغم وجود بعض المتطرفين الفلسطينيين، وإنما في نفس الوقت توجد بينهم أيضا عناصر كثيرة متزنة ..عامة أرجو أن نتشاور دائما في هذا الموضوع لأني باعتبره أهم موضوع عربي في الوقت الحاضر . كما عليكم أن تختاروا قيادات أردنية تحوز ثقة الفلسطينيين مثل الدكتور النابلسي والمهم أن نستمر في التحاور بشأن هذا الموضوع ولا ننفعل أو نخطئ الخطوات وأنا مستعد دائما لأن أستقبل أي مندوب عنكم للتشاور معه بشأن موضوعات المقاومة .

وقد أبلغني أخيرا الأخ فاروق أبو عيسى من ثورة السودان أنه اجتمع مع اللجنة المركزية لمجموعة حواتمة وكان حديثهم معه معقولا وبنّاء .

توصية أخيرة هي أن تتعاملوا في هذا الموضوع بالعمل السياسي وليس بالعمل البوليسي وهذا ليس معناه عدم الوقوف سلبيا ضد العناصر الفلسطينية السيئة أو الانتهازية، ولكن هذا يتطلب منكم القيام بتحرك سياسي ضخم.. آسف أني تحدثت معكم في شؤونكم الداخلية، ولكن لسبب بسيط وهو أن أي ضربة عندكم ستكون لها ردود فعل عديدة على جبهتنا". -الملك حسين:

"سيادة الرئيس.. عن صبر أيوب فهذا شعار سياستنا منذ أمد طويل، ولكن هناك ولا شك للصبر حدود.. إن وجود منظمات المقاومة على أرضنا نقل إلينا كل التناقضات الموجودة في العالم العربي، كذلك فإن المتاجرة بشعار" من النهر إلى البحر" هو عملية مغرضة القصد منها نسف ما هو باق لدينا من إمكانيات عربية لتحرير أراضينا . والملاحظ أن العمل ضدنا من أفراد المقاومة يتزايد يوما بعد يوم محاولين إثارة الشك والبلبلة في صفوفنا، حتى داخل القوات المسلحة الأردنية... ولكن الحمد لله فالوحدات العسكرية مازالت سليمة حتى الآن .

إن الاستفزازات من أفراد المقاومة للسلطة الأردنية لا حدود لها، ومن الممكن إن سمح وقتكم أن أحكي لكم العديد من القصص والاستفزازات التي تتعرض لها سلطاتنا المحلية في المدن والقرى يوميا.. وعلى سبيل المثال وليس على سبيل الحصر، تسير سيارات المقاومة في المدن والطرقات دون أن تحمل أي أرقام أو علامات مميزة.. وبذلك يستحيل على السلطة المحلية أن تقوم بواجبها عند حدوث اصطدام أو وفاة أو إصابة لأي من المدنيين الأبرياء، قصة أخرى حدثت أخيرا فقد أطلق بعض أفراد المقاومة

رشاشاتهم داخل مخبز في عمان لمجرد أن صاحب المخبز رفض أن يعطيهم الأسبقية على غيرهم في توزيع الخبز... الخ ."

-الرئيس جمال عبدالناصر:

"لقد سبق أن تحدثت كثيرا مع قيادات المقاومة بشأن ضرورة الامتناع عن عمليات الاستفزاز للسلطات الأردنية المحلية.. وفي الحقيقة كانوا معي مدركين آثار هذا الاستفزاز وما ينجم عنه.. ولكن للأسف هناك بينهم من يريد فعلا الاستفزاز وقد تكون من بينهم أيضا قوى مضادة تخطط عن عمد بهدف تخريب الموقف السياسي في الأردن، عموما من الممكن أن يعاد بحث مثل هذه الأمور دون أن نصل إلى درجة التشنج، على أن نراعي مصالح كافة الأطراف .

وقبل أن ننهي الجلسة، أرجو أن أكرر ما طلبته خلال حديثي معك اليوم أن تتوخى الصبر والحكمة وإني على ثقة من أن ربنا في آخر الأمر سينصرنا في معركتنا مع "إسرائيل" بعد ما صبرنا وعملنا بجد وعرق لمدة ثلاث سنوات متتالية. كما أني أرى أن الموقف العسكري بيننا وبينكم يتحسن يوما بعد يوم ونحن على استعداد للمزيد من التنسيق العسكري بيننا وبينكم وقد أبلغت الفريق فوزي كافة التوجيهات اللازمة لإتمام هذا التنسيق مباشرة بالقدر الذي تطلبونه ."

-الملك حسين:

"شكرا سيدي الرئيس ونحن من جانبنا سنعمل كل ما في جهدنا لتنفيذ نصائحكم التي نقدرها ونعتز فيها ."

ولم تفلح هذه التطمينات وهذه المكاشفة في وقف التفجر بين السلطة الأردنية والمقاومة الفلسطينية وبخاصة ابتداء من16 سبتمبر/أيلول 1970 وهو تاريخ تعيين اللواء محمد داود رئيسا لوزارة عسكرية في الأردن، ففي اليوم التالي لتشكيل هذه الوزارة بدأ هجوم وحشي قادته قوات البادية الأردنية ضد المعسكرات الفلسطينية ومراكز تدريبهم وفتكوا بكل من اعترضهم وملاحقة كل عناصر المقاومة الفلسطينية، وكانت هذه المجزرة مثار تعليقات واسعة في أجهزة الإعلام العالمية والعربية. وكتب مراسل الأسوشيتد برس يقول: "قد دمر جنود الملك العاصمة وكأنهم يزحفون نحو أرض العدو، إن ألوفا من الفلسطينيين سحقوا ونهب جنود البادية المتاجر وأخذوا يطلقون النار في كل الاتجاهات ."

وكتب مراسل الديلي إكسبريس" :إن عمان تموت ميتة بطيئة وطويلة وبشعة ."

وفي يوم21 سبتمبر/أيلول 1970 أصدر الملك حسين أمرا بإيقاف إطلاق النار بعد تسلمه رسالة من الرئيس عبدالناصر وكان في مكتبه ساعتها الفريق محمد صادق والسفير عثمان نوري سفيرنا في عمان .

وبدأت تتوالى استجابات الزعماء العرب لدعوة عبدالناصر وكان أول الحضور القذافي واكتمل عقد الرؤساء والملوك يوم23سبتمبر/أيلول بعد وصول الملك فيصل وجرت اجتماعات مكثفة وأوفدت لجنة برئاسة الرئيس السوداني جعفر نميري وأجرى عبدالناصر وبعض الرؤساء العرب اتصالات تليفونية مع الملك حسين لاحتواء الموقف المتفجر، وبدأت القضية تكتسب أبعادا دولية حيث بحث الرئيس الأمريكي نيكسون الموقف مع زعماء الكونجرس وقد كتب في مذكراته فيما بعد أن الولايات المتحدة اقتربت من حد التدخل العسكري في الشرق الأوسط في ذلك الوقت أكثر من أي وقت آخر، ووجه الاتحاد السوفييتي تحذيرا إلى واشنطن بعدم التدخل في أحداث الأردن .

وبدأت تتبلور ملامح مخطط أمريكي -"إسرائيلي" يستهدف القضاء على المقاومة، وبعث عبدالناصر ببرقية للملك حسين في الساعة الرابعة والنصف من صباح يوم 25 سبتمبر/أيلول يكشف أمامه أبعاد المخطط... وكان الرئيس يحرص طوال فترة الأزمة على الاتصال بالملك حسين رغم اعتراض بعض الرؤساء على ذلك .

واقترح أحد الرؤساء إرسال قوات مصرية مع قوات عربية للأردن وكان رد عبدالناصر "لقد أرسلت من قبل قوات إلى اليمن واستشهد هناك أكثر من عشرة آلاف شهيد، وما زالت "إسرائيل "تحتل أرضنا ولست مستعدا الآن لأن يستشهد جندي مصري واحد على الأرض الأردنية ومن يريد أن يرسل قواته فليتفضل هو بإرسالها!"

وفي ظهر يوم26 سبتمبر/أيلول 1970 اتصل الملك حسين بالرئيس جمال عبدالناصر معلنا رغبته في الحضور إلى القاهرة لتوضيح موقفه أمام الرؤساء والملوك العرب، وبعد مناقشات ساخنة بين عبدالناصر وباقي الحاضرين أتفق على دعوة الملك حسين للحضور وقد وصل القاهرة بالفعل صباح يوم27 سبتمبر/أيلول واجتمع مع الرؤساء والملوك ظهر نفس اليوم بحضور ياسر عرفات الذي تم تهريبه من عمان بواسطة اللجنة التي أوفدت إلى عمان برئاسة نميري وبترتيب من عناصر المخابرات المصرية وكان يصحبه حسين الشافعي ومحمد صادق والباهي الأدغم والشيخ سعد الصباح وقد نجحوا في تهريب أبوعمار حيث ألبسوه زي كويتي وعاد معهم إلى القاهرة دون أن يكتشف أمره . وبعد حوالي ست ساعات من الاجتماعات المتصلة الساخنة وبعد نقاش حامٍ توصل المجتمعون إلى اتفاق ينص على:

وقف إطلاق النار في جميع الساحات .

انسحاب الجيش الأردني وأفراد المقاومة الفلسطينية من كافة المدن قبل غروب نفس اليوم .

تكليف لجنة برئاسة الباهي الأدغم بالسفر إلى عمان الاثنين28 سبتمبر/أيلول 1970 لمتابعة تنفيذ الاتفاق .

وأعلن الاتفاق في جلسة علنية حضرها كل الوفود ورجال الصحافة والإعلام .

وبعد إتمام الاتفاق توجه جمال عبدالناصر بحديث خاص إلى أبو عمار قال له فيه:

"يا أبو عمار، لقد حرقت دمي خلال الأيام الأخيرة لكي أحافظ عليكم، وكان أسهل الأشياء بالنسبة لي أن أصدر بيانا إنشائيا قويا أعلن فيه تأييدي لكم ثم أعطيكم محطة إذاعة تقولون فيها ما تشاؤون ضد الملك، ثم أريّح نفسي وأقعد أتفرج.. لكن بضميري وبمسؤوليتي لم أقبل هذا الأسلوب، إن موقفي منذ اللحظة الأولى كان من أجلكم ومن أجل حمايتكم وحماية الناس الذين لا ذنب لهم والذين هم الآن قتلى لا يجدون من يدفنهم، وجرحى لا يجدون من يعالجهم، وشاردون بين الأنقاض، وأطفال ونساء يبحثون في يأس عن أبسط حقوق للإنسان وهو حق الأمن على حياتهم."

وقد رد عليه أبو عمار قائلا:

"يا سيادة الرئيس لك الله ..كتب عليك أن تحمل هموم العرب كلهم وخطاياهم أيضا ...!"

وكانت هذه الهموم تفوق قدرة الجسد على البقاء، وكانت المفاجأة رحيل عبدالناصر عن الدنيا كلها.

تحذير من الجنرال ديجول

قبل حرب يونيو/حزيران 1967 استدعى الجنرال ديجول السفير عبد المنعم النجار وطلب منه إبلاغ رسالة عاجلة للرئيس جمال عبد الناصر مفادها أن المخابرات الفرنسية لديها معلومات مؤكدة بأنه سيحدث هجوم ساحق على مصر صباح يوم 5 يونيو/حزيران 1967 ورجا أن تقوم الجمهورية العربية المتحدة باستيعاب هذه الضربة ثم الرد عليها حتى يستطيع أن يدعم موقف القاهرة على أساس أن إسرائيل هي البادئة بالاعتداء . كانت هذه المعلومات إلى جانب معلومات أخرى قد وصلت للقيادة المصرية في نفس الوقت من مصادر أخرى مما دعا الرئيس جمال عبد الناصر إلى الاجتماع بالقيادة العامة للقوات المسلحة ، وفي حضور كل القادة نبه الرئيس إلى الاحتمالات المنتظرة وركز في الحديث على القوات الجوية بالذات ولما سأل الفريق محمد صدقي محمود قائد القوات الجوية عن مدى تحملنا لتلقي الضربة الأولى إذا ما صحت المعلومات باحتمال الضربة الجوية التي قدر أنها ستتم يوم 5 يونيو/حزيران بناء على تقديرات الموقف على ضوء تعيين موشي ديان وزيرا للدفاع مما يعني نوايا هجومية للعدو ، فأجاب الفريق صدقي محمود بأن الاحتمالات هي الشلل للقوات الجوية ، ولما ناقشه الرئيس جمال عبد الناصر، بحضور القادة ، حول مدى احتمالات الخسائر تحديدا

، قال الفريق صدقي إنه يقدرها بنسبة 10% . وهنا وبعد مناقشة اشترك فيها أغلب الحضور تم الاتفاق على إمكانية تلقي الضربة الاولى بهذه النسبة من الخسائر وعلى شرط أن يقوم قائد القوات الجوية باتخاذ الترتيبات اللازمة لحماية وانتشار وتوزيع طائراته الشيء الذي لم يحدث وفي رأيي الشخصي وكما ذكر لي بعد ذلك الفريق أول محمد فوزي واللواء حسن البدري واللواء عبد المنعم خليل، أن المشير عبد الحكيم عامر قال بعد مغادرة الرئيس لقاعة الجلسة ، ما معناه ، "هو نبي.. ولاّ يعلم الغيب..؟!"

ومما يؤكد هذا الرأي أن المشير عبد الحكيم عامر استقل طائرة صباح يوم 5 يونيو 1967/حزيران متجها للتفتيش على جبهة القتال في سيناء مما ترتب عليه تقييد الدفاع الجوي، والأدهى أن جميع القادة قد اتجهوا لاستقبال المشير عامر في مطار "تمادا" مما ترتب عليه من ناحية أخرى أن عقل القوات المسلحة قد أصابه الشلل والعمى .

اسئلة حول نكسة 1967

لا أستطيع أن أنهي شهادتي حول نكسة 1967 وأنا مرتاح البال والضمير دون أن أطرح على نفسي وعلى القارئ الكريم وعلى مراكز البحث والعسكريين والسياسيين سؤالين :

*السؤال الأول: لماذا لم تسقط أو تضرب طائرة المشير عبد الحكيم عامر وهو في طريق عودته إلى مطار القاهرة قادما من مطار بير تمادا بعد بدء قصف مطارات مصر صباح يوم 5 يونيو/حزيران 1967؟! ولماذا لم يقصف مطار القاهرة الدولي إلا بعد هبوط طائرة المشير عامر به؟ !

*والسؤال الثاني: لماذا لم يقم سلاح الطيران السوري بقصف المطارات "الاسرائيلية" ليحول دون نزول وإعادة ملء وتموين الطائرات "الاسرائيلية "بعد إغارتها على مطارات مصر؟! ونفس السؤال ينسحب على الأردن أيضا؟! أرجو أن أعرف الإجابة ممن لديه علم، ويستطيع أن يفسر لي هذه الألغاز !

وفي النهاية ان جاز لي أن أقول كلمة حق، إن الحكم على عهد بكامله لا يكون من خلال حادثة بعينها لا سيما وأن تلك الحادثة نالها من اللغط والتشويه - عن عمد وأحيانا عن غير عمد- وعليه فإن الحكم على عهد عبدالناصر يكون منذ (1954-1970) وفي سياق التوازنات الدولية وتوازنات القوى والقضايا المثارة في ذلك الوقت، فهناك ست عشرة سنة كاملة نستطيع أن نقيمها ونحكم عليها بموضوعية ودون تحيز مسبق. فلم

يكن عبدالناصر قديسا ولا شيطانا بل كان بشرا يخطئ ويصيب والرجل كان شجاعاً اعترف بالأخطاء والتجاوزات، وأعلن تحمله المسؤولية كاملة، ويكفيه انه حاول وجرب، فشل أحيانا نعم ولكنه نجح كثيرا، ويكفيه ايضا أنه جعل حلم الوحدة العربية حقيقة يوما ما - ذلك الحلم الذي ضاع من العرب مع وفاة الناصر صلاح الدين الأيوبي- وفتح الباب لآخرين ليحاولوا -واثقين ان الحلم ممكن- وليتعلموا من الأخطاء لينجحوا فيما فشل فيه الآخرين، وهذا قدر المعلم دائما يرشد ويوجه، وهذا كان قدر الرئيس جمال عبدالناصر، وقدر كل الزعماء الذين يبغون لأممهم العزة والكرامة .

وانني أؤكد على أن الأمم تظل تنقب في تاريخها السحيق عن شبهة بطولة أو انتصار فتجعل منها أسطورة وتقيم لها الاحتفالات الضخمة، لا لشيء إلا لغرس روح البطولة والنصر في نفوس أجيالها.. هذا ما تفعله الشعوب في الدنيا كلها .

أما عندنا هنا في مصر المحروسة فما زال من بيننا من يسعون إلى أن يهيلوا التراب على صفحات البطولة، ويلطخون صفحات بيضاء مشرقة بالوحل، أولئك الذين أخذوا على أنفسهم ألا يتركوا مصباحا مضيئا في حياتنا إلا ويطفئوه إما بإلقاء الحجارة عليه أو ينفخوا فيه هواء وهوى مسموما ومخلوطا بعشق المهانة .

إن هؤلاء ينجزون ويحققون ما فشل فيه العدو، والفارق الوحيد بينهم وبين العدو هو أن العدو يبذل الجهد والمال وكل ما يملكه من إمكانيات لكي يحيل نهارنا إلى ظلام ولكي يحول انتصاراتنا إلى انكسارات، أما هؤلاء فإنهم يفعلون ذلك مجانا، يجلدون ظهور شعوبهم ويثخنون تاريخ أمتهم بالطعنات والجراح، إنهم عشاق فلسفة تحقير الذات وإضرام النيران في كل ما هو أخضر ونضر ويريدون أن يمشوا بأقدامهم وبقلمهم على البطولات وعلى رفات الشهداء وكأن مياه النيل العظيم لم تجر في عروقهم.

فكان لابد من أشارك من سبقني من عسكريين مصريين وساسة ومثقفين، بل إن مواطنين عاديين من أبناء مصر والأمة العربية، بل وبعض الأجانب سارعوا بغضب في المشاركة في رد الإهانة ورفع الظلم عن التاريخ النقي واستنقاذ الوعي لأجيال لم تكن ولدت بعد أو لم تكن قد أدركت هذه الملاحم العظيمة، ومنها بل وقد لا أكون مبالغا إذا قلت وعلى رأسها ملحمة حرب الاستنزاف 1970/1969 .

ومن أجل مصر سوف أقول الحقيقة، والله على ما أقول شهيد.

سنوات مع عبدالناصر,

شهادة سامي شرف ....الحلقة 15

من الجذور والطفولة والشباب المبكر إلى الحياة العامة فالشيخوخة

عبدالناصر: الجيش الوطني هدفه حماية الشعب والديمقراطية السليمة

الجزء الأول - البداية الأولى

الحلقة15

*الرئيس: في تعليقي على كلام الاستاذ خالد هو ابتدأ كلامه وقال: إن الكلام دا خطير، والكلام دا أنا ما باقولوش لأول مرة، أنا قلت الكلام دا مرات قبل كده متعددة.

من أول يوم في الثورة وأنا باقول هذا الكلام بصيغات مختلفة. والاجتماع اللي هو بيقول عليه في شارع عدلي يمكن كانت عملاه رابطة قنا اللي هي كانت موجودة في شارع عدلي في أول الثورة. اتكلمت على الرجعية، واتكلمت على الشعب، واتكلمت على الثورة، واتكلمت على مبادئ الثورة. من أول يوم في كل خطبة من خطبي باتكلم على مبادئ الثورة الستة.

الأخ خالد بيقول ان احنا لا نمارس اليوم ثورة، ونحن نعيش في تطور، وبعدين في الآخر في حماسه قال: هذا الشعب المؤمن بثورته، دليل حتى في قرارة نفسه هو معتقد ان فيه ثورة لأن الشعب مؤمن بثورته إزاي ومافيش ثورة! فيه ثورة مستمرة وأنا من أول يوم في الثورة قلت إن هذه الثورة استمرار لثورات أخرى قام بها الشعب. وكتير قلت دا احنا يجب ان نحمد الله ان احنا استطعنا ان نجني ثمار هذه الثورة اللي كافح من أجلها الآباء والأجداد.. كنت باستمرار أقول الآباء والأجداد كافحوا وقتلوا من قبل ما يجنوا ثمار هذه الثورة. واحنا سعداء إن احنا استطعنا ان احنا ننجح في هذه الثورة، واستطعنا ان احنا نرى بأعيننا نجاح كفاحنا وكفاح آبائنا وكفاح أجدادنا.

الأستاذ خالد بيقول: إذا كانت ثورة ما نعمل مجلس قيادة الثورة، ما كنا عاملين مجلس قيادة الثورة، النهارده احنا عايزين نعمل من الشعب مجلس قيادة ثورة، الشعب الأصيل.. (تصفيق) دا اللي أنا باقصده بالديمقراطية السليمة. فيه خلاف بينا في فهم الديمقراطية والديمقراطية السليمة.

الأستاذ خالد بيقول: ان احنا بنتجنى على اللي فات، احنا ما بنتجناش على اللي فات، احنا جينا في المبدأ السادس للثورة، وقلنا إقامة حياة ديمقراطية سليمة، معنى هذا إن ما كانش فيه حياة ديمقراطية سليمة.

جينا في المبدأ الخامس قلنا إقامة جيش وطني قوي، معنى هذا إن ما كانش فيه جيش وطني قوي، معنى هذا إن الجيش كان بيستخدم ضد الشعب مش من أجل الشعب، ونريد ان نحوله ليستخدم من أجل الشعب لا ضد الشعب. (تصفيق.)

ما بنقولش نلغي الديمقراطية، دا طبعاً تعقيباً على مقارنتك، بنقول نلغي الجيش، أبداً قلنا: إقامة

جيش وطني قوي، وقلنا: إقامة حياة ديمقراطية سليمة. معنى هذا إن الجيش اللي احنا كنا فيه كنا شاعرين انه مش الجيش الوطني القوي. نزل يوم 26 يناير علشان يضرب الشعب، وما كناش نقدر نقول لأ، ولو كانت طلعت أوامر علشان تنضرب الناس كنا حنضرب، العسكري حيضرب، الضابط حيضرب، الضابط اللي حيقول ما أضربش حيتحاكم، مين حينقذه؟ ما كانش فيه استعداد للثورة، ما كانش فيه خطة للثورة.

يوم 26 يناير أنا نزلت بالليل في عربيتي ولفيت على وحدات الجيش هنا في القاهرة وكانت النار مندلعة وكان منع التجول ممنوع، وكان معايا في العربية صلاح سالم، نزلت كان عندنا اجتماع يومها، اجتماع لما سمي بعد ذلك مجلس الثورة، بعد الاجتماع نزلنا علشان نتصل بأكبر عدد من الناس ونقول لهم على قدر الإمكان ما تضربوش في الشعب، بس مين كان يضمن؟ هم الضباط اللي قاموا بالثورة كام؟ الضباط الأحرار اللي قاموا بالثورة كام؟ مية، كان فيه آلاف من الضباط اللي عارف فيهم إن إذا ما نفذش الأوامر حيفصل، والجيش بينفذ الأوامر. جيش وطني قوي يعني جيش من أجل حماية الشعب، ومن أجل حماية اهداف الشعب، ومن أجل وضع أهداف الشعب موضع التنفيذ. جيش وطني قوي علشان يحمي الديمقراطية السليمة اللي احنا بنتكلم عنها وبنادي بها. ما قلناش بعد كده بنلغي الجيش، لأنه كان قبل الثورة مش جيش وطني قوي. وما قلناش أبداً إن حنلغي الديمقراطية، لأن الديمقراطية قبل الثورة ما كانتش ديمقراطية سليمة، قلنا عايزين نخلي هذه الديمقراطية ديمقراطية سليمة.

أنا في كلامي ما باقولش هذا الكلام علشان أدين، ما لو كنت عايز أدين كنت عملت محاكم، وأدنت من 23 يوليو سنة 52 زي ما اتعملت محاكم في الثورة الفرنسية، واتعملت محاكم في الثورات الشيوعية وفي الثورات الأخرى، العملية مش إدانة. أنا باقول إن احنا هنا بنبحث عن الحقيقة وإذا كنا عاوزين نبحث عن الحقيقة بناخد هذه الحقيقة منين؟ من تجربتنا في العشر سنين دي ومن السنين اللي حصلت قبل هذه الثورة. تجربتنا كانت تدل على إيه؟ هل استطعنا أن نقيم عدالة اجتماعية؟ هل استطعنا أن نقيم ما يمكنّا من القضاء على الظلم الاجتماعي؟ هل استطعنا أن نقضي على الاستغلال السياسي والاستغلال الاقتصادي والاستغلال الاجتماعي؟ أبداً ما استطعناش. وانت في كتبك اللي عاملها قبل الثورة كنت بتقول: إن احنا بنكافح من أجل القضاء على الاستغلال السياسي وعلى الاستغلال الاجتماعي، في كل هذه الكتب وفي كل صفحة منها كنت بتتكلم وبتطالب بالقضاء على الاستغلال السياسي والاستغلال الاقتصادي والاجتماعي.

إحنا ما بنقولش النهارده عايزين نشتغل لمصلحة خاصة، بنقول احنا عايزين نقيم حياة ديمقراطية سلمية. ما بنقولش عايزين نحرم الشعب من مسؤوليته، ما بنقولش عايزين نحرم الشعب من انه يختار رئيس جمهوريته، ما بنقولش دا أبداً، ما بنقولش ان احنا عايزين نحرم الشعب من الدستور، ما بنقولش ان احنا عايزين نحرم الشعب من البرلمان، أبداً بأي حال من الأحوال، ما بنقولش إن احنا عايزين نحرم الشعب من المعارضة أبداً، لأن في أي برلمان لا بد حيكون فيه اليمين واليسار والوسط، مهما اتقال هنا، فيه يمين، وفيه يسار، وفيه وسط، واليمين واليسار والوسط دا ما هواش أبداً تعبير من الرجعية أو الشيوعية ولكنها عملية نسبية. هنا في هذه القاعة، فيه يمين، وفيه يسار، وفيه وسط، واحد متطرف إلى اليسار، وهي عملية نسبية، واحد متطرف إلى اليمين، وهي عملية نسبية، في أي برلمان، في أي ناس موجودين، كل واحد يستطيع أن يعارض، ويستطيع انه يقول رأيه. بس أنا باقول، ما يقولش ان احنا نعيد الإقطاع، ولا نعيد الاستغلال، ولا ديكتاتورية رأس المال، أو نرجع الإنجليز، أو نرجع المندوب السامي أو نرجع السير "برسي لورين" أو "لورد كرين" أو حد من الناس دول، لأنه بهذا بيبقى خرج عن أهداف الشعب.

ما بنقولش إن احنا بنخاف على الشعب اليوم، أبداً بالعكس، وأنا إذا كنت خايف على الشعب

اليوم، كنت ليه يعني أبدأ هذه العملية؟ دا أنا بادئ هذه العملية من أجل أن يكون الشعب هو مجلس الثورة؛ من أجل أن يقود الشعب هذه الثورة. زي ما قلت لكم يمكن كان ممكن يكون سهل قوي لو كنا عملنا مجلس ثورة. أهو بنطلع أوامر وتتنفذ، بس مش هو دا المطلوب. المطلوب في هذا الوقت هو تطبيق المبدأ السادس، إقامة حياة ديمقراطية سليمة. وأنا معاك إن الشعب مؤمن بثورته ولا يمكن بأي حال أن يتخلى عنها. معاك في هذا (تصفيق) عايز تقول حاجة؟ واللا نروح؟

خالد محمد خالد: في الحقيقة أنا لما ضربت المثل بالصين كان مثل جانبي بحت، يعني عاوز أقول إنه كان في هذا المجتمع اللي عداواته كثيرة ومحنه كثيرة، ناس قاموا ينادون بعملية عزل أعداء الشعب، فجاء "ماوتسي تونج" وأخذ جانباً آخر من الرأي وكان رأيه زي ما قلت: دعوا جميع الأزهار تتفتح، وهو إلى الآن حين يتحدث عن المجتمع الصيني يقول :البرجوازية الصغيرة، ويقول: أصحاب الأعمال بل والمثقفون أيضاً، يقول: إن كثيراً من المثقفين لا يزالون يحملون أفكاراً غير اشتراكية، ومع ذلك فلست أنصحكم أن تقاوموهم ولكن ساعدوهم على أن يقبلوا على الاشتراكية. دي باخذها أنا كمثل من بعيد عندما نتحدث عن عزل أعداء الشعب.

أنا عاوز أتجنب ما استطعت، كما قلت آنفاً، هذه الشعارات العنيفة، يعني أريد أن نذهب جميعاً في موكب حافل واحد بعد أن تستبين معالم مجتمعنا الاشتراكي، هذه المعالم التي سيوضحها الدستور، نمضي معاً، يحمل قوينا ضعيفنا، يحمل سليمنا سقيمنا، وعندما قلت الأحزاب في المجتمع الصيني قلت إنه بالغ، يعني في عملية دعوا جميع الأزهار تتفتح، بالغ فيها، سمح بقيام أحزاب واشترط أن تعمل داخل السور الاشتراكي نفسه، فإذا يوماً ما وأنا لا أنسى حديث صحفي لسيادتكم في هذا العام مع صحفي أظن كان ألماني قلت سيادتكم: إنني أؤمن أو أرى أن هناك أحزاباً ستنشأ في مجتمعا في المستقبل وستكون أحزاباً قويمة لن تنتكس بالمجتمع إلى الوراء، ولكن ستطور مفاهيمه وقيمه. أنا أذكر هذا، سيادتك قلت هذا في حديث مشهور.

*الرئيس: في المستقبل قلت. (ضحك.)

خالد محمد خالد: آه طيب ما باقولش حاجة، أنا كل الذي أقوله إنني أريد ما استطعت لله ولرسوله ولهذا الوطن أن نبدأ بداية عميمة في حبها دافئة في مودتها، وكما قلت نستقبل قبلتنا الجليلة جميعاً شعباً واحداً وأمة واحدة، والسلام عليكم ورحمة الله. (تصفيق.)

*الرئيس: في المستقبل إن شاء الله، يعني إذا استطعنا أن نذيب الفوارق بين الطبقات في فترة بسيطة، وممكن تقوم أحزاب ولكن حتبقى أحزاب على أساس أشخاص، يعني يطلع خالد محمد خالد، على هذه المبادئ يعمل حزب، وحسين الشافعي على هذه المبادئ بيعمل حزب. نفس العملية، (ضحك) ولكن ما يبقاش فيه أحزاب رجعية، ما يبقاش فيه أحزاب بتعمل على عودة الإقطاع، ما يبقاش فيه أحزاب تعمل على عودة ديكتاتورية رأس المال أو سيطرة رأس المال، وبعدين موضوع الشعارات العنيفة، أنا بيتهيأ لي إحنا صفيناه الجلسة اللي فاتت، ما فيش شعارات عنيفة ولا حاجة، والسلام عليكم. (تصفيق.)

وبرغم أن هذه المناقشات كان يُجرى التعقيب عليها داخل اجتماعات مجلس الوزراء، إلا أن القيادة السياسية لم تشأ أن تتدخل بأي أسلوب في مناقشات اللجنة التحضيرية نفسها، وكانت التعقيبات داخل مجلس الوزراء تستهدف فقط الخروج بالاستنتاجات وكيفية الاستفادة بها في إنجاز المشروع.

وقد أسفرت هذه المناقشات عن وضع "الميثاق الوطني" الذي طُرح على المؤتمر الوطني للقوى

الشعبية الذي عُقد في شهر مايو/ أيار عام ،1962 وكان أكثر اتساعاً في عضويته من اللجنة التحضيرية السابقة، وهو الذي وضع الملامح الرئيسية للمجتمع الاشتراكي الذي بدأ بقوانين يوليو/ تموز الاشتراكية وانتهى إلى إصدار الميثاق الوطني، وهو ما أطلق عليه الرئيس جمال عبدالناصر اسم "ثورة 1961 "باعتبار أن ثورة 1952 كانت ثورة سياسية استهدفت تغيير الأوضاع السياسية الفاسدة، وأن ثورة 1961 استهدفت تغيير الأوضاع الاجتماعية، وإقامة توازن اجتماعي جديد لمصلحة كل الفئات وليس لمصلحة فئة على حساب أخرى.

وفي ميثاق العمل الوطني الذي أعلنه الرئيس جمال عبدالناصر في اجتماع المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في 21 مايو /أيار 1962 كدليل عمل لمرحلة جديدة من العمل السياسي، بتشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي، وإجراء انتخابات عامة لمجلس الأمة، ووضع الدستور الدائم سنة 1964. وكان الرئيس عبدالناصر قد أوضح تفصيلاً كل الخطوات والطريق للوصول إلى تحقيق أهداف المرحلة ورسم صورة المجتمع الجديد وحدد المفاهيم والقيم والمعايير ودور قوى الشعب العامل التي سيُجرى العمل على أساسها من أجل الوصول إلى هذا المجتمع الجديد وكان في مقدمتها قضايا الحرية والاشتراكية والوحدة. وكان ميثاق العمل الوطني يشمل عشرة أبواب هي:

*نظرة عامة.

*في ضرورة الثورة.

*جذور النضال المصري.

*درس النكسة.

*عن الديمقراطية السليمة.

*في حتمية الحل الاشتراكي.

*الإنتاج والمجتمع.

*مع التطبيق الاشتراكي ومشكلاته.

*الوحدة العربية.

*السياسة الخارجية.

وحدد الرئيس عبدالناصر في الباب الخامس منه "معالم الديمقراطية السليمة" في الأسس التالية:

*أولاً: أن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية، ولا تتحقق الديمقراطية الاجتماعية إلا بتحرير الفرد من الاستغلال، وإتاحة الفرص المتكافئة له، وتخليصه من كل قلق على مستقبله.

*ثانياً :الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات، وإنما تتحقق الديمقراطية بسلطة مجموع الشعب وسيادته. ولا بد أن يسقط تحالف الرجعية والرأسمالية المستغلة، ولا بد أن يحل محله التفاعل الديمقراطي بين قوى الشعب العاملة، الفلاحين، والعمال،

والجنود، والمثقفين، والرأسمالية الوطنية غير المستغلة.

ثالثاً :وحدة هذه القوى تصنع الاتحاد الاشتراكي العربي، الذي يصبح السلطة الممثلة للشعب، والدافعة لإمكانات الثورة، والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة. وفي هذا الصدد فإن هناك أربعة أسس لا بد من قيامها في الاتحاد الاشتراكي العربي:

1أن يكون للفلاحين والعمال نصف المقاعد في كل المجالس الشعبية بما فيها المجلس النيابي، وذلك باعتبارهم الأغلبية التي طال حرمانها.

2سلطة المجالس الشعبية يجب أن تتأكد فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية.

3خلق جهاز سياسي جديد داخل إطار الاتحاد الاشتراكي العربي، يجذب

العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ونشاطها.

4جماعية القيادة لتكون عاصماً من جموح الفرد، وتأكيداً للديمقراطية على أعلى المستويات، وتجديد القيادة باستمرار.

***رابعاً: تدعيم قوى الجمعيات التعاونية الزراعية ونقابات العمال.**

***خامساً: حرية النقد والنقد الذاتي وحرية الصحافة بعد تخليصها من قوانين الرجعية ومن سيطرة رأس المال.**

***سادساً: توفير تعليم يمكن الإنسان الفرد من القدرة على إعادة تشكيل الحياة، وقانون يساير الديمقراطية السليمة ويعبر عنها، وعدل يصل إلى الفرد من دون موانع مادية أو تعقيدات إدارية، وتغيير اللوائح التي كانت من وضع الطبقة الواحدة لتخدم ديمقراطية الشعب.**

الهوامش

(1)محضر جلسة مجلس الوزراء في 25 فبراير/ شباط ،1968 وهو موجود في دار الوثائق المصرية

الاتحاد الاشتراكي العربي في التطبيق

هل نجح الاتحاد الاشتراكي والتنظيم الطليعي في الوفاء بأهدافهما؟

لقد كانت المهمة الرئيسية للاتحاد الاشتراكي هي إنجاح عملية التحول نحو المجتمع الاشتراكي الذي لا يتأتى إلا من خلال الاضطلاع بدور في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.. أي في نجاح خطط التنمية.

ويمكن القول إن الاتحاد الاشتراكي لم يستطع أن يمارس دوره القيادي المطلوب في مرحلة الخطة الخمسية الأولى، وبخاصة في مجال توعية الجماهير بمسؤولياتها والتزاماتها، وتوعيتها بالأهداف السياسية المرجوة.

ولم يتمكن الاتحاد الاشتراكي من خلق القيادات الكافية ودفعها لقيادة البرامج المطلوبة للخطة الأولى للتنمية، والتي شكّلت باكورة الانطلاق نحو التنمية الشاملة والطموحة، والتغلب على الموروثات المصرية من تعقيدات إدارية وبيروقراطية مكتبية.

لقد كان لوجود قيادات واعية على رأس بعض المشروعات الكبرى، مثل قناة السويس والسد العالي واستصلاح الأراضي ومشروعات الصرف الصحي للقاهرة الكبرى، أثره الكبير في إنجاح هذه المشروعات، ولكن مشروعات تنموية أخرى واجهت تعثراً لافتقارها إلى هذا النوع من القيادات. يُضاف إلى هذا تفعيل التنظيم الطليعي بدأ في بداية عام 1965، علاوة على أن الجماهير المستفيد الحقيقي من التنمية ظلت بعيدة إلى حد ما عن الفهم السياسي والاجتماعي الصحيح لأهداف المرحلة؛ مما أتاح الفرصة للعناصر الانتهازية أن تتسلل مستفيدة من المناخ السياسي السائد وتعمل على بلبلة الرأي العام وتضخم المشكلات، من دون أن يتمكن التنظيم السياسي من كشف أهدافها والتصدي لها، بل إن بعض هذه العناصر مارست نشاطها تحت مظلة الاتحاد الاشتراكي نفسه، وعملت على إفساد حركته وبث سموم الشك في ما يتحقق من منجزات.

ومع ذلك، فلا يحق أن نقلل من دور الاتحاد الاشتراكي في هذه الفترة من الالتحام والتفاعل مع الجماهير وامتلاك زمام المبادأة في دعم البناء الاشتراكي، وإن لم يكن بالقدر الكافي والمرجو الذي يتوازى وطموح القيادة السياسية.

ويمكن أن نرجع هذا القصور إلى أن تشكيل الاتحاد الاشتراكي في الفترة من 1962 وحتى 1967 قد ارتكز على الأساليب التقليدية الموروثة في المجتمع المصري، حيث تغلبت العصبيات العائلية وعوامل النفوذ التقليدية سواء في القرية أو في المدينة أو في التجمعات العمالية وغيرها على طموحات التغيير التي طرحتها القيادة السياسية. وكان من نتيجة ذلك عدم بروز أسماء وشخصيات جديدة بشكل أو بحجم كافٍ على الساحة، بخلاف ما كان قائماً قبل قيام الاتحاد الاشتراكي، ويمكن استثناء الجامعات من هذا التعميم حيث ظهرت بعض الأسماء النشيطة في العمل السياسي في الأوساط الجامعية، في الوقت نفسه لم تكن في معظمها تحمل توافقاً كاملاً مع فكر ثورة يوليو. لقد كان هذا التوافق يقتصر على السطح فقط، بينما كان المكوّن الفكري الذي تشكّل لديها من واقع المجتمعات التي ابتعثت إليها في مرحلة دراسات الدكتوراه، سواء كان من

الغرب أو من الشرق.

وربما كان ذلك هو السبب في انقلاب أعداد من هذه القيادات على ثورة يوليو في أعقاب رحيل جمال عبدالناصر وعلى مدى عقدي السبعينات والثمانينات.

أما بعد عدوان 1967 فقد أظهر الاتحاد الاشتراكي قدراً أكبر من النضج من حيث دوره في التعبئة بشكل عام، وخصوصاً في مجال الصمود والتصدي والتحضير للمعركة على جميع الصعد، أو في إحداث التوافق مع القيادة السياسية، أو في إنجاح بعض المشروعات الكبرى التي اقتضتها

ظروف النكسة في مجال تهجير سكان مدن منطقة قناة السويس وتوطينهم في محافظات بديلة، وفوق ذلك كله يجب ألا ننسى دوره في تقديم دم جديد لمنظومة القيادة السياسية في مصر.

ويمكن إرجاع هذا الإنجاز بصفة أساسية إلى عودة المؤسسة العسكرية إلى واجبها الرئيسي في مواجهة الخطر الخارجي، فلم يقتصر الأمر فقط على وقف تدخلها في شؤون الصعيد السياسي المدني، بل استدعى أيضاً مساندة جماهيرية ضخمة لمهمتها القادمة في تحرير الأرض، وكانت الاستجابة الشعبية في هذا المجال غير محدودة.

باختصار فإن التنظيم السياسي لم يتعرّض لاختبار حقيقي في الفترة الأولى من 1962، 1967 لكنه أثبت وجوده وفاعليته في الفترة من 1967، 1970 ومارس دوره بفاعلية في تأمين الأوضاع الداخلية وتخفيف معاناة الجماهير.

ومن هنا، فإنه في الفترة من 67 1970 اكتسب التنظيم السياسي قدراً أكبر من النضج، في الوقت نفسه الذي اتسم فيه الشارع السياسي بقدر موازٍ من الإيجابية والمبادرة، بتأثير التطورات التي أعقبت النكسة التي تطلبت عملاً شعبياً مكثفاً ومنظماً، وتشجيع القيادة السياسية، فقد كان الرئيس جمال عبدالناصر دائماً يحاسب نفسه قبل الآخرين، والدليل على ذلك محضر مجلس الوزراء سنة 1961 والذي سبق أن أشرت إليه.

ومن الأمثلة البارزة على ذلك استجابة القيادة السياسية لردود الفعل الشعبية التي ترتبت على صدور أحكام الطيران، والتي أظهرت استياءً شعبياً شمل كل الأوساط، شعوراً منها بعدم تكافؤ هذه الأحكام مع حجم الجرم الذي ارتكبه قادة الطيران في حق البلاد.

لقد طرح الرئيس جمال عبدالناصر هذه القضية وما أثارته الأحكام من احتجاجات وتظاهرات بين طلبة الجامعات وفي الشارع المصري بوجه عام، للمناقشة داخل مجلس الوزراء في جلسة 25 فبراير/ شباط 1968.(1)

حيث دعا الرئيس جمال عبدالناصر الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية لعرض تقريره عن محاكمات الطيران.

الفريق فوزي:

ثبت الإهمال ضد قائد الطيران.. حكم المحكمة سليم.. أبعد عقدة الذنب عن سلاح الطيران.. وقع الحكم طيب على القوات المسلحة؛ ولهذا صدقت على الحكم.

*الرئيس جمال عبدالناصر:

طيب نأخذ رأي المجلس.

' سنوات مع عبدالناصر

شهادة سامي شرف ... (الحلقة 17)

*حول خطاب عبد الناصر في عيد المعلم

في لقائه مع الفائزين في جامعة القاهرة، لمس الرئيس جمال عبدالناصر، بما عودنا دائما من وضوح وعمق وصراحة، قضايا فكرية ومنهجية عدة، اخذت تفرض نفسها بإلحاح في المرحلة الجديدة، وبالوضوح والعمق وبالصراحة حدد الحلول الواجبة لهذه القضايا، ارتفاعا بالعمل الوطني الى مستوى مسؤولياته المتجددة:

1كانت القضية الاولى التي طرحها عبدالناصر مدخلا لكل القضايا الاخرى، ان العلم هو الأمل الحقيقي والوحيد لحل كل ما يواجهنا اليوم من مشاكل ومشاغل تتصل بالعمل على مواجهة خطر انفجار السكان، وتحقيق آمال مضاعفة الانتاج، وفرض السيطرة على جموح الاستهلاك، وتضمن تحسين مستويات الخدمة والادارة، فليس من شك أنه بالفكر العلمي وبالتخطيط العلمي وبالتنفيذ العلمي وبالمراجعة العلمية كذلك، فإن شعبنا يستطيع ان يسد بسرعة الفجوة القائمة الآ بين قصور الواقع وطموح المنى.

2بالمنهج العلمي في التفكير يرفض الرئيس جمال عبدالناصر، ولا بد ان نرفض معه، تصور وجود فراغ بين مراحل التطور لشعب واحد، فإن خط التطور السليم يؤكد بالفكر العلمي ان حركة أي جيل سبق - حتى في اصعب ظروف اليأس والتردد - هي باستمرار الحافز الى حركة جيل جديد يتقدم للعمل الوطني بالعزم والشباب، وهو ما يفرض على كل جيل واجبا أوليا وأساسيا هو ان يمهد الفرصة لجيل جديد يستطيع ان يقود التطور في جميع المجالات، ومن هنا واذا كنا - على حد تعبير الرئيس جمال عبدالناصر - لم نوفر حتى الآن اهتماما كافيا او حوافز كافية لأجيال الشباب. فإن الوقت قد آن لكي نؤكد اذا كان من واجبنا في كل عيد للعلم ان نلتفت الى احتمالات الابداع التي حققت نفسها بالفعل، وان نكرمها، فإن من واجبنا كذلك ان نتطلع الى احتمالات الابداع التي ما زالت تناضل لتحقيق نفسها وان نشجعها.

3كذلك فإذا كان من حق الاجيال التي اصبحت الآن في مواقع التأهب للخلق العلمي والفكري والفني ان نكرمها، فإن من واجب هذه الاجيال ان تشعر وان تعمق في نفسها الشعور بأنها مطالبة الآن بأن تعامل بجد اكثر متطلبات ما نذرت نفسها اليه، وان ترد لمجتمعها الذي اعطاها الكثير من طاقاته واولاها من رعايته بعض حقه عليها، ولا بد لهذه الاجيال من ان تعليم ان مجتمعنا قد اعطى فرصة لحرية الفكر والثقافة غير متاحة في كثير من البلدان، وانه لا بد - مع احترام القديم ووضعه في مكان التكريم من حركة التطور العام - من ان تشجع كل جديد بشرط ان يعلم هذا الجديد انه مطالب امام مجتمعه بأن يبدأ بشق طريقه بنفسه، فالإبداع لا ينتقل من جيل الى جيل بمجرد الارث. وانما بالجدارة المؤكدة وبالاستحقاق الشجاع.

4اذا كنا في معركة التنمية نراجع خططنا في الانتاج والاستهلاك، فإن اهم من ذلك الآن ان نراجع خططنا في ما يتعلق بالأفراد، بحيث نتمكن من وضع تنظيم حازم يفرض الرجل الصحيح

في المكان الصحيح، ويحفظ بالتالي الطاقة البشرية الضخمة في مجتمعنا ويصونها من ان تبدد على غير أساس. واذا كان التخطيط فيما يتعلق بالافراد لازما في عمومه، فإنه ألزم ما يكون في شأن الكثيرين من شبابنا الذين عادوا من البعثات، حاصلين على اعلى الدرجات، واصلين في العلم الى اشد ما نحتاج اليه، ان وضع هؤلاء في غير ما أهلوا له، وإبعادهم بغير حساب عما أعدوا فيه هو باختصار اهدار لأغلى طاقاتنا، واهدار لتكاليف فادحة دفعها الشعب، وتبديد لوقت لا يعوض في عصر تسابق فيه الشعوب الى التقدم بالساعات وبالثواني.

5امتداد وراء الذين عادوا من البعثات، بطرح عبدالناصر قضية الآلاف من ابنائنا المبعوثين في الخارج، الذين يعانون الآن - ونعاني معهم - مشكلة احساسهم واحساسنا معهم، بعزلتهم عن وطنهم وعما يجري فيه، واذا كان هؤلاء المبعوثون في الخارج اهمل رصيدنا المستقبلي لكل احتمالات الابداع العلمي والفكري والفني، فإن جهدا لا بد وان يبذل، وان تخطيطا علميا لا بد وان يوضع، لكي نضمن لهم استمرار الارتباط الفكري والشعوري بمجتمعهم الذي ينتظرهم، وفتحا لطريق التفكير في حل هذه المشكلة، اعلن عبدالناصر انه يوافق على عقد مؤتمر في الصيف المقبل يشترك فيه اكبر عدد من ممثلي المبعوثين في الخارج! ليتدارسوا الوسائل التي تعمق ارتباطهم بالعمل اليومي لجماهير شعبهم.

قضية روديسيا وقرار الجمهورية العربية

المتحدة قطع العلاقات مع بريطانيا

1قامت الجمهورية العربية المتحدة بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع المملكة المتحدة، تنفيذا لقرار منظمة الوحدة الافريقية الذي اتخذته الدول الافريقية بالاجماع ضد بريطانيا، لمؤامرتها الدنيئة ضد الشعب الافريقي في روديسيا، حيث مكنت الاقلية البيضاء التي لا يزيد عددها على 250 الف نسمة معظمهم من اصل انجليزي، من التحكم في الاغلبية الافريقية التي يصل تعدادها الى 4 ملايين نسمة، والسماح لهذه الاقلية بإعلان الاستقلال من جانبها، دون ان تتخذ بريطانيا الاجراءات الكفيلة لردع هذه الحالة التي تعتبر نظريا حالة تمرد ضد بريطانيا نفسها، باعتبار روديسيا مستعمرة انجليزية.

2تعتبر بريطانيا المسؤولة عن خلق هذا الوضع الشاذ منذ عام 1923 عندما منحت المستوطنين الاوروبيين، الاستقلال الذاتي، ووضعت دستورا يحرم الافريقيين من حقوقهم السياسية، ويضمن بقاء سيطرة الاوروبيين، ثم عادت واكدت هذا الوضع الظالم في دستور جديد عام 1961، رغم معارضة الافريقيين في روديسيا ومقاومتهم اليائسة، وسمحت بريطانيا لهذا النظام ببناء جيش قوي مدعم بسلاح جوي من احدث الطائرات.

3كانت الجمهورية العربية اول دولة تثير قضية روديسيا في الامم المتحدة عام 1961، ونبهت الضمير العالمي لما ترتكبه بريطانيا من مؤامرة خطيرة ضد الافريقيين في روديسيا، واصدرت الامم المتحدة قرارات عديدة منذ ذلك التاريخ، كلها تطالب بريطانيا بتغيير هذه الاوضاع الشاذة، وبدلا من ان تستجيب بريطانيا الى هذه القرارات كانت تدافع عن هذا النظام الفاسد، وتدعي في غش وخداع انها تهيئ الافريقيين للحكم، انها لن تعطي الاستقلال الا لحكم الاغلبية.

4في الوقت الذي كانت فيه حكومة الاقلية في روديسيا تعد لإعلان الاستقلال من جانب واحد، وكان العالم يطالب بريطانيا بالتدخل لوقف هذه المهزلة، رفضت بريطانيا اتخاذ أي اجراء من هذا القبيل، وذهبت الى حد اعلان انها لا يمكن ان تستخدم القوة ضد ابناء جنسها من الاوروبيين في روديسيا ان هم خرجوا عن طاعتها واعلنوا الاستقلال، وانها في هذه الحالة ستكتفي بفرض حصار اقتصادي على روديسيا، وقد كان هذا التصريح في حد ذاته اكبر مشجع لحكومة "أيان سميث" لإعلان الاستقلال من جانبها.

5ان كل ما يعني بريطانيا من موضوع روديسيا هو حماية رؤوس اموالها الموجودة هناك، واستمرار نهب الشركات الانجليزية لثروات البلاد، كما ترى في خلق دولة عنصرية في روديسيا حماية للنظام القائم في جنوب افريقيا، حيث تصل استثمارات انجلترا هناك الى 2700 مليون جنيه استرليني.

6مؤامرة روديسيا تكرار لمؤامرة "اسرائيل:"

إننا نجد تشابها عجيبا بين المؤامرة التي تحدث حاليا في روديسيا ومؤامرة خلق "اسرائيل" عام 1948، وفي كلتا الحالتين نجد أقلية غريبة تدعي لنفسها حقا في وطن شعب آخر، وتحت ظل الاستعمار تتقدم لتمسك بمفاتيح الثروة الوطنية. والسلطات الفعلية، ثم تفرض بالقوة سيطرتها الى حد اعلان استقلال مزعوم.

7يتظاهر الاستعمار بعدم الرضا في كلتا الحالتين مع انه يملك فرصة التغيير ووسائله، ولكنه في الواقع شريك نفس المخطط العدواني، مهما تظاهر ومهما كان التنوع في توزيع الادوار، ويعلل تظاهره بالعجز امام الظلم بوجود دستور هو الذي صنعه. ففي الوقت الذي رفضت فيه بريطانيا نداء الامم المتحدة والعالم كله لوقف العمل بدستور 1961 في روديسيا متعللة بقانونية هذا الوضع، نجدها تمزق الدستور في عدن معتدية بذلك على الاوضاع القانونية والقيم الانسانية واستخدمت جميع اساليب القمع لإخماد ثورة الشعب العربي.

8كما خلق الاستعمار "اسرائيل "لتكون أداة للعدوان في قلب العالم العربي، يخلق اليوم روديسيا لتكون أداة للعدوان في قلب افريقيا.

9كما اعتبر خلق "اسرائيل" تحديا للشعور العربي ونيلا من كرامة العرب فقد اعتبر الافريقيون في خلق روديسيا تحديا لهم ونيلا من كرامتهم.

10قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا:

لقد اتخذ قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا بإجماع الدول الافريقية. ولكننا نعلم بطبيعة الحال انه قد لا يكون في مقدور الجميع تنفيذ مثل هذا القرا لما نعلمه من تمكن الاستعمار من بعض الدول حديثة الاستقلال، ولكن جميع الدول القادرة على الحركة في هذه القارة والتي تتصدر حركة التحرير في إفريقيا، وفي مقدمتها الجمهورية العربية المتحدة، اقدمت على تنفيذ هذا القرار بطبيعة الحال، ومن هذه الدول: غانا - تنزانيا - غينيا - مالي - كونغو برازافيل - موريتانيا - الصومال - السودان - الجزائر. وتجدر الاشارة هنا الى ان دولا من بينها - مثل غانا وتنزانيا - تدخل في رابطة الكومنولث ولها ارتباطات ومصالح كثيرة مع بريطانيا، ورغم ذلك اقدمت على تنفيذ هذه الخطوة بشجاعة، وتحملت كل ما يترتب على ذلك من تضحيات.

11قد كان غرض منظمة الوحدة الافريقية من اتخاذ هذا القرار هو الضغط على بريطانيا حتى

تستجيب الى نداء الضمير العالمي. ولا شك ان قطع العلاقات بهذا الشكل الجماعي امر أزعج بريطانيا ونال كثيرا من هيبتها. وعرض مصالح كثيرة لها في افريقيا للضياع.

12ان اقدام بعض الدول الافريقية - خاصة تلك التي كانت تستعمرها بريطانيا - على قطع العلاقات معها امر سوف يعمل ولا شك على تصفية النفوذ البريطاني وبقايا الاستعمار في هذه الدول، (كما حدث في مصر بعد العدوان عام 1956.)

13أثر قطع العلاقات مع بريطانيا على الجمهورية:

رغم ان قرار قطع العلاقات مع بريطانيا اقتصر على النواحي الدبلوماسية فقط، بمعنى انه لم يتعداه الى النواحي الاقتصادية في هذ المرحلة، الا اننا بطبيعة الحال على استعداد لمواجهة امتداد ذلك للنواحي الاقتصادية. وهنا نود الاشارة الى اننا لن نتأثر اقتصاديا ولن تتأثر تجارتنا اذا حدث ذلك، وان اي محاولة من هذا القبيل ستعكس في غير صالح بريطانيا، حيث ان ميزان المدفوعات بيننا حتى الآن في صالح بريطانيا، كما ان كل ما نستورده منها في هذه المرحلة هي سلع رأسمالية تتنافس دول كثيرة في انتاجها وتصديرها، ويمكن لنا بذلك ان نستوردها من دول غيرها، اما صادراتنا لها فيمكن توجيهها الى دول اخرى في غير عناء.

14ليست هذه هي المرة الاولى التي نقطع فيها علاقاتنا مع بريطانيا فقد سبق ان فعلنا ذلك عام 1956 مع كل من بريطانيا وفرنسا عقب العدوان الثلاثي، وقد ساعدنا ذلك في تدعيم اقتصادنا وتخليصه من رواسب الاستعمار، في الوقت الذي كان ينهار فيه الجنيه الاسترلينيني بسبب اغلاق قناة السويس، لولا تدخل امريكا وتقديمها الاعانات اللازمة لحفظ الجنيه الاسترليني من الانهيار.

قرارات الاسعار والضرائب

لجأت الحكومة في الايام الاخيرة الى رفع الضرائب على الشرائح العليا من الدخل، والى رفع أسعار السلع الضرورية ونصف الضرورية، كما أثاروا موجة من التساؤلات، فقد تساءل البعض على وجه الخصوص ما اذا لم يكن ممكنا للدخول المرتفعة وحدها ان تتحمل هذه الاجراءات المطلوبة.

وحتى يمكننا ان نواجه هذه الموجة من التساؤلات وان نوضح الامر على حقيقته، يلزم ان نبدأ بعرض الموقف عرضا صريحا وعلميا، واذا كان هذا العرض قد لا يرضي كثيرا من العواطف الا ان تجاهله يشكل خطرا كبيرا على الاقتصاد القومي.

ويتلخص الموقف الاقتصادي في بساطة ووضوح في مشكلتين اساسيتين هما:

1عدم التوازن بين الطلب على سلع الاستهلاك وعرض هذه السلع، وذلك نتيجة لزيادة طلب هذه السلع على عرضها زيادة لا يمكن لهذا العرض ان يقابلها، الا اذا قبلنا ايقاف التنمية الاقتصادية على ما سنرى، ويترجم عدم التوازن بين طلب هذه السلع وعرضها على النحو السابق بوجود ما يعرف "بالهوة التضخمية" في سوق سلع الاستهلاك.

-2وجود عجز في ميزان المدفوعات (أي في ميزانية النقد الاجنبي (يبلغ في السنة المالية الحالية 1965/ 1966 حوالي 60 مليونا من الجنيهات. وتعود زيادة الطلب على سلع الاستهلاك

عن عرض هذه السلع الى عدة عوامل مرتبطة اهمها:

أ ارتفاع معدل زيادة السكان، اذ يبلغ هذا المعدل في المتوسط في السنوات الاخير حوالي 2،8%
وهو ما يعني ان يزداد السكان سنويا بحوالي 800000) ثمانمائة الف)، وما يعني ايضا ان يبلغ
عدد السكان سنة 1970 حوالي 34 مليون نسمة، وهي زيادة رهيبة تلقي أعباء ضخمة على
خطة التنمية، كما انها قد تؤدي - اذا لم يقبل الشعب المزيد من التضحيات - الى خفض مستوى
المعيشة.

ب زيادة الدخول المتاحة للاستهلاك، وذلك بسبب زيادة حجم العمالة، فقد ارتفعت من 600،6
الف في سنة في الاساس الى 700،333 الف في نهاية الخطة الخمسية الاولى، وبسبب ارتفاع
مستوى الاجور، خاصة بعد تقرير الاحد الادنى للأجور وبعد إشراك العاملين في الارباح، فقد أدت
هذه الاجراءات معا الى ارتفاع الاجور الكلية مم 549،5 مليون جنيه في سنة الاساس (59 /
1960)الى 879،9 مليون جنيه في السنة الخامسة من الخطة (64/ 1965) اي بنسبة 59،9
%وهي زيادة بالغة الارتفاع خاصة اذا ما قيست بزيادة الانتاج في نفس الفترة، وهي تلك
الزيادة التي لم تتعد 37% وقد دفعنا الى قبول هذه الزيادة المرتفعة في الاجور - وهي زيادة لا
تبررها زيادة الانتاج، الرغبة في رفع مستوى الطبقات العاملة، وفي تحقيق مزيد من العدالة
الاجتماعية، وبالإضافة الى ذلك ارتفعت دخول صغار الملاك الزراعيين نتيجة لقوانين الاصلاح
الزراعي، وهي دخول تخصص هي الاخرى في غالبيتها للاستهلاك.

ج إعادة توزيع الدخول في صالح الطبقات الفقيرة، وذلك عن طريق التوسع في الخدمات
المجانية، وعن طريق تخفيض ايجارات المساكن، مما أدى الى رفع الطلب على سلع الاستهلاك
الاخرى.

د زيادة الاستهلاك الجماعي، اي الانفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية
والثقافية، فقد ارتفع هذا الاستهلاك من 228،1 مليون جنيه سنة 1959/ 1960 الى 431،3
مليون سنة 64/ 1965. اي بنسبة 89،6%.

وقد أدت هذه العوامل مجتمعة الى ارتفاع الاستهلاك الكلي بمعدلات تفوق تلك التي كانت مقدرة
في الخطة، فقد ارتفع الاستهلاك الكلي - مقوما بالأسعار الجارية - من 1199،7 مليون جنيه
سنة 1959/ 1960 الى 1762،2 مليون جنيه في السنة الخامسة للخطة 64/ 1965 اي
بمقدار 562،5 مليون جنيه، اي بنسبة 46،9% وقد كان المفروض بموجب الخطة الخمسية
الاولى ان يرتفع الاستهلاك في حدود 4،9% سنويا اي بحوالي 24،5% في الخمس سنوات،
وقد بلغت هذه الزيادة غير المتوقعة في الاستهلاك 46،9% في الوقت الذي سجل فيه الدخل
القومي - وعلى الرغم من المجهودات الكبيرة التي بذلت - قصورا عن المعدلات التي كانت مقدرة
في الخطة، فقد كان المقدر ان يرتفع الدخل القومي في نهاية سنوات الخطة الخمسية الاولى
بنسبة 40% مما كان عليه في سنة الاساس .غير انه لم يرتفع الا بمقدار 37% فقط، وبالاضافة
الى ذلك فإن الانتاج السلعي خاصة في القطاع الزراعي والصناعي قد سجل على وجه الخصوص
قصورا عن المعدلات التي كانت مخططة. هذا مع ملاحظة ان انتاج الخدمات يتم بغرض
الاستهلاك، وهو ما يعني انه لا يمكن ان يسهم في تمويل الخطة.

وتعنى زيادة الاستهلاك بمعدلات تفوق تلك التي كانت متوقعة في الخطة وقصور الانتاج عن
المعدلات التي كانت متوقعة في الخطة حدوث عدم توازن بين الاستهلاك والانتاج، اي حدوث هوة
تضخمية كما تعنى ايضا بالتقليل من المدخرات اللازمة لتمويل الاستثمارات، وكان طبيعيا ان
ينعكس هذا الاختلال القائم بين الدخول المخصصة للاستهلاك والمعروض من سلع الاستهلاك في

السوق المحلية في ميزان المدفوعات في ميزانية النقد الاجنبي؟ فقد أدت زيادة الطلب على سلع الاستهلاك على الصورة السابقة الى التوسع في استيراد السلع الاستهلاكية خاصة القمح. هذا بالإضافة الى ضرورة التوسع في استيراد سلع الانتاج اللازمة للقيام بالتنمية الاقتصادية، وانتهى التوسع في الاستيراد بمعدلات تفوق تلك التي كانت مقدرة في الخطة، مع قصور التصدير عن المعدلات التي كانت مقدرة في الخطة، الى حدوث عجز في ميزان المدفوعات، اي حدوث نقص في العملة الاجنبية.

كما قدر العجز المتوقع في النقد الاجنبي في السنة المالية الحالية (66/65) بحوالي 60 مليونا من الجنيهات.

فكيف يمكن اذن معالجة الهوة التضخمية القائمة في سوق سلع الاستهلاك؟ اي كيف يمكن اعادة التوازن بين المطلوب من هذه السلع والمعروض منها؟ اي كيف يمكن اعادة التوازن بين الدخول المخصصة للاستهلاك والمعروض من سلع الاستهلاك؟

ثم كيف يمكن معالجة العجز القائم في النقد الاجنبي؟ وكيف يمكن تفادي مثل هذا العجز في المستقبل؟

دعنا نواجه الحل أولا على المستوى العلمي النظري. ثم كيف تصرفت الحكومة. ونحكم على تصرفها.

ليس من الممكن بداهة، على الاقل في المرحلة الحالية، التوسع في انتاج او استيراد سلع الاستهلاك بما يكفي مواجهة الطلب المتزايد، لأن معنى ذلك بصراحة ايقاف برامج الصناعة الثقافية وبرامج الاستصلاح الزراعي، وهو ما لا يمكن قبوله لأنه يعني في النهاية التضخم بمزيد من الاستهلاك في المستقبل في مقابل زيادة محدودة في الاستهلاك الحالي.

ليس من الممكن بداهة الاستمرار في الاستهلاك المرتفع وبالتالي الاستمرار في استيراد سلع الاستهلاك، لأن مثل هذا الحل يعني بالضرورة الالتجاء الى قروض جديدة، هذا في الوقت الذي يلزم فيه الوفاء بالتزامات القروض القائمة.

ليس من السليم اقتصاديا ان نقترض بغرض الاستهلاك، فالمنطق الاقتصادي السليم يستلزم، في مثل ظروفنا، ضرورة ان نستخدم القروض لتمويل الاستثمارات التي ترفع الكفاية الانتاجية للاقتصاد القومي، بل وليس من الملائم اخلاقيا ان يقترض الجيل الحاضر ليستهلك، لأن ذلك يعني في وضوح ان الآباء يستهلكون والابناء يدفعون! وليس ذلك من العدل في حق ابنائنا، بل العدل في حقهم ان يدخر الآباء ليستهلك الابناء. ليس من الممكن اذن ان نمول الاستهلاك عن طريق القروض او عن طريق تحميل ابنائنا اعباء هذا الاستهلاك، فماذا نفعل اذن؟

لا بد في مثل هذه الظروف، وحتى نتمكن من قطع مرحلة اكبر من التنمية الاقتصادية تضمن وفرة سلع الاستهلاك في المستقبل، ان نضغط الاستهلاك الحالي، وبذلك نتمكن من تحقيق هدفين متكاملين يعيدان التوازن لسوق سلع الاستهلاك ولميزان المدفوعات، وهما نقص في الاستيراد وزيادة التصدير.

وفي مجال مناقشة موضوع نقص الاستيراد لا يكون من الممكن بداهة مواجهة ضغط استيراد سلع الانتاج. لأن ذلك يعني - كما قدمنا - وقف التنمية، وانتشار البطالة بين العمال، وهو ما لا يمكن ان يقبله شعب يقدر مسؤولياته.

لم يبق إذن - وقد امتنع علينا زيادة المعروض من سلع الاستهلاك، وقد امتنع علينا ايضا ضغط استيراد السلع الوسيطة اللازمة للانتاج. الا ان نقبل - وبتفهم للوضع - ضغط الاستهلاك، رغبة في الحد من استيراد سلع الاستهلاك، ورغبة في التوسع في تصدير هذه السلع، وهنا ننبه الى انه يلزم حتى نتفادى العجز في ميزان المدفوعات البالغ 60 مليونا من الجنيهات، ان نخفض الاستهلاك بما لا يقل عن 100 مليون جنيه، ويمكن بداهة ان نخفض ضغط الاستهلاك عن طريقين، وهما: تخفيض الدخول المخصصة للاستهلاك وخاصة الاجور، ورفع اسعار سلع الاستهلاك، ويعني تخفيض الاجور انقاص حجم العمالة وتسريح عدد من العمال، وهو ما لا تقبله حكومة اشتراكية. كما ان مثل هذا الحل يتطلب انخفاضا في الاجور لا يقل عن 20%، ذلك ان الاجور التي يمكن التحكم فيها والتي يمكن بالتالي انقاصها هي 500 مليون جنيه، وان المبلغ المطلوب لإنقاص الاستهلاك مقداره نحو 100 مليون جنيه. ومع ذلك فقد لجأت الحكومة الى رفع الضرائب على الشرائح المرتفعة من الدخل، غير ان ذلك لا يعتبر حلا للمشكلة لأنه لا يمكن بداهة احداث التخفيض المطلوب في الاستهلاك.

لماذا تؤيد الجمهورية العربية شعب زيمبابوي (روديسيا) في قضيته؟

اننا تؤيد هذا الشعب في قضيته لإيماننا بعدالة هذه القضية، ولأننا نقف ضد جميع المحاولات التي تهدف الى اهدار كرامة الشعوب وضياع حقوقها، اننا نقف ضد الحكومة العنصرية وضد سياسة التفرقة العنصرية الكريهة بجميع اشكالها وصورها، ونفعل ذلك بوحي من مبادئنا التي نستمد منها قوة هائلة في صراعنا ضد الاستعمار.

ان هذه القضية تقرب قضية فلسطين الى أذهان الافريقيين للتشابه الكبير بين القضيتين، ولا شك ان تأييدنا هذا يشجعهم في اتخاذ موقف مؤيد لحقوق عرب فلسطين.

ان الجمهورية العربية المتحدة باعتبارها طليعة الدول المتحررة في افريقيا، لا بد ان تتحمل مسؤوليتها في مثل هذه القضايا التي تمس كرامة افريقيا وتهدد سلامتها.

' سنوات مع عبدالناصر
شهادة سامي شرف ... (الحلقة 18)

****رفع أسعار السلع كان قراراً لا بد منه رغم أنه يحمل الشعب بعض التضحيات***

الجزء الأول - البداية الأولى

الحلقة 18

أما عن رفع الاسعار فيجب ان نوضح:

1ان رفع اسعار السلع الكمالية، رغم انه اجراء اشتراكي واجب، إلا انه لا يكفي وحده لتوفير الادخار المطلوب، ذلك ان مثل هذا الاجراء وقد فعلته الدولة لا يعطي إلا نحو 5 ملايين جنيه. ومع ملاحظة أن المبالغة في رفع اثمان السلع الكمالية يعني في النهاية انصراف المستهلك عنها واتجاهه إلى استهلاك سلع اخرى، وهو ما يعمق الهوة التضخمية السابقة الذكر، أي ما يزيد من الاختلال بين العرض والطلب في سوق السلع الضرورية ونصف الضرورية.

2ان رفع اسعار السلع الضرورية والسلع نصف الضرورية هو وحده الذي يستطيع نظرا لاتساع استهلاك هذه السلع تحقيق الهدف المقصود، وهو خفض الاستهلاك المحلي بما يعالج العجز في ميزانية النقد الاجنبي والبالغ 60 مليونا من الجنيهات. لم يكن امام الحكومة إذن إلا ان تسلك هذا السبيل، وقد سلكته وهي تعلم سلفا انه سبيل شاق، وانه يحمل الشعب بعض التضحيات. ولكن هل كان هناك إذن سبيل آخر؟ ثم هل كانت التنمية في أي بلد عملية سهلة؟ ان المزيد من التنمية يعني المزيد من التضحيات، فالتنمية تعني المزيد من الاستثمارات، وتعني بالتالي المزيد من المدخرات أي المزيد من عدم الاستهلاك. ان للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ثمنا يجب أن نتقبله من اجل مزيد من استصلاح الاراضي، ومن اجل مزيد من المصانع، ومن اجل المزيد من العدالة الاجتماعية، وهذا الثمن هو ارتفاع الاسعار.. وهو ارتفاع مؤقت حتى نتمكن من دفع التنمية إلى مرحلة أبعد، ومن تحقيق وفرة الاستهلاك، فعدم استهلاك كسرة من خبز وقطعة من سكر ومتر من قماش، تعني قهر الصحراء، واقامة المصانع، وتعني تشغيل مزيد من العمال، ثم مزيد من الخبز ومن السكر ومن القماش.

حقيقة لم يقف الأمر عند حد ارتفاع الاسعار الذي قررته الحكومة، فقد لجأ الانتهازيون إلى رفع اسعار سلع لم تقرر الحكومة رفع اسعارها.

وهنا تبرز مسؤولية المكاتب التنفيذية للاتحاد الاشتراكي، وهي مسؤولية متعددة الجوانب:

1فعلى المكاتب التنفيذية ان توضح للشعب حقيقة الموقف الاقتصادي الذي دفع الحكومة إلى رفع الاسعار، عليها ان توضح له انه لم يكن ممكنا ان نقترض لنستهلك، وانه لم يكن ممكنا ان نستهلك كل انتاجنا ولا ندخر ما يكفي لتمويل الاستثمارات، وانه لن يكون ممكنا ان نخفض الاجور وان نسرح العمال، وان تضعف الحوافز المادية في الانتاج، وانه لم يكن كافيا ان نعتمد على الضرائب، وان ارتفاع الاسعار تضحية ضرورية لا مفر منها، وانه أقل التضحيات عبئا .

وعليها ايضا ان توضح للجمهور ان ما يسمح بزيادة طبيعية وسليمة في الاجور وفي الاستهلاك، هو زيادة الانتاج ولا شيء غيره. والمكاتب التنفيذية في توضيحها كل ذلك تقف بجانب التحليل العلمي.

نماذج رائدة

خلال الفترة الوجيزة، منذ حملت المكاتب التنفيذية للمحافظات مسؤولياتها، استطاعت ان تتلمس بعض مشاكل الجماهير وتدرس اهمها، وان تجد حلولا ذاتية اقتنع بها واقبل على تنفيذها ابناء الشعب في تعاون وثيق يؤكد ثقة الجماهير بالعمل البناء، والتحامها بالقيادات المخلصة، ويثبت قدرة شعبنا على تحمل مسؤولياته كاملة.

وتلك بعض الأمثلة الرائدة التي تمت في بعض المحافظات:

1انشاء طريق طوله 11 كيلومترا في البحيرة:

طال الأمد على ابناء الشوكة والعمرية والبرنوجي وهم ينتظرون تنفيذ مشروع الطريق الذي يربط بلادهم بالعاصمة دمنهور، وكان هذا الموضوع من أولى المسائل التي درسها المكتب التنفيذي للبحيرة، ووجد انه لا داعي للمزيد من الانتظار. وحين التقى اعضاء المكتب بالأهالي وجدوا استجابة لفكرة تنفيذ المشروع من دون حاجة الى الاعتمادات الحكومية او الاجراءات الادارية، وتعهدت كل قرية بأن تقيم الطريق على طول زمامها، وبدأ العمل على الفور.. تطوع الشباب والشيوخ والنساء والرجال كل بقدر جهده، وقدم الاهالي مستلزمات العمل في انشاء الطريق من دواب وفؤوس وجرارات، كان متوسط الذين يعملون يوميا من كل قرية حوالي 500 فرد، واحتاج العمل في تعلية الطريق وتمهيده إلى كميات كبيرة من التراب، فتقدم اصحاب الاراضي الواقعة على يمين الطريق ويساره برغبتهم في ان يؤخذ ما يلزم الطريق من تراب من اراضيهم الملاصقة. ولم يستلزم هذا العمل الكبير سوى ماكينة التمهيد "جريدر" من الجهاز التنفيذي للمحافظة، وقد وصلت يوم السبت 18 ديسمبر/كانون الاول، وتم الجزء الاول من المشروع في اسبوع، وكان الفنيون قد قدروا لانتهائه شهرا قبيل بدء العمل. ويجري تنفيذ الجزء الثاني من المشروع، وهو نقل الرمل لتغطية الطريق وتثبيته، ويتم بالتطوع والتصميم وبنفس الروح التعاونية الرائدة.

2علف جديد للمواشي بدلا من التبن في الغربية:

يواجه الفلاحون في الغربية في شتاء كل عام ارتفاعا شديدا في اسعار التبن حت بلغ هذا العام ثمانية جنيهات لكل "حمل" وتدارس المكتب التنفيذي للاتحاد الاشتراكي بالغربية هذه المشكلة المتجددة، ووجد ان بعض المحافظات التي تشتهر بزراعة الارز استطاعت ان تحصل على تبن من عيدان الارز بدلا من تبن القمح. ولاحت فكرة" دريس" عيدان الذرة الذي تشتهر بزراعته الغربية وبعض المحافظات الاخرى في الوجهين البحري والقبلي. وبدأت التجارب الأولية في صمت مع عيدان الذرة وآلات الدريس الميكانيكية، وكانت عينات التبن الجديد ترسل تباعا الى معامل الطب البيطري والزراعة.

وعرف الأهالي بنجاح التجربة التي تبناها الاتحاد الاشتراكي، واقبلوا على استخدام عيدان الذرة والاستفادة من قشه بعد ان تعودوا أجيالا عديدة على وضعه فوق اسطح لمنازل وحولها، مما كان يسبب الحرائق والتلفيات، الى جانب خطورته في نقل آفات الذرة والزراعات المختلفة عن طريق سكنى بويضات الآفات في هذه العيدان المكدسة طوال فصل الشتاء، حتى اذا جاء الربيع فقست البويضات وزحفت إلى زرع الفلاح لتهلكه. وابلغ المكتب التنفيذي لمحافظة الغربية ان سعر "الحمل" من تبن القمح قد هبط إلى اربعة جنيهات فقط، ويعرض بكثرة في السوق بعد انتشار التبن الجديد للذرة الاكثر فائدة في مادته الغذائية الرئيسية وأقل سعرا منه.

3حل ازمة رغيف العيش في الدقهلية:

كانت محافظة الدقهلية تعاني من سوء حالة رغيف الخبز، وكان اصحاب المخابز من ناحية اخرى يدعون الخسارة المستمرة، ويطالبون بزيادة سعر الرغيف او انقاص وزنه، ويهددون بإغلاق مخابزهم، بينما عمال المخابز يطالبون بحقوهم المهضومة من قبل قبل اصحاب المخابز. وكانت مشكلة سوء حالة الرغيف وانتاجه من اولى المشكلات التي درسها المكتب التنفيذي وصمم على ان يجد لها حلا ذاتيا. وتبين أثناء الدراسة الميدانية للمشكلة ان هناك مخبز "القصفي" لإنتاج الخبز البلدي في قسم ثاني المنصورة مغلق بحجة خسارة صاحبه، وهناك 24 عاملا يعولون 24 اسرة اصيبوا بالبطالة. كذلك وجدت هيئة المكتب ان مخبز الخواجة "بنايوتي" لإنتاج الخبز الافرنجي بقسم اول المنصورة مغلق لوفاة صاحبه، بينما عماله الاحد عشر عاطلون. وعقدت اجتماعات عدة بين هيئة المكتب التنفيذي وعمال المخبزين، وتدارسوا في الوسائل الكفيلة بإعادة تشغيل هذين المخبزين، في كفاءة تامة وبواسطة العمال أنفسهم، ومن مساهمة عمال مخبز "القصيفي "تكونت حصيلة قدرها مائة جنيه لدفع ايجار المخبز المتوقف، وشكلت لجنة من العمال أنفسهم لتدير المخبز تحت اشراف ورقابة لجنة من الاتحاد الاشتراكي. وتمت نفس التجربة مع عمال مخبز "بنايوتي" ونجحت التجربتان وبدأ انتاج الرغيف الأبيض يغمر السوق في المنصورة وحصيلة الايام الماضية القليلة بعد دفع ايجار وتكاليف أجور العمال وتأميناتهم مجزية، بقيت هناك حصة مجزية هي صافي الربح المحقق. ودفع هذا اصحاب المخابز التقليديين إلى التوقف عن الشكاوى، واضطروا الى تحسين انتاج الرغيف، وبدأ العمال في هذه المخابز يطالبون بضرورة الالتزام بمواصفات الرغيف وبرفع اجورهم. وقرر الاتحاد الاشتراكي انه اذا ما حدث تلاعب أو شكوى من صاحب أي مخبز، فله ان يتقاضى ايجارا مجزيا عن مخبزه ويترك إدارته للعمال الذين سيحققون ولا شك الربح المجزي والانتاج الجيد المطلوب. وتلقى مكتب الدقهلية توجيها من السيد الأمين العام بالاستمرار في مراقبة حالة رغيف الخبز حتى لا يعود أحد إلى التلاعب أو الغش.

4مشكلة السمك في الاسماعيلية:

ظلت مشكلة السمك الانجاز وتوزيعه وسعره هي ام المشاكل بالنسبة لسكان الاسماعيلية طوال السنوات الثلاث الماضية، الغالبية العظمى من الصيادين يعملون لحساب تجار ومتعهدين من خارج الاسماعيلية، ينقلون الحصيلة إلى القاهرة والمناطق الاخرى ولا يبقى لأهل الاسماعيلية أنفسهم إلا القليل وبأسعار مرتفعة. ولم تنجح تجربة اقامة جمعية استهلاكية تحاول شراء السمك بأسعار الجملة وتبيعه للمستهلك بسعر معقول، بسبب استحواذ تجار الجملة والمتعهدين على كل انتاج البحر، فاضطرت الجمعية ان تغلق ابوابها.

ودرس المكتب التنفيذي للاتحاد الاشتراكي فور تشكيله هذه المشكلة المستعصية، ووجد الحل الذاتي في برنامج ينظم عملية تجارة السمك، وتتلخص فيما يلي:

أ/ استلام حصيلة السمك من الصيادين مباشرة بوساطة لجنة تمثل فيها مندوب عن الاتحاد الاشتراكي، وآخر عن المحافظة وتفتح الجمعية الاستهلاكية.

ب/ حصة التجار من هذه الكميات هي 75%، وحصة الجمعية الاستهلاكية 25%.

ج/ حددت اسعار السمك بالنسبة للتاجر والمستهلك، ووضع الاتحاد الاشتراكي قائمة بالأسعار المتفق عليها، التزم كل تاجر ان يعلقها في مكان بارز وتنفيذها، وإلا حرم من الحصول على أي كمية من السمك بعد ذلك، وحققت هذه التسعيرة الفائدة لكل الاطراف.

د/ أي تاجر من خارج الاسماعيلية عليه ان يحصل على تصريح بالكمية المقررة له والمصرح بنقلها إلى البلد المحددة في التصريح.

ه/ تقرر ان يحصل كل من يكشف عمليات تهريب للسمك من دون تصريح على نسبة من ثمن الكمية المضبوطة، وكان هذا الحافز دافعا لنشاط رجال شرطة المرور، وضبطت بالفعل في الايام الاولى من تنفيذ التجربة الجديدة كميات يراد تهريبها، وتم صرف مكافآة للمستحقين على الفوز.

نتجية لهذا هبط سعر السمك من 45 قرشاً إلى 30 قرشاً للكيلو، وتوفر في أسواق الإسماعيلية، وتحقق نوع من العدل بين تجار السمك، وأصبح المواطن في الإسماعيلية يستطيع أن يحصل على السمك بسعر معتدل بعد أن كان في غير متناول المواطن العادي. ويحتاج استمرار النجاح في هذه التجربة إلى مداومة الرقابة والتوعية والتعاون بين الجهاز السياسي والجهاز التنفيذي.

ثانياً: تنظيم طليعة الاشتراكيين (التنظيم الطليعي(

جاءت الإشارة إلى التنظيم الطليعي في ميثاق العمل الوطني الذي أعلنه الرئيس جمال عبدالناصر في 1962/5/21 عندما نص على ضرورة وجود تنظيم يكون بالنسبة للاتحاد الاشتراكي بمثابة القلب من الجسم، أي هو الذي يتولى توليد قوة الدفع في الاتحاد الاشتراكي.

وكان تفكير الرئيس جمال عبدالناصر أن يكون التنظيم الطليعي نواة لحزب سياسي عندما تحين الظروف المناسبة للأخذ بصيغة تعدد الأحزاب وقد تعرض الرئيس عبدالناصر لهذا الأمر في جلسة مجلس الوزراء في اكتوبر/ تشرين الأول 1961 السابق الإشارة اليها في هذا الفصل وكانت العقبة الوحيدة التي واجهت الرئيس جمال عبدالناصر في هذه النقطة هي كيفية تشكيل حزب أثناء وجوده هو في السلطة، ومن ثم فقد بدأ في اتخاذ خطوات تنفيذية لبناء هذا التنظيم، فعقد الاجتماع الأول يوم الثلاثاء 3 سبتمبر/ أيلول 1963 في الصالون الرئيسي الخاص في منزله بمنشية البكري، وضم هذا الاجتماع كلاً من علي صبري ومحمد حسنين هيكل وعباس رضوان وأحمد فؤاد رئيس مجلس ادارة بنك مصر وسامي شرف (1).

وعرض الرئيس عبدالناصر فكرته مرتكزاً على ما ورد في الميثاق وركز على مجموعة من النقاط الأساسية تتلخص في الآتي:

1صعوبة تكوين تنظيم سياسي من قمة السلطة أو بواسطتها، وما قد يترتب على ذلك من مشاكل من بينها محاولات تسلل العناصر الانتهازية؛ ومن هنا فقد أكد ضرورة العمل على مراعاة الطبيعة البشرية ونوعية العناصر التي تساهم في هذا العمل، وعدم مفاتحة المرشح للعضوية إلا بعد وضعه تحت الاختبار فترة كافية تسمح للقيادة السياسية بدراسة مواقفه، مع مراعاة السرية سواء في الاتصال بالكوادر، أو في الاجتماعات، أو في تداول المناقشات التي تتم بين الأعضاء.

2وضع مجموعة من الاعتبارات التي تراعى عند الترشيح لعضوية التنظيم؛ يأتي في مقدمتها الإيمان بثورة يوليو وبقوانينها وبالنظام الاشتراكي، والقدرة على الالتزام بالسرية، وأن يكون المرشح عنصراً حركياً يستطيع أن يناقش ويقنع الجماهير، وأن يقبل النقد ويمارس النقد الذاتي،وأن تتوافر فيه الطهارة الثورية.

وانتقل الرئيس عبدالناصر بعد ذلك إلى بحث تسمية التنظيم، وقد طرحت عدة اختيارات دارت مناقشات طويلة حولها، حتى استقر الرأي في النهاية على اختيار اسم" طليعة الاشتراكيين."

بدأت بعد ذلك المناقشات حول شعار هذا التنظيم، وتم الاتفاق على أن يكون "حرية، اشتراكية، وحدة."

بعد ذلك انتقل المجتمعون إلى تناول طعام الغداء في قاعة صغيرة ملحقة بمكتب الرئيس.

وقد استؤنف الاجتماع بعد ذلك حيث بدأ الرئيس بإثارة بعض النقاط الجوهرية منها:

1أن يعتبر المجتمعون في هذا اللقاء هم اللجنة العليا للتنظيم الطليعي.

2تكليف كل من علي صبري وعباس رضوان بالبدء في ترشيح عناصر للانضمام لعضوية التنظيم، وعرضها على اللجنة العليا في الاجتماع التالي.

3تكليف باقي الحاضرين باقتراح أسماء تطرح للمناقشة في الاجتماع التالي، مع اقتراح خطوط استراتيجية العمل التنظيمي بشكل أكثر تحديداً؛ من حيث آليات الحركة ومناهج التدريب وحجم العضوية ونوعيتها في الأشهر الستة الأولى، على أن تسلم هذه الاقتراحات إلى سامي شرف قبل موعد الاجتماع التالي بوقت كاف؛ حتى يمكن دراستها وتحديد جدول الأعمال.

وانتهى الاجتماع في حوالي الرابعة والنصف من بعد ظهر ذلك اليوم، ولم يعلم بما دار فيه سوى المشير عبدالحكيم عامر فقط.

وفي الاجتماع التالي طلب الرئيس عبدالناصر بأن نتعمق في مشاكل البلد ونناقشها وركز على ضرورة التعرف إلى مشاكل الناس، وأن نتكلم بصراحة ووضوح في جميع الموضوعات دون أن نجامل أحداً، وأن نكون مستمعين جيدين لكل شيء. ونبه الرئيس إلى ضرورة قبول الاختلاف في الآراء، وفي وجهات النظر إلى أقصى مدى. وكان الرئيس واضحاً في تأكيده على السعي للتعرف إلى الوسائل الإيجابية التي تمكننا من التوصل إلى العمل السياسي السليم؛ بحيث يكون التنظيم موصلاً جيداً بين القيادة والقاعدة، وأن يكون كل عضو به مستعداً للكفاح والنضال من أجل تحقيق الأهداف التي أعلنتها ثورة يوليو 1952.

وقال الرئيس جمال عبدالناصر ما مضمونه أنه ينبغي فوراً أن نضع سياسة تنظيمية جديدة يكون أهم ما فيها هو العمل، وأكد أنه لا يريد أن نعمل بطريقة الوزارات بل يجب أن نبتعد عن مجرد الكلام فقط.

وكما أتذكر قال: الناس شبعت كلام وعاوزين مزيداً من العمل.. الناس عاوزين يعرفوا ماذا تم بالنسبة لأهدافنا بتحقيق المجتمع الاشتراكي، وهي أهداف واسعة، والعملية ليست مرسومة في تقارير؛ فليس هناك رسم معين للعملية، واللى في ذهني أن ننطلق جماهيرياً.. هذا هو الأساس،

ومن خلال المناقشة سنصل إلى الأسلوب اللي حانمشي عليه. وأوضح الرئيس أن أمامنا عمليتين رئيسيتين:

**الأولى: عملية تنشيط العمل السياسي القائم، وممارسة الشرح والتفسير.*

**والثانية: عملية التنظيم السياسي الداخلي؛ أي القيام بعملية استكشاف للناس والاستفادة بهم في دعم الاتحاد الاشتراكي على المدى البعيد، وخلق اتصالات مستمرة داخل التنظيم السياسي الأكبر الاتحاد الاشتراكي ذات اتجاهين؛ أي من القمة إلى القاعدة ثم من القاعدة إلى القمة، مع ضرورة التركيز على حيوية ومصداقية وإخلاص العناصر الوسيطة والموصلة من وإلى الطرفين.. القاعدة والقمة.*

تأتي بعد ذلك عملية اختيار الذين يعملون في التنظيم السياسي؛ الحركيين القياديين الذين يعتمد عليهم في الدعوة والفكر وتحمل المهام السياسية. وهنا ركز الرئيس على ضرورة أن يتم ذلك بطريقة غير روتينية؛ فلا يكون عملنا مكتبياً، ولا بد أن نتحرك لأن أصعب عملية هي تنظيم الناس والتحدث معهم والتعامل معهم، ونبه إلى أنه ينبغي ألا نلقي العيب على الناس بينما نحن الذين لم نحركهم!

ومضى الرئيس موضحاً أنه إذا لم نجمّع القوى الاشتراكية فلن توجد فعالية سياسية قوية للاتحاد الاشتراكي. ثم استطرد الرئيس قائلاً إننا نقاسي من محاولة هدم الناس بعضهم لبعض؛ فكل شخص يحاول أن يلقي اللوم على الآخر، والحقيقة أنه توجد نغمة يحاول فيها كل إنسان أن يثبت أنه ملاك دون الآخرين، وأن الآخرين مخطئون وهو الذي لا يخطىء، وذلك نوع من الأنانية موجود ونحن مسؤولون عن ذلك.

وفوراً بدأ التحرك الفعلي لبناء هياكل التنظيم الطليعي بتكوين خلايا تتمدد تدريجياً لتشمل كل القطاعات النوعية والمناطق الجغرافية على مستوى الجمهورية. واعتبرت المجموعة التي شاركت في الاجتماعين الأول والثاني مع الرئيس جمال عبدالناصر بمثابة اللجنة العليا للتنظيم.

هوامش

(1)محضر الاجتماع في أرشيف سكرتارية المعلومات بمنشية البكري

من الجذور والطفولة والشباب المبكر إلى الحياة العامة فالشيخوخة

إصدار نشرة خاصة سرية بالمكاتب التنفيذية للاتحاد الاشتراكي

الجزء الأول البداية الأولى

الحلقة 17

بعون من الله يبدأ من اليوم إصدار هذه النشرة الدورية، حتى تكون إحدى السبل للاتصال والتفاعل بين المكاتب التنفيذية في المحافظات بعضها مع بعض، ويتدعم بها اللقاء الفكري المتصل بين أعضاء المكاتب وبين القيادة، وتسهم في تبادل التجربة والمعرفة بين المحافظات.

وعلى هذا الغلاف من العدد الأول للنشرة، نسترجع بعض الإيضاحات المحددة التي ذكرها السيد الأمين العام في لقاءاته مع أعضاء المكاتب التنفيذية حول هذه النشرة؛ طبيعتها، وطريقة تداولها، محتوياتها وأهدافها.. حتى نلتزم بها:

1هذه النشرة سرية، لا يسمح بالاطلاع عليها إلا لأعضاء المكاتب التنفيذية على مستوى المحافظات، وسترسل نسخة واحدة باسم أمين المكتب التنفيذي لكل محافظة.

2عند وصول النشرة الى الأمين، عليه ان يدعو أعضاء المكتب التنفيذي الى اجتماع مغلق تتلى عليهم فيه، ويدور النقاش والدراسة حول عناصرها ومحتوياتها.

3أي استفسار أو إيضاح يحتاج اليه أعضاء المكتب، فلا يتردد الأمين ان يكتب بشأنه رسالة خاصة موجهة باسم السيد نائب رئيس الجمهورية والأمين العام، أو يبادر بالاتصال هاتفياً لو كان الأمر يحتاج لسرعة الرد.

4ستصدر هذه النشرة الخاصة مرحلياً وحتى إخطار مجدد مرة كل أسبوعين (في السبت الأول والسبت الثالث من كل شهر.)

5يعد ارشيف سري للأعداد التي ترد من النشرة، ولا يسمح بالاطلاع عليها أو الرجوع الى محتوياتها إلا لأعضاء المكتب التنفيذي عن طريق الأمين الذي يكون مسؤولاً مسؤولية شخصية عن حفظها وتداولها.

6محتويات النشرة ستكون في إطار العناصر الأربعة الآتية:

*أولاً: الأحداث الداخلية وما يتصل بالنواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

*ثانياً: الأحداث العربية والخارجية التي تهمنا، ووجهة نظرنا وما قد يكون فيها من آراء غير

معلنة وما قد يكون هناك من توجيه حولها.

*ثالثاً: نشاط الاتحاد الاشتراكي على ضوء أحاسيس القاعدة الجماهيرية وحركتها وتفاعلها، والتجارب الرائدة في الحل الذاتي للمشكلات والصعوبات التي تواجه المواطنين، مقرونة بدوافع النجاح الذي تحقق ونتائجه. وسوف تلقى التجارب غير الناجحة والمعقدة ونماذج الأخطاء اهتماماً أكثر لنشرك هيئات المكاتب التنفيذية بالرأي والجهد مع القيادة في استكشاف أسباب التوقف أو الفشل، والبحث عن الحلول الممكنة أو تجنب الأخطاء التي تقع في تجارب مماثلة بالمواقع الأخرى.

ويهم السيد علي صبري ان يتلقى شخصياً تجارب كل محافظة، والحلول الذاتية للمشكلات، والصعوبات المختلفة ومدى ما أمكن التغلب عليه أو ما توقفت الامكانات الاقليمية عند حده.

*رابعاً: أسئلة وإجابات عنها حول ما يوضح الرؤية في كل ما يعن لأعضاء المكاتب التنفيذية عقائدياً وسياسياً وفي التطبيق الاشتراكي.

7المعلومات التي ترد في هذه النشرة ليست للنشر أو الاستشهاد المباشر والإعلان الرسمي، لكنها حصيلة تعطي للقيادات أعضاء المكاتب التنفيذية زاداً في نقاشها مع الجماهير وفي ندواتها ومؤتمراتها كمعلومات خاصة، لا يذكر انها معلومات رسمية أو تعليمات من الاتحاد أو أية جهة رسمية.

)كل عام وأنتم بخير(

تتواكب في هذه الأيام أعياد وطنية وروحية وانسانية وعلمية، كل منها يعبر عن لون من ألوان الكفاح الأسمى، ويجدد أمثلة باقية وخالدة للتضحية والتصميم، للعمل الجاد المؤمن والتحمل من أجل انتصار الانسان والقيم العليا التي ينشدها، وتأكيد الحياة الأفضل لجماهير الناس.

ويشاء الله ان تحل هذه الأيام الكريمة في تلاحق رائع مع دورة الزمن هذا العام، متلاحمة مع بداية مرحلة جديدة من العمل والمسؤولية الجادة للتشكيلات الجديدة لقيادات الاتحاد الاشتراكي العربي.

فمنذ أيام كان مجتمعنا يحتفل بتكريم الفائزين في مجالات العلم والأدب والفن والتحصيل، وقد بذل كل منهم الجهد والوقت والعناء حتى وصلوا الى درجة الابداع الخلاق.

ونعيش هذه الأيام أعياد انتصار شعبنا على قوات الغزو والعدوان، وفوزه الرائع على أعدائه بعد ان صمد في وقفة تاريخية مشهودة بذل فيها الدم، وقدم الضحايا، واستعذب الكفاح فأكد جدارته للنصر وحقه فيه.

وكانت معركة السويس المجيدة تحولاً جذرياً في حياتنا داخل وطننا، ومنطلقاً لشعوب كثيرة غيرنا وضعتها نصب أعينها مثالاً وقدوة لها لتحقق ما أمكن لشعبنا ان يحققه. ثم كانت معركة السويس المجيدة، تحديداً قاطعاً لقوى الشعب العامل صاحب المصلحة الذي حقق النصر بعد كفاحه ونضاله وتحمله للتحديات كلها.

ويهل علينا شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات، وبديهي ومنطقي ان الفوز فيه لمن يحتمل ويصبر، لمن يقهر نزعاته ونزواته. وما استحق أحد ان يسعد بشهر الصوم

الكريم أو بعيده من بعده إلا الذين يقهرون أنفسهم ويكبحون جماحها، ويؤدون الواجب والفريضة على خير ما يؤدى.

وبعد أيام قليلة أعياد الميلاد ورأس السنة الجديدة، وهي ذكرى عزيزة في وجدان الانسانية التي ضحى من أجلها المسيح عليه السلام، وبذل كل شيء في سبيل إسعاد أهلها. ويتمثل في هذه الأعياد المسيحية بحق انتصار الإيمان والخير على الشر المتربص بحياة الانسان وحريته، المهدد للسلام البشري.

هكذا لم تعد ألوية النصر على طول الزمن إلا للذين ضحوا وسعوا للخير والمبادئ الحقة، وعملوا من أجل الناس جميعهم لا من أجل أنفسهم وحدهم، ولا من أجل فئة قليلة من البشر.

وليس هناك عيد من الأعياد عزيز على النفوس وتكرمه الأجيال المتتابعة، إلا ويكون دعوة صريحة تحث الناس الى العمل الخلاق، الى الاخلاص في المضي بنضالهم الشريف والاستمساك بالقيم والمبادئ مهما واجهتها من تحديات وصعاب.

ولئن تلاحمت في هذا العام أعياد العلم والنصر مع المناسبات الروحية والسياسية والانسانية، فإن جوهر الأديان كلها تلتقي عند هدف واحد هو سعادة بني الانسان وحريته، وحقه في الحياة الكريمة، وإزالة ما قد يشوب المجتمع البشري من استغلال أحد لأحد، بل ان أساس القبول عند الله هو عمل الفرد وسلوكه وأداؤه للواجب نحو الخلق وتجاه الخالق عز وجل.

ويسعدني مع هذه المناسبات والأعياد ان أبعث إليكم جميعاً بتحية وتهنئة حملني إياها لكم الرئيس جمال عبدالناصر حتى أنقلها إليكم في هذا اللقاء الفكري مع أول أعداد هذه النشرة الخاصة بكم.

وتهنئتي وتقديري مقرونة بتحية أعضاء الأمانة العامة إليكم والى كل العاملين معكم، المخلصين لحق جماهير شعبنا العظيم وهو يسعى بالخير ويركب الصعب نحو الآفاق التي نتطلع اليها جميعاً.

وكل عام وأنتم بخير

)علي صبري(

دور المكاتب التنفيذية للمحافظات في المرحلة القادمة

التفرغ

1في تقييم المرحلة الماضية، تأكد ان العمل السياسي والشعبي لا يمكن ان يحقق قدرته ويمضي الى أهدافه ما دامت القيادات المسؤولة عنه لا تمنحه إلا بعضاً من وقت فراغها تطوعاً، ولا تبذل له إلا الجهد المتبقي من التزامات عملها الأساسي اليومي، ولذلك فإن التقييم لعمل الأفراد في هذا الميدان كان أمراً عسيراً، وكانت المحاسبة غير دقيقة.

2وتأكد من مراجعة المرحلة الماضية كذلك، ان المهمة الطبيعية لسلوك الشخص الذي ترتبط حياته اليومية ومعاشه بعمل خاص أو عام؛ هي إخلاصه الأول وولاؤه الطبيعي للجهة التي يعمل فيها، وعليه تجاهها التزامات أدبية ومادية وقانونية.

3حتى ما كان يبدو من مظاهر التحمس للعمل السياسي والشعبي فإن دوافعه الحقيقية لم تكن في

كثير من الأحيان إلا لتأكيد مصالح شخصية أو لتحقيق نزعات وكسب المظهريات.

4وإذن فإن التفرغ إجراء حتمي كخطوة أولى يفرضه إصرارنا على النجاح.

5شكلت المكاتب التنفيذية للمحافظات أولاً لتقود العمل السياسي والشعبي في محافظاتها على أساس:

أ/ ان تعطي كل وقتها وجهدها وإخلاصها واجباً ومسؤولية لهذا العمل.

ب/ ان تكون أعمالها مدروسة وواقعية ومن أجل الجميع.

ج/ ان يكون ولاؤها الأول لعملها السياسي والشعبي، وان تساعد في استكمال التشكيلات الأخرى.

6كان صدى الاختيار للمكاتب التنفيذية المتفرغة على مستوى المحافظات طيباً لدى الجماهير في أغلب الأحيان، وتلك بادرة مشجعة وبداية أسهل وأجدى للعمل الملتحم بالجماهير.

طبيعة العمل في المرحلة القادمة:

تنقسم أعمال المكاتب التنفيذية في المحافظات خلال المرحلة القادمة الى شقين أساسيين، أولهما عمل تنظيمي وثانيهما عمل سياسي.

أولاً: المسؤوليات التنظيمية

1المعاونة في الترشيح لقيادات في الدرجات والمستويات التالية؛ أي لمستوى المراكز أو الأقسام، ثم لمستوى الوحدات.

2مراعاة الدقة في الاختيار بالنسبة لهذه القيادات التي ستتفرغ وتشكل المكاتب التنفيذية على مستوى المركز أو الوحدة بحيث تحمل مسؤولياتها عن جدارة وثقة الجماهير، فإن إساءة الاختيار سيوجد صعوبة وبداية غير مشجعة في عمل هذه المكاتب التنفيذية منذ البداية، أما حسن الاختيار فإنه يخلق ثقة عند الناس بهذه القيادات الشعبية.

3يجب ألا يكون التدقيق حائلاً أو عائقاً عن الحركة واكتشاف العناصر الصالحة، إذن فالأسلوب السليم هو التدقيق مع الحركة وعدم الإبطاء.

4العمل وحده هو الحكم على صلاحية أي شخص يحمل المسؤولية في العمل السياسي على أي مستوى، والعمل هو الفيصل في الإبقاء على شخص أو الاستغناء عنه.

5عدم التقيد باستكمال الشكل الهرمي لتشكيلات الاتحاد الاشتراكي ولا بإعداد كل مستوى من مستوياتها، فإذا اكتمل اختيار المرشحين لمركز دون آخر فلا مانع من تشكيل المكتب الذي يستكمل بعد اعتماد ذلك من القيادة، وصدور قرار بالتشكيل دون التقيد بإصدار قرار لمكاتب المراكز معاً. وإذا تكاملت ترشيحات عناصر لمكتب وحدة ما، ولم يكن قد تشكل مكتب المركز أو القسم، فلا يوقفنا ذلك عن تشكيل مكتب الوحدة قبل مكتب المركز.

6حرفية مواد القانون العام للاتحاد الاشتراكي لا يمكن ان تكون عقبة في سبيل تحقيق فعالية

الاتحاد الاشتراكي وبلوغ الهدف المحدد؛ لأن مواد القانون في ذاتها ليست إلا وسيلة تساعد على التوصل الى الهدف. أما إذا كانت الوسيلة حائلاً دون تحقيق الهدف، فيجب تخطي كل العوائق الشكلية.

7وحتى تتحقق المرونة اللازمة في هذه المرحلة فليس هناك إلزام باختيار القيادات التقليدية الموجودة والترشيح من بينها. وفي الوقت نفسه يحسن مراجعة كل القيادات التي سبق لها العمل في مجالات العمل السياسي والشعبي والنقابي، فإذا كانت صالحة فإنه يكون مكسباً لنا. أما إن وجدت قيادات أفضل فيجب ألا تترك العناصر الأصلح في الاختيار.

8من أول الواجبات التنظيمية على المكتب التنفيذي عمل مسح كامل للمحافظة لتحديد مراكز الثقل والتأثير المهمة والأهم منها وهكذا، وليكن الجهد موجهاً ودائماً الى الأهم فالمهم، فإذا حلت مشكلات الجماهير العامة من جذورها فإنها تلقائياً تحل مشكلات كثيرة للأفراد.

9توزع المسؤوليات التنظيمية بين الأعضاء، ويرتبط كل عضو في هيئة المكتب بمسؤولية وتوقيت زمني بالنسبة لأي عمل منوط به، وفقاً لخطة توضع مدروسة ويتم الالتزام بها.

10تلزم المراجعة الدائمة لخطوات العمل التنظيمي أولاً بأول لمعرفة مدى النجاح ودوافعه، ومدى الفشل وأسبابه، ويمكن بذلك الاستفادة بعوامل النجاح، وتلافي أي قصور في التنفيذ يتكرر معه الفشل.

11الاشتراكات المقررة للاتحاد الاشتراكي تعتبر رمزية وليست مرهقة لأي فرد من الأفراد، وسدادها له معنى أعمق من مجرد جمع أموال للاتحاد الاشتراكي. وتكمن أهمية الانتظام في السداد الى الحكم على مدى إحساس المواطن بالانتماء والرغبة في الالتزام. وسوف تعطى مهلة شهرين، يجري فيها إعداد كل تسهيلات الدفع والتحصيل، ثم يتقرر فصل الذين تخلفوا عن السداد. ويجب ان يشعر كل من ينتمي الى عضوية الاتحاد الاشتراكي ان ذلك شرف له، ونتيجة التحصل في هذين الشهرين ستكون من شواهد الحكم على نشاط وفعالية المكتب التنفيذي في المحافظة.

ثانياً: المسؤوليات السياسية

1على كل عضو ان يضع في اعتباره ان المرحلة القادمة هي مرحلة العمل السياسي المنظم؛ ولذلك فكل مكتب عليه ان يضع خطة مدروسة وشاملة تتضمن مشكلات الجماهير حسب شمولها وأولوياتها، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، سواء كانت في مجال الخدمات أو الإنتاج. ويجري بعد ذلك تحديد أكثر التصاقاً وشمولاً لجموع الشعب، والبدء في الدراسات الواقعية الميدانية الجادة، ووضع الحلول لكل مشكلة، وحل المشكلات ذاتياً أمر يكسب ثقة الجماهير وثقة الأجهزة التنفيذية.

2لا يمكن ان ينجح العمل السياسي عن طريق السرادقات والصواوين التي يفد اليها كل من "هب ودب"، ولتكن معظم الاجتماعات عبارة عن لقاءات محدودة العدد يدور فيها النقاش الجاد مع القيادات والناس؛ حتى تكون مجدية ومثمرة.

3وضع الخطط المدروسة وحلها حلاً ذاتياً سوف ينفي الصورة التي ما زالت عالقة في الأذهان بأن فروع الاتحاد الاشتراكي ولجانه ليست إلا مكاتب "بريدية" تصلها الشكاوى وقرارات المؤتمرات، ثم تحيله الى الأجهزة التنفيذية لحلها دون ان تدرسها وتحللها .وهذا هو الذي أفقد

الثقة بين الشعب وفروع الاتحاد الاشتراكي التي لم تكن جادة في تناولها لأي موضوع، ثم أفقد ذلك الثقة أيضاً بين هذا الأفرع والأجهزة التنفيذية التي كانت تتلقى أموراً غير جادة وغير مدروسة أو ذات تكاليف باهظة.

4أ/ قامت بعض المكاتب التنفيذية فور تشكيلها بحل بعض المشكلات المهمة بعد أن درستها دراسة عميقة وواقعية، ووجدت لها حلولاً ذاتية من خلال العمل السياسي، من دون أن تكلّف الأجهزة التنفيذية إلا القليل جداً. وقتئذٍ تتبدد الصورة القديمة لنشاط الاتحاد الاشتراكي السابق وقصوره على عمل مكاتب البريد.

ب/ وهناك مشروع الأسر المنتجة الذي تبنته وزارة الشؤون الاجتماعية منذ عامين ولا يمكن تعميمه عن طريق الأجهزة الإدارية أو التنفيذية لأنه يتكلف الملايين، إلا أن العمل التطوعي والجهد الشعبي بوساطة المكاتب التنفيذية يمكن أن يحول هذا المشروع إلى:

*وسيلة للرزق الحلال والكسب الكريم لأسر قد تصل إلى نصف مليون أسرة كانت تعيش على الكفاف أو الإعانات، ويكون هذا المشروع قد انتشلها من مستوى طالبي الحسنة والمعونة إلى أسر منتجة تكسب قوتها بعملها المثمر.

*وسيلة لزيادة الإنتاج في حصيلة عمل هذه الأسر عن طريق الاستفادة بالمواد المتبقية والخامات غير المستقلة من الحقل أو الأرض أو النيل مثلاً، يمكن أن يكون مورداً كبيراً للإنتاج ومورداً أساسياً للأفراد إذا تبناه الجهاز السياسي، ووضع له خطة نابعة من البيئة وطبيعتها ومواردها.

*معهد كبير لتطوير الحرف والمهن اليدوية والصناعات البيئية، والإبقاء عليها من الاندثار والاستفادة منها.

5إذا اعتمد الجهاز الشعبي على الأجهزة التنفيذية في كل المشكلات الصغيرة والكبيرة، فإن ذلك لن يدفعنا إلى التقدم، وسيزيد فقدان الثقة بين الجهازين. وبالطبع يمكن أن يجري البحث والدراسة الفنية والعلمية على المستوى المركزي بالنسبة للأمور الأوسع شمولاً في نطاق المحافظة، والتي تحتاج إلى خبرة فنية عليا لا تتوافر في الأجهزة المحلية.

6العمل السياسي ليس له نهاية، فحل مشكلات الجماهير لا يتوقف بعد حل مشكلة أو عشرات منها، فإن العمل السياسي متجدد ومستمر، والمسؤولية تجاه الجماهير متصلة ومتزايدة.

قواعد من إيضاحات الأمين العام في استفسارات أعضاء المكاتب التنفيذية

1الاتجاه ألا ينظر في تظلمات المفصولين من الاتحاد الاشتراكي قبل عام.

2التنظيمات الجديدة للاتحاد الاشتراكي ليست حزباً، فالحزب قلّة تحتكر العمل السياسي، والاتحاد

الاشتراكي يضم فئات الشعب العامل جميعها، ويضم أي شخص تنطبق عليه شروط العضوية.

3يجب أن نأخذ العمل في الاتحاد بجدية ودراسة وواقعية حتى تتوافر الثقة بين الجهازين التنفيذي والسياسي.

4يجب مواجهة الجماهير بما يمكن حلّه وما يتعذّر في المرحلة الحالية، وبما يستلزم الأمر تأجيله؛ وذلك وحده يكسب الثقة لدى الجماهير.

5ستكون المسؤولية كاملة وجماعية على المكاتب التنفيذية في استكمال تشكيلاتها التي يُنتظر الانتهاء منها خلال عامين.

6كل عضو في المكتب مسؤول أمام الأمين العام وهيئة المكتب بالنسبة للواجب الملقى عليه (خطة العمال الفلاحون الرأسمالية الوطنية مثلاً)، أما بالنسبة للمسؤول عن الشباب، فإن دوره الأساسي سيكون في نطاق المنظمة، ودوره الفرعي في المكتب التنفيذي؛ فإن خطة الشباب وبرامجها كلها مركزية وستكون لكل محافظة مسؤولية تنفيذية.

7دور الاتحاد الاشتراكي إزاء الخطة الخمسية الثانية:

أ/ التوعية بالخطة.

ب/ المساهمة في سرعة تنفيذها بمحاولة إيجاد حلول ذاتية للخدمات.

8يجب أن تنتقل صورة التعاون بين الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي والجهاز التنفيذي على المستوى المركزي.

9سيُعقد اجتماع لتنظيم النواحي الإدارية لكل محافظة على أسس متكافئة بعد أسبوعين.

10محاولة تدخل الاتحاد الاشتراكي في النواحي التنفيذية في منتهى الخطورة، وواجبنا هو الكشف عن المخالفات أو الانحرافات عن طريق إبلاغ القيادات الأعلى مستوى.

11شعور الجماهير بعمل الاتحاد الاشتراكي هو الأهم، بدلاً من الدعايات في الصحف والمجلات، والإشراف على الإنتاج هو إشراف رقابة وليس إشرافاً تنفيذياً في الوقت الحاضر.

12هناك أزمة ثقة بين الأجهزة التنفيذية والأجهزة السياسية نتيجة للعمل في المرحلة الماضية، والرواسب المتخلفة من أقدم العصور، ويجب أن نحاول تغيير هذا المفهوم عن طريق التعاون بينهما.

13تحديد مسؤوليات أعضاء المكاتب التنفيذية في كل محافظة متروك لكل مكتب حتى يحدد ويوزع المسؤوليات، ويضع برامج زمنية طبقاً لظروف كل محافظة.

14أهم الأسس التي يُجرى الترشيح عليها بالنسبة للمكاتب التنفيذية هي السلوك الشخصي الاشتراكي للمرشح، وقد يكون هناك مرشح له شعبيته الزائفة وغير ملتزم أو غير اشتراكي؛ ذلك يسيء إلينا أكثر مما ينفعنا.

' سنوات مع عبدالناصر

شهادة سامي شرف ... (الحلقة 17)

*حول خطاب عبد الناصر في عيد المعلم

في لقائه مع الفائزين في جامعة القاهرة، لمس الرئيس جمال عبدالناصر، بما عودنا دائما من وضوح وعمق وصراحة، قضايا فكرية ومنهجية عدة، اخذت تفرض نفسها بإلحاح في المرحلة الجديدة، وبالوضوح والعمق وبالصراحة حدد الحلول الواجبة لهذه القضايا، ارتفاعا بالعمل الوطني الى مستوى مسؤولياته المتجددة:

1كانت القضية الاولى التي طرحها عبدالناصر مدخلا لكل القضايا الاخرى، ان العلم هو الأمل الحقيقي والوحيد لحل كل ما يواجهنا اليوم من مشاكل ومشاغل تتصل بالعمل على مواجهة خطر انفجار السكان، وتحقيق آمال مضاعفة الانتاج، وفرض السيطرة على جموح الاستهلاك، وتضمن تحسين مستويات الخدمة والادارة، فليس من شك أنه بالفكر العلمي وبالتخطيط العلمي وبالتنفيذ العلمي وبالمراجعة العلمية كذلك، فإن شعبنا يستطيع ان يسد بسرعة الفجوة القائمة الآ بين قصور الواقع وطموح المنى.

2بالمنهج العلمي في التفكير يرفض الرئيس جمال عبدالناصر، ولا بد ان نرفض معه، تصور وجود فراغ بين مراحل التطور لشعب واحد، فإن خط التطور السليم يؤكد بالفكر العلمي ان حركة أي جيل سبق - حتى في اصعب ظروف اليأس والتردد - هي باستمرار الحافز الى حركة جيل جديد يتقدم للعمل الوطني بالعزم والشباب، وهو ما يفرض على كل جيل واجبا أوليا وأساسيا هو ان يمهد الفرصة لجيل جديد يستطيع ان يقود التطور في جميع المجالات، ومن هنا واذا كنا - على حد تعبير الرئيس جمال عبدالناصر - لم نوفر حتى الآن اهتماما كافيا او حوافز كافية لأجيال الشباب. فإن الوقت قد آن لكي نؤكد اذا كان من واجبنا في كل عيد للعلم ان نلتفت الى احتمالات الابداع التي حققت نفسها بالفعل، وان نكرمها، فإن من واجبنا كذلك ان نتطلع الى احتمالات الابداع التي ما زالت تناضل لتحقيق نفسها وان نشجعها.

3كذلك فإذا كان من حق الاجيال التي اصبحت الآن في مواقع التأهب للخلق العلمي والفكري والفني ان نكرمها، فإن من واجب هذه الاجيال ان تشعر وان تعمق في نفسها الشعور بأنها مطالبة الآن بأن تعامل بجد اكثر متطلبات ما نذرت نفسها اليه، وان ترد لمجتمعها الذي اعطاها الكثير من طاقاته واولاها من رعايته بعض حقه عليها، ولا بد لهذه الاجيال من ان تعليم ان مجتمعنا قد اعطى فرصة لحرية الفكر والثقافة غير متاحة في كثير من البلدان، وانه لا بد - مع احترام القديم ووضعه في مكان التكريم من حركة التطور العام - من ان تشجع كل جديد بشرط ان يعلم هذا الجديد انه مطالب امام مجتمعه بأن يبدأ بشق طريقه بنفسه، فالإبداع لا ينتقل من جيل الى جيل بمجرد الارث. وانما بالجدارة المؤكدة وبالاستحقاق الشجاع.

4اذا كنا في معركة التنمية نراجع خططنا في الانتاج والاستهلاك، فإن اهم من ذلك الآن ان

نراجع خططنا في ما يتعلق بالأفراد، بحيث نتمكن من وضع تنظيم حازم يفرض الرجل الصحيح في المكان الصحيح، ويحفظ بالتالي الطاقة البشرية الضخمة في مجتمعنا ويصونها من ان تبدد على غير أساس. واذا كان التخطيط فيما يتعلق بالافراد لازما في عمومه، فإنه ألزم ما يكون في شأن الكثيرين من شبابنا الذين عادوا من البعثات، حاصلين على اعلى الدرجات، واصلين في العلم الى اشد ما نحتاج اليه، ان وضع هؤلاء في غير ما أهلوا له، وإبعادهم بغير حساب عما أعدوا فيه هو باختصار اهدار لأغلى طاقاتنا، واهدار لتكاليف فادحة دفعها الشعب، وتبديد لوقت لا يعوض في عصر تسابق فيه الشعوب الى التقدم بالساعات وبالثواني.

5امتداد وراء الذين عادوا من البعثات، بطرح عبدالناصر قضية الآلاف من ابنائنا المبعوثين في الخارج، الذين يعانون الآن - ونعاني معهم - مشكلة احساسهم واحساسنا معهم، بعزلتهم عن وطنهم وعما يجري فيه، واذا كان هؤلاء المبعوثون في الخارج اهمل رصيدنا المستقبلي لكل احتمالات الابداع العلمي والفكري والفني، فإن جهدا لا بد وان يبذل، وان تخطيطا علميا لا بد وان يوضع، لكي نضمن لهم استمرار الارتباط الفكري والشعوري بمجتمعهم الذي ينتظرهم، وفتحا لطريق التفكير في حل هذه المشكلة، اعلن عبدالناصر انه يوافق على عقد مؤتمر في الصيف المقبل يشترك فيه اكبر عدد من ممثلي المبعوثين في الخارج! ليتدارسوا الوسائل التي تعمق ارتباطهم بالعمل اليومي لجماهير شعبهم.

قضية روديسيا وقرار الجمهورية العربية

المتحدة قطع العلاقات مع بريطانيا

1قامت الجمهورية العربية المتحدة بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع المملكة المتحدة، تنفيذا لقرار منظمة الوحدة الافريقية الذي اتخذته الدول الافريقية بالاجماع ضد بريطانيا، لمؤامرتها الدنيئة ضد الشعب الافريقي في روديسيا، حيث مكنت الاقلية البيضاء التي لا يزيد عددها على 250 الف نسمة معظمهم من اصل انجليزي، من التحكم في الاغلبية الافريقية التي يصل تعدادها الى 4 ملايين نسمة، والسماح لهذه الاقلية بإعلان الاستقلال من جانبها، دون ان تتخذ بريطانيا الاجراءات الكفيلة لردع هذه الحالة التي تعتبر نظريا حالة تمرد ضد بريطانيا نفسها، باعتبار روديسيا مستعمرة انجليزية.

2تعتبر بريطانيا المسؤولة عن خلق هذا الوضع الشاذ منذ عام 1923 عندما منحت المستوطنين الاوروبيين، الاستقلال الذاتي، ووضعت دستورا يحرم الافريقيين من حقوقهم السياسية، ويضمن بقاء سيطرة الاوروبيين، ثم عادت واكدت هذا الوضع الظالم في دستور جديد عام ،1961 رغم معارضة الافريقيين في روديسيا ومقاومتهم اليائسة، وسمحت بريطانيا لهذا النظام ببناء جيش قوي مدعم بسلاح جوي من احدث الطائرات.

3كانت الجمهورية العربية اول دولة تثير قضية روديسيا في الامم المتحدة عام ،1961 ونبهت الضمير العالمي لما ترتكبه بريطانيا من مؤامرة خطيرة ضد الافريقيين في روديسيا، واصدرت الامم المتحدة قرارات عديدة منذ ذلك التاريخ، كلها تطالب بريطانيا بتغيير هذه الاوضاع الشاذة، وبدلا من ان تستجيب بريطانيا الى هذه القرارات كانت تدافع عن هذا النظام الفاسد، وتدعي في غش وخداع انها تهيئ الافريقيين للحكم، انها لن تعطي الاستقلال الا لحكم الاغلبية.

4في الوقت الذي كانت فيه حكومة الاقلية في روديسيا تعد لإعلان الاستقلال من جانب واحد، وكان العالم يطالب بريطانيا بالتدخل لوقف هذه المهزلة، رفضت بريطانيا اتخاذ أي اجراء من هذا القبيل، وذهبت الى حد اعلان انها لا يمكن ان تستخدم القوة ضد ابناء جنسها من الاوروبيين في روديسيا ان هم خرجوا عن طاعتها واعلنوا الاستقلال، وانها في هذه الحالة ستكتفي بفرض حصار اقتصادي على روديسيا، وقد كان هذا التصريح في حد ذاته اكبر مشجع لحكومة "أيان سميث" لإعلان الاستقلال من جانبها.

5ان كل ما يعني بريطانيا من موضوع روديسيا هو حماية رؤوس اموالها الموجودة هناك، واستمرار نهب الشركات الانجليزية لثروات البلاد، كما ترى في خلق دولة عنصرية في روديسيا حماية للنظام القائم في جنوب افريقيا، حيث تصل استثمارات انجلترا هناك الى 2700 مليون جنيه استرليني.

6مؤامرة روديسيا تكرار لمؤامرة "اسرائيل:"

إننا نجد تشابها عجيبا بين المؤامرة التي تحدث حاليا في روديسيا ومؤامرة خلق "اسرائيل" عام 1948، وفي كلتا الحالتين نجد أقلية غريبة تدعي لنفسها حقا في وطن شعب آخر، وتحت ظل الاستعمار تتقدم لتمسك بمفاتيح الثروة الوطنية. والسلطات الفعلية، ثم تفرض بالقوة سيطرتها الى حد اعلان استقلال مزعوم.

7يتظاهر الاستعمار بعدم الرضا في كلتا الحالتين مع انه يملك فرصة التغيير ووسائله، ولكنه في الواقع شريك نفس المخطط العدواني، مهما تظاهر ومهما كان التنوع في توزيع الادوار، ويعلل تظاهره بالعجز امام الظلم بوجود دستور هو الذي صنعه. ففي الوقت الذي رفضت فيه بريطانيا نداء الامم المتحدة والعالم كله لوقف العمل بدستور 1961 في روديسيا متعللة بقانونية هذا الوضع، نجدها تمزق الدستور في عدن معتدية بذلك على الاوضاع القانونية والقيم الانسانية واستخدمت جميع اساليب القمع لإخماد ثورة الشعب العربي.

8كما خلق الاستعمار "اسرائيل "لتكون أداة للعدوان في قلب العالم العربي، يخلق اليوم روديسيا لتكون أداة للعدوان في قلب افريقيا.

9كما اعتبر خلق "اسرائيل" تحديا للشعور العربي ونيلا من كرامة العرب فقد اعتبر الافريقيون في خلق روديسيا تحديا لهم ونيلا من كرامتهم.

10قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا:

لقد اتخذ قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا بإجماع الدول الافريقية. ولكننا نعلم بطبيعة الحال انه قد لا يكون في مقدور الجميع تنفيذ مثل هذا القرا لما نعلمه من تمكن الاستعمار من بعض الدول حديثة الاستقلال، ولكن جميع الدول القادرة على الحركة في هذه القارة والتي تتصدر حركة التحرير في إفريقيا، وفي مقدمتها الجمهورية العربية المتحدة، اقدمت على تنفيذ هذا القرار بطبيعة الحال، ومن هذه الدول: غانا - تنزانيا - غينيا - مالي - كونغو برازافيل - موريتانيا - الصومال - السودان - الجزائر. وتجدر الاشارة هنا الى ان دولا من بينها - مثل غانا وتنزانيا - تدخل في رابطة الكومنولث ولها ارتباطات ومصالح كثيرة مع بريطانيا، ورغم ذلك اقدمت على تنفيذ هذه الخطوة بشجاعة، وتحملت كل ما يترتب على ذلك من تضحيات.

11قد كان غرض منظمة الوحدة الافريقية من اتخاذ هذا القرار هو الضغط على بريطانيا حتى تستجيب الى نداء الضمير العالمي. ولا شك ان قطع العلاقات بهذا الشكل الجماعي امر أزعج بريطانيا ونال كثيرا من هيبتها. وعرض مصالح كثيرة لها في افريقيا للضياع.

12ان اقدام بعض الدول الافريقية - خاصة تلك التي كانت تستعمرها بريطانيا - على قطع العلاقات معها امر سوف يعمل ولا شك على تصفية النفوذ البريطاني وبقايا الاستعمار في هذه الدول، (كما حدث في مصر بعد العدوان عام 1956.)

13أثر قطع العلاقات مع بريطانيا على الجمهورية:

رغم ان قرار قطع العلاقات مع بريطانيا اقتصر على النواحي الدبلوماسية فقط، بمعنى انه لم يتعداه الى النواحي الاقتصادية في هذ المرحلة، الا اننا بطبيعة الحال على استعداد لمواجهة امتداد ذلك للنواحي الاقتصادية. وهنا نود الاشارة الى اننا لن نتأثر اقتصاديا ولن تتأثر تجارتنا اذا حدث ذلك، وان اي محاولة من هذا القبيل ستعكس في غير صالح بريطانيا، حيث ان ميزان المدفوعات بيننا حتى الآن في صالح بريطانيا، كما ان كل ما نستورده منها في هذه المرحلة هي سلع رأسمالية تتنافس دول كثيرة في انتاجها وتصديرها، ويمكن لنا بذلك ان نستوردها من دول غيرها، اما صادراتنا لها فيمكن توجيهها الى دول اخرى في غير عناء.

14ليست هذه هي المرة الاولى التي نقطع فيها علاقاتنا مع بريطانيا فقد سبق ان فعلنا ذلك عام 1956 مع كل من بريطانيا وفرنسا عقب العدوان الثلاثي، وقد ساعدنا ذلك في تدعيم اقتصادنا وتخليصه من رواسب الاستعمار، في الوقت الذي كان ينهار فيه الجنيه الاسترليني بسبب اغلاق قناة السويس، لولا تدخل امريكا وتقديمها الاعانات اللازمة لحفظ الجنيه الاسترليني من الانهيار.

قرارات الاسعار والضرائب

لجأت الحكومة في الايام الاخيرة الى رفع الضرائب على الشرائح العليا من الدخل، والى رفع أسعار السلع الضرورية ونصف الضرورية، كما أثاروا موجة من التساؤلات، فقد تساءل البعض على وجه الخصوص ما اذا لم يكن ممكنا للدخول المرتفعة وحدها ان تتحمل هذه الاجراءات المطلوبة.

وحتى يمكننا ان نواجه هذه الموجة من التساؤلات وان نوضح الامر على حقيقته، يلزم ان نبدأ بعرض الموقف عرضا صريحا وعلميا، واذا كان هذا العرض قد لا يرضي كثيرا من العواطف الا ان تجاهله يشكل خطرا كبيرا على الاقتصاد القومي.

ويتلخص الموقف الاقتصادي في بساطة ووضوح في مشكلتين اساسيتين هما:

1عدم التوازن بين الطلب على سلع الاستهلاك وعرض هذه السلع، وذلك نتيجة لزيادة طلب هذه السلع على عرضها زيادة لا يمكن لهذا العرض ان يقابلها، الا اذا قبلنا ايقاف التنمية الاقتصادية على ما سنرى، ويترجم عدم التوازن بين طلب هذه السلع وعرضها على النحو السابق بوجود ما يعرف "بالهوة التضخمية" في سوق سلع الاستهلاك.

-2وجود عجز في ميزان المدفوعات (أي في ميزانية النقد الاجنبي (يبلغ في السنة المالية

الحالية 1965/ 1966 حوالي 60 مليونا من الجنيهات. وتعود زيادة الطلب على سلع الاستهلاك عن عرض هذه السلع الى عدة عوامل مرتبطة اهمها:

أ ارتفاع معدل زيادة السكان، اذ يبلغ هذا المعدل في المتوسط في السنوات الاخير حوالي 2،8% وهو ما يعني ان يزداد السكان سنويا بحوالي 800000 (ثمانمائة الف)، وما يعني ايضا ان يبلغ عدد السكان سنة 1970 حوالي 34 مليون نسمة، وهي زيادة رهيبة تلقي أعباء ضخمة على خطة التنمية، كما انها قد تؤدي - اذا لم يقبل الشعب المزيد من التضحيات - الى خفض مستوى المعيشة.

ب زيادة الدخول المتاحة للاستهلاك، وذلك بسبب زيادة حجم العمالة، فقد ارتفعت من 6،600 الف في سنة في الاساس الى 333،700 الف في نهاية الخطة الخمسية الاولى، وبسبب ارتفاع مستوى الاجور، خاصة بعد تقرير الاحد الادنى للأجور وبعد إشراك العاملين في الارباح، فقد أدت هذه الاجراءات معا الى ارتفاع الاجور الكلية مم 549،5 مليون جنيه في سنة الاساس (59 / 1960)الى 879،9 مليون جنيه في السنة الخامسة من الخطة (64/ 1965) اي بنسبة 59،9 %وهي زيادة بالغة الارتفاع خاصة اذا ما قيست بزيادة الانتاج في نفس الفترة، وهي تلك الزيادة التي لم تتعد 37% وقد دفعنا الى قبول هذه الزيادة المرتفعة في الاجور - وهي زيادة لا تبررها زيادة الانتاج، الرغبة في رفع مستوى الطبقات العاملة، وفي تحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية، وبالإضافة الى ذلك ارتفعت دخول صغار الملاك الزراعيين نتيجة لقوانين الاصلاح الزراعي، وهي دخول تخصص هي الاخرى في غالبيتها للاستهلاك.

ج إعادة توزيع الدخول في صالح الطبقات الفقيرة، وذلك عن طريق التوسع في الخدمات المجانية، وعن طريق تخفيض ايجارات المساكن، مما أدى الى رفع الطلب على سلع الاستهلاك الاخرى.

د زيادة الاستهلاك الجماعي، اي الانفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية، فقد ارتفع هذا الاستهلاك من 228،1 مليون جنيه سنة 1959/ 1960 الى 431،3 مليون سنة 64/ 1965. اي بنسبة 89،6%.

وقد أدت هذه العوامل مجتمعة الى ارتفاع الاستهلاك الكلي بمعدلات تفوق تلك التي كانت مقدرة في الخطة، فقد ارتفع الاستهلاك الكلي - مقوما بالأسعار الجارية - من 1199،7 مليون جنيه سنة 1959/ 1960 الى 1762،2 مليون جنيه في السنة الخامسة للخطة 64/ 1965 اي بمقدار 562،5 مليون جنيه، اي بنسبة 46،9% وقد كان المفروض بموجب الخطة الخمسية الاولى ان يرتفع الاستهلاك في حدود 4،9% سنويا اي بحوالي 24،5% في الخمس سنوات، وقد بلغت هذه الزيادة غير المتوقعة في الاستهلاك 46،9% في الوقت الذي سجل فيه الدخل القومي - وعلى الرغم من المجهودات الكبيرة التي بذلت - قصورا عن المعدلات التي كانت مقدرة في الخطة، فقد كان المقدر ان يرتفع الدخل القومي في نهاية سنوات الخطة الخمسية الاولى بنسبة 40% مما كان عليه في سنة الاساس .غير انه لم يرتفع الا بمقدار 37% فقط، وبالاضافة الى ذلك فإن الانتاج السلعي خاصة في القطاع الزراعي والصناعي قد سجل على وجه الخصوص قصورا عن المعدلات التي كانت مخططة. هذا مع ملاحظة ان انتاج الخدمات يتم بغرض الاستهلاك، وهو ما يعني انه لا يمكن ان يسهم في تمويل الخطة.

وتعنى زيادة الاستهلاك بمعدلات تفوق تلك التي كانت متوقعة في الخطة وقصور الانتاج عن المعدلات التي كانت متوقعة في الخطة حدوث عدم توازن بين الاستهلاك والانتاج، اي حدوث هوة تضخمية كما تعنى ايضا بالتقليل من المدخرات اللازمة لتمويل الاستثمارات، وكان طبيعيا ان

ينعكس هذا الاختلال القائم بين الدخول المخصصة للاستهلاك والمعروض من سلع الاستهلاك في السوق المحلية في ميزان المدفوعات في ميزانية النقد الاجنبي؟ فقد أدت زيادة الطلب على سلع الاستهلاك على الصورة السابقة الى التوسع في استيراد السلع الاستهلاكية خاصة القمح. هذا بالإضافة الى ضرورة التوسع في استيراد سلع الانتاج اللازمة للقيام بالتنمية الاقتصادية، وانتهى التوسع في الاستيراد بمعدلات تفوق تلك التي كانت مقدرة في الخطة، مع قصور التصدير عن المعدلات التي كانت مقدرة في الخطة، الى حدوث عجز في ميزان المدفوعات، اي حدوث نقص في العملة الاجنبية.

كما قدر العجز المتوقع في النقد الاجنبي في السنة المالية الحالية (66/65) بحوالي 60 مليونا من الجنيهات.

فكيف يمكن اذن معالجة الهوة التضخمية القائمة في سوق سلع الاستهلاك؟ اي كيف يمكن اعادة التوازن بين المطلوب من هذه السلع والمعروض منها؟ اي كيف يمكن اعادة التوازن بين الدخول المخصصة للاستهلاك والمعروض من سلع الاستهلاك؟

ثم كيف يمكن معالجة العجز القائم في النقد الاجنبي؟ وكيف يمكن تفادي مثل هذا العجز في المستقبل؟

دعنا نواجه الحل أولا على المستوى العلمي النظري. ثم كيف تصرفت الحكومة. ونحكم على تصرفها.

ليس من الممكن بداهة، على الاقل في المرحلة الحالية، التوسع في انتاج او استيراد سلع الاستهلاك بما يكفي مواجهة الطلب المتزايد، لأن معنى ذلك بصراحة ايقاف برامج الصناعة الثقافية وبرامج الاستصلاح الزراعي، وهو ما لا يمكن قبوله لأنه يعني في النهاية التضخم بمزيد من الاستهلاك في المستقبل في مقابل زيادة محدودة في الاستهلاك الحالي.

ليس من الممكن بداهة الاستمرار في الاستهلاك المرتفع وبالتالي الاستمرار في استيراد سلع الاستهلاك، لأن مثل هذا الحل يعني بالضرورة الالتجاء الى قروض جديدة، هذا في الوقت الذي يلزم فيه الوفاء بالتزامات القروض القائمة.

ليس من السليم اقتصاديا ان نقترض بغرض الاستهلاك، فالمنطق الاقتصادي السليم يستلزم، في مثل ظروفنا، ضرورة ان نستخدم القروض لتمويل الاستثمارات التي ترفع الكفاية الانتاجية للاقتصاد القومي، بل وليس من الملائم اخلاقيا ان يقترض الجيل الحاضر ليستهلك، لأن ذلك يعني في وضوح ان الآباء يستهلكون والابناء يدفعون! وليس ذلك من العدل في حق ابنائنا، بل العدل في حقهم ان يدخر الآباء ليستهلك الابناء. ليس من الممكن اذن ان نمول الاستهلاك عن طريق القروض او عن طريق تحميل ابنائنا اعباء هذا الاستهلاك، فماذا نفعل اذن؟

لا بد في مثل هذه الظروف، وحتى نتمكن من قطع مرحلة اكبر من التنمية الاقتصادية تضمن وفرة سلع الاستهلاك في المستقبل، ان نضغط الاستهلاك الحالي، وبذلك نتمكن من تحقيق هدفين متكاملين يعيدان التوازن لسوق سلع الاستهلاك ولميزان المدفوعات، وهما نقص في الاستيراد وزيادة التصدير.

وفي مجال مناقشة موضوع نقص الاستيراد لا يكون من الممكن بداهة مواجهة ضغط استيراد سلع الانتاج. لأن ذلك يعني - كما قدمنا - وقف التنمية، وانتشار البطالة بين العمال، وهو ما لا

يمكن ان يقبله شعب يقدر مسؤولياته.

لم يبق إذن - وقد امتنع علينا زيادة المعروض من سلع الاستهلاك، وقد امتنع علينا ايضا ضغط استيراد السلع الوسيطة اللازمة للانتاج. الا ان نقبل - وبتفهم للوضع - ضغط الاستهلاك، رغبة في الحد من استيراد سلع الاستهلاك، ورغبة في التوسع في تصدير هذه السلع، وهنا ننبه الى انه يلزم حتى نتفادى العجز في ميزان المدفوعات البالغ 60 مليونا من الجنيهات، ان نخفض الاستهلاك بما لا يقل عن 100 مليون جنيه، ويمكن بداهة ان نخفض ضغط الاستهلاك عن طريقين، وهما: تخفيض الدخول المخصصة للاستهلاك وخاصة الاجور، ورفع اسعار سلع الاستهلاك، ويعني تخفيض الاجور انقاص حجم العمالة وتسريح عدد من العمال، وهو ما لا تقبله حكومة اشتراكية. كما ان مثل هذا الحل يتطلب انخفاضا في الاجور لا يقل عن 20%، ذلك ان الاجور التي يمكن التحكم فيها والتي يمكن بالتالي انقاصها هي 500 مليون جنيه، وان المبلغ المطلوب لإنقاص الاستهلاك مقداره نحو 100 مليون جنيه. ومع ذلك فقد لجأت الحكومة الى رفع الضرائب على الشرائح المرتفعة من الدخل، غير ان ذلك لا يعتبر حلا للمشكلة لأنه لا يمكن بداهة احداث التخفيض المطلوب في الاستهلاك.

لماذا تؤيد الجمهورية العربية شعب زيمبابوي (روديسيا) في قضيته؟

اننا تؤيد هذا الشعب في قضيته لإيماننا بعدالة هذه القضية، ولأننا نقف ضد جميع المحاولات التي تهدف الى اهدار كرامة الشعوب وضياع حقوقها، اننا نقف ضد الحكومة العنصرية وضد سياسة التفرقة العنصرية الكريهة بجميع اشكالها وصورها، ونفعل ذلك بوحي من مبادئنا التي نستمد منها قوة هائلة في صراعنا ضد الاستعمار.

ان هذه القضية تقرب قضية فلسطين الى أذهان الافريقيين للتشابه الكبير بين القضيتين، ولا شك ان تأييدنا هذا يشجعهم في اتخاذ موقف مؤيد لحقوق عرب فلسطين.

ان الجمهورية العربية المتحدة باعتبارها طليعة الدول المتحررة في افريقيا، لا بد ان تتحمل مسؤوليتها في مثل هذه القضايا التي تمس كرامة افريقيا وتهدد سلامتها.

' سنوات مع عبدالناصر
شهادة سامي شرف ... (الحلقة 18)

**رفع أسعار السلع كان قراراً لا بد منه رغم أنه يحمل الشعب بعض التضحيات*

الجزء الأول - البداية الأولى

الحلقة18

أما عن رفع الاسعار فيجب ان نوضح:

1ان رفع اسعار السلع الكمالية، رغم انه اجراء اشتراكي واجب، إلا انه لا يكفي وحده لتوفير الادخار المطلوب، ذلك ان مثل هذا الاجراء وقد فعلته الدولة لا يعطي إلا نحو 5 ملايين جنيه. ومع ملاحظة أن المبالغة في رفع اثمان السلع الكمالية يعني في النهاية انصراف المستهلك عنها واتجاهه إلى استهلاك سلع اخرى، وهو ما يعمق الهوة التضخمية السابقة الذكر، أي ما يزيد من الاختلال بين العرض والطلب في سوق السلع الضرورية ونصف الضرورية.

2ان رفع اسعار السلع الضرورية والسلع نصف الضرورية هو وحده الذي يستطيع نظرا لاتساع استهلاك هذه السلع تحقيق الهدف المقصود، وهو خفض الاستهلاك المحلي بما يعالج العجز في ميزانية النقد الاجنبي والبالغ 60 مليونا من الجنيهات. لم يكن امام الحكومة إذن إلا ان تسلك هذا السبيل، وقد سلكته وهي تعلم سلفا انه سبيل شاق، وانه يحمل الشعب بعض التضحيات. ولكن هل كان هناك إذن سبيل آخر؟ ثم هل كانت التنمية في أي بلد عملية سهلة؟ ان المزيد من التنمية يعني المزيد من التضحيات، فالتنمية تعني المزيد من الاستثمارات، وتعني بالتالي المزيد من المدخرات أي المزيد من عدم الاستهلاك. ان للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ثمنا يجب أن نتقبله من اجل مزيد من استصلاح الاراضي، ومن اجل مزيد من المصانع، ومن اجل المزيد من العدالة الاجتماعية، وهذا الثمن هو ارتفاع الاسعار.. وهو ارتفاع مؤقت حتى نتمكن من دفع التنمية إلى مرحلة أبعد، ومن تحقيق وفرة الاستهلاك، فعدم استهلاك كسرة من خبز وقطعة من سكر ومتر من قماش، تعني قهر الصحراء، واقامة المصانع، وتعني تشغيل مزيد من العمال، ثم مزيد من الخبز ومن السكر ومن القماش.

حقيقة لم يقف الأمر عند حد ارتفاع الاسعار الذي قررته الحكومة، فقد لجأ الانتهازيون إلى رفع اسعار سلع لم تقرر الحكومة رفع اسعارها.

وهنا تبرز مسؤولية المكاتب التنفيذية للاتحاد الاشتراكي، وهي مسؤولية متعددة الجوانب:

1فعلى المكاتب التنفيذية ان توضح للشعب حقيقة الموقف الاقتصادي الذي دفع الحكومة إلى رفع الاسعار، عليها ان توضح له انه لم يكن ممكنا ان نقترض لنستهلك، وانه لم يكن ممكنا ان نستهلك كل انتاجنا ولا ندخر ما يكفي لتمويل الاستثمارات، وانه لن يكون ممكنا ان نخفض الاجور وان نسرح العمال، وان تضعف الحوافز المادية في الانتاج، وانه لم يكن كافيا ان نعتمد

على الضرائب، وان ارتفاع الاسعار تضحية ضرورية لا مفر منها، وانه أقل التضخيات عبئا . وعليها ايضا ان توضح للجمهور ان ما يسمح بزيادة طبيعية وسليمة في الاجور وفي الاستهلاك، هو زيادة الانتاج ولا شيء غيره. والمكاتب التنفيذية في توضيحها كل ذلك تقف بجانب التحليل العلمي.

نماذج رائدة

خلال الفترة الوجيزة، منذ حملت المكاتب التنفيذية للمحافظات مسؤولياتها، استطاعت ان تتلمس بعض مشاكل الجماهير وتدرس اهمها، وان تجد حلولا ذاتية اقتنع بها واقبل على تنفيذها ابناء الشعب في تعاون وثيق يؤكد ثقة الجماهير بالعمل البناء، والتحامها بالقيادات المخلصة، ويثبت قدرة شعبنا على تحمل مسؤولياته كاملة .

وتلك بعض الأمثلة الرائدة التي تمت في بعض المحافظات :

1انشاء طريق طوله 11 كيلومترا في البحيرة :

طال الأمد على ابناء الشوكة والعمرية والبرنوجي وهم ينتظرون تنفيذ مشروع الطريق الذي يربط بلادهم بالعاصمة دمنهور، وكان هذا الموضوع من أولى المسائل التي درسها المكتب التنفيذي للبحيرة، ووجد انه لا داعي للمزيد من الانتظار. وحين التقى اعضاء المكتب بالأهالي وجدوا استجابة لفكرة تنفيذ المشروع من دون حاجة الى الاعتمادات الحكومية او الاجراءات الادارية، وتعهدت كل قرية بأن تقيم الطريق على طول زمامها، وبدأ العمل على الفور.. تطوع الشباب والشيوخ والنساء والرجال كل بقدر جهده، وقدم الاهالي مستلزمات العمل في انشاء الطريق من دواب وفؤوس وجرارات، كان متوسط الذين يعملون يوميا من كل قرية حوالي 500 فرد، واحتاج العمل في تعلية الطريق وتمهيده إلى كميات كبيرة من التراب، فتقدم اصحاب الاراضي الواقعة على يمين الطريق ويساره برغبتهم في ان يؤخذ ما يلزم الطريق من تراب من اراضيهم الملاصقة. ولم يستلزم هذا العمل الكبير سوى ماكينة التمهيد "جريدر" من الجهاز التنفيذي للمحافظة، وقد وصلت يوم السبت 18 ديسمبر/كانون الاول، وتم الجزء الاول من المشروع في اسبوع، وكان الفنيون قد قدروا لانتهائه شهرا قبيل بدء العمل. ويجري تنفيذ الجزء الثاني من المشروع، وهو نقل الرمل لتغطية الطريق وتثبيته، ويتم بالتطوع والتصميم وبنفس الروح التعاونية الرائدة .

2علف جديد للمواشي بدلا من التبن في الغربية :

يواجه الفلاحون في الغربية في شتاء كل عام ارتفاعا شديدا في اسعار التبن حت بلغ هذا العام ثمانية جنيهات لكل "حمل" وتدارس المكتب التنفيذي للاتحاد الاشتراكي بالغربية هذه المشكلة المتجددة، ووجد ان بعض المحافظات التي تشتهر بزراعة الارز استطاعت ان تحصل على تبن من عيدان الارز بدلا من تبن القمح. ولاحت فكرة" دريس" عيدان الذرة الذي تشتهر بزراعته الغربية وبعض المحافظات الاخرى في الوجهين البحري والقبلي. وبدأت التجارب الأولية في صمت مع عيدان الذرة وآلات الدريس الميكانيكية، وكانت عينات التبن الجديد ترسل تباعا الى معامل الطب البيطري والزراعة.

وعرف الأهالي بنجاح التجربة التي تبناها الاتحاد الاشتراكي، واقبلوا على استخدام عيدان الذرة والاستفادة من قشه بعد ان تعودوا أجيالا عديدة على وضعه فوق اسطح لمنازل وحولها، مما كان يسبب الحرائق والتلفيات، الى جانب خطورته في نقل آفات الذرة والزراعات المختلفة عن طريق سكنى بويضات الآفات في هذه العيدان المكدسة طوال فصل الشتاء، حتى اذا جاء الربيع فقست البويضات وزحفت إلى زرع الفلاح لتهلكه. وابلغ المكتب التنفيذي لمحافظة الغربية ان سعر "الحمل" من تبن القمح قد هبط إلى اربعة جنيهات فقط، ويعرض بكثرة في السوق بعد انتشار التبن الجديد للذرة الاكثر فائدة في مادته الغذائية الرئيسية وأقل سعرا منه.

3حل ازمة رغيف العيش في الدقهلية:

كانت محافظة الدقهلية تعاني من سوء حالة رغيف الخبز، وكان اصحاب المخابز من ناحية اخرى يدعون الخسارة المستمرة، ويطالبون بزيادة سعر الرغيف او انقاص وزنه، ويهددون بإغلاق مخابزهم، بينما عمال المخابز يطالبون بحقوهم المهضومة من قبل قبل اصحاب المخابز. وكانت مشكلة سوء حالة الرغيف وانتاجه من اولى المشكلات التي درسها المكتب التنفيذي وصمم على ان يجد لها حلا ذاتيا. وتبين أثناء الدراسة الميدانية للمشكلة ان هناك مخبز "القصفي" لإنتاج الخبز البلدي في قسم ثاني المنصورة مغلق بحجة خسارة صاحبه، وهناك 24 عاملا يعولون 24 اسرة اصيبوا بالبطالة. كذلك وجدت هيئة المكتب ان مخبز الخواجة "بنايوتي" لإنتاج الخبز الافرنجي بقسم اول المنصورة مغلق لوفاة صاحبه، بينما عماله الاحد عشر عاطلون. وعقدت اجتماعات عدة بين هيئة المكتب التنفيذي وعمال المخبزين، وتدارسوا في الوسائل الكفيلة بإعادة تشغيل هذين المخبزين، في كفاءة تامة وبواسطة العمال أنفسهم، ومن مساهمة عمال مخبز "القصيفي "تكونت حصيلة قدرها مائة جنيه لدفع ايجار المخبز المتوقف، وشكلت لجنة من العمال أنفسهم لتدير المخبز تحت اشراف ورقابة لجنة من الاتحاد الاشتراكي. وتمت نفس التجربة مع عمال مخبز "بنايوتي" ونجحت التجربتان وبدأ انتاج الرغيف الأبيض يغمر السوق في المنصورة وحصيلة الايام الماضية القليلة بعد دفع ايجار وتكاليف أجور العمال وتأميناتهم مجزية، بقيت هناك حصة مجزية هي صافي الربح المحقق. ودفع هذا اصحاب المخابز التقليديين إلى التوقف عن الشكاوى، واضطروا الى تحسين انتاج الرغيف، وبدأ العمال في هذه المخابز يطالبون بضرورة الالتزام بمواصفات الرغيف وبرفع اجورهم. وقرر الاتحاد الاشتراكي انه اذا ما حدث تلاعب أو شكوى من صاحب أي مخبز، فله ان يتقاضى ايجارا مجزيا عن مخبزه ويترك إدارته للعمال الذين سيحققون ولا شك الربح المجزي والانتاج الجيد المطلوب. وتلقى مكتب الدقهلية توجيها من السيد الأمين العام بالاستمرار في مراقبة حالة رغيف الخبز حتى لا يعود أحد إلى التلاعب أو الغش.

4مشكلة السمك في الاسماعيلية:

ظلت مشكلة السمك الانجاز وتوزيعه وسعره هي ام المشاكل بالنسبة لسكان الاسماعيلية طوال السنوات الثلاث الماضية، الغالبية العظمى من الصيادين يعملون لحساب تجار ومتعهدين من خارج الاسماعيلية، ينقلون الحصيلة إلى القاهرة والمناطق الاخرى ولا يبقى لأهل الاسماعيلية أنفسهم إلا القليل وبأسعار مرتفعة. ولم تنجح تجربة اقامة جمعية استهلاكية تحاول شراء السمك بأسعار الجملة وتبيعه للمستهلك بسعر معقول، بسبب استحواذ تجار الجملة والمتعهدين على كل انتاج البحر، فاضطرت الجمعية ان تغلق ابوابها.

ودرس المكتب التنفيذي للاتحاد الاشتراكي فور تشكيله هذه المشكلة المستعصية، ووجد الحل الذاتي في برنامج ينظم عملية تجارة السمك، وتتلخص فيما يلي:

أ/ استلام حصيلة السمك من الصيادين مباشرة بوساطة لجنة تمثل فيها مندوب عن الاتحاد الاشتراكي، وآخر عن المحافظة وتفتح الجمعية الاستهلاكية.

ب/ حصة التجار من هذه الكميات هي 75%، وحصة الجمعية الاستهلاكية 25%.

ج/ حددت اسعار السمك بالنسبة للتاجر والمستهلك، ووضع الاتحاد الاشتراكي قائمة بالأسعار المتفق عليها، التزم كل تاجر ان يعلقها في مكان بارز وتنفيذها، وإلا حرم من الحصول على أي كمية من السمك بعد ذلك، وحققت هذه التسعيرة الفائدة لكل الاطراف.

د/ أي تاجر من خارج الاسماعيلية عليه ان يحصل على تصريح بالكمية المقررة له والمصرح بنقلها إلى البلد المحددة في التصريح.

ه/ تقرر ان يحصل كل من يكشف عمليات تهريب للسمك من دون تصريح على نسبة من ثمن الكمية المضبوطة، وكان هذا الحافز دافعا لنشاط رجال شرطة المرور، وضبطت بالفعل في الايام الاولى من تنفيذ التجربة الجديدة كميات يراد تهريبها، وتم صرف مكافآة للمستحقين على الفوز.

نتجية لهذا هبط سعر السمك من 45 قرشاً إلى 30 قرشاً للكيلو، وتوفر في أسواق الإسماعيلية، وتحقق نوع من العدل بين تجار السمك، وأصبح المواطن في الإسماعيلية يستطيع أن يحصل على السمك بسعر معتدل بعد أن كان في غير متناول المواطن العادي. ويحتاج استمرار النجاح في هذه التجربة إلى مداومة الرقابة والتوعية والتعاون بين الجهاز السياسي والجهاز التنفيذي.

ثانياً: تنظيم طليعة الاشتراكيين (التنظيم الطليعي)

جاءت الإشارة إلى التنظيم الطليعي في ميثاق العمل الوطني الذي أعلنه الرئيس جمال عبدالناصر في 1962/5/21 عندما نص على ضرورة وجود تنظيم يكون بالنسبة للاتحاد الاشتراكي بمثابة القلب من الجسم، أي هو الذي يتولى توليد قوة الدفع في الاتحاد الاشتراكي.

وكان تفكير الرئيس جمال عبدالناصر أن يكون التنظيم الطليعي نواة لحزب سياسي عندما تحين الظروف المناسبة للأخذ بصيغة تعدد الأحزاب وقد تعرض الرئيس عبدالناصر لهذا الأمر في جلسة مجلس الوزراء في اكتوبر/ تشرين الأول 1961 السابق الإشارة اليها في هذا الفصل وكانت العقبة الوحيدة التي واجهت الرئيس جمال عبدالناصر في هذه النقطة هي كيفية تشكيل حزب أثناء وجوده هو في السلطة، ومن ثم فقد بدأ في اتخاذ خطوات تنفيذية لبناء هذا التنظيم، فعقد الاجتماع الأول يوم الثلاثاء 3 سبتمبر/ أيلول 1963 في الصالون الرئيسي الخاص في منزله بمنشية البكري، وضم هذا الاجتماع كلاً من علي صبري ومحمد حسنين هيكل وعباس رضوان وأحمد فؤاد رئيس مجلس ادارة بنك مصر وسامي شرف (1).

وعرض الرئيس عبدالناصر فكرته مرتكزاً على ما ورد في الميثاق وركز على مجموعة من النقاط الأساسية تتلخص في الآتي:

1صعوبة تكوين تنظيم سياسي من قمة السلطة أو بواسطتها، وما قد يترتب على ذلك من مشاكل من بينها محاولات تسلل العناصر الانتهازية؛ ومن هنا فقد أكد ضرورة العمل على مراعاة الطبيعة البشرية ونوعية العناصر التي تساهم في هذا العمل، وعدم مفاتحة المرشح للعضوية إلا بعد وضعه تحت الاختبار فترة كافية تسمح للقيادة السياسية بدراسة مواقفه، مع مراعاة السرية

سواء في الاتصال بالكوادر، أو في الاجتماعات، أو في تداول المناقشات التي تتم بين الأعضاء.

2وضع مجموعة من الاعتبارات التي تراعى عند الترشيح لعضوية التنظيم؛ يأتي في مقدمتها الإيمان بثورة يوليو وبقوانينها وبالنظام الاشتراكي، والقدرة على الالتزام بالسرية، وأن يكون المرشح عنصراً حركياً يستطيع أن يناقش ويقنع الجماهير، وأن يقبل النقد ويمارس النقد الذاتي،وأن تتوافر فيه الطهارة الثورية.

وانتقل الرئيس عبدالناصر بعد ذلك إلى بحث تسمية التنظيم، وقد طرحت عدة اختيارات دارت مناقشات طويلة حولها، حتى استقر الرأي في النهاية على اختيار اسم" طليعة الاشتراكيين."

بدأت بعد ذلك المناقشات حول شعار هذا التنظيم، وتم الاتفاق على أن يكون "حرية، اشتراكية، وحدة."

بعد ذلك انتقل المجتمعون إلى تناول طعام الغداء في قاعة صغيرة ملحقة بمكتب الرئيس.

وقد استؤنف الاجتماع بعد ذلك حيث بدأ الرئيس بإثارة بعض النقاط الجوهرية منها:

1أن يعتبر المجتمعون في هذا اللقاء هم اللجنة العليا للتنظيم الطليعي.

2تكليف كل من علي صبري وعباس رضوان بالبدء في ترشيح عناصر للانضمام لعضوية التنظيم، وعرضها على اللجنة العليا في الاجتماع التالي.

3تكليف باقي الحاضرين باقتراح أسماء تطرح للمناقشة في الاجتماع التالي، مع اقتراح خطوط استراتيجية العمل التنظيمي بشكل أكثر تحديداً؛ من حيث آليات الحركة ومناهج التدريب وحجم العضوية ونوعيتها في الأشهر الستة الأولى، على أن تسلم هذه الاقتراحات إلى سامي شرف قبل موعد الاجتماع التالي بوقت كاف؛ حتى يمكن دراستها وتحديد جدول الأعمال.

وانتهى الاجتماع في حوالي الرابعة والنصف من بعد ظهر ذلك اليوم، ولم يعلم بما دار فيه سوى المشير عبدالحكيم عامر فقط.

وفي الاجتماع التالي طلب الرئيس عبدالناصر بأن نتعمق في مشاكل البلد ونناقشها وركز على ضرورة التعرف إلى مشاكل الناس، وأن نتكلم بصراحة ووضوح في جميع الموضوعات دون أن نجامل أحداً، وأن نكون مستمعين جيدين لكل شيء. ونبه الرئيس إلى ضرورة قبول الاختلاف في الآراء، وفي وجهات النظر إلى أقصى مدى. وكان الرئيس واضحاً في تأكيده على السعي للتعرف إلى الوسائل الإيجابية التي تمكننا من التوصل إلى العمل السياسي السليم؛ بحيث يكون التنظيم موصلاً جيداً بين القيادة والقاعدة، وأن يكون كل عضو به مستعداً للكفاح والنضال من أجل تحقيق الأهداف التي أعلنتها ثورة يوليو 1952.

وقال الرئيس جمال عبدالناصر ما مضمونه أنه ينبغي فوراً أن نضع سياسة تنظيمية جديدة يكون أهم ما فيها هو العمل، وأكد أنه لا يريد أن نعمل بطريقة الوزارات بل يجب أن نبتعد عن مجرد الكلام فقط.

وكما أتذكر قال: الناس شبعت كلام وعاوزين مزيداً من العمل.. الناس عاوزين يعرفوا ماذا تم بالنسبة لأهدافنا بتحقيق المجتمع الاشتراكي، وهي أهداف واسعة، والعملية ليست مرسومة في

تقارير؛ فليس هناك رسم معين للعملية، واللى في ذهني أن ننطلق جماهيرياً.. هذا هو الأساس، ومن خلال المناقشة سنصل إلى الأسلوب اللي حانمشي عليه. وأوضح الرئيس أن أمامنا عمليتين رئيسيتين:

****الأولى: عملية تنشيط العمل السياسي القائم، وممارسة الشرح والتفسير.***

****والثانية: عملية التنظيم السياسي الداخلي؛ أي القيام بعملية استكشاف للناس والاستفادة بهم في دعم الاتحاد الاشتراكي على المدى البعيد، وخلق اتصالات مستمرة داخل التنظيم السياسي الأكبر الاتحاد الاشتراكي ذات اتجاهين؛ أي من القمة إلى القاعدة ثم من القاعدة إلى القمة، مع ضرورة التركيز على حيوية ومصداقية وإخلاص العناصر الوسيطة والموصلة من وإلى الطرفين.. القاعدة والقمة.***

تأتي بعد ذلك عملية اختيار الذين يعملون في التنظيم السياسي؛ الحركيين القياديين الذين يعتمد عليهم في الدعوة والفكر وتحمل المهام السياسية. وهنا ركز الرئيس على ضرورة أن يتم ذلك بطريقة غير روتينية؛ فلا يكون عملنا مكتبياً، ولا بد أن نتحرك لأن أصعب عملية هي تنظيم الناس والتحدث معهم والتعامل معهم، ونبه إلى أنه ينبغي ألا نلقي العيب على الناس بينما نحن الذين لم نحركهم!

ومضى الرئيس موضحاً أنه إذا لم نجمّع القوى الاشتراكية فلن توجد فعالية سياسية قوية للاتحاد الاشتراكي. ثم استطرد الرئيس قائلاً إننا نقاسي من محاولة هدم الناس بعضهم لبعض؛ فكل شخص يحاول أن يلقي اللوم على الآخر، والحقيقة أنه توجد نغمة يحاول فيها كل إنسان أن يثبت أنه ملاك دون الآخرين، وأن الآخرين مخطئون وهو الذي لا يخطىء، وذلك نوع من الأنانية موجود ونحن مسؤولون عن ذلك.

وفوراً بدأ التحرك الفعلي لبناء هياكل التنظيم الطليعي بتكوين خلايا تتمدد تدريجياً لتشمل كل القطاعات النوعية والمناطق الجغرافية على مستوى الجمهورية. واعتبرت المجموعة التي شاركت في الاجتماعين الأول والثاني مع الرئيس جمال عبدالناصر بمثابة اللجنة العليا للتنظيم.

هوامش

(1)محضر الاجتماع في أرشيف سكرتارية المعلومات بمنشية البكري

شهادة سامي شرف ... (الحلقة 32 والاخيرة)

البعث يحاول اختراق القوات المسلحة والمخابرات العامة

الجزء الأول - البداية الأولى

)الحلقة 32 والاخيرة(

دار الحديث حول الأوضاع العربية بصفة عامة وخططنا ورؤانا للمستقبل مع تقييم شامل حقيقي لدور تنظيم طليعة الاشتراكيين والطليعة العربية في العالم العربي واستمرت المناقشات ليوم كامل أصر الرئيس على أن يدلي كل منا برأيه وتقديره للموقف تفصيلا منتهيا بمقترحات كل منا .

كان هناك اتفاق بشكل عام على التقييم والتشخيص والتخطيط للمرحلة القادمة لما تبلورت عنه المناقشات واستعراض المواقف والآراء وتشخيص الأوضاع السياسية والعسكرية و الاجتماعية وإن اختلفت الآراء بعض الشيء حول أسلوب التنفيذ وتحقيق الأهداف التي ألخصها في الآتي:

اختيار قومي عربي حاسم بالنسبة للروابط المصرية العربية وذلك لضمان أمن واستقلال مصر من ناحية وباسم مسؤوليات مصر من ناحية أخرى وذلك انطلاقا من الإيمان بأن هناك أمة عربية واحدة وأن مصر جزءاً لا يتجزأ من هذه الأمة .

أن تكون سياستنا العربية امتدادا مرنا واعيا لسياستنا الداخلية أي أن الاستقلال السياسي لا دلالة له ما لم يكن سبيلا لتحقيق الاستقلال الاقتصادى (حرية. اشتراكية. وحدة .(

مصر قاعدة سليمة تملك كل مقومات مركز الجذب، فمصر الوحدوية هي ضرورة حيوية للاستقرار والسلام في المنطقة، ومن دون مصر، يفتح المجال أمام الصهيونية ومن ورائها لتقسيم المنطقة والأقطار المحيطة ب "اسرائيل" لكي تضمن بقاءها ووجودها قوية على حساب دول ضعيفة متفرقة .

متابعة ومحاصرة الأنشطة الانفصالية والمراهقة سياسيا عن طريق طرح المفاهيم الأصيلة وشغل الساحة العربية وعدم خلق مناطق فراغ عقائدي، وبصفة خاصة في البؤر الحساسة المؤثرة على العمل العربي الوحدوي.

متابعة ومحاصرة النشاط المعادي للقومية العربية وبصفة خاصة في لبنان والأردن باعتبارهما كانتا من مراكز النشاط الميداني والإعلامي، هذا علاوة على متابعة باقي الأنشطة على اتساع الساحة العربية مع وضع أولويات جغرافية لمجالات نشاطنا عربيا .

وانتهى الاجتماع على أن يقوم كل منا في مجال اختصاصه بإعداد الخطط والدراسات التفصيلية لهذه التكليفات خلال أسبوعين على أكثر تقدير من تاريخ هذا اللقاء، مع استمرار عقد لقاءات أخرى جانبية وفرعية للتنسيق ولضمان التنفيذ الجيد بعد إقرار الخطط من جمال عبد الناصر مع وضع أسلوب واضح ومحدد للمتابعة ومتابعة المتابعة، يتولى مسؤوليته وزير الدولة سامي شرف بعد أن تقوم كل جهة بإبلاغه به، وأثناء خروجنا من استراحة المعمورة أومأ إلي الرئيس لأبقى حيث قال لي:

"بكرة حانقعد هنا في نفس التوقيت ويحضر معنا شعراوي وهيكل فقط والباقون يعودون إلى القاهرة اليوم لتحضير وتنفيذ ما كلفوا به ."

يوم الخميس 13 أغسطس1970 الساعة العاشرة صباحا التقينا شعراوي جمعة ومحمد حسنين هيكل وأنا حسب الاتفاق وجلسنا في البلكون الذي يطل على البحر الأبيض المتوسط وبعد قليل دخل جمال عبد الناصر قائلا: "انتو فطرتم و لا لسة؟."

فلما أجبنا بأننا أفطرنا بدأ الكلام مباشرة عن الأوضاع الداخلية في البلد وأثار النقاط التالية:

ضرورة العمل على تماسك الجبهة الداخلية خلف القوات المسلحة من أجل المعركة .

تأمين قوت الشعب والعمل بإصرار وبعنف على ضرب عناصر التلاعب بقوت الشعب .

محاولة عمل قياس صحيح للرأى العام بقدر الإمكان.

المزيد من العمل السياسي في الداخل بتنشيط الاتحاد الاشتراكي والتنظيم الطليعي في مجابهة العناصر الانهزامية أو المتآمرة سواء من الداخل أو من الخارج .

وهنا التفت الرئيس جمال إلى شعراوي جمعة وكانت تعابير وجهه جامدة وجادة بشكل حاد وقال له:

"إزاي يا شعراوي حزب البعث ينجح في تجنيد ضباط من القوات المسلحة المصرية والمخابرات العامة؟"!

فوجئ شعراوي بالسؤال.. ولكنه رد بأنه لا دخل له بأمن القوات المسلحة وأن المسؤولية تقع كلية على عاتق المخابرات الحربية .

ولم يقتنع الرئيس بهذه الإجابة وقال لشعراوي أن هناك طرفاً مدنياً وافداً على مصر بالتعليمات ومكلف بعملية تجنيد عناصر مصرية وكان من المفروض أن تتابعه أجهزة وزارة الداخلية (المباحث العامة) التي تتبع شعراوي جمعة، وقال:

"أنه إذا كانت هذه الأجهزة صاحية كانت اكتشفت هذا النشاط مبكرا أو لاحقا ولكانت نسقت مع المخابرات الحربية عمليات المتابعة والكشف، ولو أن هذا لا ينفي مسؤولية المخابرات الحربية أيضا لكن المسؤولية تقع من وجهة نظري (الرئيس) على شعراوي جمعة ."

حاولت أن أتدخل كما حاول شعراوي أن يذكر الرئيس بأن هناك اتفاقاً بعد مؤامرة المشير عبد

الحكيم عامر 1967 أن كل جهة مسؤولة عن أمنها وأن نبتعد عن القوات المسلحة وأن يتم التنسيق فقط بين الأجهزة المعنية إذا تداخلت القضايا بمعنى أننا لم نكن نتدخل من قريب أو من بعيد في شؤون القوات المسلحة ولا عمل أي تنظيمات فيها بل يترك الأمر لوزير الحربية باعتباره المسؤول السياسي والعسكري عن القوات المسلحة باعتباره هو في نفس الوقت القائد العام للقوات المسلحة ..

الاّ أن عبد الناصر أصر على مسؤولية شعراوي جمعة حيث أن الطرف الإيجابي الملقن والناقل للتآمر كان طرفا مدنيا وافدا من الخارج وهذه مسؤولية أجهزة الأمن المدنية وليست العسكرية .

ثم أثار الرئيس في نفس الوقت نقطة سياسية أخرى وهي:

أنه لو كان التنظيم الطليعي يملأ الساحة بشكل فعال لما استطاعت بعض عناصر حزب البعث أو غيره من النفاذ إلى الساحة المصرية .

حاولنا أن نرد على هذه النقطة بأن الواجبات الملقاة على عاتق التنظيم الطليعي في المرحلة الحالية ضخمة جدا وهي تفوق إمكانيات التنظيم البشرية ولكونه سريا وليس علنيا ..

وكان التركيز في الواجبات في هذه الفترة على زيادة الإنتاج والجهود الذاتية وما إلى ذلك من دعم الجبهة الداخلية ذاتيا بقدر الإمكان، ومن ناحية أخرى فان السرية المفروضة على التنظيم الطليعي وأعضائه تعتبر عائقا بمثل ما تعتبر عنصر قوة للتنظيم .

احتدت المناقشة ودافع كل عن موقفه وحجته وكان هيكل متفرجا ..

قال جمال عبد الناصر بعد ذلك: "على العموم قوموا دلوقت وفكروا في كلامنا ده، ولنا لقاء آخر .."

قمنا أنا وشعراوي وتوجهنا إلى مكتبي في المعمورة وكان يشغل إحدى استراحات الإصلاح الزراعي بالإسكندرية وكانت تقع في أعلى ربوة تبعد عن استراحة الرئيس وعن البحر بحوالي نصف كيلومتر تقريبا ، وتخلف هيكل بحجة أنه سيعرض بعض الموضوعات على الرئيس ..

وصلنا إلى مكتبي وبعد حوالي ربع الساعة وصل هيكل وعندما دخل وجدنا جالسين نفكر فيما دار من حديث عاصف وكنا في الواقع نبحث عن حلول لمشكلة قائمة، ولم نكن نفكر أبدا في أنفسنا ولا في مناصبنا ولا في أي حاجة شخصية بل إعتبرنا أنفسنا جنوداً و أبناء لعبد الناصر وأننا نجابه قضية تآمر وافد وصل إلى القوات المسلحة مما دفع بالرئيس أن يشدّ علينا بلغة العسكر كي نصحو والكل يفيق حتى لا تفلت الأمور في غفلة.

وكما تعلمنا في الكلية الحربية وفي حياتنا العسكرية وفي علم الإدارة عموما عندما نلمس تراخياً أو أن الأمور ستفلت من قيادتك لسبب أو لآخر سواء كان السبب مفروضاً عليك أو غصباً عنك أو عفوياً أو طارئاً، فإن عليك أن تشدّ على الصف الثاني وهذا يشد على الجنود وهكذا تبقى النتيجة أن ينشط الكل في الإتجاه الصحيح ويصحح إتجاه البوصلة، وأعتقد أن هذا الأمر ثابت كيميائيا أيضا باستخدام المنشطات stimulants ، المهم أننا إعتبرنا أن حديث الرئيس لنا كان بمثابة المنشط لحركتنا وعملنا وليس آي شيء آخر .

دخل هيكل علينا وقال:

“إنتم بتعملوا إيه؟ ده الريس زعلان لأنه كان شديد قوي معاكم في الكلام..” ولم يكمل هيكل كلامه حيث ضرب جرس التليفون في مكتبي وقمت بعد أكثر من رنين، حيث كان التليفون الذي يضرب الجرس هو الخط العادى وليس الساخن ومن ناحية أخرى كنت أريد أن أسمع من هيكل باقي كلام الرئيس.. ورفعت سماعة التليفون لأقول: “أيوه..”، مع إن عادتي أن أرد على أي تليفون بقولي: أفندم..

كان جمال عبد الناصر على الطرف الآخر،وابتدرنى قائلا بمنتهي الرقة:

“ما دام بتقول آيوه، تبقى زعلان ”..

قلت: “أبدا يافندم ..حازعل من إيه؟.. الشغل ما فيهوش زعل.. والموضوع اللي كنا بنناقشه فيه وجهات نظر، واختلاف وجهات النظر ما يزعلشي، وكون سيادتك تحتد أو تقرص علينا في المناقشة ده أحسن وبأعتبره وضع طبيعي وتعليمي، وده من حقك كقائد ومعلم .

فقاطعني قائلا:

“بلاش فلسفة يا أستاذ... هو شعراوي زعل؟”

فقلت: “أبدا يافندم ده إحنا قاعدين بتناقش في كيفية حل المشكلة وحصرها .

قال: “وهل وصلتم إلى حل؟ ”

قلت: “لأ لسة.. لكن هناك فكرة عامة لم نبلورها بعد”..

قال“ :هيكل جاء لكم؟”

قلت: “أيوه يا فندم وبلغنا إن سيادتك زعلان علشان إحساسك بأننا زعلنا... وده غير وارد إطلاقا ”.

فطلب الرئيس أن أكلمه بعد ما نصل إلى قرار ...

وقبل أن ينهي الرئيس الحديث قال: إبقوا زوروا أنور السادات الليلة، علشان هو وصل من ميت أبو الكوم للإسكندرية بعدما كان غضبان (موقفه من مبادرة روجرز).. ونبقى نتقابل هناك ...

قلت: “حاضر يا فندم .”

قام هيكل بعد ذلك واستأنفنا بحث الموضوع ووصلنا إلى قرار ابتدائي هو حسم القضية بدلا من ترك المسائل تتشعب وتتسع و”تجرجر” آخرين وهي السياسة آلتي علمنا إياها الرئيس عند اتخاذ موقف من قضايا التآمر .

قمت وطلبت الرئيس على الخط الساخن، وقلت له: “إحنا يافندم وصلنا لقرار.. وأرجو إذا سمحت سيادتك أن تسمعه من شعراوي .”

)الحقيقة أنا قصدت أن أتيح الفرصة لحديث مباشر بين الرئيس وشعراوي جمعة لامتصاص أي حساسيات قد تكون قد ترتبت على حديث الصباح فقبل كل شيء وبعد كل شيء نحن بشر .(..

فوافق الرئيس وتحدث مع شعراوي حديثاً لطيفاً ورقيقاً وعرض شعراوي قرارنا، فوافق الرئيس وقال له أنه كان قد وصل إلى نفس القرار لكنه كان منتظر ليعرف رأينا وفعلا تم القبض على ضابطين من القوات المسلحة وأحد ضباط المخابرات العامة وكان أحدهم زوج ابنة كمال الدين رفعت (ك. ز ...(.

)يمكن الرجوع إلى تفاصيل هذا الموضوع في الوثائق المحفوظة في أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات في منشية البكري و أرشيف المخابرات العامة والمخابرات الحربية .(

في حوالي الثامنة مساء توجهنا في سيارتي وكنت أقودها بنفسي، شعراوي جمعة وأنا إلى الفيلا التي كان أنور السادات يقيم بها في المصيف بالإسكندرية في حي لوران، وقابلنا الرجل بترحاب كبير علما بأنه لم يحضر حفل زفاف ابنتى ليلى قبل ذلك بأسبوع ولم يعتذر ولم يجاملني لا هو ولا حرمه كما لم يرسل أبناءه أيضا... ما علينا، إنما الشيء بالشيء يذكر، وأصر السيد أنور أن نبقى لنتعشى معه "فتة كوارع"... جلسنا نتحدث في مسائل كثيرة عامة وخاصة وبعد حوالي الساعة دخل من يهمس في أذنه ولكن بصوت سمعناه أن الرئيس جمال في طريقه لزيارة السادات... فنظر الرجل إلينا نظرة بما معناه إتفضلوا قوموا وأن الزيارة انتهت ...ولم نشأ أن نقول له أننا نعرف أن الرئيس سيزوره ومثلنا دور أننا سنستأذن من باب الذوق واللياقة والإتيكيت وقلنا له: إحنا حانقوم.. ولم يحاول الرجل أن يسترجع أنه دعانا للعشاء ولم يحاول أن يمسك فينا بعدما ألح علينا من عشر دقائق فقط أن نمضى السهرة معه !...

خرجنا وظللنا نسير على غير هوى على الكورنيش وفي شوارع وميادين الإسكندرية ثم عاد كل منا إلى بيته0 وفي حوالي الواحدة صباحا رن جرس التليفون بجوار رأسي، فرفعت السماعة وأنا شبه نائم قائلا...: "أيوه".. للمرة الثانية في نفس اليوم..، ولدهشتي كان المتحدث جمال عبد الناصر الذي قال لي ضاحكا" :الله.. هو آنت لسة زعلان وإلا إيه الحكاية؟ ."

فقلت "أبدا يا فندم.. سيادتك تؤمر بحاجة؟ ."

فقال لي: "أيوه.." ثم سكت ...

وسكت أنا بالتالي انتظارا لأوامره، أو يبدأ هو بالحديث حتى لا أقطع تفكيره وكانت هذه هي طريقة الحديث بيننا .

فقال الرئيس: "أنت يعنى ما بتسألنيش أنا قلت لك أيوه ليه؟"

فقلت له: "هو سيادتك زعلان !! ؟"

وضحكنا نحن الاثنين... ثم قال لي: "يا خبيث.. أيوه أنا زعلان منك أكثر ما أنا زعلان من شعراوي عارف ليه؟

قلت: "ده موضوع الصبح خلاص فيما أعتقد يافندم ."

قال: "لأ أنا زعلان من موضوع بالليل لأنك لم تفهمني لا إنت ولا شعراوي عارف ليه؟.. ثم

استطرد قائلا لأنك لو كنت دققت في ألفاظ مكالمتي لك في الصبح لكنت فهمت إني مرتب قعدة بالليل عند أنور ووصفه بما كان متداولا بيننا على نطاق ضيق بصفة معينة لا داعي لذكرها هنا علشان نبقى مع بعض ونفتح المواضيع كلها وندى له درس علشان يتعلم إن الاختلاف في وجهات النظر في مسائل الحكم والأمور العامة ما دامت في الإطار الشرعي والدستوري، أو لا يكون مقصود بها الإضرار، فإنه مسموح به لأقصى حد حتى ينتج عنه صراع الأفكار والآراء ونستخلص من ذلك الحقائق ونصل بذلك إلى القرارات السليمة بقدر الإمكان في إطار سليم وبلا إنشقاقات .

)كان الرئيس جمال عبد الناصر يريد أن يلقنه درسا في موضوع غضبه من تعنيفه إياه على معارضة مبادرة روجرز وموقف مصر منها .(

واستطرد الرئيس قائلا: "وأنا لما قلت للسكرتارية أن يبلغوا أنور أني في الطريق لزيارته قصدت أن تعرفوا أني قادم فتبقوا معه وما تروحوش.. لكن يا أستاذ إنت نسفت الفكرة دون أن تدري ."!

فاستأذنت الرئيس في المقاطعة لأشرح له ما حدث وكررت عليه ما حدث تفصيلا معلقا على تصرف أنور السادات بأنه "جليطة" لأنه كاد يقول لنا صراحة: قوموا بقى وانه ما صدق إن الرئيس حايزوره خصوصا في هذا الظرف الحساس بما معناه أن الجلسة لم تعد على هذا المستوى بل على مستوى أكبر منكم!!!

وختمت وجهة نظري بقولي: أن وضعنا أصبح حرجا جدا إزاء الطريقة التي كان يتصرف بها وأصبح الوضع وكأنه موضوع كرامة الواحد الشخصية... فأيدني الرئيس على وجهة نظري وقال ما إنت عارف إنه.... ! وضحكنا .

صباح اليوم التالي الجمعة 14أغسطس1970 أبلغني محمد أحمد السكرتير الخاص للرئيس أن أطلب الرئيس في تليفون غرفة نومه فورا.. وطلب مني الرئيس أن أتصل بالسفير سامي الدروبي سفير سوريا في القاهرة لأبلغه بدعوة الرئيس له للاستجمام لمدة أسبوع هو وعائلته بالإسكندرية حيث سيلقاه الرئيس في جلسة خاصة .

طلبت الأخ العزيز الراحل سامي الدروبي وأبلغته برغبة الرئيس، وحضر فعلا للإسكندرية هو وعائلته في إحدى سيارات رئاسة الجمهورية وكان قد اعد لهم جناحا خاصاً في فندق فلسطين بالمنتزه، وأبلغت الرئيس بأن السفير سامي الدروبي موجود بالإسكندرية وقد أعد له برنامج ترفيهي لحين لقاء الرئيس له كما صاحبته منذ وصوله .

حدد الرئيس موعدا للقاء السفير سامي الدروبي الذي كما ذكرت من قبل أنه كان يعتز به كشخص ويحترم رأيه ويقدره تقديرا عاليا فتوجهت بسيارتى الخاصة من دون سائق لأصطحبه من الفندق إلى استراحة الرئيس بالمعمورة حيث إلتقاه الرئيس بترحاب فتذكرت في هذه اللحظة كيف كان الرئيس يقول لي أن سامي الدروبي إنسان مثقف واع، ووحدوي أصيل شريف، لا يسعى إلى جاه أو سلطان أو منصب بل كان يسهم وهو مريض بكل قواه الفكرية والجسدية بما يخدم القضية وباعتباره جندياً قومياً عربياً قبل أن يكون سفيرا وقبل أن يكون سوريا .

بعد الترحيب به من قبل الرئيس الذي بادر وقال:

"يا سامي"...

فضحكنا ثلاثتنا في نفس اللحظة، لكونه سامي الدروبي ولكوني سامي شرف، وكلانا يعلم أن الرئيس جمال يحبه بصدق .

عاد الرئيس فقال: يا أخ سامي أنا الحقيقة أحببت أولا أن أرفه عنك من عناء العمل في حر الصيف بالقاهرة، وثانيا أن نلتقي بعيدا عن الرسميات وعن جو القاهرة والأضواء لأني أريد أن أحكي لك إنت بالذات أموراً كثيرة لتكون أحد الشهود على ثورة 23 يوليو 1952.. ولثقتي فيك ثقة لا حدود لها فأنا عايز أقعد معاك جلسة واثنين أو أكثر لو اقتضى الأمر لأشرح لك بالتفصيل الكثير من القضايا والأسرار والمواقف العامة والخاصة ...

كنت أجلس على كرسي في مواجهة الرئيس، وكان سامي الدروبي يجلس بجوار الرئيس، وبحكم العادة ركزت على متابعة انفعالات سامي وتعبيرات وجهه وهو يستمع وكان رحمه الله يحسن الاستماع، مقل في كلام لا داعي له، مستطردا ومستفيضا في الكلام المفيد، مرتب الذهن والتفكير، صافي العقل هادئ، متزن، رزين ، حالم بعلم، شاعري .

وكما رأيت فقد بدأت الانفعالات بابتسامة عريضة لأن الثقة تأكدت من خلال هذه العناوين ورؤوس المواضيع التي طرحها الرئيس جمال عبد الناصر .

ثم تدرجت الانفعالات من فرح إلى دهشة إلى ذهول لدرجة أني في لحظة أحسست أني سأقوم من مكاني لأهزّه لكي أطمئن أنه معنا .

وعندما انتهى جمال عبد الناصر من استعراض العناوين قال:

"إيه رأيك يا سامي ؟"

فلم يرد سامي!!

ضحك الرئيس وقال له إنت نمت ولا سرحت ...وهنا تنبه سامي وقال برقة متناهية:

"عفوا سيدي الرئيس أنا معك.. معك بقلبي وبروحي وبوجداني وعقلي وبكل ما أملك.. لكن لا تؤاخذني سيدي الرئيس.. لكي أكون أمينا وصريحا معك فإن اذنيّ لا تصدقان ما أسمع.. وهل أنا في هذه المنزلة والدرجة من الثقة عندك بالدرجة التي تسمح أن أشارك في هذه الأمور الجسيمة الخطيرة التي نعتبرها ملك عبد الناصر، وعبدالناصر فقط الحقيقة سيدي الرئيس أنا على استعداد لأن أقيم أمام باب هذه الاستراحة طوال الفترة اللي تراها وترتضيها حتى ننتهي من الاستماع إلى بحث هذه المسائل الحيوية والمصيرية خصوصا في هذه الفترة العصيبة التي يمر بها عالمنا العربي والقطر المصري بصفة خاصة.

قال الرئيس جمال: "لا، أنا أحببت فقط أن أنقل إليك عناوين رئيسية لكي تفكر فيها لتكوّن نظرة شاملة حتى تكون المناقشة مثمرة، ولكي لا نحرث في الماء كما يقولون، ولكي لا نحكي فقط زي ما بتقولوا في سوريا، واستطرد الرئيس قائلا، عايزك تأخذ يومين راحة واستجمام في هدوء وبعدين أبعث لك سامي يجيبك لنبدأ حديثنا التفصيلي .

بعد يومين وفي الصباح الباكر أبلغني أحد أفراد السكرتارية الخاصة للرئيس أن أتصل بالرئيس في غرفة نومه، فأدرت قرص التليفون على رقم الرئيس الخاص ورد بعد أول جرس وهذه كانت عادته، وقلت:

"صباح الخير يا فندم ."

"صباح الخير يا أستاذ... أنا قلقتك بدري؟"

"أبدا يافندم ...أوامر سيادتك ."

"إزاى سامي الدروبي؟ مستريح في إقامته ومخصصين له عربية وإلا لأ؟"

"أيوه يافندم.. هو مستريح تماما من جميعه.. لكنه قلق جدا نتيجة تفكيره فيما دار من حديث مع سيادتك وقال لي مساء إمبارح أن الرئيس ألقى على ضميري وعلى عقلي تبعة ومسؤولية خطيرة للغاية، أرجو أن أكون موفقا فيما سأقوله وأتناقش فيه مع الرئيس."

"هو فاكر إن تحمل المسؤولية ومصير أمة شيء هين أو بسيط أو يتقرر بالكلام بس .

التعامل مع البشر لا يحتاج لزراير تدوس عليها في ماكينة لتعطيك حاصل ضرب أو عملية طرح أو قسمة أو جمع، التعامل مع البشر عملية غاية في الصعوبة والتعقيد لأنك لن تستطيع أن ترضي كل الناس طول الوقت، ولن تستطيع أن تحقق رغباتهم وطموحاتهم كلهم مرة واحدة .

إنت فاكر كلام ديجول في إحدى خطبه لما قال "إن أي حاكم لهذا البلد لن يستطيع يرضى شعب يأكل مائة وخمسين نوعاً من الجبن ."

ثم إن الكمال لله، ولن تستطيع قوة بشرية أن تعدل كل العدل أو تهيئ للمجتمع كله ما يريد ويحلم به، لابد أن تحدث أخطاء ولكن لابد أن نمر بمراحل التجربة والخطأ إذا أردنا أن نتقدم، وإلا سنصاب بالجمود ونقف محلنا في الوقت الذي يتقدم فيه العالم كل يوم خطوات وخطوات، شوف الصين بدأت تجربتها سنة 1949 والنهاردة وصلوا لإيه، أنهم يقومون بإنتاج الإبرة والصاروخ، وشوف عملوا إيه في الزراعة، شوف عملوا إيه في القضاء على العصافير اللي كانت تأكل القمح عندهم وإلا الذباب وغيرها، إنهم يجربون ويضعوا أنفسهم على أول الطريق ثم يتقدموا ولا يتجمدوا وإلا ضاعوا في زحام طفرة التقدم التي يلهث العالم كله جريا وراءها للحفاظ على بقائهم، نهايته، تجيب لى سامي الدروبي النهاردة الساعة 11 الصبح .

ثم استفسر بعد ذلك عن أخبار الداخل والخارج فعرضت عليه موجز سريع للموقف على جبهة القتال و أهم الأخبار العالمية والداخلية .

في تمام الحادية عشرة دخلنا سامي الدروبي وأنا استراحة المعمورة وقدته إلى المكان الذي يفضل الرئيس أن يقعد فيه في هذا الوقت من النهار وبعد تقديم المرطبات والقهوة سمعت صوت رجل الرئيس نازلا على الدرج من الدور العلوي إلى الصالة، فنبهت سامي بإيماءة من رأسي بأن الرئيس في طريقه إلى حيث نحن نجلس، وأقبل الرئيس بقامته المرفوعة مرتديا قميصا أبيض اللون بنصف كم وبنطلوناً رمادياً وصندلاً من الجلد البني، دخل علينا مبتسما محييا قائلا: صباح الخير، إنتم قاعدين في المكان المضبوط والظاهر إنكم جايين مستعدين ومذاكرين كويس.، وضحك، وضحكنا كلنا .

رد سامي الدروبي: "سيادة الرئيس.. أنا بأكرر الشكر باسمى وبالنيابة عن حرمي على حسن وكرم الضيافة والترتيبات الكاملة والإمكانيات الموضوعة تحت تصرفنا.. وها الشيء كتير كتير قد

لا نستأهله... وتعبنا الأخ سامي شرف معنا، لكنه هو معتاد على كدة كما نعلمه عنه وضحك .

ضحك الرئيس ونظر إلى نظرة رضاء، فهمت معناها من لمعان عينيه .

بدأ جمال عبد الناصر إعادة سرد رؤوس المواضيع التي سيتناولها النقاش بنفس الترتيب ويكاد يكون بنفس الألفاظ التي سبق أن عرضها في الجلسة السابقة، وقال لنبدأ بالنقطة الأولى .

ثورة 23 يوليو .1952. لماذا؟ وكيف؟ أين نحن الآن؟ إلى أين؟

كان لابد من إحداث تغيير جذرى في الخريطة السياسية لمصر التي كانت قد وصلت إلى أقصى انحدار لها سنة 1952 نتيجة لكون أن القضية الأساسية في إحداث التغيير تتبلور حول قضايا عامة أساسية لدوافع وطنية بالدرجة الأولى وإلا لما تمكنا من الوصول إلى إجماع حول القرار وبالتالي إلى نجاح التنفيذ .

ولو كنت طرحت منذ البداية قضية التحول الاجتماعى أو قضية الانتماء القومي العربي لما قامت الثورة ولدار جدل كان سيستمر يمكن للآن، ولحدثت اختلافات ولما نجحنا .

لكن القضايا التي كانت مطروحة أساسا هي:

الملك وحاشيته .

الاستعمار الإنجليزي والوجود العسكري الأجنبي على تراب الوطن .

الفساد .

الإقطاع، وسيطرة رأس المال على الحكم .

الأحزاب .

وهي كلها قضايا لا يختلف عليها اثنان لضرورة حسمها والقضاء عليها مهما كانت الأفكار والميول والاتجاهات لأي مصري وطني.. وكان هذا هو عنصر الضمان في القدرة على التحرك لتحقيق الهدف.

كانت التركيبة في حقيقتها غريبة ..

كان فيه عناصر يمينية وعناصر يسارية.. كان فيهم إخوان مسلمين كما كان هناك شيوعيون وناس لهم فكر باتجاهات معينة وآخرون لا يفكرون في شيء إلا حاجة واحدة فقط هو طرد الإنجليز من مصر وناس انحصر اهتمامهم وتفكيرهم في طرد الملك وتصفية الأحزاب السياسية .

وناس كانت مؤتلفة معنا وهي تنفذ مخططاً محدداً يحقق أهداف تنظيمات كانوا مرتبطين بها وكان هدف هذه التنظيمات هو احتواء الثورة والاستفادة بناتج التحرك لهذه التركيبة لتحقيق أهدافهم التي كانوا في ذلك الوقت لا يستطيعون تحقيقها بمفردهم .

تحليل لشخصيات اعضاء مجلس قيادة الثورة

انتقل الرئيس بعد ذلك للحديث حول موقف الأفراد والانتماءات الفكرية لكل منهم وبدأ في تحليل شخصية أعضاء مجلس قيادة الثورة، وأهم عناصر الصف الثاني، كان يسرد ويتكلم عنهم فردا فردا دون أن ينسى أياً منهم وكان في حديثه يرتبهم وفق كل مجموعة مع بعضها مرتبة بالأقدمية وكأنه يقرأ من كتاب مفتوح أمامه وكانت عناصر تقييمه تتم على الوجه التالي:

فلان... إسمه بالكامل.. تاريخ ميلاده ونشأته.. أسرته وتركيبتها الاجتماعية.. تفكيره.. وبمن أو بماذا يتأثر... انتماؤه الفكري... انتماؤه الطبقي... آماله وطموحاته... قدراته الحقيقية ومداها... مواقفه في الأزمات... دوره في القوات المسلحة... دوره في الثورة... التغييرات التي طرأت على شخصيته بعد نجاح الثورة... إمكانياته بعد إتمام دوره... الأمل في المستقبل وما يرجى أو لا يرجى منه... الاستنتاج .

كان واضحا في سرده وتحليله، صادقا في التقييم، لم يدخل انطباعاته الشخصية في هذا التقييم بالنسبة للجميع بدون استثناء .

كانت الساعة قد تجاوزت الرابعة ولم نحس بمرور الوقت وكأنها دقائق مرت سريعا .

تناولنا بعد ذلك طعام الغداء العادي والذي كان عبارة عن أرز وفاصوليا خضراء وقطع من اللحم ثم الفاكهة .

اضطرتني الظروف والأحداث والتكليفات التي توالت بعد هذا اللقاء إلى العودة إلى القاهرة ولم أحضر باقي الجلسات، كما أني لم أحضر اللقاء الذي تم بين جمال عبد الناصر ودياللو تيللي وللأسف فإن هذه اللقاءات من اللقاءات النادرة التي لم تسجل وقد حاول السفير سامي الدروبي وأنا أن ندون تفاصيل ما دار في اللقاءات بعد رحيل جمال عبد الناصر لكن الأحداث والتطورات حالت دون إتمام هذه المهمة ودخلت أنا السجن ورحل الصديق سامي الدروبي إلى جوار ربه، وقد حاولت وما زلت أحاول مع

الخليج الإماراتية
5.11.2003"